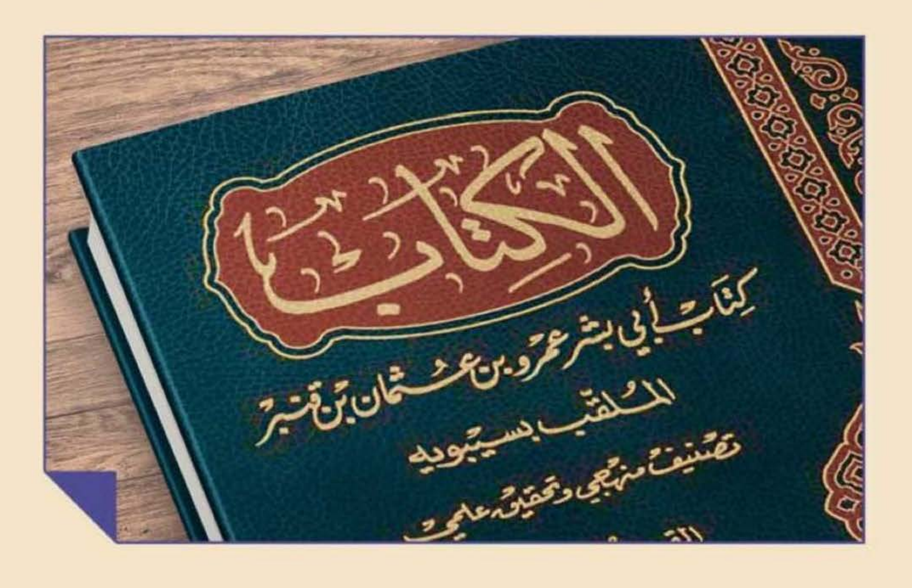


النشر الرقمي باعتماد المعهد | السلسلة المحكمة (٢٩)

مختصر كتاب سيبويه

(على وفق تحقيق البكّاء)

القسم الأول: النحو



أ.د المتمرس/ محمد كاظم البكّاء
أستاذ النحو والصرف
جامعة الكوفة - العراق

أ.د/ عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف
جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

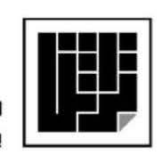




السلسلة المُحَكَّمة

(٢٩)

شعبان ١٤٤١هـ / إبريل ٢٠٢٠م
السنة الثالثة
السلسلة المحكمة (٢٩)



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

مكتبةٌ تراثية تتغيًا الدخولَ بالتراث إلى العالم الرقمي دخولًا يحافظُ على هيبته وتقاليد نشره، كما تتغيا ترسيخَ هذا الدخولِ بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة، وتشجيع الشُداة بمراجعة أعمالهم علميًّا ومنهجيًّا وإخراجها بلَبُوسٍ لائقٍ من جهة أخرى.



فريق العمل
إخراج فني: أكرم خضري. أرشفة رقمية: أحمد منشاوي. دعاية وإعلام: إقبال سامي أحمد.

السلسلة المحكمة
(٢٩)

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

أبواب الكتاب في النحو والصرف

القسم الأول: النحو

أ.د. المتمرس/ محمد كاظم البكَّاء
أستاذ النحو والصرف
جامعة الكوفة - العراق

أ .د/ عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف
جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

- المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.

مختصر كتاب سيبويه، اختصره: أ.د. محمد كاظم البكاء، أ.د. عبدالفتاح حبيب، قدَّم له: أ.د. فيصل الحفيان - ط.١. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م. المكتبة الرقمية، السلسلة المُحَكَّمة (٢٩).

- **معهد المخطوطات العربية** Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢+)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢+)

البريد الإلكتروني: info@malecso.org

الموقع على الإنترنت: www.malecso.org

طبعَة أولى رقمية

١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

تقديم

مختصر كتاب سيبويه

(مقارَبة جديدة لنصٍّ عالمي)

الحمد لله الذي أعلىٰ شأن العربية باختيارها لتكون لغة (قرآنه).

والحمد لله الذي حفظ العربية بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

والحمد لله الذي سخَّر للعربية خَلْقه من العرب وغير العرب، فألَّفوا في فقهها وفي أصواتها وفي نحوها وفي صرفها، فكان أول ما وصل إلينا (الكتاب) كتابًا، علا قدره، حتىٰ نُعت بأنه (قرآن النحو).

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد؛ جرَت العربية علىٰ لسانه، كما لم تجر علىٰ لسان.

وبعد، فهذا مختصرٌ لكتاب سيبويه، لكن ليس أيّ (كتاب) أقصد أنه مُرْتَهَنٌ بتلك الطبعة التي صدرت مؤخَّرًا، وهي طبعةٌ ذات خصوصية؛ ذلك أنها مغايرةٌ لجميع الطبعات السابقة منذ ديرنبورغ الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، حتىٰ هارون في القرن العشرين، وربما غيرهما. وما مغايرتُها إلا لأنها تنهج نهجًا خاصًّا، في أنها تُضيف إلىٰ المقاربة التحقيقية التقليدية التصنيفَ المنهجيَّ لمادة النص؛ تجزئتها في قسمين، ثم تصنيفَ أبوابها داخلَ كل قسم ثانيًا، ثم جَعْلَ كل قسم في أجزاء ثالثًا، وتحت كل جزء موضوعاتُه رابعًا. وما كان الأمرُ مجردَ قِشرة خارجية، بل إنه استبطانٌ لروح النص والفلسفة التي صدر عنها صاحبه، أدَّىٰ مَنْ نهد إليها ونهض بها (د. محمد كاظم البكّاء) طولُ معايشةٍ ومفاتشةٍ وتبتُّلٍ في محرابِ ذلك النصِّ العظيم الذي يُقْرَن بكتاب بطليموس في الفَلَك، وكتاب أرسطوطاليس في المنطق، أو هما يُقْرَنان به، سِيَّان.

إن القيمة الحقيقية لهذه الطبعة التي نقدِّم مختصرها؛ إنما تَكْمُن في ذلك البارق الذي لمع في ذهن (البكَّاء)، فأوكىٰ عليه بيدَي المحبة للنص، وتعهَّده بالرعاية والعناية والمتابعة أكثرَ من عقدين من الزمان، حتىٰ أثمر كشفًا لأستار من الحُجُب التي ضلَّلت العلماء في الماضي قرونًا طويلة، والتبست علىٰ الباحثين في الحاضر، فظنُّوا، بل اتَّهموا صاحبَ (الكتاب) علىٰ الرغم من إعجابهم وتقديرهم له بأنه أقامه علىٰ غير منهج؛ إذ هو خِلْوٌ من ناظم يسلك مادته في عِقْدٍ، وغرَّهم وأغراهم أنه - في ما رأوا - بلا خطبة (مقدمة) وبلا خاتمة!

رأىٰ (البكَّاء) وقرَّ في نفسه أن (الكتاب) منهجٌ قبل أن يكون مادة علمية؛ كل حبَّة من حبات عِقْده في موضعها الذي لو اختلف، شاهَ العِقْد كلُّه، ثم إنه منهجٌ يجمع إلىٰ إحكامه الداخلي وترابطه العضوي، ميزةَ الإحاطة بأساليب العربية، حتىٰ إنه لم يغادر منها أسلوبًا أو كاد، فاجتمع له وفيه رُكْنا العلم: منهجُه ومادَّتُه.

معذرةً إليكَ أيها القارئ، فقد كنتُ أبغي الحديث عن المختصر، أَقْصُره عليه، بيدَ أني لم أستطع أنْ أمسكَ بعنان القلم، فانطلق لا يلوي يحملني إلىٰ (الأصل) ليس مطلقًا بل في واحد بعينه من تجلِّياته؛ وذلك لأمرين:

أوَّلهما: وشيجةٌ تجعل العناق بين المختصر والأصل لازمًا لا فِكاك منه؛ إذ المختصرُ ابنٌ شرعيٌّ لذلك التجلِّي.

وآخِرهما لا أعرف - في حدود معرفتي غير القاطعة - أحدًا، لا في تراثنا ولا في العصر الحديث اختصر كتاب سيبويه، ولا ندري - علىٰ وجه اليقين - ما هو السبب، أو ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ تُرىٰ، هل هي الهيبة التي يتمتَّع بها هذا النصُّ المؤسِّس في حقل من أهم الحقول المعرفية (علم العربية)؟ أم هو منهجه (أو لا منهجه عند بعضهم) الذي قد يستعصي علىٰ الاختصار؟ أم هو لغته العلمية المبكِّرة، فمصطلحات العلم كانت في بِداءتها، ولعل من عزموا علىٰ الإقدام علىٰ هذه الخطوة الجريئة قد فكَّروا في جَدْوَىٰ الاختصار.

وثَمَّ ما هو أهم وأبعدُ علىٰ من جاء بعدُ، فاللغةُ الاصطلاحية للعلم؛ علمِ النحو والعربية لم تتأخَّر كثيرًا حتىٰ تبدَّلتْ كُلِّيًّا، ولم تلبث اللغة الجديدة أنْ ذاعَتْ وطغَتْ طغيانًا فما عاد للغة القديمة حضور. وليس ذلك الذيوع والطغيان بِدْعًا، فلغةُ العلم؛ أيِّ عِلْم، تحكمُها خصائصُ البدايات، سواء في مفهوماتها وحدودها، أو في صياغاتها وتراكيبها، ثم يُنْضِجها اللاحقون، ويعيدون بناءها من جديد بتأثيرِ تَعاوُرِ النظر وتطوُّرِ العلم وقوانين الحياة المعرفية التي لا تعرف السكون، وإلا فقدت الروح.

هي أسئلة وافتراضات، ليس الغرضُ الإجابةَ عنها، أو التحقُّقَ من صِدْقها في سياق هذا التقديم.

بالمقابل عرفنا غيرَ مؤلِّف شَرَح الكتاب (السيرافي والرماني وغيرهما)، أو علَّق عليه (الفارسي وغيره) أو قاربَه مقــاربةً قد تكون ذات طابع تحريري أو تنقيحي (ابن خروف) أو شَرَح شواهده (السيرافي أيضًا) هذا في التراث القديم، وهو يَصْدُق علىٰ المنجز الحديث. ولا شـك أنَّه مع الشرح والتعليق والتحرير والتنقيح، ليس ثمة ما يدعو إلىٰ إثارة افتراضات كالسابقة، فنصٌّ مثل سيبويه بظروفه التاريخية وبِنيته المنهجية والعلمية، من البَدهي، أن يكون محلًّا لذلك، ومقصِدًا له.

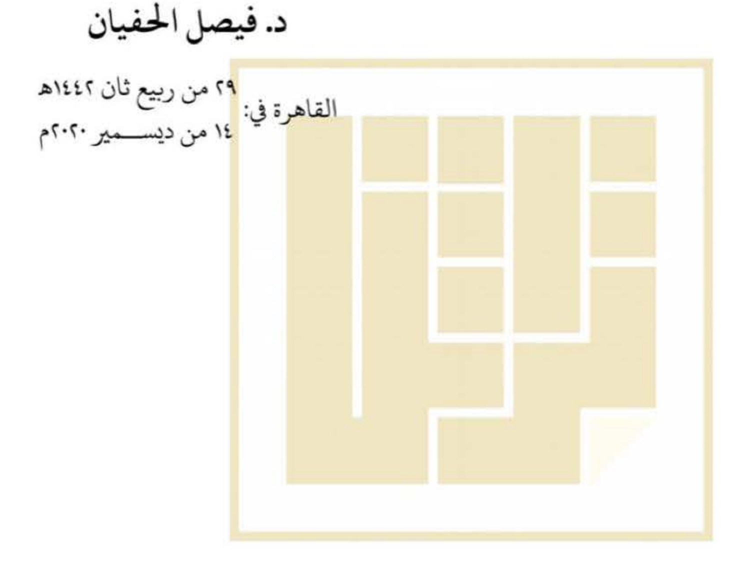
ها نحن الآن مع (مختصر كتاب سيبويه) للدكتور محمد كاظم البكَّاء (العراق) والدكتور عبد الفتاح حبيب (مصر)، فقد نهد هذان الأستاذان الفاضلان لهذه المهمة الثقيلة علىٰ وفْق الرؤية التي كان رسمها البكَّاء - علىٰ ما أسلفنا-. وأحسب أنَّ الرؤية والعمل، كليهما كانا أشبه بـ(مغامرة) علمية نحن علىٰ وعي أنَّ من المبكِّر الحكم عليها بصورة نهائية وتقييمها تقييمًا حاسمًا؛ ذلك أن (الطبعة البكائية) لا تزال حدثًا جديدًا يحتاج إلىٰ تراكم نظر علمي، و(المختصر) الذي بُني عليها نخطُّ الآن شهادة ميلاده. وعلىٰ أيِّ حال فإن الذي لا شكَّ فيه أن الذي نتحدث عنه كان له الفضل في حَراك علمي مقدَّر يشهده الدرس النحوي عامة، والدرس (الكِتابي) خاصة.

نختم بما بدأنا به: اللَّهُمَّ لك الحمد على نعمة العربية، التي قال أحدهم (هو أبو علي الفارسي) وهو نحوي ولغوي عظيم: «لأن أُشتم بالعربية أحبُّ إليَّ من أن أُمدح بغيرها».

والله تعالى من وراء القصد دائمًا

وخَطَّهُ:

د. فيصل الحفيان



القاهرة في: ٢٩ من ربيع ثان ١٤٤٢هـ
١٤ من ديسمبر ٢٠٢٠م

مقدمة المختصر

لا شكَّ أنَّ كتاب سيبويه يمثّل الفكر النحوي للرعيل الأوَّل من النحاة العرب، إذ وضع بابه الأوَّل واصطلح علىٰ اسمه الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم استمر قرنين تتوالىٰ أبوابه إلىٰ زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تلقّاه من شيوخه، وعهد به إلىٰ تلميذه سيبويه (١٨٥هـ)، واستمرّ إلىٰ زمن أبي بكر بن السرَّاج (٣١٦هـ) الذي أخذ مسائل من سيبويه ورتبها ترتيبًا منهجيًّا آخر في كتابه (الأصول في النحو) وقد شاع كتابه في دراسة النحو إلىٰ زماننا متمثِّلًا في شروح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ فأثر ذلك في حجب كتاب سيبويه، وهو الذي لا ينافسه كتاب آخر، حتىٰ قيل: من أراد أن يؤلف كتابًا مثل كتاب سيبويه فليستحِ، وقد رأينا أن نستأنف الدراسة والتدريس علىٰ وفق منهجه، فمن المعلوم أنَّه كتاب واسع في مادته وقد استوفىٰ أبواب النحو بترتيب منطقي، ولذلك قرّرت اللجنة اعتماد منهجه لا مادته الغزيرة لاختصار مؤلف الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكَّاء (كتاب سيبويه - تصنيف موضوعي وشرح وتحقيق علمي).

و(الكتاب) باختصار يبنىٰ علىٰ أنَّ للكلام العربي أنواعًا من الإسناد هي: (المركَّب الفعلي: فعل + اسم) ويمثِّل أبواب الإسناد في الجملة الفعلية، و(مركَّب اسمي) يمثِّل أبواب الإسناد في الجملة الاسمية (اسم + فعل / اسم) والمركَّب الإضافي (مضاف + مضاف إليه) والمركَّب الإتباعي (المتبوع + التابع كالمنعوت والنعت)، أمَّا الإسناد الثالث فهو (المركَّب الذي بمنزلة الفعل: أداة + اسم، نحو: يا محمد)، فالكلام العربي عبارات أو مركَّبات ذات أنماط نحوية، ولكلّ نمط أسلوبه وشكله. وإنَّ علينا أن نتعلم هذه الأنماط أو الأساليب اللغوية.

ومن المناسب أن نوضح بمزيد من البيان الكلام علىٰ خصائص منهج سيبويه في دراسة النحو العربي، فهو منهج يعنىٰ بتحليل الكلام من حيث أداؤه، فلا يعنىٰ بالمصطلحات، فيجمع الأساليب المختلفة (المرفوعات تضم المبتدأ والخبر والفاعل

ونائب الفاعل وغيرها) وإنما نهجه أن يوضح أساليب الكلام وأنماطه أسلوبًا أسلوبًا، فهو مركَّبات أو أنماط لغوية متعددة فعلية أو اسمية وغيرهما، قد بذل سيبويه جهدًا لغرض تصنيف هذه الأنماط وتأديتها مضبوطة بالشكل علىٰ وفق الأغراض التي يقصدها المتكلم من كلامه. إنَّ منهج سيبويه لا يعنيه أنَّ (كان الله غفورًا) فيه (كان) ناقصة، إنما يعنىٰ في كون المرفوع هو المنصوب، فالله تعالىٰ هو الغفور، والغفور هو الله تعالىٰ (هو هو)، في حين قولك: (خلق اللهُ الناسَ)، فيه المرفوع (الله) غير المنصوب (الناس): (ليس هو)، وقوله تعالىٰ علىٰ لسان ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلاَمًا﴾، وردّه عليهم ﴿قَالَ سَلاَمٌ﴾. أسلوبان ونمطان مختلفان من الكلام، قصد فيه ضيوف إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنَّهم قدموا إليه ليلقوا عليه سلاما (نسلّم سلامًا) جملة فعلية، فردّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عليهم أنَّ أمري أو تحيتي أو (رسالتي السلامُ) فكلامه جملة اسمية، هكذا ينبغي أن يُفهم منهج سيبويه في دراسة النحو والصرف.

وسيجد القارئ الكريم بإذن الله تعالىٰ سلسلة الكتب المنهجية للدراسة الأكاديمية تضم جميع (أبواب النحو) وقد اختصرها الأستاذ المتمرس الدكتور محمد كاظم البكَّاء علىٰ وَفْق هذه المركَّبات الثلاثة إضافة إلىٰ دراسة أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر المنوَّن التام (المضمر، الاسم الناقص كالمصدر المؤول، والممنوع من الصرف، والأسماء في باب الحكاية)، ثم يتبعها بمنهج سيبويه في دراسة (أبواب الصرف)، وقد قام باختصارها في قسم مستقل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحبيب، وأبواب الصرف تتناول الكلمة في ثلاثة أحوال: (ما يعرض للكلمة من تثنية وجمع وتصغير وغيره، وكيفية أدائها في الوقف والإمالة وغيرها، وعدة الكلمة في الأصل والزيادة)، ويجري ذلك كله بتصرف في مادة (الكتاب) حذفًا وإضافة محافظين علىٰ منهج الكتاب ومعظم مادته، وقد كان معظم الحذف الذي أجريناه في الأمثلة، فقد استوفىٰ سيبويه في الكتاب شواهد وأمثلة كثيرة، وفي حالة الإضافة توضع الزيادة بين معقوفين []، وكذلك كانت زيادة المحقِّق في

الأصل، مراعين مستوىٰ الطلبة والباحثين في حقل النحو والصرف، آملين من التدريسيين الأفاضل الاستعانة بـ(الكتاب) نفسه.

ولغرض إتمام الفائدة من هذا المختصر ينبغي معرفة منهج سيبويه في كلّ جزء من أجزائه بتدبر (الفهارس) وعنواناتها الرئيسة في كلّ جزء منه قبل قراءة الأبواب بابًا بابًا؛ لأنَّ قراءة الفهارس تكوّن للقارئ تصوّرًا واضحًا عن منهج سيبويه، وفي هذه المناسبة ندعو جميع القرّاء الكرام موافاتنا بتساؤلاتهم وملاحظاتهم القيمة.

ونحن في هذا العمل نسعىٰ إلىٰ خدمة لغة القرآن الكريم باعتماد (الكتاب) الذي تخرَّج فيه أئمة النحو وعلماء العربية، ثم غاب عن الدراسة قرونًا طويلة؛ فظهر العجز في دراسته وفهمه، وحلّت محلّه الكتب الدراسية التي أثبتت التجربة عدم جَدْواها في ترسيخ قواعد اللغة العربية، آملين أن تشيع دراسته في الأوساط الجامعية والعلمية، فلا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوَّله، ومن الله تعالىٰ التسديد والتوفيق.

المؤلِّفان



مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الأوَّل

النحو

الجزء الأوَّل

مقدمة الكتاب وإسناد الفعل

أ. د. محمد كاظم البكَّاء



الفهرست العام للجزء الأوَّل

(المقدمة وأبواب الجملة الفعلية)

*



أبواب المقدمة

أوَّلًا - أبواب الكلم.

ثانيًا - باب الكلام.

أوَّلًا - أبواب الكلم

[الباب الأوَّل - أنواع الكلم]

هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربيةِ:

[أنواع الكلم]:

فالكلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاءَ لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ.

[الاسم]:

فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ.

[الفعل][1]:

وأمَّا الفعلُ: فأمثلةٌ أُخِذَتْ منْ لفظ أحداثِ الأسماءِ [المصادر]، وبُنِيَتْ لما مضىٰ، ولما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لمَ ينقطعْ.

فأمَّا (**بناءُ ما مضىٰ**) فَذَهَبَ، وسَمِعَ وحُمِدَ ومَكُثَ.

وأمَّا (**بناءُ ما لم يقعْ**) فإنَّهُ قولكَ آمِرًا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ.

وكذلك (**بناءُ ما لم ينقطعْ وهو كائنٌ**) إذا أخبْرتَ مثل: زيد يدرس الآن.

---

(١) قسم سيبويه الفعل بحسب زمن وقوع الفعل، أمّا تقسيمه إلىٰ: ماض، ومضارع وأمر، فهو تقسيم بحسب صيغته: فهو بصيغة الماضي (فَعَلَ)، ومضارع، أي: مشابه لصيغة اسم الفاعل، فقولك: (يَكْتُب) يضارع ويشابه وزن (كَاْتِب) في حركاته وسكناته (حركة، سكون، حركة)؛ والصيغة الثالثة صيغة الأمر(افْعلْ).

[**الحرف**]: وأمَّا ما جاءَ لمعنًى وليسَ باسمٍ ولا فعل فنحوُ: ثُمَّ، وسوفَ، وواوُ القسمِ، ولامُ الإضافةِ ونحوها.

[الباب الثاني - أحوال الكلم]

هذا بابُ مجاري (أحوال) أواخرِ الكلمِ من العربيةِ.

[أحوال المعرب وأنواعه]:

فالرَّفعُ والجرُّ والنَّصبُ والجزمُ لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب (للأسماء المتمكّنة)، أي: غير المبنية، و(للأفعال المضارعةِ لأسماءِ الفاعلينَ) التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ: الهمزةُ، والتاءُ، والياءُ، والنّونُ، وذلك قولُكَ: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنتَ أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحنُ. [**بدايات المضارع مجموعة: أنيت**].

[أحوال المبنيّ وأنواعه]:

وأمَّا الفتحُ والضَمُّ والكسرُ والوقفُ (السكون) (فللأسماءِ غير المتمكّنةِ)، أي: المبنية نحو: سوفَ وَقَدْ، و(للأفعال التي لم تَجرِ مجرىٰ المضارعةِ مع نون النسوة والتوكيد) نحو يَدْرُسْنَ، و(للحروفِ) نحو: لمْ وأينَ[(١)].

[كلّ لفظ مبنيّ يبنىٰ علىٰ ما يلفظ به، ما عدا فعل الأمر فإنَّه يبنىٰ علىٰ الحذف (حذف الحركة: اكتبْ، حذف حرف العلة: ادعُ، حذف النون: ادرسا، أو قل: فعل الأمر مبنيّ علىٰ الحذف)]

---

(١) في شرح السيرافي: ادغموا وألحقوا الألف الخفيفة، ولعل هذا هو الصواب؛ لأنه هو المناسب لقوله: «وألحقوا... إلخ». (شرح السيرافي ٥/٤٤٩).
والمراد: إن وقع حرف في دائرة ما هو من مُخرج التاء أو قريب من مخرج التاء حالة كون التاء مبتدأ = أي في بدء الفعل الماضي الذي عبر عنه بقوله: وذلك قولهم في فعل من تطوع، وأرادوا إدغامه ألحقوا الألف الخفيفة؛ أي ألف الوصل؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك نحو اطَّوَّع من تَطَوَّع.

[تعليق في التثنية والجمع للأسماء]:

١- واعْلَمْ أنَّك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتهُ زيادتان: (الأولىٰ) منهما حرفُ المدِّ واللّين وهو حرفُ الإعرابِ غيرُ متحرِّك ولا منوَّنٍ، يكون في الرَّفع ألفًا، ويكونُ في الجرّياء مفتوحًا ما قبلها، ولم يُكْسَرْ ليُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي علىٰ حدّ التثنيةِ، ويكونُ في النَّصب كذلك. وذلك قولكَ: هما الرجلانِ، ورأيتُ الرجلينِ، ومررتُ بالرجلينِ.

٢- وإذا جمعتَ علىٰ حدِّ التثنية لحقتها زائدتانِ: (الأولىٰ) منهما حرفُ المدِّ واللِّين واوٌ مضمومٌ ما قبلها في الرَّفعِ، وفي الجرِّ والنَّصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها. ونونُها مفتوحةٌ؛ فرقوا بينها وبينَ نونِ الاثنينِ فيهما، وذلك قولكَ: المسلمونَ، ورأيتُ المسلمينَ، ومررتُ بالمسلمينَ.

[تعليق في علامة التثنية والجمع للأفعال]:

١- واعلمْ أنَّ التثنيةَ إذا لحقتِ الأفعالَ المضارعةَ علامةً للفاعلينِ لحقتها ألفٌ ونونٌ. ولم تكن الألفُ حرفَ الإعرابِ؛ لأنَّك لم تردْ أنْ تثنِّيَ (يفعلُ) - هذا البناءَ - فتضمَّ إليهِ (يفعلُ) آخرَ، فأثبتوا النون في الرَّفعِ وحذفوها في الجزمِ كما حذفوا، وذلكَ قولكَ: هما يفعلانِ، ولم يفعلا، ولنْ يفعلا.

٢- وكذلك إذا لحقتِ الأفعالَ علامةٌ للجمعِ لحقتها زائدتانِ، إلَّا أنَّ الأولىٰ واوٌ مضمومٌ ما قبلها، ونونُها مفتوحةٌ، وتحذف النون في الجزم، وهو قولكَ: همْ يفعلونَ، ولم يفعلوا، ولنْ يفعلوا.

٣- وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبةِ، إلا أنَّ الأولىٰ ياءٌ، وتَفتحُ النونَ، وتحذف النون في الجزم، وذلك قولكَ: أنتِ تفعلينَ، ولم تفعلي، ولنْ تفعلي.

٤- وإذا أردْتَ جمعَ المؤنثِ في الفعلِ المضارعِ ألحقت العلامةِ نونًا، وأسكنْتَ ما كان في الواحدِ حرفَ الإعرابِ، وذلك قولُكَ: هنَّ يفعلْنَ، ولنْ يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ.

[ثانيًا - من أبواب الكلام]

[المسند والمسند إليه][1]

هذا بابُ المسندِ والمسندِ إليه: وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عنِ الآخرِ، ولا يجدُ المتكلِّمُ منهُ بُدًّا. فمن ذلكَ:

١- الاسمُ المبتدأُ والمبنىٰ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوكَ، وهذا أخوكَ.

٢- ومثلُ ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعلِ منَ الاسمِ كما لم يكنْ للاسمِ الأوَّلِ بدٌّ منَ الآخرِ في الابتداءِ.

[تعقيب]:

وممَّا يكونُ بمنزلةِ الابتداءِ قولُكَ: كانَ عبدُ اللهِ منطلقًا، وليتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلىٰ ما بعده كاحتياجِ المبتدأ إلىٰ ما بعده.

---

(١) شاع لدىٰ النحويين أنَّ (المسند إليه) هو المبتدأ، وأنَّ (المسند) هو الخبر، والعكس عند سيبويه هو الصحيح، فقولك: عبد الله منطلق، قد أسندت الانطلاق إلىٰ عبد الله، فـ(عبد الله) هو المسند، و(منطلق)، هو مسند إليه، قس ذلك علىٰ المضاف والمضاف إليه نحو: ضوء الشمس؛ فالأوَّل هو المضاف.

أنواع الإسناد مع الاسم المظهر

(إسناد الفعل وما يعمل عمله)

المجرىٰ الأوَّل - الفعل المظهر وما يعمل عمله.

المجرىٰ الثاني - الفعل المحذوف جوازًا.

المجرىٰ الثالث - الفعل المحذوف وجوبًا.



المجرىٰ الأوَّل من إسناد الفعل

(الفعل المظهر وما يعمل عمله)

أوَّلًا: أبواب الفعل.

ثانيًا: أبواب ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوّته (المشبّهات بليس، وأفعل التعجب).

ثالثا: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه (اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر، والصفة المشبّهة ونحوه).

[أوَّلًا- أبواب الفعل]

الباب الأوَّل - الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول الذي ليس معه مفعول

هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلىٰ مفعول، والمفعول [نائب الفاعل] الذي لم يتعد إليه فعلُ فاعل ولا تعدىٰ فعلُه إلىٰ مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعلُ؛ لأنَّك لم تَشْغَلِ الفعلَ بغيره، وفرّغته له، كما فَعَلْتَ ذلكَ بالفاعلِ.

[أمثلة الفعل اللازم: ذهب زيد، وانكسر الزجاج]

[أمثلة الفعل المبني للمجهول: ضُرِبَ زيدٌ، كُسِرَ الزجاجُ]

[جعل سيبويه الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول في باب واحد]

[الباب الثاني - الفعل المتعدّي إلىٰ مفعول به]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعله إلىٰ (مفعولٍ)، وذلك قولُكَ: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا. فـ(عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفعَ في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَبَ) به كما شَغَلْتَ به (ذَهَبَ). وانتصبَ (زيدٌ)؛ لأنَّه مفعولٌ تعدّىٰ إليه فعلُ الفاعلِ. لأنَّك لم تَشْغَلِ الفعلَ بغيره، وفرّغته له، كما فَعَلْتَ ذلكَ بالفاعلِ.

[تقديم المفعول]:

فإنْ قدّمْتَ المفعولَ وأخّرْتَ الفاعلَ جرىٰ اللفظُ كما جرىٰ في الأوَّل، وذلك قولُكَ: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنمّا أَرَدْتَ بهِ مؤخّرًا ما أَرَدْتَ به مقدّمًا، كأنَّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنىٰ، وإنْ كانا جميعًا يُهمّانِهم ويَعنيانِهم.

[تعدّي الفعل إلىٰ غير المفعول به]:

١- [التعدّي إلىٰ اسم الحدثان (المفعول المطلق)]:

واعلمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدّىٰ الفاعلَ يتعدّىٰ إلىٰ (المصدر) الذي أُخِذَ منه؛ لأنَّه إنَّما يُذْكَرُ ليدلّ علىٰ الحدث؛ ألا ترىٰ أنَّ قولك: (قَدْ ذَهَبَ) بمنزلة: قد كان منه ذهابٌ.

٢- [التعدّي إلىٰ ظرف الزمان]:

قَعَدَ شهرينِ، وسيقعدُ شهرينِ، ذهبتُ أمسِ، وسأذهبُ غدًا.

٣- [التعدّي إلىٰ ظرف المكان]: وقف الإمام أمام المصلين.

ويتعدّىٰ إلىٰ ما اشتقَّ من لفظه (اسما للمكان) و(إلىٰ المكان)؛ لأنَّه إذا قال: ذهبَ أو قعدَ فقد عُلِمَ أنَّ للحدثِ مكانًا، وإنْ لم يذكره، كما عُلِمَ أنَّه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجلستُ مجلسًا، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيتُ، وذهبتُ وجهًا من الوجوهِ.

وقال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهمِ؛ ومثلُ ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ.

[الباب الثالث- الفعل المتعدّي إلىٰ مفعولين]

الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل

[الأفعال التي بمعنىٰ العطاء]

[تعدّي الفعل مباشرة]:

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلىٰ مفعولينِ، فإنْ شِئْتَ اقتصرْتَ علىٰ المفعولِ الأوَّل(*)، وإنْ شِئْتَ تعدّىٰ إلىٰ الثاني كما تعدّىٰ إلىٰ الأوَّلِ، وذلك قولُكَ: أعطىٰ عبدُ الله زيدًا درهمًا، وكسوْتُ بِشرًا الثيابَ الجيادَ.

(*) الاقتصار: الحذف مع صحة السكوت علىٰ ما اقتصرْتَ عليه.

[كلّ فعل فيه معنىٰ العطاء يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، نحو: زادك الله مجدًا، وآتيتُك منصبًا].

[تعدّي الفعل بحروف الإضافة ثم حذفه]:

ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ اللهِ، ومثلُ ذلكَ قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، وسمّيتهُ زيدًا، وكنّيتُ زيدًا أبا عبدِ اللهِ، ودعوته زيدًا، إذا أردتَ (دَعَوْتُهُ) التي تجري مجرىٰ (سمّيتُهُ)، وإنْ عَنَيْتَ الدعاءَ إلىٰ أمرٍ لم تجاوزْ مفعولًا واحدًا.

ومنه قول الشاعر: [بسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنبًا لَستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ[2]

وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ توصلُ بحروفِ الإضافةِ، فتقول: اخترتُ فلانًا من الرجالِ، وسمّيته بفلانٍ، كما تقول: عرّفتهُ بهذه العلامةِ وأوضحته بها وأَسْتغفرُ اللهَ من ذلك. فلمّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ.

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥.

(٢) لم يعرف قائله. (انظر: أسطورة الأبيات الخمسين، ٢٤١).

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/١٧):

«الذَّنْب: اسم جنس بمعنىٰ الجمع؛ فلذلك قال: لست محصيه، والوجه: القصد، وهو بمعنىٰ التوجه».

الشاهد فيه: قوله (ذنبًا)، والتقدير (من ذنبٍ).

[الباب الرابع - الفعل المتعدّي إلىٰ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر](*)

[أفعال الرؤية القلبية]

[أمثلة الباب]:

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلىٰ مفعولينِ، وليس لك أَنْ تقتصرَ علىٰ أحدِ المفعولينِ دون الآخر، وذلك قولُكَ: حَسِبَ عبدُ اللهِ زيدًا بكرًا، وظنَّ عمرٌو خالدًا أباك، وخالَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاكَ. ومثلُ ذلك: رأىٰ عبدُ اللهِ زيدًا صاحِبَنَا، ووجدَ عبدُ اللهِ زيدًا ذا الحِفاظِ.

ومثلُ ذلك: عَلِمْتُ زيدًا الظريفَ، وَزَعَمَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاكَ.

[رأىٰ ووجد]:

وإنْ قُلْتَ: (رأيْتُ) فأَردْتَ رؤيةَ العينِ، و(وجدْتُ) فأردْتَ وجدانَ الضَّالةِ فهو بمنزلة (ضَرَبْتُ)، ولكنّك إنَّما تريد بـ(وجدْتُ): (عَلِمْتُ)، وبـ(رأيْتُ): ذلكَ أيضًا؛ ألا ترىٰ أنَّه يجوز للأعمىٰ أنْ يقول: رأيْتُ زيدًا الصالحَ.

[علم]:

وقد يكون (عَلِمْتُ) بمعنىٰ (عَرَفْتُ) لا تريدُ إلا عِلْمَ الأوَّلِ، فمن ذلك قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الذينَ اعْتَدَوا مِنْكُمْ في السَّبْتِ﴾(1)، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وآخَرينَ مِن دونِهم لا تَعلمُونَهم اللهُ يَعلَمُهُم﴾(2). فهي ههنا بمنزلة (عَرَفْتُ).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١/٣٤٤):

«اعلمْ أنَّ الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب إنمّا هي أفعال من (أفعال القلوب) تدخل علىٰ مبتدأ وخبر لتبيّن اليقين أو الشكَّ وهي سبعة أفعالٍ: ظننْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ورأيْتُ - إذا أردْتَ بها رؤيةَ القلبِ - ووجدْتُ - إذا أردْتَ به وجودَ القلبِ -، وزعمْتُ، وعَلِمْتُ».

(1) سورة البقرة ٦٥.

(2) سورة الأنفال ٦٠.

[الباب الخامس: تعدّي الفعل إلىٰ ثلاثة مفعولين]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلىٰ ثلاثةِ مفعولينَ، وذلك قولُكَ: أَرَىٰ اللهُ زيدًا بِشْرًا أباكَ، ونبّأْتُ زيدًا عمرًا أبا فلانٍ، وأَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك.

[الباب السادس الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعول به]

هذا بابُ المفعولِ الذي تعدّاه فعلُهُ إلىٰ مفعولٍ، وذلك قولُكَ: كُسيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطيَ عبدُ اللهِ المالَ.

[الباب السابع - الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعولانِ]

هذا بابُ المفعولِ الذي يتعدّاه فعلهُ إلىٰ مفعولينِ، وليس لكَ أنْ تقتصرَ علىٰ أحدِهما دون الآخر، وذلك قولك: نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلانٍ.

[الباب الثامن: الفرق بين المفعول به والحال]

هذا بابُ ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ نحو ذهب زيد راكبًا، وليس بمفعولٍ تعدّىٰ إليه الفعل كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيدًا، وفي قولك: كسوتُ زيدًا الثوبَ؛ لأنَّ (الثوب) ليس بحالٍ وقع فيها الفعلُ، ولكنّه مفعولٌ به.

[الباب التاسع - كان وأخواتها]

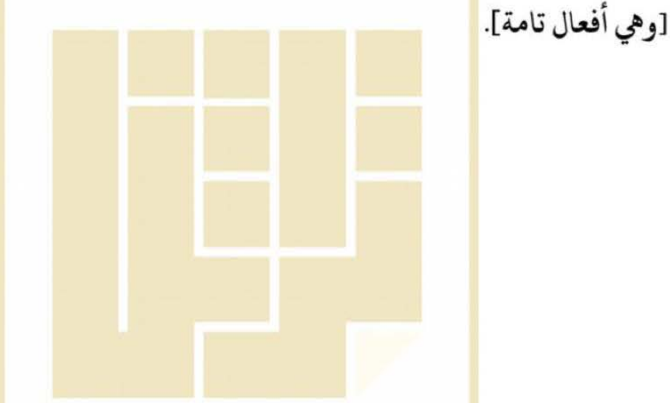
هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدّىٰ اسمَ الفاعلِ إلىٰ اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ **[عبد الله هو أخوك، وأخوك هو عبد الله]**؛ وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس نحو: كان عبد الله أخاك

[سمّىٰ سيبويه اسم كان وأخوتها الفاعل لكونه مرفوعًا، وسمّىٰ الخبر مفعولًا لكونه منصوبًا، ولم يسمّ سيبويه هذه الأفعال بالأفعال الناقصة]

ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ علىٰ الفاعلِ [**أي: حذف الثاني والاقتصار علىٰ الأول**]

[كان التامة وأخواتها (الاقتصار علىٰ الفاعل)

وقدْ يكونُ لِـ(كانَ) موضعٌ آخَرُ يُقْتَصَرُ علىٰ الفاعلِ فيهِ، فتقولُ: قدْ كانَ عبدُ اللهِ، أي: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، وقد كانَ الأمرُ، أي: وَقَعَ الأمرُ، وقدْ دامَ فلانٌ، أي: ثَبَتَ [**وهي أفعال تامة**].



[ثانيًا - ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوَّته]

المشبهات بليس، والتعجب

[الباب الأوَّل- الحروف المشبَّهات بـ(ليس)]

١- [ما]:

هذا بابُ ما أُجريَ مُجرىٰ (لَيْسَ) في بعضِ المواضعِ بلغةِ أهلِ الحجازِ، وذلك قولك: ما عبدُ اللهِ أخاكَ، وما زيدٌ منطلقًا. ومنه قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1]. وبنو تميم يرفعونها.

٢- [لات]:

كما شبّهوا بـ(ليسَ) (لاتَ) في بعضِ المواضعِ، نحو قوله تعالىٰ: و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2].

٣- [لا]:

كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي: [كامل]

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نيرانِهـــا فأَنـــا ابـــنُ قـــيسٍ لا بَـــراحُ

جعلها بمنزلة (ليس) فرفع الاسمَ وأضمرَ الخبرَ.

---

(١) سورة يوسف ٣١.

(٢) سورة صٓ ٣.

[الباب الثاني - ما يُجْرىٰ علىٰ الموضع]

في المشبّهات بـ(ليس)

هذا بابُ ما يُجْرَىٰ علىٰ الموضعِ [أي: **محل خبر ليس، وهو النصب**] لا علىٰ إعراب الاسمِ الذي قبله، وذلكَ قولُكَ: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا، وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحبَكَ. والوجهُ فيه الجرُّ.

[الباب الثالث - باب التعجب]

[ما أفعلَ]

هذا بابُ ما يعملُ عملَ الفعلِ ولم يجرِ مجرىٰ الفعلِ ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ اللهِ !

[علّة عمله عمل الفعل]:

زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ. ودخله معنىٰ التعجب. [شيءٌ مبتدأ والجملة الفعلية خبر؛ عبدَ اللهِ مفعول به]

[بناؤه]:

وبناؤه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.





[أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي]

التنازع، الاشتغال، البدل

[النوع الأوَّل- التنازع]

هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذيْنِ كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعلهِ مِثْلَ الذي يَفْعَل بهِ، وما كان نحوَ ذلك، وهو قولُكَ: ضربْتُ وضربني زيدٌ.

[التنازع: جملتان جعلتا معًا، فحصل التنازع بين العاملين]

[العامل في التنازع]:

فالعاملُ في اللفظِ أحدُ الفعلينِ.

[**إعمال الأوَّل**: تقول: قام - وقعدا - أخواك، والأصل جملتان: قام أخواك وقعدا]

[**إعمال الثاني**: تقول: قاما وقعد أخواك، والأصل: جملتان: قاما، وقعدا أخواك]

ومثله قولُ الفرزدقِ: [كامل]

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فأَنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وَأَبِي، فكانَ وكُنْتُ غيْرَ غَدُورِ

تَرَكَ أنْ يكون للأوَّلِ خبرٌ حين استغنىٰ بالآخِرِ لعلمِ المخاطبِ أنَّ الأوَّلَ قد دخل في ذلك.

النوع الثاني- الاشتغال

الفرع الأَوَّل - أبواب الخبر من الاشتغال.

الفرع الثاني - أبواب الاستفهام من الاشتغال.

الفرع الثالث - أبواب الطلب والدعاء والنفي من الاشتغال.

[الفرع الأَوَّل - أبواب الخبر من الاشتغال]

[الباب الأَوَّل - المبنيّ عليه ممَّا يكون اسمًا غير ظرف]

هذا بابُ ما يكون فيه (الفعلُ) مبنيًّا على الاسمِ، أي: ما يتقدّم فيه الاسم على فعل يشغل بضميره، نحو قولك: زيدٌ ضربْتُهُ، فلزمته (الهاء)، ومثلُ ذلك قولُهُ جلَّ ثناؤه: ﴿وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ﴾[1].

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: زيدًا ضربْتُهُ، وإنَّما نصبْتَهُ على إضمارِ فعلٍ هذا تفسيرُهُ، كأنَّك قلْتَ: ضربْتُ زيدًا ضربْتُهُ، إلا أنَّهم لا يظهرونَ هذا الفعلَ ههنا للاستغناء بتفسيرِهِ. وقد قرأ بعضُهم: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ﴾.

[الباب الثاني - المبنيّ عليه ممَّا يكون ظرفًا]

هذا بابُ ما يجري ممَّا يكونُ ظرفًا هذا المجرى، وذلك قولك: يومُ الجمعةِ ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا ألقاكَ فيه، وأقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه، ومكانُكم قمْتُ فيه. فصارتْ هذه الأحرفُ ترتفعُ بالابتداءِ كارتفاعِ (عبدُ اللهِ) وصار ما بعدها مبنيًّا عليها كبناءِ الفعلِ على الاسمِ الأَوَّلِ، فكأنَّك قلْتَ: يومُ الجمعةِ مباركٌ، ومكانُكم حسنٌ.

---

(١) سورة فصلت ١٧.

[الباب الثالث - ما حمل على الآخِر من جملة متقدّمة]

هذا بابُ ما يختارُ فيه إعمالُ الفعلِ ممَّا يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعلُ، وذلك قولك: رأيتُ عبدَ اللهِ وزيدًا مررتُ به، ولقيتُ قيسًا وبكرًا أخذتُ أباه؛ وهذا أولى أنْ يُحْمَل عليه ما قرُبَ جِوارُهُ منه عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظالمينَ أَعدَّ لهم عذابًا أليمًا﴾، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وعادًا وثمودًا وأصحابَ الرَّسِّ وقُرونًا بين ذلك كثيرًا وكُلًّا ضَرَبْنا له الأمثالَ وكلًّا تبّرنا تتبيرًا﴾[1]، ومثله: ﴿فريقًا هَدَىٰ وفريقًا حَقَّ عليهم الضَّلالة﴾[2]، وهذا في القرآن كثيرٌ.

[خلاصة هذا الباب أنَّ الجملة الثانية تجري مجرىٰ الأولىٰ].

[الفرع الثاني - أبواب الاستفهام من الاشتغال]

[الباب الأوَّل - أدوات الاستفهام التي تليها الأفعال]

هذا بابُ ما يُنْصَبُ في الألِفِ، تقولُ: أعبدَ اللهِ ضربْتَهُ، وأزيدًا مررْتَ به، وأعمرًا قتلْتَ أخاهُ، وأعمرًا اشتريْتَ له ثوبًا، ففي كلّ هذا قد أضمرْتَ بعد الألف فعلا.

[الباب الثاني - ما يُنصب في ألف الاستفهام

مع ما يجري مجرىٰ الفعلِ]

هذا باب ما جرىٰ في الاستفهامِ من أسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ مجرىٰ الفعلِ كما يجري في غيره مجرىٰ الفعلِ، وذلك قولك: أزيدًا أنت ضاربُهُ، وأزيدًا أنت ضاربٌ له، وأعمرًا أنت مُكْرِمٌ أخاه، وأزيدًا أنت نازلٌ عليه.كأنَّك قلت: أنت ضاربٌ، وأنت مُكْرِمٌ، وأنت نازلٌ.

---

(١) سورة الفرقان ٣٨-٣٩.

(٢) سورة الأعراف ٣٠.

[الباب الثالث- الأفعال التي تستعمل وتلغىٰ في الاشتغال]

[الأفعال التي تستعمل وتلغىٰ]:

هذا بابُ الأفعـالِ التي تستعمل وتلغىٰ، فهي: ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وأُرَيْتُ، ورَأَيْتُ، وزَعَمْتُ، وما يتصرَّفُ منْ أفعالهنّ.

[حكم الاستعمال]:

تقول: زيدًا أظنُّ أخاك، وعمرًا زعمْتُ أباك.

[حكم الإلغاء]:

فإنْ ألغيْتَ قلْتَ: عبدُ اللهِ - أظنُّ - ذاهبٌ، وهذا - إخالُ - أخوكَ.

[الباب الرابع- باب استدراك في الاستفهام يجري مجرىٰ الاشتغال]

هذا بابٌ من الاستفهامِ يكونُ الاسمُ فيه رفعًا؛ لأَنَّك تبتدئه لتنبّه المخاطبَ ثمّ تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبدُ اللهِ هل لقيتهُ، وعمرٌو هلَّا لقيتهُ، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أَنَّكَ لو قلتَ: أرأيت زيدًا هل لقيتهُ، كان (أرأيت) هو العاملُ.

[استطراد في حروف الجزاء وما كان مثلها]:

وتقولُ: إنْ زيدًا تَرَهُ تضربْ، تنصبُ زيدًا؛ لأَنَّ الفعلَ أنْ يلي (إنْ) [التي تفيد الجزاء] أولىٰ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وقال النمر بن تولب: [كامل]

فيـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُـــسَاءُ ويـــومٌ نُـــسَرّ[1]

---

(١) قال أبو جعفر النحاس (كتاب شرح أبيات سيبويه، ٥٥-٥٦):
«يريد: نُسَاء فيه ونُسَرُّ فيه، ولو لم ينو الهاء لقال: ويومًا نُسَاءُ ويومًا نُسَرّ».
الفرع الثالث - أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي من الاشتغال.

وإذا قلت: زيدًا لم أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ، لم يكن فيه إلا النصبُ.

وتقولُ كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ، نصبٌ؛ لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ، فكأنَّك قلت: كلَّ رجلٍ صالحٍ اضربْ.

وإنْ قُلْتَ: زيدًا يومَ الجمعةِ أضربُ،لم يكن فيه إلا النصبُ؛ [قال السيرافي: يعني أنَّ يوم الجمعة لغو، كأنَّك قلت: زيدًا أضرب].

الفرع الثالث - أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي من الاشتغال

[الباب الأوَّل - الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال]

[الأمر والنهي]:

هذا (بابُ الأمرِ والنهيِ). والأمرُ والنهيُ يختارُ فيهما النصبُ في الاسمِ الذي يُبنىٰ عليه الفعلُ ويُبنىٰ علىٰ الفعلِ، كما اُختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنَّما هما للفعل كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولىٰ - وكان الأصلُ فيهما أنْ يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي؛ لأنَّهما لا يقعانِ إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا، وذلك قولك: زيدًا اضربْهُ وعمرًا امرُرْ بهِ، وخالدًا اضربْ أباهُ، وزيدًا اشترِ له ثوبًا، ومثلُ ذلك: أمَّا زيدًا فاقتلْهُ، وأمَّا عمرًا فاشترِ له ثوبًا، وأمَّا خالدًا فلا تشتمْ أباهُ، وأمَّا بكرًا فلا تمررْ بهِ. ومنهُ: زيدًا ليضربْهُ عمرٌو، وبِشرًا ليقتلْ أباهُ بكرٌ؛ لأنَّه أمرٌ للغائب بمنزلة (افعلْ) للمخاطَبِ.

[الدعاء]:

واعلمْ أنَّ (الدعاءَ) بمنزلة (الأمر والنهي)، وإنَّما قيل (دعاءٌ)؛ لإنَّه استعظم أنْ يقال: أمرٌ أو نهيٌ، وذلك قولك: اللّٰهُمَّ زيدًا فاغفرْ ذَنْبَهُ، وزيدًا فأَصْلِحْ شأْنَهُ، وعمرا لِيَجْزِهِ اللهُ خيرًا. وتقول: زيدًا قطعَ اللهُ يَدَهُ، وزيدًا أمرَّ اللهُ عليه العيشَ؛ لأنَّ معناه

معنىٰ زيدًا ليقطعِ اللهُ يَدَهُ. وقال أبو الأسود الدؤلي: [طويل]

أَمــيرانِ كانــا آخَيــاني كِلاهمــا فكُلًّا جَـزَاهُ اللهُ عَـنيِّ بمـا فَعَـلْ[1]

ويجوز فيه من الرَّفعِ ما جازَ في الأمرِ والنهيِ، ويقبُحُ فيه ما يقبُحُ في الأمرِ والنهيِ. وتقول: أمَّا زيدًا فَجَدْعًا له، وأمَّا عمرًا فسقيًا لهُ؛ لأنَّك لو أظهرْتَ الذي انتصبَ عليه (سقيًا) و(جدعًا)، لنصبْتَ (زيدًا) و(عمرًا)؛ فإضمارُهُ بمنزلةِ إظهارِهِ، كما تقول: أمَّا زيدًا فضربًا. وتقول: أمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأمَّا الكافرُ فلعنةُ اللهِ عليه؛ لأنَّ هذا ارتفع بالابتداء.

[الباب الثاني - حروف النفي في الاشتغال]

هذا بابُ حروفٍ أُجريتْ مُجرىٰ حروفِ الاستفهامِ، وحروفِ الأمرِ والنَّهيِ وهي (حروفُ النّفي) شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل؛ لأنهنَّ غيرُ واجباتٍ [مثبتات]، وذلك قولك: ما زيدًا ضربته، ولا زيدًا قتلته، وما عمرًا لقيت أباه، ولا عمرًا مررت به ولا بِشرًا اشتريت له ثوبًا.

[استطراد في عوامل لا تجرىٰ مجرىٰ الحروف السابقة][*]:

وتقولُ: كنتُ عبدُ اللهِ لقيتهُ؛ لأنَّهُ ليس من الحروفِ التي يُنصَبُ ما بعدها كحروفِ الاستفهامِ وحروفِ الجزاءِ، ولا ما شُبِّه بها.

وكذلك: حَسِبْتَني عبدُ اللهِ مررْتُ بهِ؛ لأنَّ هذا المُضْمَرَ المنصوبَ بمنزلة المرفوعِ في (كنْتُ)؛ لأنَّه يحتاج إلىٰ الخبرِ كاحتياجِ الاسمِ في (كنْتُ) وكاحتياجِ المبتدأ.

---

(١) قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٧١/١):
«وصف رجلين من أمراء قريش آخياه وأحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء».
الشاهد فيه: قولهُ (فكلّا جزاهُ الله)، نصب (كلّا) بفعل مُضمر يفسّره الفعل المذكور.

(*) وهي أفعالٌ تعمل في الاسم، ثم يأتي بعدها كلام في موضع الخبر لها مثل قولك: (كنتُ) والكلام الذي في موضع خبره (عبد الله لقيته).

[النوع الثالث: البَدَل](*)

[الباب الأوَّل - عمل الفعل في البَدَل عمله في المبدل]

هذا بابٌ من الفعلِ يُسْتَعْمَلُ في الاسمِ، ثُمَّ يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخَرُ فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّلِ، وذلك قولُكَ: رأيتُ قومَك أكثرَهُمْ، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثَيْهِمْ، ورأيتُ بني عمِّك ناسًا منهم، ورأيت عبدَ اللهِ شخصَهُ، [**وهو عند النحويين المتأخرين: بدل بعض من كلّ**]:

فهذا يجيء على وجهين.

[الوجه الأوَّل]:

على أنَّه أراد: رأيْتُ أكثرَ قومِكَ، ورأيْتُ ثلثي قومِكَ، ولكنّه ثنّى الاسمَ توكيدًا، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿فَسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعونَ﴾[1].

[الوجه الثاني]:

ويكون هذا على الوجهِ الآخرِ الذي أذكره لك، وهو أنْ يتكلَّمَ فيقول: (رأيْتُ قومَكَ)، ثُمَّ يبدو له أن يُبيِّنَ ما الذي رأى منهم فيقول: (ثلثيهم) أو (ناسًا منهم).

[أنواع البدل](**):

ولا يجوز أنْ تقولَ: رأيتُ زيدًا أباه، و(الأبُ) غير (زيدٍ)؛ لأنَّك لا تبيّنه بغيره ولا

(*) عالج سيبويه البدل في موضعين هما: هذا الموضع وهو في(إسناد الفعل)والآخر في (إسناد الاسم). انظر:الجزء الثاني.

(١) سورة صٓ ٧٣.

(**) أنواع البدل ههنا:

(أ) ما هو هو (بدل الكلّ من الكلّ أو البدل المطابق).

(ب) ما هو منه (بدل البعض).

(ج) بدل الغلط.

بشيءٍ ليس منه، وإنَّما تثنيّه وتؤكّده مُثَنًّى بـ(ما هو منه) أو (هو هو) [وهو عند النحويين المتأخرين: **بدل كلّ من كلّ أو البدل المطابق**، مثل: أقبل الطبيب محمد] وإنَّما يجوز: رأيتُ زيدًا أباه، ورأيتُ زيدًا عمرًا، إمَّا أنْ يكون أراد أنْ يقول: رأيتُ عمرًا أو رأيت أبا زيدٍ، فغلط أو نسي ثُمَّ استدرك كلامه بعدُ، وإمَّا أنْ يكون أضربَ عن ذلك فنحَّاه وجعل (عمرًا) مكانه، [وذلك عند النحويين المتأخرين: **بدل الغلط، مثل**: **أكلت تمرا عنبا**]

فأمَّا الأوَّل، أي: (ما هو منه) فجيدٌ عربيٌّ مثله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ مَنْ استطاع إليه سبيلًا﴾[1]، [وهذا عند النحويين المتأخرين: بدل بعض من كلّ، مثل: أكلت الرغيف نصفه].

[الأمثلة]:

ومن هذا البابِ قولك: بِعْتُ متاعَك أسفلَه قبل أعلاه، واشتريْتُ متاعَكَ أسفلَهُ أسرعَ من اشترائي أعلاه، واشتريت متاعَكَ بعضَه أعجلَ من بعضٍ، وسقيتُ إبلَكَ صغارَها أحسنَ من سقيي كبارَها، وضَرَبْتُ الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدًا. فهذا لا يكون فيه إلا النصبُ.

ومن هذا البابِ: ألزمْتُ الناسَ بعضَهم بعضًا، وخوَّفْتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم، فهذا معناه في الحديث المعنىٰ الذي في قولك: خافَ الناسُ ضعيفُهم قويَّهم، ولَزِمَ الناسُ بعضُهم بعضًا. فلمّا قلْتَ: (ألزمْتُ) و(خوَّفْتُ) صار مفعولًا، وأجريْتَ الثاني علىٰ ما جرىٰ عليه الأوَّلُ وهو فاعلٌ، فصار فعلًا تعدّىٰ إلىٰ مفعولينِ.

---

(١) سورة آل عمران ٩٧.

[اختيار الرَّفع]:

تقولُ: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، إذا جعلْتَ (فوقَ) في موضع الاسم المبنيّ علىٰ المبتدأ وجعلْتَ الأوَّلَ مبتدًا، كأنَّك قلْتَ: رأيْتُ متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعضٍ، فـ(فوق) في موضع (أحسنُ). وإنْ جعلته حالًا بمنزلةِ قولك: مررْتُ بمتاعِكَ بعضِهِ مطروحًا وبعضِهِ مرفوعًا، نصبته؛ لأنَّك لم تبنِ عليه شيئًا فتبتدئه. وإنْ شئْتَ قلت: رأيتُ متاعَكَ بعضَهُ أحسنَ من بعضٍ، فيكون بمنزلة قولك: رأيْتُ بعضَ متاعِكَ الجيِّدَ، فَوَصَلْتَهُ إلىٰ مفعولينِ لأنَّك أبدلْتَ فَصِرْتَ كأنَّك قلْتَ: رأيْتُ بعضَ متاعِكَ.

والرَّفعُ في هذا أعرفُ؛ لأنَّهم شَبَّهوهُ بقولك: رأيتُ زيدًا أبوهُ أفضلُ منه، لأنَّهُ اسمٌ هو للأوَّلِ ومن سببِهِ كما أنَّ هذا لهُ ومن سببِهِ، والآخِرُ هو المبتدأ الأوَّلُ كما أنَّ الآخِرَ ههنا هو المبتدأُ الأوَّلُ. وإنْ نصبْتَ فهو عربيٌّ جيِّدٌ.

وممَّا جاء في الرَّفع قوله تعالىٰ: ﴿ويومَ القيامةِ تَرَىٰ الذين كَذَبُوا علىٰ اللهِ وجُوهُهمْ مُسْودَّةٌ﴾[1]. وممَّا جاء في النَّصبِ أنَّا سمعنا من يوثق بعربيّته يقولُ: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها.

[اختيار النَّصب]:

وتقولُ: جعلْتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ، إنْ شئتَ جعلت (فوق) في موضع الحالِ، كأنَّه قال: عَلِمْتُ متاعَكَ وهو بعضُهُ علىٰ بعضٍ، أي: في هذه الحالِ، كما جعلتَ ذلكَ في (رأيتُ) في رؤية العينِ. وإنْ شِئْتَ نصبته علىٰ ما نصبت عليه: رأيتُ زيدًا وجهَهُ أحسنَ من وجهِ فلانٍ، تُريدُ: رؤية القلب.

---

(١) سورة الزمر ٦٠.

[الباب الثاني - إجراء البدل على المُبدَلِ منه أو نصبُهُ]

[وجوه الإعراب]:

هذا بابٌ من الفعلِ يُبدلُ فيه الآخِرُ من الأوَّلِ ويُجْرَىٰ علىٰ الاسمِ كما يُجْرَىٰ (أجمعون) علىٰ الاسمِ، ويُنصبُ لأنَّه مفعولٌ:

١- [البدل]:

فالبدلُ أنْ تقولَ: ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمرٌو ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ.

٢- [التوكيد بمنزلة أجمعين]:

وإنْ شئتَ كان علىٰ الاسمِ بمنزلة (أجمعين) توكيدًا.

٣- [النَّصبُ علىٰ حذف حرف الجرّ]:

وإنْ شئت نَصَبْتَ، فقلت: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَهُ وبطنَهُ. فالمعنىٰ: أنَّهم مُطِروا في السهلِ والجبلِ، وقُلِبَ علىٰ الظهرِ والبطنِ. ولكنَّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنَّما معناهُ: دخلتُ في البيتِ، والعاملُ فيه الفعلُ.

ثالثًا - ما يعمل عمل الفعلِ وهو بمعناه

النوع الأوَّل - أبواب أسماء الفاعلين.

النوع الثاني - أبواب المصادر.

النوع الثالث - أبواب الصفة المشبّهة وما أجري مجراها.

[النوع الأوَّل - أبواب أسماء الفاعلين]

[الباب الأوَّل- عمل اسم الفاعل]

[أمثلة إجراء اسم الفاعل مجرىٰ الفعل]:

هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ الذي جرىٰ مجرىٰ الفعلِ المضارِعِ في المفعولِ في المعنىٰ(*):

١- فإذا أردْتَ فيه من المعنىٰ ما أردْتَ في (يَفْعَلُ) كان نكرةً منوَّنًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا.

٢- فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك، تقول: هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا الساعةَ.

٣- وكان زيدٌ ضاربًا أباكَ، فإنَّما تحدّثَ أيضًا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضربُ أباك، ويوافقُ زيدًا. فهذا جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع في العمل والمعنىٰ منوّنًا

(*) يجري اسم الفاعل مجرىٰ الفعل المضارع في معناه علىٰ الوجه الآتي:

١- هذا ضاربٌ زيدًا غدًا: هذا يضربُ زيدًا غدًا.

٢- هذا ضاربٌ زيدًا الساعةَ: هذا يضربُ زيدًا الساعةَ.

٣- كان زيدٌ ضاربًا أباك: كان يضربُ أباك.

فالأوَّل يدلّ علىٰ أنّه سيقع في المستقبل، والثاني يدلّ علىٰ وقوعه في الحال، والثالث يدلّ علىٰ اتصال وقوعه في الماضي. انظر: منهج كتاب سيبويه، ١٥٦، ١٧٣.

[الباب الثاني - تعدّي اسم الفاعل إلىٰ مفعولين]

في اللّفظ لا في المعنىٰ

هذا بابٌ جرىٰ مجرىٰ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلىٰ مفعولينِ في اللفظ لا في المعنىٰ، وذلك قولُكَ: (يا سارقَ اللّيلةِ أهلَ الدارِ)، وتقولُ علىٰ هذا الحدِّ: سرقتُ اللّيلةَ أهلَ الدارِ، فَتُجري (اللّيلةَ) علىٰ الفعل في سعة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومانِ، وَوُلِدَ لهُ ستونَ عامًا. فاللفظُ يجري علىٰ قوله: هذا مُعطي زيدٍ درهما، والمعنىٰ إنّما هو (في اللّيلةِ)، وَ(صِيدَ عليهِ في اليومين) غيرَ أنَّهُمْ أوقعوا الفعل عليه لسعةِ الكلام، وكذلك لو قلت: هذا مُخرِجُ اليومِ الدرهمَ، وصائدُ اليومِ الوحشَ.

ومثلُ ما أُجري مُجرىٰ هذا في سعةِ الكلامِ والاستخفافِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، فاللّيلُ والنهارُ لا يمكُران ولكنّ المكر فيهما.

[الباب الثالث- عمل اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللّام]

[حالة الفعلية]:

هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة (الذي فَعَلَ) في المعنىٰ، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنىٰ: هذا الذي ضَرَبَ زيدًا، وعَمِلَ عمله؛ لأنَّ الألفَ واللّام منعتا الإضافةَ وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجهُ الكلامِ.

[حالة الاسمية]:

وقدْ قال قومٌ من العرب تُرضىٰ عربيّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ: شبّهوه بـ(الحسنِ الوجهِ). كما أنّه اسمٌ، وقدْ يَجُرُّ كما يَجُرُّ ويَنْصِبُ كما يَنْصِبُ.

[النوع الثاني- باب المصادر]

[حالة الفعلية]:

هذا بابٌ من المصادرِ جرىٰ مجرىٰ الفعلِ المضارعِ في عملِهِ ومعناه، وذلك قولك: عجبْتُ من ضَرْبٍ زيدًا، فمعناهُ: أنَّه يضربُ زيدًا، وتقول: عجبْتُ من ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا،إذا كان هو الفاعل، كأنَّه قال: عجبْتُ من أنَّهُ يضربُ زيدٌ عمرًا، ويضربُ عمرًا زيدٌ.

وإنَّما خالف هذا الاسمَ الذي جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعلًا ومفعولًا؛ لأنَّك إذا قلت: (هذا ضاربٌ، فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: (عجبت من ضَرْبٍ)، فإنَّك لم تذكر الفاعل؛ فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ علىٰ الفاعلِ. فلذلك احتجْتَ فيه إلىٰ فاعلٍ ومفعولٍ ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيدًا إلىٰ فاعلٍ ظاهرٍ؛ لأنَّ المُضمرَ في (ضاربٍ) هو الفاعلُ.

[حالة الاسمية]:

وإنْ شئْتَ حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ في (الفاعل) وكان المعنىٰ علىٰ حاله، إلا أنَّك تجرُّ الذي يلي المصدرَ فاعلًا كان أو مفعولًا؛ لأنَّه اسمٌ قد كففْتَ عنه التنوينَ كما فعلت ذلك (بفاعلٍ)، ويصير المجرورُ بدلًا من التنوينِ مُعاقبًا لهُ، وذلك قولك: عجبتُ من ضربِهِ زيدًا - إنْ كان فاعلًا -، ومن ضربِهِ زيدٌ- إنْ كان المُضمرُ مفعولًا.

[النوع الثالث - بابُ الصفة المشبّهة]

وما أُجري مُجراها(*)

[الصفة المشبّهة]:

هذا بابُ الصفةِ المشبّهةِ بالفاعلِ في ما عَمِلَتْ فيه، ولم تقوَ أنْ تعملَ عَمَلَ الفاعلِ؛ لأنّها ليستْ في معنىٰ الفعلِ المضارِعِ، فإنّما شُبِّهتْ بالفاعلِ في ما عَمِلَتْ فيه. وما تعمل فيه معلومٌ، إنّما تعملُ في ما كان من سببها معرَّفًا بالألفِ واللّام أو نكرةً، لا تجاوز هذا؛ لأنّهُ ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه.

و(الإضافة) فيه أحسنُ وأكثرُ؛ لأنّه ليس كما جرىٰ مجرىٰ الفعلِ، ولا في معناه، فكان أحْسَنَ عندهم أنْ يتباعد منه في اللّفظِ، كما أنّه ليس مثله في المعنىٰ وفي قوّته في الأشياءِ.

و(التنوين) عربيٌّ جيّدٌ. ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوينَ أو النّونَ، لم يكنْ أبدًا إلا نكرةً علىٰ حالِهِ منوّنًا. فلمّا كان تركُ التنوينِ فيه والنّونِ لا يُجَاوَزُ به معنىٰ النّونِ والتنوينِ،كان تركُهُما أخفَّ عليهم، فهذا يقوّي أنَّ الإضافةَ أحسنُ مع التفسيرِ الأوَّلِ.

فالمضافُ قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، فالصفةُ تقعُ علىٰ الاسمِ الأوَّلِ، ثمَّ توصلُها إلىٰ (الوجهِ)، وإلىٰ كلّ شيءٍ من سببه علىٰ ما ذكرْتُ لكَ، كما تقولُ: هذه ضاربة الرّجلِ، وهذا ضاربُ الرّجلِ، فأمّا النكرةُ فلا يكونُ فيها إلا: (الحسنُ وجهًا) تكون الألفُ واللّام بدلًا من التنوينِ.

(*) ما أُجري مجرىٰ الصفة المشبهة: أفعلُ التفضيل، والفعلُ الذي أُنفذ إلىٰ مفعول نكرة، وما كان أصله: هو أشجع الناس رجلًا، وأسماءُ العدد. انظر: منهج كتاب سيبويه، ٤٣-٤٧.

[أفعل التَّفضيل]:

وتقولُ في ما لا يقعُ إلا مُنوَّنًا عاملًا في نكرةٍ، وإنَّما وقعَ منوَّنًا؛ لأنَّه فُصِلَ فيه بين العاملِ والمعمولِ، فالفصلُ لازمٌ لهُ أبدًا مُظهرًا أو مُضمرًا، وذلك قولكَ: هو خيرٌ منكَ أبًا، وهو أحسنُ منكَ وجهًا. ولا يكونُ المعمولُ فيه إلا من سببِهِ. وإنْ شئْتَ قلْتَ: هو خيرٌ عملًا، وأنت تنوي (منك).

[الفعل الذي أنفذ إلىٰ مفعول نكرة]:

وقدْ جاءَ من الفعلِ ما قد أُنفذَ إلىٰ مفعولٍ، ولم يقوَ قُوَّة غيرِهِ ممَّا قد تعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأ الإناء ماءً، وتفقّأْتُ شَحْمًا.

[وقد عالج النحويون المتأخرون هذه الأمثلة في (باب تمييز النسبة) خطأ، لأنَّك لا تستطيع أن تقول: امتلأ ماء الإناء مثل قولك: اشتعل شيب الرأس إذ تقول: اشتعل الرأس شيبا].

[ما كان مثل (هو أشجع الناس رجُلًا)]:

وتقولُ: هو أشجعُ الناسِ رجلًا، وهما خيرُ الناسِ اثنينِ، فالمجرورُ ههنا بمنزلة التنوين، وانتصَبَ (الرجلُ) و(الاثنانِ) كما انتصب (الوجهُ) في قولك: هو أحسنُ منه وجهًا، ولا يكونُ إلا نكرةً كما لم يكن ثمَّةَ إلا نكرةً. و(الرجلُ) هو الاسم المبتدأ، و(الاثنانِ) كذلك، إنَّما معناه: هو خيرُ رجلٍ في النّاس، وهما خيرُ اثنينِ في النّاس.

[أسماء العدد]:

١- وممَّا أُجري هذا المجرىٰ (أسماءُ العددِ). تقول: في ما كان لأدنىٰ العِدَّة بالإضافة إلىٰ ما يُبنىٰ لجمع أدنىٰ العدد، إلىٰ أدنىٰ العقودِ، وتُدْخِلُ في المضاف إليهِ الألفَ واللَّام؛ لأنَّهُ لا يكونُ الأوَّل به معرفةً، وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ، وأربعةُ أنفسٍ،

وأربعةُ أثوابٍ، وكذلك تقول في ما بينك وبين العَشَرَةِ. وإذا أدخلْتَ الألفَ واللَّام، قلت: خمسةُ الأثوابِ، وستةُ الأجمالِ، فلا يكون هذا أبدًا إلا غيرَ منوَّنٍ يلزمه أمرٌ واحدٌ لما ذكرتُ لك.

٢- فإذا زدْتَ علىٰ (العشرة) شيئًا من أسماء أدنىٰ العدد، فإنَّه يُجعل مع الأوَّل اسمًا واحدًا استخفافًا، ويكون في موضع اسمٍ منوَّنٍ، وذلك قولك: أَحَدَ عَشَرَ درهمًا، واثنا عشرَ درهمًا، وإحدىٰ عشرةَ جاريةً. فعلىٰ هذا يُجرىٰ من (الواحد) إلىٰ (التسعة).

٣- فإذا ضاعفْتَ (أدنىٰ العقود)، كان لهُ اسمٌ من لفظه، ولا يُثنّىٰ العَقْدُ. ويُجرىٰ ذلك الاسمُ مجرىٰ الواحد الذي لحقته الزّيادة للجمع، كما لحقته الزّيادة للتثنية، ويكون حرفُ الإعرابِ (الواوَ) و(الياءَ)وبعدهما (النونُ)، وذلك قولك: عشرونَ درهمًا. فإنْ أردْتَ أنْ تُثلّث أدنىٰ العقود كان لهُ اسم من لفظ (الثلاثة) يجري مجرىٰ الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثلاثونَ عبدًا، وكذلك إلىٰ أنْ تتسّعهُ، وتكون النونُ لازمةً لهُ.

٤- فإذا بلغْتَ (العَقْدَ الذي يليه)، تركْتَ التنوينَ والنوّنَ، وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه ويُبيّن بهِ العددُ من أيّ صنف هو واحدًا، وذلك قولك: مائة درهمٍ، ومائةُ الدرهمِ. وذلك إنْ ضاعفته قلت: مائتا درهم، ومائتا الدينارِ.

[رابعًا - أسماء الأفعال]

[الباب الأوَّل - أسماء الأفعال المفردة]

[أنواعها]:

هذا بابٌ من الفعلِ سُمّي الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذْ من أمثلةِ الفعلِ الحادثِ، وموضعُها من الكلام الأمرُ والنهيُ(*)، فمنها ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به، ومنها ما لا يتعدّىٰ المأمورَ، ومنها ما يتعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنه، ومنها ما لا يتعدّىٰ المنهيَّ:

[أوَّلًا] - أمَّا ما يتعدّىٰ فقولك: رويدَ زيدًا، فإنَّما هو اسمٌ لقولك: أَرْوِدْ زيدًا. ومنها: هَلُمَّ زيدًا؛ إنَّما تريدُ، هاتِ زيدًا. ومنها قولُ العربِ: حيَّهل الثَّريدَ، وزعم أبو الخطاب أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: حيَّهل الصلاةَ، فهذا اسمُ: ائتِ الصلاةَ،أي: ائتوا الثريدَ، وأتُوا الصلاةَ.

[ثانيًا]- وأمَّا ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ إلىٰ مأمورٍ به، ولا إلىٰ منهيٍّ عنه، فنحوُ قولك: مَهْ مَهْ، وَصَهْ صَهْ، وإيهٍ، وما أشبه ذلك.

[اسميَّتُها]:

واعلمْ أَنَّ هذه الحروفَ التي هيٰ أسماءٌ للفعلِ لا تظهرُ فيها علامةُ المضمرِ؛ وذلك أنَّها أسماءٌ.

(*) اتضح لنا أنَّ اسم الفعل لدىٰ سيبويه يتعيّن في (الأمر والنهي) من دون غيرهما علىٰ خلاف الرأي السائد أنَّها تكون بمعنىٰ الماضي والمضارع أيضا، وأنَّ ما يذكرونه من الأمثلة لهما إنَّما هي (أصوات) نحو (هيهات)، و(أفّ) وغيرهما.

[الباب الثاني- أسماء الأفعال المضافة]

وهذا بابٌ من الفعلِ سُمِّيَ الفعلُ فيه بـ(أسماءٍ مضافةٍ) ليست من أمثلة الفعل الحادث [المصادر]، ولكنّها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل نحو: رُوَيْدَ،و حيَّهلْ. ومجراهنَّ واحدٌ، وموضعهنَّ من الكلام الأمر والنهي، إذا كانت للمخاطب المأمورِ والمنهيِّ.

[أنواعها]:

ومنها ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به، ومنها ما يتعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنهُ، ومنها ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ:

[أوّلًا] - فأمّا (ما يتعدّىٰ المأمورَ إلىٰ مأمورٍ به) فهو قولك: عليكَ زيدًا، ودونكَ زيدًا، وعندَكَ زيدًا - تأمره به -، حدَّثنا بذلك أبو الخطاب.

[ثانيًا] - وأمّا (ما تعدّىٰ المنهيَّ إلىٰ منهيٍّ عنه) فقولك: حَذَرَكَ زيدًا، وحذَارِكَ زيدًا، سمعناهما من العرب.

[ثالثًا] - وأمّا (ما لا يتعدّىٰ المأمورَ ولا المنهيَّ) فقولك: مكانَكَ، وبَعْدَكَ- إذا قلتَ: تأخَّرْ أو حذَّرْتهُ شيئًا خلفَهُ وكذلك: عندَكَ - إذا كنْتَ تحذِّرُهُ من بين يديه شيئًا أو تأمره أنْ يتقدّمَ، وكذلك (فَرَطَكَ) إذا كُنْتَ تحذِّره من بين يديه شيئًا، أو تأمره أنْ يتقدّم- ومثلها: أمامَكَ - إذا كنْتَ تحذِّرُهُ أو تبصِّرُهُ شيئًا -، وإليكَ - إذا قلت: تنحَّ -، ووراءَكَ- إذا قلْتَ: افطُنْ لما خَلْفَكَ -.



المجرى الثاني من إسناد الفعل

(الفعل المضمر المستعمل إظهاره)

- الفعل المحذوف جوازًا -

[أبواب الفعل المحذوف جوازًا]

[الباب الأوَّل - حذف الفعل جوازًا في الأمر والنَّهي ممَّا يكون في الأسماء بقرينة]

هذا بابُ ما جرىٰ من (الأمرِ والنّهي) علىٰ إضمار الفعلِ المستعملِ إظهارهُ- إذا علمْتَ أنَّ الرجلَ مستغنٍ عن لفظكَ بالفعل -: وذلك قولك: (زيدًا، وعمرًا، ورأسَهَ)، وذلك أنَّكَ رأيتَ رجلًا يضربُ أو يشتمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيهِ مِنْ عَمَلِه أنْ تلفظ له بعمله فقلتَ: زيدًا، أي: أوقعْ عملكَ بزيدٍ، أو رأيْتَ رجلًا يقولُ: أضربُ شرَّ الناسِ، فقلتَ: زيدًا، أو رأيتَ رجلًا يحدِّثُ حديثًا فَقَطَعَهُ، فقلْتَ: حديثَكَ، أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ، فقلْتَ: حديثَكَ؛ استغنيتَ عن إظهار الفعل بعلمهِ أنَّهُ مُسْتَخْبَرٌ، فعلىٰ هذا يجوزُ هذا وما أشبهه.

وأمَّا (النَّهي) فإنَّه التحذير كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنَّما نهيْتَهُ أنْ يقرَبَ الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرَبَ الأسدَ، أو يوطِئَ الصبيَّ.

وإنْ شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضربْ زيدًا، واشتمْ عمرًا، ولا توطئِ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقربِ الأسدَ. ومنه أيضا قولهُ: الطريقَ الطريقَ، إنْ شاء قال: خلِّ الطريقَ، أو تنحَّ عن الطريقِ.

[الأمثلة]:

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العربِ، وممّن يوثق به يزعُمُ أنَّه سمعها من العربِ:

١- من ذلك قولُ العربِ في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذئبًا) إذا كان يدعو بذلك علىٰ غنمِ رجلٍ. وإذا سألتهم ما يَعْنُون؟ قالوا: اللَّهُمَّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا، وكلُّهم يفسِّر ما ينوي. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُهُ عندهم؛ لأنَّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار.

٢- حدّثنا أبو الخطابِ أنَّه سمع بعض العربِ وقيل له: لم أَفسدتم مكانَكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنَّه حَذِرَ أنْ يُلامَ، فقال: لُمِ الصبيانَ.

٣- وحدَّثنا من يوثقُ به أنَّ بعض العربِ قيل لهُ: أَما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ- وهو موضعٌ يُمْسِكُ الماءَ - فقال: بلىٰ، وِجَاذًا، أي: فاعْرِفْ بها وِجاذًا.

٤- ومن ذلك قولُ الشاعرِ وهو المسكين: [طويل]

أخــاكَ أخــاكَ إنَّ مَــنْ لا أخًــا لهُ كساعٍ إلىٰ الهيجـا بغـيرِ سـلاحِ[1]

كأنَّهُ يريدُ: الزمْ أخاك.

٥- ومن ذلك قولُكَ: زيدًا وعمرًا، كأنَّكَ تريدُ: اضربْ زيدًا وعمرًا، كما قلت: زيدًا وعمرًا رأيْتُ.

[الباب الثاني - حذف الفعل في غير الأمر والنّهي ممَّا يكون في الأسماء بقرينة]

هذا بابُ ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارهُ في (غير الأمر والنّهي) وذلك قولك- إذا رأيت رجلًا متوجهًا وِجْهَةَ الحاجِّ قاصدًا في هيئةِ الحاجِّ فقلتَ - مكّةَ وربِّ الكعبةِ، حيث زَكِنْتَ أنَّه يريدُ: مكّةَ، كأنَّك قُلْتَ: يريدُ مكّةَ واللهِ. ويجوز أنْ تقولَ: مكةَ واللهِ، وعلىٰ قولك: أراد مكّةَ واللهِ، كأنَّك أخبرْتَ بهذه الصفةِ عنهُ أنَّهُ كان فيها أمسِ، فقلْتَ: مكّةَ واللهِ، أي: أرادَ مكّة إذ ذاكَ.

[الأمثلة]:

١- ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مِلّةَ إبراهيمَ حَنِيفًا﴾[2]، أيَّ: بل نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبراهيمَ [حنيفًا]، كأنَّه قِيل لهم: اتَّبعوا، حين قِيل لهم: ﴿كونُوا هُودًا أو نَصَارىٰ﴾[3].

---

(١) وقال الدكتور زهير زاهد (كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس، حاشية ١١٢/١):
«الشاهد منسوب لإبراهيم بن هرمة، انظر ديوانه ٢٧٦ والشعر المنسوب».
الشاهد فيه: قول (أخاك أخاك) أراد (الزم أخاك)، وهو ممَّا لا يجوز فيه الإظهار.

(٢) سورة البقرة ١٣٥.

(٣) الآية: ﴿وقالوا: كُونُوا هودًا أو نصارىٰ تَهتَدُوا قُلْ بلْ ملَّة إبراهيمَ حنيفًا وما كانَ مِنَ المشركينَ﴾.

٢- أو رأيت رجلًا يسدِّدُ سهمًا قِبَلَ القرطاسِ، فقلْتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي: يُصِيبُ القِرطاسَ، وإذا سمعْتَ وَقْعَ السهمِ في القِرطاسِ، قلْتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي: أصابَ القِرطاسَ.

ولو رأيتَ ناسًا ينظرون الهلالَ، وأنت منهم بعيدٌ، فكبّرُوا، لَقُلْتَ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ، أيَّ: أبْصروا الهلالَ. أو رأيْتَ ضَرْبًا، فقلْتَ على وجه التفاؤلِ: عبدَ اللهِ، أي يقع بعبدِ اللهِ أو بعبدِ اللهِ يكونُ.

٣- ومثل ذلك أنْ ترىٰ رجلًا يريدُ أنْ يوقع فعلًا، أو رأيتهُ في حال رجلٍ قد أوقع فعلًا، أو أُخْبرتَ عنه بفعلٍ، فتقولُ زيدًا، تريدُ أضَرَبَ زيدًا؟ أو أَتَضَرِبُ زيدًا؟

٤- ومنهُ أنْ ترىٰ الرجلَ أو تُخْبرَ عنهُ أنَّه قد أتىٰ أمرًا قد فعلهُ، فتقول: أكُلَّ هذا بخلًا؟ أي: أتفعلُ كُلَّ هذا بخلًا؟.

[الباب الثالث - حذف الفعل جوازًا]

في غير الأمر والنّهي ممَّا يكون في الأسماء بعد حرف

[١- الحرف (إنْ)]:

هذا بابُ ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارهُ بعد حرفٍ، وذلك قولُكَ: الناسُ مجزيّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنجرًا فَخِنْجَرٌ، وإنْ سيفًا فسيفٌ.

وإنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ، فقلتَ: إنْ (كان) خِنجرًا فخِنجرٌ، وإنْ (كان) شرًّا فشرٌّ.

ومن العربِ مَنْ يقولُ: إنْ خِنجرًا فخِنجرًا، وإنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا، كأنَّهُ قالَ: إنْ كان لذي عَمِلَ خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإنْ كان شرًّا جُزِيَ شرًّا، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خِنجرًا كان الذي يُقْتَلُ به خِنجرًا.

والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِرِ؛ لأنَّكَ إذا أدخلتَ الفاءَ في جواب الجزاء استأنفْتَ ما بعدها، وحَسُنَ أنْ تقعَ بعدها الأسماءُ، وإنَّما أجازوا النَّصبَ حيث كان النَّصبُ في ما هو جوابه؛ لأنَّهُ يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ، ولأنَّهُ لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخَرِ، فشبّهوا الجواب بخبر الابتداءِ، وإنْ لم يكنْ مِثْلَهُ في كلّ حالةٍ، كما يشبّهونَ الشيءَ بالشيءِ، وإنْ لم يكنْ مثلَهُ ولا قريبًا منهُ، وقد ذكرنا ذلك في ما مضىٰ، وسنذكره أيضا إنْ شاءَ اللهُ.

وإذا أضمْرتَ [حذفت] فأنْ تُضْمِرَ الناصبَ أحسنُ؛ لأنَّكَ إذا أضمرتَ الرافعَ أضمرْتَ له أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضعِ خبرِهِ.

وإنْ أضمرْتَ الرافعَ كما أضمرْتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسنٌ، وذلك قولُكَ: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجرٌ، كأنَّهُ قال: إنْ كان معهُ خِنجرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنْجرٌ، وإنْ كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَونَ به خيرٌ.

ويجوز أنْ تجعلَ: (إنْ كانَ خيرٌ) علىٰ: (إنْ وقعَ خيرٌ)، كأنَّهُ قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ.

[الأمثلة]

١- وزعم يونسُ أنَّ العربَ تنشدُ هذا البيتَ لهُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ: [طويل]

فإنْ تَـكُ في أَموالِنـا لا نَـضِقْ بهـا ... ذِراعًا، وإنْ صـبرٌ فَنَـصبِرُ للـصبر

والنصبُ فيه جيِّدٌ بالغٌ علىٰ التفسير الأوَّل، والرفعُ علىٰ قوله: وإنْ وَقَعَ صبرٌ، أو إنْ كان فينا صبرٌ فإنَّا نصبرُ.

ومن ذلك قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وإنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ فَنَظِرةٌ إلىٰ مَيْسَرةٍ﴾[1].

٢-ومثلُ ذلك: قد مَررْتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرًا، وامررْ بأيُّهم أفضلُ إنْ زيدًا

---

(١) سورة البقرة ٢٨٠.

وإنْ عمرًا، وقد مَرَرْتُ برجلٍ قَبْلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا، لا يكون في هذا إلا النَّصبُ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تحمل: الطويلَ والقصيرَ على غير الأوَّلِ، ولا زيدًا ولا عمرًا، فلا تستطيعُ أنْ تقولَ: إنْ كان فيه طويلٌ، أو إنْ كانَ فيه زيدٌ. ولا يجوزُ على (إنْ وَقَعَ).

[٢- الحرف (إمَّا)]:

وأمَّا قولُ الشاعرِ: [وافر]

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفَسُكَ فاكْذِبْنَها فإنْ جَزعًا وإنْ إجمالَ صَبرِ

[أصل(إنْ): إمَّا، فهو ليس جملة شرطية]

فهذا على (إمَّا) وليس على (إنْ) الجزاءِ كقولك: إنْ حقًّا وإنْ كذبًا. فهذا على (إمَّا) محمولٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1]. ولو قلْتَ: فإنْ جَزَعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ، كان جائزًا، كأنَّك قلتَ: فإمَّا أمري جَزَعٌ وإمَّا إجمالُ صبرٍ؛ لأنَّك لو صحَّحْتها، فقلْتَ:(إمَّا)،جازَ ذلكَ فيها. ولا يجوزُ طرحُ (ما) من (إمَّا) إلا في الشعرِ.

[٣- الحرف (هلَّا) ونحوه]:

وممَّا ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ قولك: هلَّا خيرًا من ذلك، وإلا خيرًا من ذلك، أو غير ذلك، كأنَّكَ قلتَ: إلا تفعلُ خيرًا من ذلك، أو إلا تفعلُ غيرَ ذلك، وهلَّا تأتي خيرًا من ذلك. وربّما عرضْتَ هذا على نفسك، فكنتَ فيه كالمخاطب، كقولك: هلَّا أفعلُ، وإلا أفعلُ.وإنْ شئْتَ رفعتهُ؛ فقد سمعنا رَفْعَ بعضهِ من العربِ.

[٤- الحرف (أَوَ)]:

ومن ذلك قولك: أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ، أي: أَوَ أَفْرَقُكَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ. وإنَّما حملهُ على الفعل؛ لأنَّهُ سُئلَ عن فعلهِ، فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رَفَعَ جازَ،

---

(١) سورة محمد ٤.

كأنَّهُ قال: أَوَ أَمري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ. وإنَّما انتصب هذا النحو علىٰ أنَّهُ يكونُ الرجلُ في فِعْلٍ، فيريد أنْ ينقلهُ، أو ينتقلَ هو إلىٰ فعلٍ آخر؛ فَمِنْ ثَمَّ نصبَ: أَوَ فَرَقًا؛ لأنَّهُ أجابَ علىٰ: أَفَرَقُكَ وَتَرَكَ الحُبَّ.

[٥ - الحرف (لو)]:

وممَّا ينتصبُ علىٰ إضمار الفعل المستعمل إظهارهُ قولك: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنَّك قلت: ولو كان تمرًا، وَأْتِني بدابّةٍ ولو حمارًا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنَّك قلت: ولو يكونُ عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ. وأحسنُ ما يضمرُ منهُأ حسنُهُ في الإظهارِ.

ولو قلتَ: ولو حمارٍ، فجررْتَ كان بمنزلته في (إنْ). ومثلهُ قولُ بعضهم- إذا قلت: جِئتُك بدرهمٍ- فهلَّا دينارٍ، وهو بمنزلةِ:(إنْ) في هذا الموضع يُبنىٰ عليها الأفعالُ.

والرفعُ قبيحٌ في: فهلَّا دينارٌ؛ وفي:ولو حمارٌ؛ لأنَّك لو لم تحملْهُ علىٰ إضمار (يكونُ)، ففعلُ المخاطبِ أولىٰ به، والرفعُ في هذا، وفي: ولو حمارٌ، بعيدٌ، كأنَّهُ يقولُ: ولو يكونُ ممَّا يأتيني به حمارٌ.

و(لو) بمنزلة: (إنْ) لا يكونُ بعدها إلا الأفعالُ. فإنْ سَقَطَ بعدهَا اسمٌ، ففيه فعلٌ مضمرٌ في هذا الموضع تُبنىٰ عليه الأسماءُ.

[استطراد في حذف الفعل جوازًا]

ممَّا يكون في المصادر وما أُجري مجراها(*)

وممَّا ينتصبُ علىٰ إضمار الفعل المستعمل إظهاره أنْ ترىٰ الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ،

(*) عقد سيبويه الأبواب الثلاثة السابقة علىٰ (إضمار الفعل المستعمل إظهاره ممَّا يكون في الأسماء. وهنا استطرد في الكلام علىٰ (إضمار الفعل المستعمل إظهاره مما يكون في المصادر وما أجرىٰ مجراها).

فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أو يقولَ الرجلُ: رأيْتُ في ما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا وما سَرَّ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: خَيْرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا.

أمَّا النّصبُ فكأنَّهُ بناه على قولِهِ: (قَدِمْتَ)، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مقدمٍ. وإنْ لم يُسْمَعْ منهُ هذا اللّفظَ، فإنَّ قدومهُ ورؤيتهُ إياهُ بمنزلةِ قولِهِ: قَدِمْتَ. وكذلك إنْ قيل: قَدِمَ فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ في ما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا، فإذا نصبَ فعلى الفعلِ.

وأمَّا الرّفع فعلى أنَّه: مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يرد أنْ يحملهُ على الفعل، فكأنَّه قال: هذا خَيْرُ مَقْدَمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، وهذا خيرٌ وما سرَّ. ومِنْ ثَمَّ قالوا: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنَّه قال: أنت مُصَاحَبٌ وأنت مبرورٌ.

وأمَّا قولهم: راشدًا مهديًّا، فإنَّهم أضمروا: اذهبْ راشدًا مهديًّا. وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، كما رَفَعْتَ: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، ولكنّه كَثُرَ النّصبُ في كلامِهِمْ؛ لأنَّ: راشدًا مهديًّا بمنزلة ما صار بدلًا من اللّفظ بالفعل، كأنَّه لَفَظَ بـ(رَشِدْتَ) و(هُدِيتَ)، وسترى بيانَ ذلك إنْ شاء الله تعالى،ومثلهُ: هنيئًا مريئًا.

وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فَقُلْتَ: مبرورًا مأجورًا، ومُصاحبًا معانًا، حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنَّه قال: رجعْتَ مبرورًا، واذهبْ مُصاحبًا.

وممَّا ينتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمل إظهارهُ، قولُ العرب: حدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقًا واللهِ، أو أنشدك شعرًا، فتقول: صادقًا واللهِ، أي: قاله صادقًا؛ لأنَّه إذا أنشدك، فكأنَّه قد قال كذا.

المجرى الثالث من إسناد الفعل

(الفعل المضمر المتروك إظهاره)

- الفعل المحذوف وجوبًا -

أوَّلًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع الأسماء.

ثانيًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع المصادر في ابتداء الكلام.

ثالثًا: أبواب الفعل المظهر والمحذوف وجوبًا مع المصادر بعد تمام الكلام (المفعول له، والحال، والتوكيد).

[أوَّلًا -أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع الأسماء]

[الباب الأوَّل - الأمر والتحذير]

[ترجمة أبواب الحذف](*):

هذا بابُ ما ينتصبُ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ استغناءً عنهُ، وسأُمثِّله لك مظهرًا؛ لتعلمَ ما أرادوا إنْ شاءَ الله تعالىٰ:

[الأمر والتحذير]:

هذا بابُ ما جرىٰ منه علىٰ (الأمرِ والتحذيرِ)، وذلك قولُكَ- إذا كنْتَ تُحَذِّرُ -: إيّاكَ، كأنَّكَ قُلْتَ: إيّاكَ نحِّ، وإيّاك باعدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا.

[الأمثلة]:

١- ومن ذلك أنْ تقولَ: نفسَكَ يا فلانُ، أي: اتّقِ نفسَكَ، إلا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرْتَ، ولكنْ ذكرتُهُ لأمثِّلَ لك ما لا يظهر إضمارهُ.

٢- ومن ذلك أيضًا قولُكَ: إيّاكَ والأسَدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنَّه قال: إيّاكَ فاتَّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنَّهُ قال: إيّاي لأتقِيَنَّ والشرَّ، فـ(إيّاكَ) مُتَّقًى، و(الأسدُ) و(الشرُّ) مُتَّقيانِ، فكلاهما مفعولٌ ومفعولٌ معه.

٣- ومن ذلك: رأسَهُ والحائطَ، كأنَّه قال: خلِّ أو دعْ رأسَهُ والحائطَ؛ فالرأس: مفعولٌ، والحائط: مفعولٌ معه، فانتصبا جميعًا.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٢٣٠):

«وهذا الباب ترجمة لأبوابٍ تأتي بعده مفصّلة إنْ شاء الله تعالىٰ».

[الباب الثاني - ما يحمل على الفاعل والمفعول من: إيّاكَ]

[التوكيد]:

هذا بابُ ما يكونُ معطوفًا في هذا البابِ على الفاعلِ المضمرِ في النّيّةِ ويكونُ معطوفًا على المفعولِ، وما يكون صفةَ(*) المرفوعِ المضمرِ في النّيّة ويكونُ على المفعولِ، وذلك قولُكَ: إيّاكَ أنتَ نَفْسُكَ أنْ تفعلَ، وإيّاكَ نَفْسَكَ أنْ تفعلَ. فإنْ عَنَيتَ الفاعلَ المضمرَ في النيّةِ، قُلْتَ: إيّاكَ أنتَ نفسُكَ، كأنَّكَ قُلْتَ: إيّاكَ نَحِّ أنتَ نفسُكَ، وحملته على الاسم المضمر في (نَحِّ). فإنْ قُلْتَ: إيّاك نفسُكَ، تريد الاسم المضمر الفاعل، فهو قبيحٌ.

[العطف]:

وإذا عَطَفْتَ قُلْتَ: إيّاكَ وزيدًا والأسدَ، كأنَّكَ قُلْتَ: اتقِ وزيدًا والأسدَ، وإيّاكَ ابعِدْ وزيدًا والأسدَ، وكذلك: رأسَكَ ورجليكَ والضربَ، وإنَّما أَمَرْتَهُ أنْ يتَّقيهما جميعًا والضربَ.

وحدّثني مَنْ لا أتّهمُ عن الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهُ سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ السّتينَ فإيّاه وإيّا الشوابِّ(**)

[الباب الثالث - حذف الفعل لكثرته في كلامهم]
في الأمر والنهي

[حالة النَّصب]:

هذا بابٌ يحذفُ منه الفعلُ لكثرته في كلامهم حتىٰ صار بمنزلة المثلِ، وذلك قولك: هذا ولا زَعَمَاتِكَ، أي: ولا أتوهمُ زَعَماتِكَ ومن ذلك قولُ الشاعر، وهو ذو

(*) أي: توكيد، وهو من مصطلحات سيبويه.

(**) الشوابّ: على زنة (فواعل) جمع (شابّة). وهي مضاف إليه مجرور.

الرُّمَّةِ - وذكرَ الديارَ والمنازلَ:

❁ ديارَ ميَّةَ إذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ ❁

كأنَّه قالَ: اذكرْ ديارَ ميّةَ، ولكنّهُ لا يذكرُ (اذكرْ)؛ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهمُ زَعَمَاتِكَ لكثرة استعمالهم إيّاهُ، ولاستدلالِه بما يرَىٰ من حالِهِ أنَّهُ ينهاهُ عن زعمِهِ.

ومن ذلك قولهم:(كلَّ شيءٍ ولا هذا)، و(كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، أي: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذفَ لكثرةِ استعمالهم إيّاه، فأُجري مجرىٰ: (ولا زَعَمَاتِكَ).

[جواز الرَّفع]:

ومن العرب من يقولُ: (كِلاهما وتمرًا)، كأنَّه قالَ: كِلاهما لي ثابتانِ وزِدْني تمرًا، و(كُلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، كأنَّه قالَ: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ. ولأنَّه يستدلّ بقوله: (كلَّ شيءٍ) أنَّهُ ينهاهُ. ومن العرب من يرفع (الديار)، كأنَّه يقول: تلكَ ديارُ فلانةٍ.

وممَّا يَنْتَصِبُ في هذا البابِ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ: ﴿انْتَهُوا خيرًا لكُمْ﴾، ووراءَكَ أوسعَ لكَ، وحسبُكَ خيرًا لكَ، إذا كنْتَ تأمرُ.

[النوع الثاني - حذف الفعل وجوبًا في غير الأمر والنهي]

[الباب الأوَّل - حذف الفعل في بعض أساليب الكلام المشهورة]

هذا بابُ ما ينتصِبُ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ في غيرِ الأمرِ والنهيِ، وذلك قولك: أخذتهُ بدرهمٍ فصاعدًا، وأخذتهُ بدرهمٍ فزائدًا، حذفوا الفعل لكثرةِ استعمالهم إيّاهُ.

[الباب الثالث -عطف الواو التي بمعنىٰ (مع) علىٰ الاسم]

هذا بابٌ: معنىٰ الواوِ فيه كمعناها في البابِ الأوَّلِ إلا أنَّها تعطفُ الاسمَ ههنـا علىٰ ما لا يكونُ ما بعده إلا رفعًـا علىٰ كلّ حـالٍ، وذلـك قولـك: أنـتَ وشـأنُكَ، وكلُّ رجـلٍ وضيعتُهُ، وما أنتَ وعبدُ اللهِ، وكيف أنتَ وقَصْعَةٌ من ثريدٍ، وما شأنُكَ وشأنُ زيدٍ.

[حالة الرّفع علىٰ الابتداء]:

ومثله: أنت أعلمُ ومالُكَ، فإنَّما أردْتَ: أنت أعلمُ مع مالِكَ، وأنت أعلمُ وعبدُ اللهِ، أي: أنت أعلمُ مع عبدِ اللهِ. وإنْ شئْتَ كان علىٰ الوجهِ الآخرِ، كأنَّك قلْتَ: أنتَ وعبدُ اللهِ أعلمُ من غيركما.

[جواز النَّصب إذا صحّ حمله علىٰ الفعل]:

[بيان وجه الرّفع في الإخبار]:

وأمَّا أنت وشأنُكَ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُهُ، وأنت أعلمُ وربُّكَ، وأشباهُ ذلك فكلُّهُ رفعٌ لا يكون فيه النَّصبُ؛ لأنَّك إنَّما تريدُ أنْ تخبرَ بالحالِ التي فيها المحدَّثُ عنه في حالِ حديثِكَ، فقلت: أنت الآنَ كذلك، ولم تردْ أنْ تجعل ذلك في ما مضىٰ، ولا في ما يُسْتَقْبَلُ، وليس موضعًا يستعملُ فيه الفعلُ.

[الباب الرابع- ما يحذف فيه الفعل لقبح الكلام]

[حالة النَّصب في الحذف]:

هذا بابٌ منهُ يُضمرونَ فيه الفعـلَ لقـبحِ الـكلامِ إذا حُمِـلَ آخـرُهُ علىٰ أوَّلِهِ، وذلـك قولُكَ: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعمرًا. فإنَّما حَدُّ الكلامِ ههنا: ما شـأنُكَ وشـأنُ عمـرٍو. فإنْ حَمَلْتَ الكلامَ علىٰ (الكافِ المضمرةِ) فهو قبيحٌ، وإنْ حملته علىٰ (الشأن) لم يجـزْ؛ لأنَّ

[الباب الثالث -عطف الواو التي بمعنىٰ (مع) علىٰ الاسم]

هذا بابٌ: معنىٰ الواوِ فيه كمعناها في البابِ الأوَّلِ إلا أنَّها تعطفُ الاسمَ ههنا علىٰ ما لا يكونُ ما بعده إلا رفعًا علىٰ كلّ حالٍ، وذلك قولك: أنتَ وشأنُكَ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، وما أنتَ وعبدُ اللهِ، وكيف أنتَ وقَصْعَةٌ من ثريدٍ، وما شأنُكَ وشأنُ زيدٍ.

[حالة الرّفع علىٰ الابتداء]:

ومثله: أنت أعلمُ ومالُكَ، فإنَّما أردْتَ: أنت أعلمُ مع مالِكَ، وأنت أعلمُ وعبدُ اللهِ، أي: أنت أعلمُ مع عبدِ اللهِ. وإنْ شئْتَ كان علىٰ الوجهِ الآخرِ، كأنَّك قلْتَ: أنتَ وعبدُ اللهِ أعلمُ من غيركما.

[جواز النَّصب إذا صحّ حمله علىٰ الفعل]:

[بيان وجه الرّفع في الإخبار]:

وأمَّا أنت وشأنُكَ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُهُ، وأنت أعلمُ وربُّكَ، وأشباهُ ذلك فكلُّهُ رفعٌ لا يكون فيه النّصبُ؛ لأنَّك إنَّما تريدُ أنْ تخبرَ بالحالِ التي فيها المحدَّثُ عنه في حالِ حديثِكَ، فقلت: أنت الآنَ كذلك، ولم تردْ أنْ تجعل ذلك في ما مضىٰ، ولا في ما يُسْتَقْبَلُ، وليس موضعًا يستعملُ فيه الفعلُ.

[الباب الرابع- ما يحذف فيه الفعل لقبح الكلام]

[حالة النَّصب في الحذف]:

هذا بابٌ منهُ يُضمرونَ فيه الفعلَ لقبحِ الكلامِ إذا حُمِلَ آخرُهُ علىٰ أوَّلِهِ، وذلك قولُكَ: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعمرًا. فإنَّما حَدُّ الكلامِ ههنا: ما شأنُكَ وشأنُ عمرٍو. فإنْ حَمَلْتَ الكلامَ علىٰ (الكافِ المضمرةِ) فهو قبيحٌ، وإنْ حملته علىٰ (الشأن) لم يجزْ؛ لأنَّ

(الشأن) ليس يلتبسُ بـ(عبد الله). فلمّا كان ذلك قبيحًا حملوهُ علىٰ الفعلِ، فقالوا: ما شأنُكَ وزيدًا، أي: ما شأنُكَ وتناوُلُكَ زيدًا.

[حالة الجرّ في الإظهار]:

فإذا أظهرَ الاسمَ، فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيهِ يشتمُهُ، فليس إلا الجرُّ؛ لأنَّهُ قد حَسُنَ أنْ تحملَ الكلامَ علىٰ (عبد الله)؛ لأنَّ المظهرَ المجرورَ يُحْمَلُ عليه المجرورُ. وسمعنا بعضَ العربِ يقولُ: ما شأنُ عبدِ اللهِ والعربِ يشتمُها.

[أمثلة الباب]:

ومِنْ ثَمَّ قالوا: (حسبُكَ وزيدًا)؛ لمّا كان فيه معنىٰ (كَفاكَ)، وقَبُحَ أنْ يحملوه علىٰ المضمرِ، نوَوا الفعل، كأنَّه قال: حَسْبُكَ وَيَحْسِبُ أخاك درهمٌ.

[ثانيًا- أبواب الفعل المحذوف وجوبًا مع المصادر في ابتداء الكلام]

[النوع الأوَّل- الأبواب التي يراد بها تزجية الفعل وإثباته]

[الباب الأوَّل - (المصادر النكرة غير المضافة) في الدعاء]

هذا بابُ ما يُنْصَبُ منَ المصادرِ علىٰ إضمارِ الفِعْلِ غيرِ المُسْتَعملِ إظهارُهُ، وذلكَ قولُكَ: سَقْيًا، وَرَعْيًا، ونحوُ قولِكَ: خَيْبةً، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُحْقًا، وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: تَعْسًا، وَتَبًّا، وَجُوعًا.

وإنَّما ينتصِبُ هذا وما أشبهُهُ إذْا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوْتَ لهَ أو عليه علىٰ إضمارِ الفعلِ، كأنَّكَ قلتَ: سقاك اللهُ سَقيًا، ورعاك اللهَ رَعْيًا، وخيَّبَكَ اللهُ خَيْبَةً، فكلُّ هذا وما أشبهه علىٰ هذا ينتصِبُ. وإنَّما اُختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهمْ جعلوهُ بدلًا منَ اللفظِ بالفعلِ، كما جُعِلَ (الحذرُ) بدلًا من (احذَرْ).

[الباب الثاني- ما أُجريَ من (الأسماء)]

مجرىٰ المصادر في الدعاء

هذا بابُ ما أُجريَ منَ الأسماءِ مُجرىٰ المصادر التي يُدعىٰ بها، وذلك قولكَ: تُرْبًا وجَنْدَلًا، وما أشبهَ هذا. فإنْ أدخلْتَ (لكَ)، فقلْتَ: تُرْبًا لك، فإنَّ تفسيرها هاهنا كتفسيرها في (الباب الأوَّلِ)، كأنَّهُ قال: ألزمَكَ اللهُ، وأطعمَكَ اللهُ تُرْبًا وجَنْدَلًا، وما أشبهَ هذا منَ الفعل، واُختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا منْ قولكَ: تَرِبَتْ يداكَ وجُنْدِلَتْ.

[الباب الثالث - ما أجري من (الصفاتِ) مجرىٰ المصادر في الدعاءِ]

وهذا بابُ ما أجريَ مجرىٰ المصادرِ المدعوِّ بها من الصفاتِ، وذلكَ قولكَ: هنيئًا مريئًا، كأنَّكَ قلْتَ: ثَبَتَ لكَ هنيئًا مريئًا، وهَنَأهُ ذلكَ هنيئًا. وإنَّما نصبتهُ لأنَّهُ ذكرَ لك

خيرًا أصابهُ رجلٌ فقلْتَ: هنيئًا مريئًا، كأنَّك قلتَ: ثبتَ ذلك لهُ هنيئًا مريئًا أو هَنَأهُ ذلك هنيئًا فاختُزِلَ الفعلُ؛ لأنَّهُ صار بدلًا من اللّفظ بقولكَ: هَنَأَك. كأنَّهُ إذا قال: هنيئًا لهُ الظَّفرُ، فقد قال: لِيَهْنِئْ لهُ الظَّفرُ، وإذْا قالَ: ليهنئْ لهُ الظَّفرُ، فقد قال: هنيئًا له الظَّفرُ. فكلٌّ واحدٍ منهما بدلٌ منْ صاحبهِ؛ فلذلك اختزلوا الفعلَ هناكما اختزلوهُ في قولهمْ: (الحذرَ). فـ(الظَّفَرُ) و(الهَنْءُ) عَمِلَ فيهما الفعلُ، وَ(الظَّفَرُ) بمنزلةِ الاسمِ في قولهِ: هنأهُ ذلك.

[الباب الرابع - (المصادرُ النكرةُ المضافةُ) في الدعاءِ]

هذا بابُ ما جرىٰ من المصادرِ المضافةِ مجرىٰ المصادرِ المفردةِ المدعوِّ بها. وإنَّما أُضيفتْ ليكون المضافُ فيها بمنزلتهِ في (اللَّام) إذْا قلْتَ: سَقْيًا لكَ، لتُبيّنَ مَنْ تعني، وذلك: وَيْلَكَ، ووَيْحَكَ.

[الباب الخامس - (المصادرُ المتصرفة) في غير الدعاء]

هذا بابُ ما ينتصِبُ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ منَ المصادرِ في غير الدعاءِ من ذلك قولكَ: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا، وأفعلُ ذلكَ وكرامةً، وَمَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا ونَعَامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كيدًا ولا هَمًّا، ولأفعلَنَّ ذاك ورغمًا وهوانًا. فإنَّما ينتصِبُ هذا علىٰ إضمارِ الفعلِ، كأنَّكَ قُلْتَ: أَحْمَدُ الله حَمْدًا، وأشكرُ الله شُكرًا، وكأنَّك قُلْتَ: أَعْجَبُ عَجَبًا، وأُكْرِمُكَ كَرامةً، وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا أكادُ كيدًا، ولا أَهُمُّ هَمًّا، وأُرغِمُكَ رَغْمًا.

وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوا هذا بدلًا منَ اللّفظ بالفعلِ، كما فعلوا ذلكَ في (باب الدعاءِ)، كأنَّ قولَكَ: حَمْدًا، في موضعِ: أَحْمَدُ الله، وقولَكَ: عَجَبًا منهُ، في موضعِ: أعجبُ منهُ، وقولَهُ: ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، في موضعِ: ولا أَكادُ ولا أهُمُّ.

في الدعاء وغيره

هذا بابٌ أيضًا منَ المصادرِ يَنْتَصِبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ، ولكنّها مصادرُ وُضِعَتْ موضعًا واحدًا لا تتصرّفُ في الكلامِ تصرّفَ ما ذكرنا منَ المصادر- وتصرُّفها أنّها تقعُ في موضعِ الجرِّ والرفعِ، وتدخلها الألفُ واللّام - وذلكَ قولكَ: سُبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ، وَرَيْحانَهُ، وعَمْرَكَ الله إلا فَعَلْتَ، وقِعْدَكَ الله إلا فَعَلْتَ، كأنَّهُ حيثُ قالَ: سبحانَ اللهِ، قالَ: تسبيحًا، وحيثُ قال: وريحانَهُ، قالَ: واسترزاقًا؛ لأنَّ معنىٰ الريحانِ: الرزقُ، فَنَصَبَ هذا علىٰ: أُسبِّحُ الله تسبيحًا، وأسترزقُ الله استرزاقًا، فهذا بمنزلةِ: سبحانَ اللهِ وريحانَهُ، وخُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهُ بدلٌ من اللفظِ بقولهِ: أُسبِّحُكَ واسْترزِقُكَ. وكأنَّهُ حيثُ قالَ: معاذَ اللهِ، قال: عياذًا باللهِ، و(عياذًا) انتصبَ علىٰ: أعوذُ باللهِ عياذًا، ولكنّهم لم يظهروا الفعلَ ههنا، كما لم يظهرْ في الذي قبلهُ. وكأنَّهُ حيثُ قال: عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله، قالَ: عَمَّـرتُكَ الله بمنزلةِ: نَشدْتُكَ الله؛ فصارَتْ (عَمْرَكَ الله) منصوبةً بـ: عَمَّـرتُكَ الله؛ كأنَّكَ قُلْتَ: عَمَّـرتُكَ عَمْرًا، ونَشدْتُكَ نَشْدًا، ولكنّهم خزلوا الفعلَ؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا منَ اللفظِ به.

وأمَّا (سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربَّ الملائكةِ والروحِ) فليس بمنزلةِ (سبحانَ اللهِ)؛ لأنَّ (السُّبوحَ والقُدُّوسَ) اسمٌ، ولكنّهُ علىٰ قولهِ: أذْكرُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا، وذاكَ أنَّهُ خَطَرَ علىٰ بالهِ أو ذَكَرَهُ ذاكرٌ، فقالَ: سُبُّوحًا، أي: ذكرْتَ سُبُّوحًا، كما تقول: أهلَ ذاك، إذا سمعْتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمٍّ، كأنَّهُ قال: ذَكَرْتَ أهلَ ذاكَ؛ لأنَّهُ حيثُ جرىٰ ذِكْرُ الرجلِ في منطقهِ، صارَ عندهُ بمنزلةِ قولهِ: أذْكرُ فلانًا، أو ذكرْتَ فلانًا. كما أنَّه حيثُ أنشدَ ثمَّ قال: صادقًا، صار الإنشادُ عندهُ بمنزلةِ (قال)، ثمَّ قالَ: (صادقًا) و(أهلَ ذاكَ)، فحملهُ علىٰ الفعل متابعًا للقائلِ، والذاكرِ، فكذلكَ: سُبُّوحًا قُدُّوسًا، كأنَّ نفسَهُ صارتْ بمنزلةِ الرجلِ الذاكرِ والمنشدِ حينَ خطرَ علىٰ بالهِ الذكرُ، ثمَّ قالَ: سُبُّوحًا قُدُّوسًا، أي:

ذكَرْتَ سُبُّوحًا، متابعًا لها في ما ذَكَرَتْ وخَطَرَ علىٰ بالها. وخزلوا الفعلَ؛ لأنَّ هذا الكلامَ صارَ عندهمْ بدلًا منَ (سبَّحْتُ) كما كان (مرحبًا) بدلًا منْ (رَحُبَتْ بلادُكَ وأَهِلَتْ).

ومنَ العربِ مَنْ يرفعُ، فيقولُ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربَّ الملائكةِ والروحِ، كما قال: أهلُ ذاكَ، وصادقٌ واللهِ.

[النوع الثاني- الأبواب التي يراد بها تقريرُ ثبوت الفعل]

[الباب الأوَّل- المصادر المعرَّفة بالألف واللَّام وما أشبهها]

[حالة الرَّفع]:

هذا بابٌ يختارُ فيهِ أنْ تكونَ المصادرُ مبتدأةً مبنيًّا عليها ما بعدها، وما أشبهَ المصادرَ من الأسماءِ والصفاتِ، وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ، والعَجَبُ لكَ، والخيبةُ لكَ.

وإنَّما استحبّوا الرفعَ فيهِ؛ لأنهُ صارَ معرفةً وهو خبرٌ، فقويَ في الابتداءِ بمنزلةِ: عبد اللهِ، والرجلِ، والذي تعلمُ؛ لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خبرٌ، وأحسَنُهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أنْ يُبتدأ بالأعرفِ وهو أصلُ الكلامِ.

وَلَوْ قُلْتَ: رجلٌ ذاهبٌ، لم يَحْسُنْ حتىٰ تعرِّفهُ بشيءٍ، فتقولَ: راكبٌ منْ بني فلانٍ سائرٌ، وتبيعُ الدارَ، فتقولُ: حدٌّ منها كذا، وحدٌّ منها كذا؛ فأصلُ الابتداءِ للمعرفةِ، فلمّا أدخلْتَ فيه الألفَ واللَّام وكان خبرًا حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلا أنْ يكونَ فيهِ معنىٰ المنصوبِ.

واعلمْ أنَّ (الحمدُ للهِ) وإنْ ابتدأتهُ، ففيه معنىٰ المنصوبِ، وهو بدلٌ مِنَ اللفظِ بقولكَ: أَحْمَدُ اللهَ.

[حالة النّصب]:

ومن العربِ مَنْ ينصِبُ بالألِفِ واللَّام، منْ ذلكَ قولكَ: الحمدَ للهِ، فينصبها عامةُ بني تميمٍ وناسٌ منَ العربِ كثيرٌ.

[الباب الثاني- المصادر النكرة في مجرىٰ ما فيه الألفُ واللَّام]

هذا بابٌ منَ النكرةِ يجري مجرىٰ ما فيهِ الألفُ واللَّام من المصادرِ والأسماءِ، وذلكَ قولُكَ: سلامٌ عليكَ، ولبَّيْكَ، وخيرٌ بينَ يديكَ، وويلٌ لكَ، وويحٌ لكَ، و﴿لَعْنَةُ اللهِ علىٰ الظَّالِمِينَ﴾[1][2].

فهذه الحروفُ كُلُّها مبتدأةٌ مبنيّ عليها ما بعدها، والمعنىٰ فيهنَّأنَّكَ ابتدأْتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندكَ، وَلَسْتَ في حالِ حديثكَ تعملُ في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنىٰ، كما أنَّ (حَسْبُكَ) فيها معنىٰ النّهي، وكما أنَّ (رحمةُ اللهِ عليه) فيه معنىٰ (رَحِمَهُ ٱللَّهُ). فهذا المعنىٰ فيها، ولم تُجْعَلْ بمنزلةِ الحروفِ التي إذا ذكرتها كُنْتَ في حالِ ذكركَ إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها.

[الأمثلة]:

١- وأمَّا قولهُ تعالىٰ جدُّه: ﴿وَيْلٌ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[3]، و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[4]، فإنَّهُ لا ينبغي أنْ تقولَ: إنَّهُ (دعاءٌ) - ههنا -؛ لأَنَّ الكلامَ بذلك واللّفظ بِهِ قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنَّما كُلّموا بكلامهم وجاءَ القرآنُ علىٰ لغتهم وعلىٰ ما يعنونَ، فكأنَّهُ - والله أعلمُ - قيلَ لهمْ: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)، وَ(وَيْلٌ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)، أي: هؤلاء ممّنْ وجبَ هذا القولُ لهم؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يقالُ لصاحبِ الشرِّ والهلكةِ، فقيلَ: هؤلاءِ ممّنْ دخلَ في الشَرِّ والهلكةِ ووجبَ لهمْ هذا.

٢- وتقولُ: ويلٌ لهُ ويْلٌ طويلٌ، فإنْ شِئْتَ جعلتهُ بدلًا من المبتدأ الأوَّلِ، وإنْ شئْتَ جعلتهُ صفةً لهُ، وإنْ شئْتَ قُلْتَ: ويلٌ لكَ ويلًا طويلًا.

٣- ومن هذا البابِ: فِداءٌ لكَ أبي وأُمّي، وَحِمًى لك أبي، وَوِقاءٌ لكَ أمّي.

---

(١) ﴿لعنة الله علىٰ الكافرين﴾. أي: سورة البقرة ٨٩.

(٢) سورة هود ١٨.

(٣) سورة المرسلات ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) سورة المطفّفين الآية الأولىٰ.

[النوع الثالث - الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل]

[الباب الأوَّل - المصادر]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ المصدرُ كان فيه الألفُ واللَّام أو لم يكنَّ فيهِ علىٰ إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ؛ لأنَّهُ يصيرُ في (الإخبارِ) و(الاستفهامِ) بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، كما كان (الحَذَرُ) بدلًا من (احْذَرْ) في الأمرِ:

[حالة الإخبار]:

١- **[النصب]:**

وذلك قولكَ: ما أنت إلا سيرًا، وإنَّما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا الضربَ الضَرْبَ، وما أنت إلا قتلًا قتلًا، فكأنَّهُ قالَ في هذا كلِّهِ: ما أنتَ إلا تفعلُ فعلًا، وما أنتَ إلا تفعلُ الفعلَ، ولكنّهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لكَ. وصارَ في الاستفهامِ والخبرِ بمنزلتهِ في الأمر والنهيِ؛ لأنَّ الفعلَ يقعُ ههنا، كما يقعُ فيهما، وإنْ كان الأمرُ والنهيُ أقوىٰ؛ لأنَّهما لا يكونانِ بغيرِ فعلٍ، فلم يمتنعِ المصدر ههنا أنْ يَنْتَصِبَ؛ لأنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر فىٰ الاستفهام «والخبرِ، كما يقع فىٰ الأمر والنهىٰ، والآخِرُ غيرُ الأوَّل كما كان ذلك فىٰ الأمر والنهىٰ، إذا قلت: ضَرْبًا فالضربُ غيرُ المأمور».

وتقولُ: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سيرًا سيرًا، وكذلكَ في (ليْتَ) و(لَعَلَّ) و(لكنَّ) و(كأنَّ)، وما أشبهَ ذلكَ.

واعلمْ أنَّ (السيرَ) إذا كنتَ تخبرُ عنهُ في هذا البابِ فإنَّما تخبرُ بسيرٍ متصلٍ بعضهُ ببعضٍ في أيِّ الأحوال كانَ.

- **[الرفع]:**

وإنْ شئْتَ رفعْتَ هذا كلّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوَّلَ، فجازَ علىٰ سعةِ الكلامِ، من

ذلك قولُ الخنساءِ: [بسيط]

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّىٰ إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

فجعلها (الإقبالَ والإدبارَ) فجازَ علىٰ سعةِ الكلامِ كقولكَ: نهارُكَ صائمٌ، وليْلُكَ قائمٌ.

[حالة الاستفهام]:

وأمَّا ما ينتصِبُ في (الاستفهام) مِنْ هذا البابِ فقولكَ: أقيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوسًا والناسُ يفِرّونَ لا يريد أنْ يخبر أنَّه يجلس، ولا أنَّهُ قد جلس وانقضىٰ جلوسهُ، ولكنّه يخبرُ أنَّه في تلكَ الحالِ في جلوسٍ وفي قيامٍ.

[أمثلة الباب]:

١- وكذلك إنْ (أخْبَرْتَ) ولم تستفهمْ، تقولُ: سيرًا سيرًا، عنيْتَ نفسَكَ أو غيرَكَ وذلك أنَّكَ رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ، أو كُنْتَ في حالِ سيرٍ، أو ذُكِرَ رجلٌ بسيرٍ، أو ذُكِرْتَ أنتَ بسيرٍ، وجرىٰ كلامٌ يحسنُ بناءُ هذا عليهِ، كما حسُنَ في الاستفهامِ؛ لأنَّكَ إنَّما تقولُ: أَطَرَبًا وأَسَيْرًا، إذا رأيتَ ذلك منَ الحالِ أو ظَنَنْتَهُ فيهِ.

وعلىٰ هذا يجري هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهامًا، إذا رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ أو ظننتَهُ فيهِ، فأثبتَّ ذلكَ لهُ.

٢- وكذلكَ: أنتَ في (الاستفهام) إذا قلتَ: أأنتَ سيرًا.

ومعنىٰ هذا البابِ أنَّهُ فعلٌ متصلٌ في حالٍ ذكركَ إيّاه استفهمْتَ أو أخبرْتَ، وأنَّكَ في حالِ ذكركَ شيئًا من هذا البابِ تَعْمَلُ فيتثبتهِ لكَ أو لغيركَ.

---

(١) ديوان الخنساء، ٤٨. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون: «ادّكرت: تذكّرت.تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها،كلّما غفلت عنه رتعتْ، فإذا عاودتها الذكرىٰ حنّت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة، فضربتها مثلًا لفقدها أخاها صخرًا». الشاهد فيه: قوله: (فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ) رفعه إذْ جعل الآخِر هو الأوَّل علىٰ سعة الكلام.

[الباب الثاني - الأسماء التي أُخِذَتْ من الأفعال]

(اسم الفاعل)

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الأفعالِ انتصابَ الفعلِ، استفهمْتَ أو لم تستفهمْ، وذلكَ قولُكَ: أقائمًا وقَدْ قَعَدَ الناسُ؟، وأقاعِدًا وقدْ سارَ الركبُ؟

وكذلك إن أردْتَ هذا المعنىٰ ولم تستفهم، تقولُ: قاعدًا عَلِمَ اللهُ وقد سارَ الركبُ، وقائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقَدْ قَعَدَ الناسُ، وذلك أنهُّ رأىٰ رجلًا في حالِ قيامٍ أو حال قعودٍ، فأرادَ أنْ ينبِّهَهُ، فكأنَّهُ لفظَ بقولِهِ: أتقومُ قائمًا، وأتقعدُ قاعدًا، ولكنّهُ حذفَ استغناءً بما يرىٰ من الحالِ، وصار الاسمُ بدلًا من اللّفظِ بالفعلِ، فجرىٰ مجرىٰ المصدرِ في هذا الموضعِ.

ومثلُ ذلكَ: عائِذًا باللهِ مِنْ شرِّها، كأنَّهُ رأىٰ شيئًا يُتّقىٰ، فصار عند نفسهِ في حالِ استعاذةٍ، حتىٰ صار بمنزلةِ الذي رآه في حالِ قيامٍ وقعودٍ؛ لأنَّه يرىٰ نفسَهُ في تلك الحالِ، فقالَ: عائذًا باللهِ، كأنَّه قالَ: أعوذُ باللهِ عائذًا باللهِ، ولكنّهُ حذفَ الفعلَ؛ لأنَّه بدلٌ من قولِهِ: أعوذُ باللهِ، فصار هذا يجري ههنا مجرىٰ (عياذًا باللهِ)، ومنهم مَنْ يقولُ: عائذٌ باللهِ من شرِّ فُلانٍ.

وإذا ذكرْتَ شيئًا من هذا الباب، فالفعلُ متصلٌ في حالِ ذِكْرِكَ وأنتَ تعملُ في تثبيتِهِ لكَ أو لغيركَ في حال ذِكْرِكَ إيّاهُ، كما كنت في بابِ (حمدًا وسقيًا وما أشبهه).

[الباب الثالث - الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل]

[أوَّلًا- حالة النصب]:

١-[الاستفهام]:

وهذا بابُ ما جرىٰ من الأسماءِ التي لم تؤخذْ من الفعلِ مجرىٰ الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الفعلِ، وذلكَ قولكَ: أتميميًّا مرَّةً وقيسيًّا أُخرىٰ.

وإنَّما هذا أنَّكَ رأيتَ رجلًا في حالِ تلوُّنٍ وتنقّلٍ، فقلْتَ: أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرىٰ. كأنَّك قلْتَ: أَتحوَّلُ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرىٰ، فأنتَ في هذه الحالِ تعملُ في تثبيتِ هذا لهُ، وهو عندكَ في تلكَ الحالِ في تلوّنٍ وتنقّلٍ، وليس يسألهُ مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ بهِ ليُفهِّمهُ إيّاهُ ويخبرهُ عنهُ، ولكنّهُ وبّخهُ بذلكَ.

وحدّثنا بعضُ العربِ أنَّ رجلًا من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلةَ واستقبلهُ بعيرٌ أعورُ فتطيَّرَ منهُ، فقال: يا بني أسدٍ، أعْوَرَ وذا نابٍ فلم يُرِدْ أنْ يسترشدهمْ ليخبروه عن عَوَرِهِ وصحته، ولكنّهُ نبَّههمْ؛ كأنَّهُ قال: أتسْتقبلونَ أعْورَ وذا نابٍ! فالاستقبالُ في حالِ تنبيههِ إيّاهمْ كان واقعًا، كما كان التلوّنُ والتنقّلُ عندكَ ثابتينِ في الحالِ الأوّلِ، وأراد أنْ يثبّتَ لهم (الأعورَ) ليحذروهُ.

٢-[الإخبار]:

وإن (أَخْبَرْتَ) في هذا البابِ علىٰ هذا الحدِّ، نصبْتَ أيضًا، كما نصبتَ في حالِ الخبرِ الاسمَ الذي أُخذَ من الفعلِ، وذلكَ قولكَ: تميميًّا - قد عَلِمَ الله- مرّةً وقيسيًّا أخرىٰ، فلم تُرِدْ أنْ تخبرَ القومَ بأمرٍ قد جهلوهُ، ولكنَّكَ أردْتَ أنْ تشتمهُ بذلكَ. فصارَ بدلًا من اللفظِ: أَتَتَمَّمُ مرَّةً وتتقيّسُ أخرىٰ، وأتمضونَ وقد استقبلكمْ هذا، وتَنَقّلونَ وتلوَّنونَ، فصار هذا كهذا.

وأمَّا قولهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[1]، فهو علىٰ الفعلِ الذي أُظْهِرَ، كأنَّهُ قال: بلىٰ، نجمعُها قادرينَ، حدّثنا بذلكَ يونسُ.

[ثانيًا- حالة الرَّفع]:

فإذا قلْتَ: ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ، وأنتَ تميميٌّ مرَّةً وقيسيٌّ أخرىٰ، وإنِّي عائذٌ باللهِ، ارتفعَ. ولو قال: هو أعْوَرُ وذو نابٍ، لرفعَ. فهذا كلُّهُ ليسَ فيه إلا الرّفعُ؛ لأنهُ مبنيٌّ علىٰ الاسمِ الأوَّلِ والآخِرُ هو الأولُ فجرىٰ عليهِ.

---

(١) سورة القيامة ٤.

[الباب الرابع - ما ثُنّي من المصادر]

هذا بابُ ما يجيءُ من المصادر مثنًّى منتصبًا على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه، وذلك قولك: حَنَانَيْكَ، كأنَّهُ قالَ: تحنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ، كأنَّهُ يسترحمهُ ليرحمهُ، ولكنّهم حذفوا الفعلَ لأنَّهُ صار بدلًا منهُ.

ولا يكونُ هذا مُثنًّى إلا في حالٍ إضافةٍ، كما لم يكنْ (سُبحانَ اللهِ) و(معاذَ اللهِ) إلا مضافًا. فـ(حنانيْكَ) لا يتصرّفُ كما لم يتصرّفْ (سبحانَ اللهِ) وما أشبههُ.

وزعم الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ معنىٰ التثنيةِ أنَّه أراد تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، كأنَّهُ قال: كُلَّما كُنْتُ في رحمةٍ وخيرٍ منكَ فلا ينقطعَنَّ، وليكنْ موصولًا بآخرَ من رحمتِكِ.

ومثلُ ذلكَ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وسمعنا من العربِ مَنْ يقولُ: سبحانَ اللهِ وحنانيهِ، كأنَّهُ قال: سُبحانَ اللهِ واسترحامًا، كما قال: سُبحانَ اللهِ وريحانَهُ، يريدُ: واسترزاقَهُ.

وأمَّا قولُكَ: لبَّيكَ، وسَعْدَيْكَ فانتصبَ هذا، كما انتصبَ (سبحانَ اللهِ) وهو أيضًا بمنزلةِ قولكِ - إذ أخبرْتَ -: (سَمْعًا وطاعةً) إلا أنَّ (لبَّيْكَ) لا يتصرّفُ، كما أنَّ (سبحانَ اللهِ) و(عَمْرَكَ اللهَ) و(قِعْدَكَ اللهَ) لا تتصرّفُ، ومن العربِ من يقولُ: (سَمْعٌ وطاعةٌ)، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

[الباب الخامس - وجهُ النّصبِ في ما ثُنِّي من المصادر]

هذا بابُ ذِكْرِ معنىٰ (لَبَّيْكَ) و(سَعْدَيْكَ) وما اشتُقَّا منهُ، وإنما ذُكِرَ ليُبيِّنَ لكَ وجهُ نصبهما كما، ذُكِرَ معنىٰ (سبحانَ اللهِ).

حدّثنا أبو الخطابِ أنَّهُ يقالُ للرجلِ المُداومِ علىٰ الشيءِ لا يفارقهُ ولا يقلعُ عنهُ: قد ألبَّ فلانٌ علىٰ كذا وكذا، ويقالُ: قد أسعدَ فلانٌ فلانًا علىٰ أمرهِ وساعَدَهُ، فالإلبابُ والمساعدةُ دُنُوٌّ ومتابعةٌ: إذا ألبَّ علىٰ الشيءِ فهو لا يفارقهُ، وإذا أسعدهُ فقد تابعهُ، فكأنَّهُ إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ، فقالَ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فقد قالَ لهُ: قُرْبًا منكَ ومتابعةً لكَ.

[النوع الرابع - الأبواب التي يراد بها التشبيه]

[الباب الأوَّل - المصدر الذي فيه علاج وليس هو الأوَّل]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ المصدرُ المُشَبَّهُ بهِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ، وذلك قولكَ: مررْتُ به فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمارٍ، ومررْتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكلى.

[وجه النصب]:

فإنَّما انتصبَ هذا؛ لأنَّك مررْتَ به في حالِ تصويتٍ، ولم تُرِدْ أنْ تجعلَ الآخِرَ صفةً للأوَّلِ ولا بدلًا منه، ولكنَّكَ لمّا قلْتَ: (لَهُ صَوْتٌ) عُلِمَ أنّه قد كانَ ثَمَّ عَمَلٌ، فصارَ قولُكَ (لَهُ صَوْتٌ) بمنزلة قولك (فإذا هُوَ يُصَوِّتُ)، فحملتَ الثاني على المعنى، كأنَّه توهَّمَ بعد قولِهِ (لهُ صَوْتٌ): يصوِّتُ صوتَ الحمارِ، أو يُبديهِ، أو يُخرجهُ صوت حمارٍ، ولكنّهُ حذفَ هذا؛ لأنَّهَ صارَ (لهُ صوتٌ) بدلًا منهُ.

ومثل ذلك: مَرَرْتُ به فإذا له دفعٌ دَفْعَكَ الضعيفَ، ومثلُ ذلكَ أيضًا: مَرَرْتُ به فإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحازِ [المدق] حبَّ الفُلفُلِ.

[الباب الثاني - المصدر الذي ليس فيه علاج أي مستقرّ]

وليس هو الأوَّل

هذا بابٌ يختارُ فيه الرفعُ، وذلك قولك: لهُ عِلمٌ عِلمُ الفقهاءِ، وله رأيٌ رأيُ الأُصلاءِ.

[وجه الرفع]:

وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجهَ، لأنَّ هذه خِصالٌ تذكرُها في الرجلِ كالحِلمِ والعقلِ والفضلِ، ولم تردْ أنْ تخبرَ بأنَّك مررتَ برجلٍ في حالِ تعلّمٍ، ولا تفهّمٍ، ولكنّكَ أردْتَ أنْ

تذكرَ الرجلَ بفضلٍ فيهِ، وأنْ تجعلَ ذلك خَصْلةً قد استكملها كقولك: لهُ حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ، لأنَّ هذه الأشياءَ وما أشبهها صارتْ تحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلىٰ هذا الوجهِ رفعَ (الصوتُ).

[وجه النصبِ]:

وإنْ شئْتَ نصبْتَ فقلْتَ: له عِلمٌ عِلمَ الفقهاءِ، كأنَّك مررْتَ به في حالِ تعلّمٍ وتفقّهٍ، وكأنَّه لم يستكملْ أنْ يُقَالَ: لهُ عالِمٌ.

[الفرق بين هذا الباب والباب السابق]:

وإنَّما فُرِقَ بين هذا وبين(الصَّوتِ)؛ لأنَّ الصَّوتَ علاجٌ، وأنَّ (العِلْمَ) صار عندهم بمنزلةِ اليدِ والرجلِ؛ ويدلّك علىٰ ذلك قولُهم: له شرفٌ، وله دينٌ، وله فهمٌ. ولو أرادوا أنَّهُ يُدْخِلُ نفسَهُ في الدّين ولم يستكملْ أنْ يقالَ: له دِينٌ، لقالوا: يَتَديَّنُ وليس بذلك ويَتَشرَّفُ وليس لهُ شَرَفٌ، ويتفهَّمُ وليس له فَهْمٌ. فلمّا كانَ هذا اللّفظُ للذي لم يستكملْ ما كان غيرَ علاجٍ، بَعُدَ النصبُ في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاءِ.

وإذا قالَ: لهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ، فإنَّما أخبرَ أنَّه مرَّ بهِ وهو يصوِّتُ صوتَ حِمارٍ. وإذا قالَ: لهُ عِلمٌ علمُ الفقهاءِ، فهو يخبرُ عمّا قد استقرَّ فيه قبل رؤيتِهِ وقبل سمعِهِ منهُ، أو رآهُ يتعلّمُ، فاستدلَّ بحسنِ تعلّمِهِ علىٰ ما عندهُ من العلمِ، ولم يُرِدْ أنْ يخبرَ أنَّه إنَّما بدأ في علاجِ العلمِ في حالِ لُقيِّهِ إيَّاهُ؛ لأنَّ هذا ليس مما يُثْنَىٰ به. وإنَّما الثناءُ في هذا الموضعِ أنْ يُخْبِرَ بما استقرَّ فيهِ، ولا يُخْبرُ أنَّ أمثلَ شيءٍ كان منهُا لتعلّمُ في حالِ لقائهِ.

[الباب الثالث- المصدر الذي فيه علاج ولكنّه هو الأوّل]

هذا بابُ ما يختارُ فيه الرفعُ إذا ذكرْتَ المصدرَ الذي يكونُ علاجًا، وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأوّلَ، وذلك نحو قولكَ: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ؛ لأنَّك إنَّما أردْتَ الوصفَ، كأنَّك قُلْتَ: له صوتٌ حسنٌ. وإنَّما ذكرْتَ (الصوتَ) توكيدًا ولم تُرِدْ أنْ تحملَهُ

علىٰ الفعلِ لمّا كان صفةً وكان الآخِرُ هو الأوَّلَ كما قُلْتَ: ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ، حملْتَ الآخِرَ علىٰ (أَنْتَ) لمّا كان الآخِرُ هو الأوَّلَ.

[الأمثلة]:

ومثلُ ذلك: لهُ صوتٌ أيُّما صوتٍ، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ؛ لأنَّ (أيًّا) و(المثلَ) صفةٌ أبدًا. وإذا قلتَ: (أيُّما صوتٍ) فكأنَّكَ قلْتَ: لهُ صوتٌ حسنٌ جدًّا. وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك، فـ(أيٌّ) و(مثلُ) هما الأوَّلُ. فالرفعُ في هذا أحسنُ؛ لأنَّكَ ذكرتَ اسمًا يحسنُ أنْ يكونَ هذا الكلامُ منه يحملُ عليه كقولك: هذا رجلٌ مِثْلُكَ، وهذا رجلٌ حسنٌ، وهذا رجلٌ أيُّما رجلٍ.

وأمَّا لهُ صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد عَلِمْتَ أنَّ (صوتُ حمارٍ) ليس الصوتَ الأوَّلَ، وإنَّما جازَ لك رفعُهُ علىٰ سعةِ الكلامِ كما جازَ لكَ أنْ تقولَ: ما أنتَ إلا سيرٌ.

وإنْ قُلْتَ: له صوتٌ أَيَّما صوتٍ، أو: مثلَ صوتِ الحمارِ، أو: لهُ صوتٌ صوتًا حسنًا، جازَ. زعمَ ذلك الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[الباب الرابع- المصدر الذي فيه علاجٌ]
والآخِرُ هو الأوَّل ولكن لم تذكر فاعلًا

[حالة الرفع]:

هذا بابُ ما الرفعُ فيهِ الوجهُ، وذلك قولكَ: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنَّك لم تذكرْ فاعلًا، ولأنَّ الآخِرَ هو الأوَّلُ حيثُ قُلْتَ: (هذا)، فـ(الصوتُ) هو (هذا)، ثم قُلْتَ: هو صوتُ حمارٍ؛ لأنَّكَ سمعْتَ نُهاقًا، فلا شكَّ في رفعهِ. وإنْ شبَّهْتَ أيضًا فهو رفعٌ؛ لأنَّكَ لم تذكر فاعلًا يفعلهُ وإنَّما ابتدأته كما تبتدئُ الأسماءَ، فقلْتَ: (هذا)، ثُمَّ بنيْتَ عليه شيئًا هو هو، فصار كقولهِ: هذا رجلٌ رجلُ حربٍ.

[حالة النصب]:

وإنْ قلْتَ: لهنَّ نوْحٌ نَوْحَ الحمامِ، فالنصبُ؛ لأنَّ (الهاء) هي الفاعلةُ؛ يدلّكَ علىٰ ذلك أَنّ الرفعَ في (هذا) وفي (عليهِ) أحسنُ؛ لأنَّكَ إذا قلْتَ: (هذا) أو (عليه) فأنتَ لا تريدُ أنْ تقولَ: مررْتُ بهذه الأسماءِ تفعلُ فعلًا، ولكنّكَ جعلْتَ (عليه) موضعًا للنوحِ و(هذا) مبنيٌّ عليهِ نفسهِ. ولو نصْبتَ كان وجهًا؛ لأنَّهُ إذا قال: هذا صوتٌ، أو هذا نَوْحٌ، أو: عليه نَوْحٌ، فقد عُلِمَ أنَّ مع النَّوحِ والصَّوتِ فاعلِينِ، فحملَهُ علىٰ المعنىٰ.

[الباب الخامس - الاسم الذي لا يكون فيه إلا الرفع]

هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفعُ، وذلك قولُكَ: لهُ يدٌّ يدُ الثورِ، ولهُ رأسٌ رأسُ الحمارِ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، ولا يُتَوَهَّمُ علىٰ الرجلِ أنَّه يصنعُ يدًا ولا رجلًا، وليس بفعلٍ.

[الباب السادس- المصدر الذي يجري مجرىٰ الأسماء]

هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفعُ، وذلك قولُكَ: صوتُهُ صوتُ حمارٍ، ووجدي بها وجدُ الثَّكلىٰ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يبنىٰ علىٰ الابتداءِ بمنزلةِ الابتداءِ؛ ألاَ ترىٰ أنَّك تقول: زيدٌ أخوك، فارتفاعُهُ كارتفاعِ (زيدٍ) أبدًا. فلما ابتدأه وكان محتاجًا إلىٰ ما بعده لم يُجْعَلْ بدلًا من اللّفظِ بـ(يصوّتُ) وصارَ كالأسماءِ.

ثالثا- أبواب الفعل المظهر والمحذوف وجوبًا

مع المصادر بعد تمام الكلام

النوع الأوَّل - باب المفعول له

النوع الثاني- أبواب الحال

النوع الثالث- أبواب التوكيد

[النوع الأوَّل - باب المفعول له]

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ لأنَّهُ عُذْرٌ لوقوعِ الأمرِ، فانتصبَ؛ لأنَّه موقوعٌ لهُ، ولأنَّهُ تفسيرٌ لما قبلهُ لم كانَ؟ وليس بصفةٍ لما قبلهُ ولا منهُ، فانتصبَ كما انتصبَ (دِرْهَمٌ) في قولكَ: عشرون درهمًا(*)، وذلك قولُكَ: فَعَلْتُ ذاكَ حِذارَ الشرِّ، وفَعَلْتُ ذاك مخافةَ فلانٍ، وادِّخارَ فُلانٍ.

فهذا كلُّهُ ينتصِبُ؛ لأنَّه مفعولٌ لهُ، كأنَّهُ قيل له: لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنّهُ لما طرحَ (اللّام) عَمِلَ فيه ما قبلهُ.

[النوع الثاني- أبواب الحال]

[الباب الأوَّل: المصادر]

هذا بابُ ما ينتَصِبُ من المصادر لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيه الأمرُ فانتصبَ؛ لأنَّه موقوع فيه الأمرُ، وذلك قولُكَ: قتلتهُ صبرًا، ولقيتهُ فُجاءةً ومُفاجأةً، وكفاحًا ومُكافحةً، ولقيتهُ عِيانًا وكلّمتهُ مشافهةً، وأتيتهُ ركضًا وعدوًا ومشيًا، وأخذتُ ذلك عنهُ سمعًا وسماعًا.

(*) يراد بالعبارة (عشرون درهما) التي وردت في (الكتاب) كثيرًا للتعبير عن نوع من علاقات العمل النحوي التي تقع بين الكلام التام وما جاء بعده تفسيرًا لوقوع العمل أو بيانا لهيأته أو توكيدًا لنفسه أو لما قبله في أبواب المفعول له والحال والتوكيد، والوجه فيها النصب. انظر: الدكتور محمّد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه ٢٥٦ -٢٦٠.

وَاعْلَمْ أَنّ هذا البابَ أتاهُ النَّصْبُ كما أتىٰ البابَ الأوّلَ(*)، ولكنَّ هذا جوابٌ لقولِهِ: كيفَ لقيتهُ؟ كما كان الأوَّلُ جوابًا لقولِهِ: لِمَهْ. أراد سيبويه: نصبه بعد تمام الكلام مثل: عشرون درهما.

وهذا ما جاءَ منهُ في (الألفِ واللَّام)، وذلك قولُكَ: أرسلَها العِراكَ، قالَ لَبيدُ بنُ ربيعةَ: [وافر]

فأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفِقْ علىٰ نَغَصِ الدِّخالِ[1]

كأنَّه قال: اعتراكًا.

وهذا ما جاء منهُ (مضافًا معرِفةً)، وذلك قولُكَ: طلَبْتَهُ جَهْدَكَ، كأنَّهُ قال: اجتهادًا، وكذلكَ: طَلَبْتَهُ طاقَتَكَ.

[الباب الثاني- الأسماء المضافة]

هذا بابُ ما جُعِلَ من الأسماءِ مصدرًا كالمضافِ في البابِ الذي يليهِ، وذلك قولكَ: مررْتُ به وَحْدَهُ، ومررْتُ بهم وَحْدَهمْ، ومررْتُ برجلٍ وَحْدَهُ.

ومثلُ ذلك في لغةِ أهلِ الحجازِ: مَرَرْتُ بهم ثلاثَتَهُمْ وأربعتَهم، وكذلك إلىٰ (العَشَرَةِ).

وزعم الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهُ إذا نَصَبَ (ثلاثَتَهُمْ)، فكأنَّهُ يقول: مررْتُ بهؤلاءِ فقط، لم أجاوزْ هؤلاء، كما أنَّهُ إذا قالَ: وحدَهُ، فإنَّما يريد: مررْتُ به فقط لم أجاوِزْهُ.

(*) أي: (باب المفعول له). ٣١٣- ديوان لبيد، ٨٦.

(١) قال الشنتمري (شرح الشواهد-حاشية بولاق - ١٨٧/١):

«وصف إبلًا أوردها الماء مزدحمة، و(العراك) الازدحام، ولم يشفق علىٰ ما تنغص شربه منها، و(الدخال) أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين فينتغص عليه شربه». الشاهد فيه: قوله (العراك) نصبه في موضع الحال، وجاز اقترانه بالألف واللّام لأنَّه مصدر، وأنَّه علىٰ معنىٰ (فأرسلها معتركًا).

[الباب الثالث - الأسماء المعرّفة بالألف واللّام]

هذا بابُ ما يجعلُ من الأسماءِ مصدرًا كالمصدرِ الذي فيه الألفُ واللّام نحو (العِراكَ، وذلك قولكَ: مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ. فهذا ينتصِبُ كانتصابِ (العِراكَ).

[الباب الرابع- الاسم النكرة]

هذا بابُ ما ينتصِبُ؛ لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمرُ وهو اسمٌ، وذلكَ قولُكَ: مرَرْتُ بهم جميعًا، وعامةً، وجماعةً، كأنَّكَ قلْتَ: مرَرْتُ بهم قيامًا.

وإنَّما فرقنا بين هذا البابِ والبابِ الأوَّلِ؛ لأنَّ (الجميع) و(عامّة) اسمانِ مُتَصرِّفانِ، تقولُ: كيفَ عامّتُكُمْ؟ وهؤلاءِ قومٌ جميعٌ.

[النوع الثالث - أبواب التوكيد]

[الباب الأوَّل: التوكيد لما قبله]

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ توكيدًا لما قبلهُ، وذلك قولُكَ: هذا عبدُ اللهِ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ. وزعم الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولهُ: هذا القولُ لا قولَكَ، إنَّما نَصْبُهُ كنصبِ (غَيْرَ ما تقولُ)؛ لأنَّ (لا قولَكَ في ذلك المعنىٰ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: هذا القولُ لا ما تقولُ، فهذا في موضعِ نصبٍ. فإذا قُلْتَ: لا قولَكَ، فهو في موضع: لا ما تقولُ.

[الباب الثاني- التوكيد لنفسه]

هذا بابُ ما يكونُ المصدرُ فيهِ توكيدًا لنفسِهِ نصبًا، وذلك قولُكَ: لهُ عليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا، وإنَّما صار توكيدًا لنفسه؛ لأَنَّهُ حين قالَ: لهُ عليَّ، فقد أقرَّ واعترفَ، عُلِمَ أنَّهُ لقد حَلَفَ ولكنَّهُ قال: (عُرْفًا) وتوكيدًا كما أنَّهُ إذا قال: سِيرَ عليهِ، فقد عُلِمَ أنَّهُ كان سير، ثم قال: (سَيْرًا) توكيدًا.

فأمَّا المضافُ فقولُ اللهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ، صُنْعَ اللهِ﴾[1]، وقالَ اللهُ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وهو العزيزُ الرَّحيمُ، وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾[2]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ، خَلْقَهُ﴾[3]، وقالَ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كتابَ اللهِ عليكُمْ﴾[4]. ومن ذلك: اللهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الحقِّ؛ لأنَّهُ لمّا قال عَزَّوَجَلَّ:(مَرَّ السَّحابِ) وقال: (أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ) عُلِمِ أنَّهُ خَلْقٌ وصُنْعٌ، ولكنَّهُ وكَّدَ وثبَّتَ للعبادِ، ولمّا قال: ﴿حُرِّمَتْ عليكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾ حتىٰ انقضىٰ الكلامُ، عَلِمَ المخاطبونَ أنَّ هذا مكتوبٌ عليهمْ، مثبَّتٌ عليهم، وقال: (كتابَ اللهِ) توكيدًا، كما قالَ: (صُنْعَ اللهِ)، وكذلك: (وَعْدَ اللهِ)؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلهُ وَعْدٌ وصُنْعٌ، فكأنَّهُ قال عَزَّوَجَلَّ: وَعْدًا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وكتابًا، وكذلِكَ (دَعْوَةَ الحَقِّ)؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّ قولَك (اللهُ أكبرُ) دعاءُ الحقِّ، ولكنَّهُ توكيدٌ، كأنَّهُ قال: دعاءً حقًّا.

واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبلهُ من المصادرِ، **[أراد سيبويه أنَّ نصبه بعد تمام الكلام مثل قوله:(عشرون درهما)]**

---

(١) سورة النمل ٨٨.
(٢) سورة الروم ٤، ٥، ٦.
(٣) سورة السجدة ٧.
(٤) سورة النساء ٢٤.





[أبواب استدراك في الحال]

[الباب الأوَّل- المصدر وما يجري مجراه]

في تركيب (أَمّا كذا فكذا)

[أوَّلًا- المصدر النكرة]:

هذا بابُ ما ينتصِبُ من المصادرِ؛ لأنَّهُ حالٌ صارَ فيهِ المذكورُ، وذلكَ قولكَ: أَمّا سِمَنًا فسَمينٌ، وأمَّا عِلْمًا فعالمٌ.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهُ بمنزلةِ قولكَ: أنتَ الرجلُ عِلْمًا ودِينًا، وأنتَ الرجلُ فهمًا وأدبًا، أي: أنتَ الرجلُ في هذه الحالِ.، فانتصبَ المصدرُ لأنَّهُ حالٌ مضمرٌ فيه.

ومِنْ ذلكَ قولُكَ: أمَّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له، وأمَّا عِلْمًا فلا عِلْمَ عندهُ، وأمَّا عِلْمًا فلا عِلمَ، وتضمرُ (له)؛ لأنَّكَ إنَّما تعني (رجلًا).

[ثانيًا- المصدر المعرفة]:

فإنْ أُدْخِلَتِ الألفُ واللَّام رفعوا؛ لأنَّهُ يمتنعُ من أنْ يكونَ حالًا.

وتقولُ: أمَّا العِلْمُ فعالمٌ بالعِلْمِ، وأمَّا العِلْمَ فعالمٌ بالعِلْمِ، فـ(النصبُ) علىٰ أنَّكَ لم تجعلِ العِلْمِ الثاني العِلْمَ الأوَّلَ الذي لفظْتَ به قبلهُ، كأنَّكَ قُلْتَ: أمَّا العِلْمَ فعالمٌ بالأشياءِ. وأمَّا (الرفعُ) فعلىٰ أنَّهُ جعلَ العِلْمَ الآخِرَ هو العِلْمَ الأوَّلَ، فصارَ كقولكَ: أمَّا العِلْمُ فأنا عالمٌ بهِ.

[ثالثًا- الصفة التي تجري مجرىٰ المصدر]:

وممَّا ينتصبُ من الصفاتِ حالًا كما انتصبَ المصدرُ الذي يوضع موضعهُ ولا يكون إلا حالًا، قولهُ: أمَّا صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ، وأمَّا طاهرًا فليس بطاهرٍ، وأمَّا عالمًا فعالمٌ. فهذا نصبٌ؛ لأنَّهُ جعلهُ كائنًا في حالِ علمٍ خارجًا من حالِ طهورٍ ومصادقةٍ، والرفعُ لا يجوز هنا.

[الباب الثاني- الاسم في تركيب (أمَّا كذا فكذا)]

هذا بابُ ما يختارُ فيهِ الرفعُ ويكونُ فيه الوجهَ في جميعِ اللغاتِ، وزعمَ يونسُ أنَّهُ قولُ أبي عمرو، وذلك قولكَ: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمَّا عبدانِ فذو عبدينِ.

[وجه الرفع]:

وإنَّما اختيرَ الرفعُ؛ لأنَّ ما ذكرْتَ في هذا البابِ أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرىٰ المصادر؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: هو الرجلُ عِلْمًا وفقهًا، ولا تقولُ: هو الرجلُ خيلًا وإبلًا. فلمّا قبحَ ذلكَ جعلوا ما بعدهُ خبرًا لهُ، كأنَّهُم قالوا: أمَّا العبيدُ فأنتَ فيهم أو أنتَ منهم ذو عبيدٍ، أي: لكَمنَ العبيدِ نصيبٌ، كأنَّكَ أردْتَ أنْ تقولَ: أمَّا من العبيدِ أو أمَّا في العبيدِ فأنتَ ذو عَبيدٍ.

[الأمثلة]:

وأمَّا قولهُ: أما العبدُ فأنتَ ذو عبدٍ، فكأنَّهُ قالَ: أمَّا في العبدِ فأنتَ ذو عبدٍ. وكأنَّكَ قُلْتَ: أمَّا العبيدُ فهم لك، وأمَّا العبدُ فهو لكَ؛ لأنَّكَ ذلكَ المعنىٰ تريدُ.

[الباب الثالث- (الأسماء) التي لا ينفرد منها شيء]
دون ما بعده(*)

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماءِ التي ليستْ بصفةٍ ولا مصادرَ، لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمرُ فينتصِبُ لأنَّهُ مفعولٌ فيه، وذلك قولكَ: كلّمتهُ فاهُ إلىٰ فيّ، وبايعتهُ يدًا بيدٍ، كأنَّهُ قالَ: كلّمتهُ مشافهةً، وبايعتهُ نقدًا، أي: كلّمتهُ في هذه الحالِ.

(*) قال سيبويه في الباب نفسه:

«واعلمْ أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده».

وسيأتي الكلام علىٰ (الصفات) التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده.

انظر: الباب السادس.

وبعضُ العربِ يقولُ: كلّمتهُ فوهُ إلىٰ فيّ، كأنَّهُ يقولُ: كلّمتهُ وفوهُ إلىٰ فيَّ، أي: كلّمتهُ وهذه حالهُ، فـ(الرفعُ) علىٰ قولهِ: كلّمتهُ وهذه حالهُ، و(النصبُ) علىٰ قولهِ: كلّمتهُ في هذه الحالِ، فانتصبَ لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيهِ الفعلُ.

وأمَّا بايعتهُ يدًا بيدٍ، فليس فيهِ إلا النصبُ؛ لأنَّهُ لا يحسنُ أن تقولَ: بايعتهُ ويدٌ بيدٍ، ولم يردأن يخبرَ أنَّهُ بايعهُ ويدُهُ في يدهِ، ولكنَّهُ أراد أن يقولَ: بايعتهُ بالتعجيلِ، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا. وإذا قالَ: كلّمتهُ فوهُ إلىٰ فيَّ، فإنَّما يريدُ أنْ يخبرَ عن قربهِ منه، وأنَّهُ شافههُ.

[الباب الرابع- (الأسماء) ممَّا يكون سعرًا لمعرفة(*)]

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيهِ الاسمُ؛ لأنَّهُ حالٌ يقعُ فيه السّعرُ وإن كنْتَ لم تلفظْ بفعلٍ، ولكنَّهُ حالٌ يقعُ فيه السِّعرُ، فينتصِبُ كما انتصبَ لو كانَ حالًا وقعَ فيهِ الفعلُ؛ لأنَّهُ في أنَّهُ حالٌ وقعَ فيهِ أمرٌ في الموضعينِ سواءٌ، وذلك قولكَ: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ. وإنْ شِئْتَ ألغيْتَ (لك)، فقُلْتَ: لكَ الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ كما قُلْتَ: فيها زيدٌ قائمٌ، رفَعْتَ.

وإذا قُلْتَ: الشاءُ لكَ، فإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ.

[الباب الخامس- (الأسماء) ممَّا يكون سعرًا لنكرةٍ]

هذا بابٌ يختارُ فيهِ الرفعُ والنصبُ لقبحهِ أنْ يكونَ صفةً، وذلك قولُكَ: مرَرْتُ بِبُرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهمٍ قفيزٌ بدرهمٍ. وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم ينصبونَهُ، سمعناهم يقولونَ: العَجَبُ من بُرٍّ مررْنا بهِ قبلُ قفيزًا بدرهمٍ قفيزًا بدرهمٍ، فحملوهُ علىٰ المعرفةِ.

(*) انظر: تسمية الباب الخامس.

[الباب السادس- (الصفات النكرة) التي لا ينفرد منها شيء]

دون ما بعده

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الصفات كانتصابِ الأسماءِ في البابِ الأوَّلِ(*)، وذلك قولك: أبيعُكَهُ الساعةَ ناجزًا بناجزٍ، وسادوك كابرًا عن كابرٍ، فهذا كقولك: بعتُهُ رأسًا برأسٍ.

[الباب السابع- (الصفات المعرفة) التي لا ينفرد منها شيء]

دون ما بعده(**)

هذا بابُ ما ينتصِبُ فيه الصفةُ؛ لأنَّهُ حالٌ وقع فيه الألفُ واللَّام، شبّهوهُ بما شُبِّهَ من الأسماءِ بالمصادرِ نحو قولك: (فاهُ إلىٰ فيّ).

وهو قولك: دخلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، جَرَىٰ علىٰ قولكَ: واحدًا فواحدًا، ودَخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا.

[وجوه إعرابه]:

وإنْ شئْتَ رفعْتَ فقُلْتَ: دخلوا الأوَّلُ فالأوَّلُ، جعلهُ بدلًا، وحملهُ علىٰ الفعلِ، كأنَّهُ قالَ: دخلَ الأوَّلُ فالأوَّلُ. وإنْ شئْتَ قُلْتَ: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعلهُ بدلًا كما قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ، ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾(١).

(*) أي: الباب الثالث الذي فيه (الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده).

(**) هذا هو الباب الثاني من (الصفات). فأمّا الأوّل فهو في (الصفات النكرة) وهذا في (الصفات المعرّفة بالألف واللّام). وقد جاء الكلام عليهما بعد أنْ تحدّث عن (الأسماء) في الأبواب الثلاثة المتقدمة عليهما. وقد أجرىٰ هذين البابين من الصفات مجرىٰ (الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده).

(١) سورة العلق ١٥، ١٦.

[استطراد في إجراء (الفاء) و(الواو) علىٰ الاسم]:

وإذا أردْتَ بالكلامِ أنْ تجريَهُ علىٰ الاسمِ كما تجري النعتَ لم يجزْ أنْ تدخل (الفاءَ)؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ أخيكَ وصاحبِكَ، كان حسنًا، ولو قُلْتَ: مرَرْتُ بزيدٍ أخيك فصاحبِكَ، لم يجزْ. وكذلك لو قُلْتَ: زيدٌ أخوك فصاحبُكَ ذاهبٌ، لم يجزْ. ولو قُلْتَها بالواو حَسُنَتْ

[الباب الثامن - (الأسماء والصفات)]

التي تجئ لتفضيل شيء فيحال من أحواله

هذا بابُ ما ينتصِبُ من الأسماء والصفاتِ؛ لأنَّهُا أحوالٌ تقعُ فيها الأمورُ، وذلك قولُك: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا. فإنْ شئْتَ جعلتهُ حينًا قد مضىٰ، وإنْ شئْتَ جعلتهُ حينًا مستقبلًا. وإنَّما قال الناسُ: هذا منصوبٌ علىٰ إضمارٍ (إذا كانَ) في ما يُستقبلُ، و(إذْ كان) في ما مضىٰ؛ لأنَّ هذا لمّا كان ذا معناهُ أشبهَ عندهم أَنْ ينتصِبَ علىٰ (إذا كانَ)، و(إذْ كانَ). ولو كان علىٰ إضمارِ (كانَ) لقُلْتَ: هذا التَّمْرَ أطيبُ منهُ البُسْرَ؛ لأنَّ (كان) قد ينصبُ المعرفةَ كما ينصبُ النكرةَ، فليس هو علىٰ (كان)، ولكنَّهُ حالٌ.

*****
***
*

مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

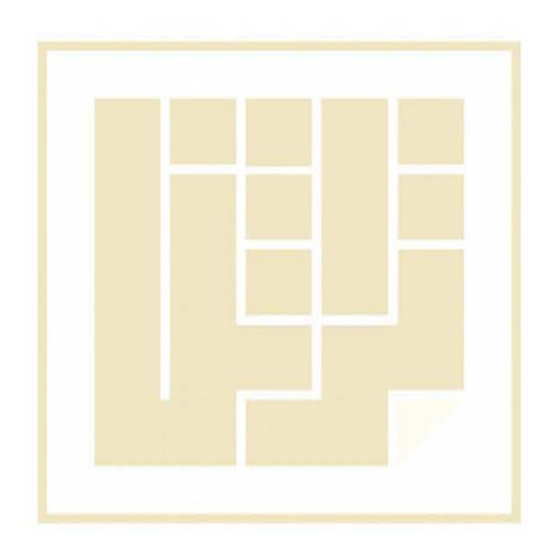
القسم الأوَّل

النحو

الجزء الثاني

إسناد الاسم وأحوال إجرائه علىٰ ما قبله

أ. د. محمد كاظم البكَّاء



مقدمة محقّق الكتاب

أ.د. محمد كاظم البكّاء

درس سيبويه أبواب الكلم والكلام وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) من الكتاب، وفي هذا الجزء درس ما أسميناه (إسناد الاسم، وأحوال إجرائه على ما قبله) ومحوره علاقة الاسم بالاسم، فقد ضمّ دراسة بناء الخبر على المبتدأ، فكان (**المجرى الأوَّل**) في بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ نحو: زيد خلفك، والقتال يوم الجمعة، واستطرد في الكلام على الأحوال الأخرى لإجراء الاسم على ما قبله، ولم يستأنف الكلام على بناء الخبر على المبتدأ إلا في (المجرى السادس) ، وقد كان في بناء ما هو هو على المبتدأ، الذي اختتم به هذا الجزء. ويريد بـ(ما هو هو) ما كان مثل: عبد الله منطلق، فالمنطلق هو عبد الله، وعبد الله هو المنطلق. أمَّا (**المجرى الثاني**) فقد درس فيه إضافة الاسم إلى ما قبله، نحو: تالله، ومررت بعبد الله، وفي (**المجرى الثالث**) تناول دراسة التوابع، فدرس إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة، نحو: مررت برجل ظريف قبل،وإتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفة، نحو: مررت بزيد الطويل، وإتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر، أي: النعت السببيّ، نحو: مررت برجل ضارب أبوه رجلًا، وما يجوز فيه الإتباع وما يمتنع، وصفات المدح والذمّ. وأمَّا (**المجرى الرابع**) فقد استطرد في الكلام على ما ينتصب على الحال؛ لأنَّه وصف لما قبله، نحو: هذا عبد الله منطلقًا، مستدركا في (**المجرى الخامس**) الكلام على (ما لا يصحّ أن يكون صفة أو موصوفًا) نحو: هذا راقودٌ خلًّا. وهكذا يكتمل هذا الجزء في ستة أنواع من المجاري مستوفيًا دراسة أساليب الكلام في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، فهي إمَّا أن يسند فيه الاسم إلى الاسم فهما مسند ومسند إليه، وإمّا أن يجرى الثاني على الأوَّل بإضافة أو إتباع، وقد يقع في صور أخرى مثل انتصابه حالًا أو غير حال. وهذا التخطيط لا نجده في مناهج النحويين المتأخرين الذين تناثرت في منهجهم دراسة هذه الموضوعات في

أبوب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها على وجه لا يستطيع فيه طالب النحو أن يدرك أنواع العلاقات في ما بينها، وهي لدى سيبويه في أسلوب واحد من الكلام يمكن أن نعبّر عنه بالعلاقة: (اسم + اسم)، وهذه العلاقات (مبتدأ + خبر) وهو التركيب الإسنادي، أو (مضاف + مضاف إليه) وهو التركيب الإضافي، أو (متبوع + تابع) وهو تركيب الإتباع، أي: التوابع، وما يجري هذا المجرى من حال وغيره الذي يعبّر عن أحوال أخرى من إجراء الاسم على ما قبله، وهكذا نستطيع أن نكشف عن العلاقات في أساليب الكلام، ومن ثَمَّ نستطيع أن ندرك قواعد النحو التي تنظّم هذه الأساليب ونفهمها فهمًا صحيحًا، متمنيًّا أن يفيد طلبة اللغة والنحو من هذا المنهج في دراسة لغة القرآن الكريم، والله من وراء القصد.

❋

الفهرست العام للجزء الثاني

(إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله)

رابعًا - ما ينتصب على الحال لمبتدأ بني عليه ظرف (فيها عبد الله قائمًا).

- باب استدراك في تسوية علم الجنس بالعلم في أمثلة الحال من المعرفة (هذا أبو الحارث منطلقًا).

- باب استدراك في ما كان بمنزلة العلم في أمثلة الحال من المعرفة (هذا ابن الصَّعق منطلقًا).

خامسًا - ما ينتصب على الحال لما كان بمنزلة (الذي) (هذا مَنْ أَعرف منطلقًا).

* **المجرى الخامس** - ما لا يصحّ أن يكون صفة أو موصوفًا

أوّلًا - ما كان نكرة لا توصف بمعرفة (هذا أوّل فارس مقبلٌ / مقبلًا).

ثانيًا - ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا(مررت بكلّ قائمًا).

ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز) (هذا راقودٌ خلًّا).

رابعًا - ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله وما أُجري مجراه (هو ابن عمّي دِنْيًا).

خامسًا - ما يقبح أن يوصف بما بعده (هذا قائمًا رجلٌ).

* **المجرى السادس** - بناء ما هو هو على المبتدأ وأحواله.

أولًا - بناء ما هو هو على المبتدأ (عبد الله منطلق).

ثانيًا - تقديم الخبر (فيها عبد الله).

ثالثًا - حذف الخبر (لولا عبد الله لكان كذا وكذا).

رابعًا - حذف المبتدأ (عبدُ الله، وربّي).

*

المجرىٰ الأوَّل

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه علىٰ ما قبله

(بناء الأماكن والأوقات علىٰ المبتدأ)(*)

أوَّلًا - بناء (الأماكن غير المختصة) علىٰ المبتدأ.

ثانيًا - بناء (الأماكن المختصة) علىٰ المبتدأ.

واستدراك في بناء (الأوقات) عليه.

(*) عالج سيبويه (المبتدأ والخبر) في هذا المجرىٰ، ثم استأنف الكلام عليه في المجرىٰ السادس.

أوَّلا - [بناء الأماكن غير المختصة على المبتدأ][**]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ من الأَماكِنِ والوَقْتِ[1]؛ وذاكَ لأَنَّها ظُروفٌ تَقَعُ فيها الأَشياءُ وَتَكُونُ فيها، فانْتَصَبَ لأَنَّهُ مَوْقُوعٌ فيها وَمَكُونٌ فيها.

فـ(المَكانُ) قَوْلُكَ: هُوَ خَلْفَكَ، وَهُوَ قُدَّامَكَ وَأَمَامَكَ، وَهُوَ تَحْتَكَ، وَقُبالَتَكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ.

[الأمثلة]:

وَمِنْ ذلِكَ قولُكَ أيضًا: هو ناحيةً مِنَ الدار، وَهُوَ ناحِيةَ الدارِ، وَهُوَ ناحِيَتَكَ، وَهُوَ نَحْوَكَ، وَهُوَ مكانًا صالحًا، ودارُهُ ذاتَ اليمينِ، وَشَرْقِيَّ كذا. فهذا كُلُّهُ انْتَصَبَ على ما هُوَ فِيهِ وهو غيرُهُ.

[قولك: زيدٌ نحوَك، فيه (نحوَك) ظرف وقع فيه (هو) وأنَّ (زيدٌ) غير (نحوَك)، فليس هو، وليس مثل: زيدٌ كريمٌ، فيه (الكريم) هو (زيد) وزيدٌ هو الكريم؛ فهو هو، وهذان من مصطلحات سيبويه، والقاعدة فيه: ما كان هوهو فهو مرفوع، وينتصب ما ليس هو].

[ما لا يحسن أنْ يكون ظرفًا (الاسم المجرور)]:

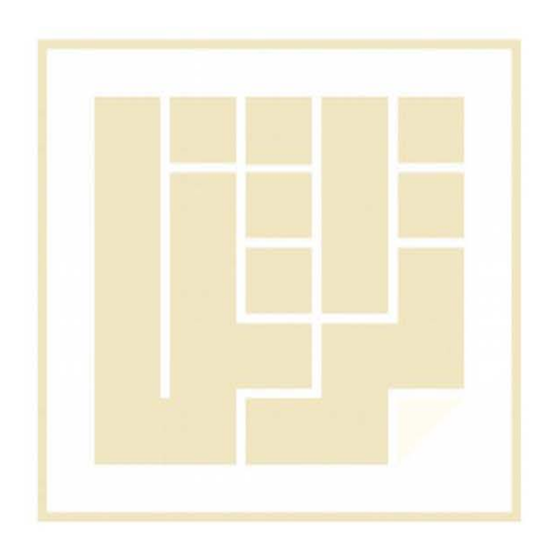
واعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ، ولا كُلُّ مِكانٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا. فَمِمَّا لا يَحْسُنُ أَنَّ العَرَبَ لا تَقُولُ: هُوَ جوفَ المَسْجِدِ، ولا هُوَ داخِلَ الدارِ، ولا هُوَ خارجَ الدارِ، حتى

(**) تكلم على (الأماكن المختصة) في الباب الذي يليه.

(١) عنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، ولكنَّه خصّ (المكان) بالكلام في هذا الباب وفي الباب الذي يليه، وسيأتي إلى (الوقت) في الاستدراك الذي يلي الباب الثاني.

تَقُولَ: هُوَ فِي جوفِها، وفي داخِلِ الدارِ، ومِنْ خارِجِها.

وَإِنَّما فُرِّقَ بَيْنَ (خَلْفَ) وما أَشْبَهَها، وَبَيْنَ هذِهِ الحروفِ؛ لأَنَّ (خلفَ) وما أَشْبَهَها للأماكِنِ التي تَلِي الأسماءَ مِنْ أَقْطارِها[1]، عَلَىٰ هذا جَرَتْ عِنْدَهُمْ.



(١) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد ٢ ٤١/٢):
«أمّا القطر فهو ناحية الزاوية المقابلة للزاوية التي بإزائها».
إنَّها مواضع مختصة وليست مثل (خلف) وما أشبهها، أي: لها أقطار وحدود تحويها، مثل: البيت، والمدرسة، والمسجد.

[ثانيًا - بناء الأماكن المختصّة على المبتدأ]

هذا بابُ ما شُبِّهَ مِنَ الأَماكِنِ المختصّةِ بالمكانِ غيرِ المختصِّ، شُبِّهَتْ بِهِ إذ كانَتْ تَقَعُ على الأَماكِنِ، وذلكَ قولُ العَرَب سَمعْناهُ مِنْهُمْ: هوَ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشَّغافِ، وهو مِنّي مَنْزِلَةَ الوَلَدِ؛ وَيدُلُّكَ على أَنَّهُ ظَرْفٌ قولُكَ: هُوَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الوَلَدِ، فإِنَّما أَرَدْتَ أَنْ تجعَلَهُ في ذلكَ المَوْضِعِ، فَصارَ كقولِكَ: مَنْزِلي مكانَ كذا وكذا، وَهُوَ منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وَأَنْتَ مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، وذلِكَ إذا دَنا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بين يَدَيْكَ.

[استدراك في بناء الأوقات على المبتدأ]

وَأَمّا (الوَقتُ، والسَّاعاتُ، والأَيّامُ، والشهورُ، والسِّنونَ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأَزْمِنَةِ والأَحيانِ التي تَكُونُ في الدهرِ)(*) فهو قولُكَ: القِتالُ يومَ الجمعةِ، إذا جَعَلْتَ يومَ الجمعةِ ظَرْفًا، والهلالُ اللّيلَةَ. وإِنَّما انْتَصَبا لأَنَّكَ جَعَلْتَهما ظَرْفًا، وَجَعَلْتَ (القتالَ) في يومِ الجمعة، و(الهلالَ) في اللَّيلَةِ.

وَإِنْ قُلْتَ: اللَّيلَةَ الهِلالُ، واليومَ القتالُ، نَصَبْتَ، التَقْديمُ والتَّأْخيرُ في ذلك سَواءٌ. وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَجَعَلْتَ الآخِرَ الأَوَّلَ.

وَكذلك: اليومَ الجمعةُ، واليومَ السَّبْتُ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ. فأمَّا: اليومُ الأَحدُ، واليومُ الاثنانِ، فَإِنّهُ لا يكُونُ إلا رَفْعًا، وكذلكَ إلى (الخميس)؛ لأَنَّهُ ليس بِعَمَلٍ فيهِ، كأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: اليومُ الأول والخامس، رَفْعٌ كُلُّهُ، فصارَ بِمَنْزِلةِ قولِكَ: العامُ عامُها.

(*) هذا هو النوع الثاني من بناء الظروف على المبتدأ، وقد أتمّ سيبويه الكلام على (بناء الأماكن)، وههنا الكلام على (الأوقات).

المجرىٰ الثاني

من إسناد الاسم وأَحوال إجرائه علىٰ ما قبله

(وجَرّ الاسم بالإضافة إلىٰ ما قبله)

[أنواع الجّر بالإضافة]

هذا باب الجرّ، والجَرُّ إنّما يكونُ في كلِّ اسمٍ مُضافٍ إليهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ المُضاف إلَيهِ يَنْجَرُّ بثلاثةِ أَشياء:

- بشيءٍ ليسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ.
- وبشيءٍ يكونُ ظَرْفًا.
- وباسمٍ لا يكونُ ظَرْفًا.

١- فَأَمَّا (الذي لَيْسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ) فَقولُكَ: مَرَرْتُ بعبدِ الله، وهذا لِعَبدِ اللهِ، وما أَنْتَ كَزَيدٍ، ويا لَبَكْرٍ، وَتاللهِ لأفعَلَنَّ ذاكَ، وَمِنْ، وفي، وَمُذْ، وَعَنْ، وَرُبَّ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، وكذلكَ: أَخَذْتُهُ عَنْ زيدٍ، وَإلىٰ زيد، [أي: الجرّ بالحروف، وقد سمّاها سيبويه حروف الإضافة.

٢- وأَمّا (الحروفُ التي تَكُونُ ظَرْفًا) فنحو: خَلْفَ، وَأَمامَ، وَقُدّامَ، ووراءَ، وفوقَ، وتَحْتَ، وَعِنْدَ، وقبلَ، ومَعَ، وعلىٰ- لأَنَّك تَقُولُ: مِنْ عَلَيْكَ كما تَقُولُ: مِنْ فَوْقِكَ، وذَهَبَ مِنْ مَعِهِ-، وَعَنْ أيضًا ظرفٌ بِمَنْزِلَةِ: ذاتِ اليمينِ، والنّاحيةِ - ألا تَرىٰ أَنَّكَ تَقُولُ: مِنْ عَنْ يَمينِكَ، كما تَقُولُ: مِنْ ناحيةِ كذا وكذا -، وَقُبالَةَ، ومكانَكَ، ودونَ، وَقَبْلَ، وبَعْدَ، وَإزاءَ، وَحِذاءَ، وما أَشْبَهَ هذا مِنْ الأَمكنةِ والأَزمِنةِ، وَذلك قولُكَ: أَنْتَ خَلْفَ عَبْد اللهِ، وقُدّامَ أَخيك، وكذلكَ سائِرُ هذهِ الحروفِ. وهذه الظروفُ أَسماءٌ، ولكنَّها صارَتْ مواضِعَ للأَشياءِ.

٣- وَأَمّا (الأسماءُ) فَنَحْوُ: مِثْلٍ، وَغَيْرٍ، وكُلٍّ، وَبَعْضٍ. وَمِثْلُ ذلكَ أيضًا الأَسماءُ المختصَّةُ نَحْو: حِمارٍ، وَجدارٍ، وَمالٍ، وَأَفْعَلَ نَحْوَ قَوْلِكَ: هذا أَعْمَلُ النّاسِ، وما أَشْبَهَ هذا مِنَ الأَسماءِ كُلِّها، وذلِكَ قولُكَ: هذا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ.

[معنىٰ الإضافة في حروف الجرّ]:

وَأَمّا الباءُ وَما أَشْبَهَها[1] فَلَيْسَتْ بظروفٍ ولا أسماءٍ، ولكنَّها يُضافُ بِها إلىٰ الاسمِ ما قَبْلَهُ أَو ما بَعْدَهُ، فَإذا قُلْتَ: يا لَبَكْرٍ فَإِنَّما أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ(ما يَعْمَلُ في المُنادَىٰ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ مُضافًا إلىٰ (بكرٍ)باللَّام. وَإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، فَإِنَّما أَضَفْتَ (المرورَ) إلىٰ (زيدٍ) بالباءِ، وكذلك: هذا لِعبْدِ اللهِ، وَإذا قُلْتَ: أَنْتَ كَعَبْدِ اللهِ، فقد أَضفْتَ إلىٰ (عبدِاللهِ) الشبهَ بالكافِ، وإذا قلت: أخذته من عبدِاللهِ، فَقَدْ أَضَفْتَ (الأَخْذَ) إلىٰ (عَبْدِ الله) بِمِنْ. وإذا قُلْتَ: مُذْ زَمانٍ، فَقَدْ أَضَفْتَ (الأَمْرَ) إلىٰ (وَقْتٍ مِنَ الزمانِ) [بِمُذْ]، وَإذا قُلْتَ: أَنْتَ في الدارِ، فَقَدْ أَضَفْتَ (كينونَتَكَ في الدارِ) إلىٰ (الدارِ) بفي، وإذا قُلْتَ: فيكَ خَصْلَةُ سَوْءٍ فقد أضفْتَ (الرداءة) بفي، وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يَقُولُ ذاكَ، فَقَدْ أَضَفْتَ (القولَ) إلىٰ (الرجُلِ) بِرُبَّ، وَإذا قُلْتَ: بِاللهِ، وواللهِ، وتاللهِ، فإنَّما أَضَفْتَ (الحلْفَ) إلىٰ (الله) عَزَّوَجَلَّ كما أَضَفْتَ (النداءَ) باللَّام إلىٰ (بَكْرٍ) حِينَ قُلْتَ: يا لَبَكْرٍ، وكذلكَ: رَوَيْتُهُ عَنْ زيدٍ، أَضَفْتَ (الروايةَ) إلىٰ (زيدٍ) بِعَنْ.

---

(١) أي: ما كان مثل (مررت بعبد الله). انظر: أنواع الجر بالإضافة رقم (١).



المجرىٰ الثالث

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه علىٰ ما قبله

(إتباع الاسم ما قبله)

أوَّلا - إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة.

ثانيا - إتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفة.

ثالثا - إتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر (النعت السببيّ).

رابعا - ما يجوز فيه الإتباع من الصفات.

خامسا - ما يمتنع فيه الإتباع من الصفات.

سادسا - صفات المدح والذّم.

[أوَّلًا- إتباع الاسم ما قبله إذا كان نكرة]

[الباب الأوَّل - نعت النكرة]

[أنواع التوابع]:

هذا بابُ مَجرىٰ النَّعْتِ علىٰ المنعوتِ، والشَّريكِ علىٰ الشريكِ، والبَدَلِ علىٰ المُبْدَلِ مِنْهُ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

[النعت]:

فَأَمَّا النَّعْتُ الذي جَرَىٰ علىٰ المنعوتِ فقولُكَ: مَرَرْتُ برجُلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصارَ النعتُ مجرورًا مِثْلَ المنعوتِ: لأَنَّهما كالاسمِ الواحدِ. وَإِنَّما صارا كالاسمِ الواحدِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لم تُرِدِ الواحِدَ مِنَ الرجالِ الذينَ كُلُّ واحدٍ منهم رَجُلٌ، ولكنَّكَ أَرَدْتَ الواحِدَ مِنَ الرجالِ الذين كلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رَجُلٌ ظريفٌ، فهو نَكِرةٌ. وَإِنَّما كانَ نَكِرَةً لأَنَّهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّها لَهُ مِثْلُ اسمِهِ، وَذلكَ أَنَّ الرجالَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ رجلٌ ظريفٌ، فاسمُهُ يَخْلِطُهُ بأُمَّتِهِ حَتَّىٰ لا يُعْرَفَ منْها.

فَإِنْ أَطَلْتَ النَّعْتَ فَقُلْتَ: مَرَرتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فَأَجْرِهِ علىٰ أَوَّلِهِ.

[الأمثلة]:

١- وَمِنَ النَعْتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجل أيِّما رجلٍ، فـ(أَيُّما) نَعْتٌ للرجلِ في كمالِهِ، كأَنَّهُ قالَ: مَرَرْتُ برجلٍ كاملٍ.

٢- ومنه(*): مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ، فهذا نَعْتٌ للرجلِ بإِحسابِهِ إِيّاكَ مِنْ كلِّ رجلٍ، وكذلك: كافيكَ مِنْ رَجُلٍ.

(*) الأمثلة (٢) مما فيه معنىٰ الفعل.

٣/أ ومن النعت أيضًا(*): مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ، فـ(مِثْلُكَ) نَعْتٌ علىٰ أَنَّكَ قُلْتَ: هو رَجُلٌ كما أَنَّكَ رَجُلٌ، ويكونُ نَعْتًا أيضًا علىٰ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْكَ ولم يَنْقص عَنَكَ في شيءٍ مِنَ الأمورِ، ومِثلُهُ: مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ: أي صورتُهُ شبيهةٌ بصورتِكَ، وكذلِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضَرْبِكَ وَشِبْهِكَ، وكذلِكَ: نَحْوِكَ. يُجْرَيْنَ في المعنىٰ والإعراب مُجرًى واحِدًا، وَهُنَّ مُضافاتٍ إلىٰ معرفةٍ صفاتٌ لِنكِرَةٍ.

٣/ب- وَمنه: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شرٍّ مِنْكَ، فهو نَعْتٌ له علىٰ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ.

وَمنْهُ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ خَيْرٍ مِنكَ، فهو نَعْتٌ له بأَنَّهُ قد زادَ علىٰ أَنْ يكونَ مِثْلَهُ.

وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بَرَجُلٍ غَيْرِكَ، فـ(غَيْرِكَ) نَعْتٌ يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ مَنْ نَعَتَّهُ بـ(غَيْرٍ) وبَيْنَ (مَنْ أَضَفْتَها إِليهِ) حَتَىٰ لا يكونَ مِثْلَهُ، أو يكونَ مَرَّ باثنينِ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ آخَرَ، فـ(آخَرَ) نَعْتٌ علىٰ نَحْوِ (غيْرٍ).

٣/ج- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، نَعَتَّ (الرَجُلَ) بـ(حُسْنِ وَجْهِهِ)، ولم تَجْعَلْ فيهِ (الهاءَ) التي هي إضمارُ الرَجُلِ، كما تَقُولُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ؛ لأَنَّهُ إذا قِيلَ (حَسَنُ الوَجْهِ)، عُلِمَ أَنَّهُ لا يعني مِنَ الوجوهِ إلا وَجْهَهُ.

٣/ د - ومما يكون نعتا لنكرة: مررتَ علىٰ ناقةٍ عُبْرِ الهَواجِرِ.

٣/هـ- وَممَّا يَكُونُ مُضافًا إلىٰ المعرفةِ، وَيَكُونُ نَعْتًا للنكرةِ الأسماءُ التي أُخِذَتْ مِنَ الفِعْلِ، فأُرِيدَ بِها معنىٰ التنوينِ، مِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضارِبِك، فهو نَعْتٌ علىٰ أَنَّهُ (سَيَضْرِبُهُ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا، ولكن حُذِفَ التنوينُ استخفافًا.

٣/و- وَمِنْ ذلِكَ قولُ العَرَبِ: لي عشرونَ مِثْلَهُ، ومائةُ مِثْلِهِ، فأَجَرَوا ذلكَ بمنزلةِ عشرين درهما ومائة درهمٍ.

(*) مجموعة الأمثلة (٣) ما كان مضافًا إلىٰ معرفة، وهو صفة للنكرة.

٤- وَمِنَ النعتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ إمَّا قائِمٍ وَإمّا قاعِدٍ، فقد أَعلمهم أَنَّهُ ليس بِمُضْطَجِعٍ، ولكنّه شَكَّ في القيامِ والقعودِ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ علىٰ أَحَدِهما.

وَمنَ النعتِ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ لا قائِم ولا قاعِدٍ، جُرَّ لأَنَّهُ نعتٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ قائِمٍ، وكأَنَّكَ تُحدِّثُ مَنْ في قَلْبِهِ أَنَّ ذاكَ الرّجُلَ قائِمٌ أو قاعِدٌ فَقُلْتَ: لا قائِمٍ ولا قاعِدٍ، لِتُخْرِجَ ذلكَ مِنْ قَلْبِهِ.

٥- ومِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، جميلِهِ، جُرَّ لأَنَّهُ حَسَنُ الخاصّةِ جَميلُها، و(الوَجْهُ) ونحوهُ خاصٌ. ولو كانَ حَسَنَ العامّةِ لَقَالَ: حَسَنٍ جميلٍ.

٦- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، أَي: صاحِبِ مالٍ.

٧- وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ، منسوبٍ إلىٰ الصَّلاحِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ. وكذلك: مَرَرْتُ برجلٍ رَجُلِ سَوْءٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ فاسدٍ؛ لأَنَّ الصدقَ صلاحٌ، والسَّوءَ فَسَادٌ. وليس (الصدقُ) ههنا بصدقِ اللّسانِ؛ لو كانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ لَكَ أَنْ تَقُولَ: هذا ثوبُ صِدْقٍ، وحمارُ صِدْقٍ، وكذلك (السَّوْءُ) ليس في معنىٰ سُؤْتُهُ.

٨- وَمِنَ النَّعْتِ أيضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلَيْنِ، فتفسيرُ (المِثْلَينِ) أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مِثْلُ صاحِبِهِ. ومِثْلُ ذلكَ (سِيّانِ) و(سَواءٌ).

وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلينِ مِثْلِكَ، أَيْ: كُلُّ واحدٍ مِنْهما مِثْلُكَ، وَوَجْهٌ آخَرُ علىٰ أَنَّهما جميعًا مِثْلُكَ. وكُلُّ ذلكَ جَرٌّ.

٩-وَمِنْهُ: مَرَرْتُ برجلينِ سَواءٍ، علىٰ أَنَّهما لم يَزِيدا علىٰ رجلينِ ولم يَنقصَا مِنْ رجلينِ، وكذلك: مَرَرْتُ بدرهمٍ سَواءٍ.

١٠- وَمِنْهُ أيضًا: مَرَرْتُ برجلَيْنِ مُسْلِمٍ وكافرٍ، جَمَعْتَ الاسمَ، وَفَرَّقْتَ النَّعْتَ. وَإِنْ شِئْتَ كانَ (المسلمُ) و(الكافِرُ) بدلًا، كَأَنَّهُ أَجابَ مَنْ قالَ: بأيِّ ضَرْبٍ مَرَرْتَ؟ وَإِنْ شاءَ

رَفَعَ، كَأَنَّهُ أَجابَ مَنْ قالَ: فَما هما؟ فالكلامُ علىٰ هذا، وَإِنْ لم يَلْفظْ بِهِ المُخاطَبُ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يجري كلامُهُ علىٰ قَدَرِ مَسْأَلِتِكَ عِنْدَهُ لو سَأَلْتَهُ.

وَمثالُ ما يجيءُ في هذا البابِ علىٰ الابتداءِ وعلىٰ الصفةِ والبدلِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ كان لَكُمْ آيةٌ في فِئَتَينِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبِيلِ اللهِ وأُخْرَىٰ كافِرَةٌ﴾[1]، ومِن الناسِ مَنْ يَجرُّ، والجرُّ علىٰ وَجْهَينِ: علىٰ الصفةِ، وعلىٰ البدلِ.

١١- وَمِنْهُ أيضًا: ما مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ بل لَئِيمٍ، أَبْدَلْتَ الصفةَ الآخِرَةَ مِنَ الصفةِ الأولىٰ، وَأَشْرَكْتَ بينهما (بَلْ) في الإجراءِ علىٰ المنعوتِ.

وَمِثْلُهُ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، أَبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّل فَجرىٰ مَجْراه في (بَلْ). وَمِنْ ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالوا اتَّخَذَ الرحمٰن وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ﴾[2]. فالرَّفْعُ ههنا بَعْدَ النَّصْبِ كالرّفعِ بَعْدَ الجرِّ، وَإِنْ شِئْتَ كانَ الجرُّ علىٰ أَنْ يكونَ بدلًا علىٰ (الباء).

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ (بَلْ)، و(ولا بَلْ)، و(لٰكِنْ) يُشْرِكْنَ بَيْنَ النَّعْتينِ فَيَجْريانِ علىٰ المنعوتِ، كما أَشْرَكْتَ بينهما (الواوُ)، و(الفاءُ)، و(ثُمَّ)، و(أَوْ)، و(لا)، و(إِمَّا)، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

١٢- وَممَّا جاءَ نَعْتًا علىٰ غيرِ وَجْهِ الكلامِ: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرّفْعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأَفْصَحِهم، وهو القياسُ؛ لأَنَّ (الخرِبَ) نَعْتُ (الجُحْرِ) و(الجُحْرُ) رَفْعٌ، ولكنَّ بعض العَرَبِ يجرُّهُ، وليس بنعتٍ لـ(لضبِّ) ولكنّهُ نَعْتٌ للذي أُضِيفَ إلىٰ (الضَبِّ)، فَجَرّوه؛ لأَنَّهُ نكرة كـ(الضَبِّ)، وَلأَنَّهُ في موضعٍ يَقَعُ فيهِ نَعْتُ (الضَبِّ)، ولأَنَّهُ صَارَ هو و(الضبّ) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

---

(١) سورة آل عمران ١٣.

(٢) سورة الأنبياء ٢٦.

[تعقيب]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يَقُولونَ: إلا: (هذانِ جُحرا ضبٍّ خَربانِ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (الضَبَّ) واحِدٌ، و(الجُحْرُ) جُحْرانِ، وَإِنَّما يَغلطونَ[1] إذا كانَ الأخِرُ بِعدَّةِ الأوَّلِ، وكانَ مُذَكَّرًا مِثْلَهُ أَو مؤنَّثًا، وقالوا: (هذهِ جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ)؛ لأنَّ (الضِّبابَ) مُؤَنَّثَةٌ، ولأَنّ (الجِحَرَةَ) مُؤَنَّثَةٌ، والعِدَّةُ واحِدةٌ فَغَلِطُوا[2].

[الباب الثاني - العطف]

[العطف بالواو]:

هذا بابُ ما أَشْرَكَ بَيْنَ الاسمَيْنِ في الحرفِ الجارِّ، فَجَريا عليهِ كما أَشْرَكَ بَيْنَهما في النَّعْتِ فَجَريا علىٰ المنعوتِ، وذلك قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ وحمارٍ قَبْلُ، فالواو أَشْرَكَتْ بينهما في الباءِ فَجَرَيَا عليهِ، وَلَمْ تَجْعَلْ للرجُلِ منزلةً بتقديمِكَ إِيَّاهُ يكونُ بِها أَولىٰ مِنَ الحِمارِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهما. فالنفيُ في هذا أَنْ تَقُولَ: ما مَرَرْتُ برجلٍ وحِمارٍ، أي: ما مَرَرْتُ بِهما، وَلَيسَ في هذا دليلٌ علىٰ أَنَّهُ بَدَأَ بشيءٍ قَبْلَ شيءٍ، ولا بِشيءٍ مَعَ شيءٍ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وَعَمرٍو، والمبدوءُ بِهِ في المرورِ عَمرٌو، وَيجوزُ أَنْ يكونَ زيدًا، وَيجوزُ أَنْ يكونَ المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدةٍ، فالواوُ تَجْمَعُ هذهِ الأَشياءَ علىٰ هذهِ المعاني. فإِذا سَمِعْتَ المتكلّمَ يتكلّمُ بهذا أَجَبْتَهُ علىٰ أَيِّها شِئْتَ؛ لأَنَّها قَدْ جَمَعَتْ هذهِ الأَشياءَ.

وَقَدْ تَقُولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍو، علىٰ أَنَّكَ مَرَرْتُ بِهما مرورَينِ، وليسَ في ذلك دليلٌ علىٰ المرورِ المبدوءِ بِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَمَرَرْتُ أيضًا بعمرٍو. فنفيُ هذا: ما مَرَرْتُ بزيدٍ، وما مَرَرْتُ بعمرٍو، وسنبيِّنُ النفيَ بحروفِهِ في مَوْضِعِهِ إنْ شاءَ اللّٰهُ.

---

(١) يراد بالغلط الحمل علىٰ التوهم.

(٢) أي: أنَّ الخليل لا يجيز الجرّ علىٰ الجوار إلا إذا استوىٰ المتجاوران في التعريف والتنكير والنوع والعدد، ولكنّ سيبويه يجيز الحمل علىٰ الجوار مع أمن اللبس.

[العطف بالفاء]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ فعمرٍو، ومَرَرْتُ برجلٍ فامرأةٍ، فالفاءُ أَشْرَكَتْ بينَهما في المرورِ، وَجَعَلَتْ الأَوَّلَ مبدُوءًا بِهِ.

[العطف بثُمَّ]:

وَمِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ثُمَّ امرأةٍ، فالمرورُ ههنا مرورانِ، وَجَعَلَتْ (ثُمَّ) الأَوَّلَ مَبْدُوءًا بِهِ، وأَشْرَكَتْ بينهما في الجَرِّ.

[العطف بأَو]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أو امرأةٍ، فـ(أَوْ) أَشركَتْ بَيْنَهما في الجَرِّ، وَأَثبتَتِ المرورَ لأَحَدِهما دونَ الآخِرَ، وَسَوَّتْ بينهما في الدَّعوىٰ.

[استطراد في نفي حروف العطف]:

فجواب (الفاء): ما مَرَرْتُ بزيدٍ فعمرٍو، وجواب (ثُمَّ): ما مَرَرْتُ بزيدٍ ثُمَّ عَمرٍو، وجوابُ (أَوْ) إِنْ نَفَيْتَ الاسمينِ: ما مَرَرْتُ بواحدٍ منهما، وَإِنْ أَثْبَتَّ أَحَدَهما قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بفلانٍ.

[العطف بلا]:

وَمِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ لا امرأةٍ، أَشْرَكَتْ بَيْنَهما (لا) في الباءِ، وأَحَقَّتِ المرورَ للأَوَّلِ، وَفَصَلَتْ بينهما عِنْدَ مَنْ الْتَبَسَا عليهِ، فَلَمْ يدرِ بأَيِّهما مَرَرْتَ.

[الباب الثالث - البدل من النكرة]

[بدل الغلط]:

هذا بابُ المُبْدَلِ مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، والمُبْدَلُ يُشْرِكَ المُبْدَلَ مِنْهُ في الجَرِّ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حِمارٍ، فهو علىٰ وجهٍ مُحالٌ، وعلىٰ وَجْهٍ حَسَنٌ. فَأَمَّا المُحالُ فَأَنْ تَعْنِيَ

أَنَّ الرجلَ حِمارٌ، وَأَمّا الذي يحسنُ فهو أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ برجلٍ، ثُمَّ تُبدِلُ (الحمارَ) مكانَ (الرجلِ)، فَتَقُولَ: حِمارٍ. إِمّا أَنْ تكونَ غَلِطْتَ أَو نَسِيتَ فاسْتَدْرَكْتَ، وَإِمّا أَنْ يَبْدُو لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مرورِكَ بالرجلِ وَتَجْعَلَ مكانَهُ مرورَكَ بالحمارِ بعدما كُنْتَ أَرَدْتَ غَيْرَ ذَلك.

[لا بَلْ]:

ومثلُ ذلكَ قولُكَ: لا بَلْ حِمارٍ.

[بَلْ]:

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حمارٍ، وهو علىٰ تفسيرِ (مَرَرْتُ برجلٍ حمارٍ).

[بَلْ ولكنْ]:

وَمِنْ ذلكَ: ما مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ، وما مَرَرْتُ برجلٍ ولكنْ حمارٍ، أَبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ وَجَعَلْتَهُ مَكانَهُ. وَقَدْ يَكُونُ فيه الرفعُ، وَمن ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحْمٰن وَلَدًا سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمونَ﴾[1]. فهذا علىٰ أَنَّهم قَدْ كانوا ذَكَرُوا (الملائِكةَ) قَبْلَ ذلك بهذا، وعلىٰ الوجهِ الآخرِ[2].

[تعقيب]:

والمعرفةُ والنَّكرةُ في (لكنْ)، و(بَلْ)، و(لا بَلْ) سواءٌ[3].

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٢) إنَّ الرفع في الآية الكريمة علىٰ إضمار اسم، وهو ههنا (الملائكة)، والتقدير (بل الملائكةُ عبادٌ مكرمون)، وهذا وجهٌ، أمّا الوجه الآخر فهو علىٰ تقدير إضمار ما لم تذكر:(هم عبادٌ مكرمون).

(٣) إنَّ أمثلة هذا الباب من النكرة؛ ولذلك أراد أنْ ينبّه علىٰ أنَّ المعرفة في هذا الباب تجري مجرىٰ النكرة، كأن تقول: ما مررتُ بعبدِ اللهِ بل زيدٍ. وههنا ينبغي أن نعلم أنَّ العلاقة بين البدل والمبدل منه هي التقابل: (الخطأ والصواب في أمثلة الغلط والإضراب، أو الشك واليقين، أو النفي والإثبات، أو النكرة والمعرفة نحو: مررت برجلٍ عبدالله)، وأَنَّ بعض الحروف قد تتوسط بين البدل والمبدل منه.

[أَوْ]:

وَمِنَ المُبْدَلِ أيضًا قولُكَ: قَدْ مَرَرْتُ برجلٍ أو امرأةٍ، إِنَّما ابتدأ بيقينٍ، ثُمَّ جَعَلَ مكانَهُ شَكًّا أَبَدَلَهُ مِنْهُ، فصارَ الأَوّل والآخِرُ الادِّعاءُ فيهما سَواءٌ، فهذا شبيهٌ بقولِهِ: ما مَرَرْتُ بزيدٍ ولكنْ عمرٍو، ابتدَأَ بنفيٍ ثُمَّ جَعَلَ مكانَهُ يقينًا.

[أَمْ]:

وأمّا قولُهم: أَ مَرَرْتَ برجلٍ أَمِ امرأةٍ؟ إذا أَرَدْتَ معنىٰ (أيُّهما مَررْتَ بِهِ؟).فَإِنَّ (أَمْ) تُشرِكُ بَيْنَهما كما أَشْرَكَتْ بينهما (أَو).

[كيفَ]:

وَأَمَّا: ما مَرَرْتُ برجلٍ فكيفَ امرأةٌ، فَزَعَمَ يونسُ أَنَّ الجَرَّ خَطَأٌ، وَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ أَيْنَ. وَمَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغي لَهُ أَنْ يَقُولَ: ما مَرَرْتَ بعبدِ اللهِ فَلِمَ أَخيهِ، وَمَا لَقِيتَ زيدًا مَرَّةً فَكَمْ أَبا عمرٍو؟ يُريدُ: فَلِمَ مَرَرْتَ بأَخيهِ؟ وفَكَمْ لَقِيتَ أَبا عمرٍو؟.

[تعقيب]:

وَاعْلَمْ أَنَّ المعرفةَ والنّكرةَ في بابِ الشَّريكِ والبَدلِ سواءٌ[1]. وَاعْلَمْ أَنَّ المنصوبَ والمرفوعَ في الشِّركةِ والبَدَلِ كالمجرور[2].

---

(١) عقد سيبويه أمثلة العطف (الباب الثاني) والبدل (الباب الثالث) علىٰ النكرة، وأراد ههنا أنْ ينبّه علىٰ أَنَّ المعرفة في هذين البابين تجري مجرىٰ النكرة.

(٢) عقد سيبويه أمثلة العطف (الباب الثاني) والبدل (الباب الثالث) علىٰ ما كان مجرورًا، وأراد ههنا التنبيه علىٰ أنَّ المنصوب والمرفوع فيهما كالمجرور، وذلك قولك في البدل مثلًا: ما سافر زيد بل عمرٌو، وما رأيت زيدًا بل عمرًا.

[ثانيًا- إتباع الاسم ما قبله إذا كان معرفةً]

[الباب الأوَّل- نعت المعرفة]

[تمهيد في أنواع المعرفة]:

هذا(*) بابُ مَجْرىٰ نَعْتِ المعرفةِ عليها، فالمعرفةُ خمسةُ أَشْياءَ: الأَسماءُ التي هي أَعلامٌ خاصّةٌ، والمُضافُ إلىٰ المعرفةِ إذا لَمْ تُرِدْ معنىٰ التنوين(1)، والأَلِفُ واللّام، والأَسماءُ المبهمةُ، والإِضمارُ.

[١- العَلَم]:

فَأَمَّا (العلامةُ اللازمةُ المختصَّةُ) فنحوُ: زيدٍ، وعمرٍو، وَعبدِ اللهِ، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ. وَإِنَّما صارَ معرفةً؛ لأَنَّهُ اسمٌ وَقَعَ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بِعَيْنِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٢- المضاف]:

وَأَمَّا (المضافُ إلىٰ المعرفةِ) فنحوُ قولِكَ: هذا أَخوكَ، وَمَرَرْتُ بِأَبيكَ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. وَإِنَّما صَارَ معرفةً بالكافِ التي أُضِيفَ إِليها؛ لأَنَّ (الكافَ) يُرادُ بها الشيءُ بِعينِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٣- الألف واللَّام]:

أَمَّا (الأَلِفُ واللَّام) فنحوُ: الرجلِ، والفرسِ، والبعيرِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. وَإِنَّمَا صَارَ مَعْرِفَةً؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ بالأَلِفِ واللَّام الشيءَ بعينِهِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

(*) قبله «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، وقد افتتح بها المحقّق عبد السلام محمد هارون (الجزء الثالث) علىٰ تجزئته، وهي تجزئة غير صحيحة.

(١) يريد الإضافة المعنوية التي تفيد التعريف، وليست الإضافة اللفظية التي يراد بها معنىٰ التنوين التي تقع بين الوصف ومعموله نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، والأصل: هذا ضاربٌ زيدًا.

[٤- الأسماء المبهمة]:

وَأَمَّا (الأسماءُ المبهمةُ) فنحوُ: هذا، وهذِهِ، وهذانِ، وهاتانِ، وهؤلاءِ، وذلكَ، وتِلْكَ، وذانِكَ، وتانِكَ، وأولئِكَ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. وَإِنَّمَا صارَتْ معرفةً لأنَّها صارَتْ أسماءَ إِشارَةٍ إلى الشيءِ دونَ سائِرِ أُمَّتِهِ.

[٥- الإِضمارُ]:

وَأَمَّا (الإِضمارُ) فنحوُ: هُوَ، وإِيَّاهُ، وَأَنت، وَأَنَا، ونحنُ، وأَنْتُمْ، وَأَنتُنَّ، وهُنَّ، وَهُمْ، وهِيَ والتاءُ التي في (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتَ) و(فَعَلْتِ)، وما زِيدَ على التاء نحو قولِكَ: فَعَلْتُما، وَفَعَلْتُمْ، وَفَعَلْتُنَّ، والواو التي في (فَعَلُوا)، والنونُ والألِفُ اللَّتانِ في (فَعَلْنا) في الاثنينِ والجميعِ، [والنونُ في (فَعَلْنَ)]، والإِضمارُ الذي ليستْ له علامةٌ ظاهرةٌ نحوُ: قَدْ فَعَلَ ذلكَ، والألفُ التي في (فعَلا)، والكافُ والهاءُ في (رَأَيْتُكَ) و(رَأَيتُهُ)، وما زِيدَ عليهما نحو: رَأَيتُكُما، وَرَأَيْتُكُمْ، وَرَأَيتُهما، وَرَأَيْتُهُمْ، وَرَأَيْتَكُنَّ، وَرَأَيْتَهُنَّ، والياءُ في (رَأَيْتُني)، والألفُ والنونُ اللَّتانِ في (رَأَيْتَنا) و(غُلامِنا)، والكافُ والهاءُ اللّتانِ في(بِكَ) و(بِهِ) و(بِها)، وما زِيدَ عَلَيْهِنَّ نحو قولِكَ: بِكُما، وَبِكُمْ، وَبِكُنَّ، وبِهِما، وبِهِمْ، وَبِهِنَّ، والياءُ التي في (غلامي) و(بي). وإِنَّما صارَ الإِضمارُ معرفةً؛ لأنَّكَ إِنَّما تُضْمِرُ اسمًا بعد ما تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ تُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْني وما تَعْني، وَأَنَّكَ تُريدُ شيئًا يَعْلَمُهُ.

❊

[نعت المعرفة]:

وَاعْلَمْ أَنَّ المعرفةَ لا توصَفُ إلا بمعرفةٍ، كما أنَّ النَّكِرَةَ لا توصَفُ إلا بنكرةٍ.

١- واعْلَمْ أنَّ (العَلَمَ الخاصَّ مِنَ الأَسماءِ) يُوصَفُ بثلاثةِ أَشياءَ: بالمضافِ إلى مِثْلِهِ، وبالألف واللَّام، وبالأسماءِ المُبْهَمَةِ.

فَأَمّا المُضافُ فنحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أَخِيكَ، والألف واللَّام نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطويلِ، وما أَشْبَهَ هذا مِنَ الإِضافةِ والألفِ واللَّام. وأَمّا المُبْهَمَةُ فنحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ هذا، وبعمرٍو ذاكَ.

٢- و(المُضافُ إلىٰ المعرفةِ) يُوصَفُ بثلاثةِ أَشياءَ: بِما أُضِيفَ كإِضافَتِهِ، وبالألِفِ واللَّام، وبالأَسماءِ المبهمةِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بصاحِبِكَ أَخي زيدٍ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ الطويلِ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ هذا.

٣- وأَمّا (الألفُ واللَّام) فيوصَفُ بالأَلِفِ واللَّام، وَبِما أُضِيفَ إلىٰ الأَلِفِ واللَّام؛ لأَنَّ ما أُضِيفَ إلىٰ الألِفِ واللَّام بمنزلةِ الألِفِ واللَّام، فَصَارَ نَعْتًا كما صارَ المُضافُ إلىٰ غيرِ الألِفِ واللَّام صِفةً لِما ليس فيه الألفُ واللَّام نحو: مررتُ بزيدٍ أَخيكَ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بالرجلِ الجميلِ النبيلِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ ذي المالِ.

٤-وَاعْلَمْ أَنَّ (المُبْهَمَةَ) تُوصَفُ بالأسماءِ التي فيها الألفُ واللَّام، والصفات التي فيها الألفُ واللَّام جميعًا. وَإِنَّما وُصِفَتْ بالأَسماءِ التي فيها الأَلِفُ واللَّام؛ لأَنَّها والمُبْهَمَةَ كشيءٍ واحدٍ، والصفاتُ التي فيها الألفُ واللَّام هي بِمَنْزِلَةِ الأَسماءِ في هذا الموضع، ولَيْسَتْ بِمَنْزِلةِ الصفاتِ في زيدٍ وعمرٍو، إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطويلِ؛ لأَنِّي لا أُريدُ أَنْ أَجْعَلَ هذا اسمًا خاصًا ولا صفةً لَهُ يُعْرَفُ بها، وكَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بالرجلِ، ولكنَّكَ إِنَّما ذَكَرْتَ (هذا) لِتُقرِّبَ بِهِ الشيءَ وتُشيرَ إِلَيْهِ؛ وَيَدُلّكَ علىٰ ذلكَ أَنَّكَ لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهذَينِ الطويلِ والقصيرِ، وأنتَ تُريدُ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنَ الاسمِ الأَوَّلِ بِمَنزلَةِ (هذا الرجُلِ)، ولا تَقُولُ: مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ كما قُلْتَ: مَرَتُ بزيدٍ ذي المالِ.

[تعقيب]:

واعْلَمْ أَنَّ صِفاتِ المعرفةِ تجري من المعرفةِ مَجْرىٰ صِفاتِ النَكرةِ مِنَ النَكرةِ،

وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِأَخَويكَ الطويلينِ، فليسَ في هذا إلا الجَرُّ كما ليسَ في قولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ إلا الجَرُّ.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بأَخويكَ الطويلِ والقصيرِ، وَمَرَرْتُ بِأَخويكَ الرّاكِعِ والساجِدِ، ففي هذا البدلُ، وفي هذا الصفةُ، وفيه الابتداءُ كما كانَ ذلكَ في: مَرَرْتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ.

[الأمثلة]:

١- وَمِنَ الصفةِ: أَنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وَمَرَرْتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ. فَإِنْ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ كُلُّ الرجلِ، أو هذا أخوكَ كُلُّ الرجلِ. فليسَ في الحُسْنِ كالألفِ واللّام؛ لأنَّكَ إنَّما أَرَدْتَ بهذا الكلامِ: هذا الرجلُ المبالِغُ في الكمالِ، ولَم تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ (كلُّ الرجلِ) شيئًا تُعرِّفُ بِهِ ما قَبْلَهُ، وَتُبيِّنُهُ للمُخاطَبِ كقولِكَ: (هذا زيدٌ).فإذا خِفْتَ أَنْ يكونَ لم يُعْرَفْ قُلْتَ: (الطويل)، ولكنَّكَ بَنَيْتَ هذا الكلامَ علىٰ شيءٍ قَدْ أَثْبَتَّ مَعْرِفَتَهُ، ثُمَّ أَخْبَرْتَ أَنَّهُ مُسْتكْمِلٌ للخِصالِ.

٢- وَمِثْلُ ذلكَ قولُكَ: هذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ، وهذا العالِمُ كُلُّ العالِمِ، إنَّما أرادَ أَنَّهُ مستحقٌّ للمبالغةِ في العِلْمِ. فإذا قالَ: هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، فَإنَّما يريدُ معنىٰ: هذا عالِمٌ جِدًّا، أي: هذا قد بَلَغَ الغايةَ في العِلْمِ.

واعْلَمْ أَنَّ المنصوبَ والمرفوعَ تجري معرفَتُهما وَنَكِرَتُهما في جميعِ الأَشياءِ كالمجرورِ[1].

---

(١) عقد سيبويه هذا الباب علىٰ كلّ ما كان مجرورًا من الأمثلة، وههنا يوضح أنَّ المنصوب والمرفوع يجريان مجرىٰ المجرور، كأن تقول: رأيت زيدًا أخاك، وحضر زيدٌ أخوك.

[الباب الثاني- بدل المعرفة]

هذا بابُ بدلِ المعرفةِ من النكرةِ، والمعرفةِ مِنَ المعرفةِ، وقَطْعِ المعرفةِ مِنَ المعرفةِ مُبْتَدَأَةً.

[بدل المعرفة من النكرة]:

أَمَّا (بدلُ المعرفةِ مِنَ النكرةِ) فقولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ عبدِ اللهِ، كأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ أَو ظَنَّ أَنَّهُ يُقالُ لَهُ ذاكَ، فَأَبدلَ مكانَهُ ما هو أَعْرَفُ مِنْهُ. وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ صِراطِ اللهِ﴾[1]. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ عبدُ اللهِ، كأَنَّهُ قِيلَ لَكَ: مَنْ هو؟ أو ظَنَنْتَ ذلكَ.

[بدل المعرفة من المعرفة]:

وَأَمَّا (المعرفةُ التي تكونُ بدلًا مِنَ المعرفةِ) فهو قولُكَ: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ زيدٍ. إمَّا غَلَطْتَ فَتَدارَكْتَ، وإمَّا بدا لَكَ أَنْ تُضرِبَ عن مرورِكَ بالأَوَّلِ، وَتَجْعَلَهُ للآخِرِ.

[قطع المعرفة]:

وأَمَّا (الذي يجئ مبتدًا) نحو: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ أخوكَ، كأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَنْ هُوَ؟ أو قالَ: مَنْ عبدُ اللهِ، فقالَ: أخوكَ.

---

(١) سورة الشورىٰ ٥٢، ٥٣.

[ثالثًا- إتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر]

(أبواب النعت السببيّ)

[الباب الأوَّل- النعت السببيّ باسم الفاعل واسم المفعول]

هذا بابُ ما يَجْرِي عليهِ صفةُ ما كانَ من سببِهِ، وَصِفَةُ ما الْتَبَسَ بِهِ، أو بشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ كَمَجْرىٰ صِفَتِهِ التي خَلَصَتْ لَهُ.

[١- ما كان عاملًا]:

هذاما كانَ مِنْ ذلكَ عَمَلًا، وَهُوَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ رجلًا، وَمَرَرْتُ برجلٍ ملازِمٍ أبوهُ رجلًا. وَمِنْ ذلكَ أيضًا: مَرَرْتُ برجلٍ ملازِمٍ أباهُ رَجلٌ.

[٢- ما كان اسمًا]:

وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسمًا لم يكنْ فيه إلا الرَّفعُ علىٰ كلِّ حالٍ، تَقُولُ: مَرَرْتُ برجلٍ ملازِمُهُ رجلٌ، أي: مَرَرْتُ برجلٍ صاحبُ ملازَمَتِهِ رجلٌ، فَصَارَ هذا كقولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أَخوهُ رجلٌ.

[الباب الثاني- النعت السببيّ بالصفة المشبّهة]

هذا بابُ ما جَرَىٰ مِنَ الصفاتِ غيرِ العملِ(*) علىٰ الاسمِ الأوَّلِ إذا كانَ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أَبوهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أَخوهُ، وما أَشْبَهَ هذا، نحوُ: المسلِمِ، والصالحِ، والشَّيخِ، والشّابِّ.

وَإِنَّما أُجْرِيَتْ هذهِ الصفاتُ علىٰ الأوَّلِ حَتَّىٰ صارَتْ كأَنَّها لَهُ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَضَعُها في

(*) يقصد بالصفات غير العمل اسم الفاعل واسم المفعول التي جُعِلَتْ اسمًا، أي: غير عامل، وقد أجرىٰ الصفة المشبَّهة مجراها.

موضعِ اسمِهِ فيكونُ منصوبًا ومجرورًا وَمرفوعًا والنَّعْتُ لِغَيْرِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بالكريمِ أَبوهُ.

[الباب الثالث - النعت السببيّ بالأسماء التي تُؤَوّل بالصفة]

هذا بابٌ الرّفْعُ فيهِ وَجْهُ الكلامِ، وهو قولُ العامّة[1]، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ، وَمَرَرْتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها، وَمَرَرْتُ برجلٍ فِضَّةٌ حِلْيَةُ سَيْفِهِ. وَإِنَّما كانَ الرفعُ في هذا أَحسنَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ ليس بصفةٍ[2].

[الباب الرابع - النَّعت السببيّ بالأسماء المركَّبة]

هذا بابُ ما جَرَىٰ مِنَ الأسماءِ التي تكونُ صِفةً مَجْرَىٰ الأَسماءِ التي لا تكونُ صِفَةً، وذلكَ: أَفْعَلُ مِنْهُ ومِثْلُكَ وأخواتُها، وَحَسْبُكَ مِنْ رَجلٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشَّرُّ، وَأَيُّما رَجُلٍ، وأَبو عَشَرَةٍ، وأَبٌ لكَ، وأَخٌ لَكَ، وصاحِبٌ لَكَ، وكُلُّ رجلٍ، وأَفْعَلُ شيءٍ نحو: خيرُ شيءٍ، وَأَفْضَلُ شيءٍ وأفْعَلُ ما يكونُ، وأَفْعَلُ مِنْكَ.

وَإِنَّما صارَ هذا بمنزلةِ الأسماءِ التي لا تكونُ صفةً؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّها لَيْسَتْ بفاعِلةٍ[3]، وَأَنَّها ليستْ كالصفاتِ غيرِ الفاعلةِ نحو: حَسَنٍ وطويلٍ وكريمٍ[4]؛ وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ خيرٌ مِنْهُ أبوهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وَمَرَرْتُ برجلٍ أبٌ لكَ صاحِبُهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ هو، وَمَرَرْتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو.

---

(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«أي: عامّة العرب، لا العوام من الناس».

(٢) أي: إنَّه اسم. إذا سمع منهم: (خزٌّ صُفَّتُهُ) يحمل علىٰ (لَيِّنة)، وقد يقال للشيء اللّين: إنَّه خزّ، يريد: ليِّن. كأنَّهم قالوا: هو ليِّن.

(٣) أي: إنَّها ليست كاسم الفاعل نحو: ضارب وملازم.

(٤) أي: الصفات المشبّهة.

[الباب الخامس - النَّعت السببيّ من الأسماء المفردة]

[التي لا تؤوّل بالصفة]

هذا بابُ ما يَكُونُ مِنَ الأَسماءِ صِفَةً مفردًا، وليس بفاعلٍ، ولا صفةٍ تُشَبَّهُ بالفاعلِ كالحَسَنِ وأَشباهِهِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها، وَمَرَرْتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُهُ، وَمَرَرْتُ برجلٍ مائةٌ إِبَلُهُ، فهذهِ تكونُ صفاتٍ كما كانتْ (خيرٌ مِنْكَ) صِفَةً؛ يدلُّكَ علىٰ ذلكَ قولُ العَرَبِ: أَخَذَ بنو فلانٍ من بَني فلانٍ إبلًا مائةً، فَجَعَلُوا (مائةً) وصفًا، واختير الرفع فيه.

[أمثلة مستدركة علىٰ أبواب النعت السببيّ]:

١- فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بدابَّةٍ أَسَدٌ أَبوها، فهو رفعٌ؛ لأَنَّكَ إِنَّما تخبرُ: أَنَّ أباها هذا السبعُ(*).

٢- وَتَقُولُ: ما رَأَيْتُ رَجلًا أَبْغَضَ إِليهِ الشَرُّ مِنْهُ إِلَيْهِ، وما رأيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِهِ. وَلَيْسَ هذا بمنزلةِ (خيرٌ منه أَبوهُ)؛ لأَنَّهُ مُفَضَّل (للأَبِ) علىٰ الاسمِ في (مِنْ)، وأنتَ في قولِكَ: أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِهِ، لا تُريدُ أَنْ تُفَضِّلَ (الكُحْلَ) علىٰ الاسمِ الذي في (مِن)، ولا تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ عَن أَنْ يكونَ

(*) اتضح لنا أنَّ دراسة التركيب اللّغوي لأَمثلة النعت السببي أَنَّ (الابتداءَ) وجهٌ جائزٌ في بعض الأمثلة، ومنها الأمثلة المستدركة برقم (١)، وهذا يكشف عن أنَّ هذه الأنواع هي في الأصل جمل إسنادية أي: أنَّها من المبتدأ وما يبنىٰ عليه، فقوله: مررت بدابة أسدٌ أبوها، أصله (أبوها أسدٌ)، وهذا معنىٰ قول سيبويه: «إنَّما تخبر أنَّ أباها سبعٌ». وقد تنبّه علىٰ ذلك المستشرق (برجستراسر) في (التطور النحوي، ٩٧) وجعل قولهم: مررت برجل كثيرٌ أعداؤه، كأنَّه (مررتُ برجل أعداؤه كثير).

مِثْلَهُ، ولكنَّكَ زَعَمْتَ أنَّ (للكحلِ) ههنا عملًا وهيئةً لَيْسَتْ له في غيرِهِ مِنَ المواضِعِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما رأَيْتُ رجلًا عاملًا في عينِهِ الكحلُ كَعَملِهِ في عينِ زيدٍ، وما رَأَيْتُ رجلًا مُبَغَّضًا إليهِ الشَّرُّ كما بُغِّضَ إلىٰ زيدٍ.

[باب استطراد في إجراء الصفة مجرىٰ الفعل مع فاعله]

هذا بابُ ما جَرَىٰ من الأسماءِ التي مِنَ الأفعالِ وما أَشْبَهَهَا من الصفاتِ التي لَيْسَتْ بِعَمَلٍ نحوُ: الحَسَنِ والكريمِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ مَجْرَىٰ الفِعْلِ إذا أَظْهَرْتَ بَعْدَهُ الأسماءَ أو أَضْمَرْتها(*)، وذلك قولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواهُ.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَعَلىٰ هذا المثالِ تَجْري هذِهِ الصِّفاتُ، وكذلِكَ: شابٌّ وشيْخٌ وَكَهْلٌ، إذا أَرَدْتَ: شابَّيْنَ وشيْخَيْنَ وكهلِينَ، تقُولُ: مَرَرْتُ برجلٍ كَهْلٍ أَصحابُهُ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٢/٤٧٩، ٤٨٠):

«قال أبو سعيد: مبني هذا الباب علىٰ ما تقدّم من توحيدِ الفِعْلِ، وحقيقةُ الفِعْلِ أَنَّهُ لا يثنّىٰ ولا يجمع، ولو كانَ الفِعْلُ يُثنّىٰ ويجمع لكانَ إذا فَعَلَهُ فاعِلُهُ مرّتين ثُنِّي وفاعله واحدٌ».

[رابعًا- ما يجوز فيه الإتباع من الصفات]

هذا بابُ إجراءِ الصفةِ فيهِ علىٰ الاسمِ في بعضِ المواضعِ أَحسنُ، وَقَدْ يَسْتَوي فيهِ إجراءُ الصفةِ علىٰ الاسمِ وأنْ تَجْعَلَهُ خبرًا فَتَنْصبَهُ(*). فَأَمَّا ما اسْتَوَيا فيهِ فَقَوْلُهُ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدٍ بِهِ، إنْ جَعَلْتَهُ وصفًا وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ علىٰ (الرَّجُلِ) وَحَمَلْتَهُ علىٰ الاسمِ المُضْمَرِ المَعْروفِ، نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدًا بِهِ، كَأَنَّهُ قالَ: مَعَهُ بازٌ صائدًا بِهِ.

[تعقيب]: واعْلَمْ أَنَّكَ إذا نَصَبْتَ في هذا البابِ، فَقُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدًا بِهِ غدًا [1]، فالنَّصْبُ علىٰ حالِهِ[2].

(*) قال الرُمّاني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، مجلد ٢/٨٦):

«باب الصّفة التي يجوز فيها الإتباع، وترك الإتباع».

وقال المُبرِّد (المقتضب، ٣/٢٦١):

«هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال».

(١) قال القرطبي (شرح عيون كتاب سيبويه -مخطوط-، ٢٨):

«إنّما أدخل (غدًا) من أجل أنَّ اسم الفاعل إذا كان في معنىٰ (فَعَلَ) لم يكن حالًا، ولا يكون منوّنا متعديا. لا يجوز: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا أمسِ، ولا: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربًا عمرًا أمسِ، علىٰ أنْ يريد (بضارب) معنىٰ الضرب، وإنّما يتعدىٰ إذا كان بمعنىٰ الفعل المضارع كما أشبه الفعل المضارع في الإعراب».

(٢) قال القرطبي (المصدر نفسه):

«وأمّا قوله (فالنّصب علىٰ حاله) إنّما يعني أَنَّ النَّصبَ باقٍ علىٰ حاله لا يعاقبه الرَّفعُ».

[خامسًا - ما يمتنع فيه الإتباع من الصفات]

[الباب الأوَّل - ما لا ينصب على الصِّفة]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه الاسمُ؛ لأَنَّهُ لا سَبيلَ لَهُ إلى:

أنْ يكونَ صِفَةً(*)، وذلِكَ قولُكَ: هذا رجلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قائِمينِ. فهذا يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّ (الهاءَ) التي في (مَعَهَ) معرفةٌ، فأَشْرَكَ بَيْنَهُما، كَأَنَّهُ قالَ: مَعَهُ امرأةٌ قائِمينِ.؛ وَممَّا لا يجوزُ فيهِ الصِفةُ: فوقَ الدّارِ رَجلٌ وقد جِئْتُكَ برجلٍ آخَرَ عاقِلَينِ مُسْلِمَيْنِ.

[الباب الثاني - ما ينصب على الحال]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ حالٌ صَارَ فيها المسؤولُ والمسؤولُ عَنْهُ، وذلكَ قولُكَ: ما شأنُكَ قائِمًا؟ وما شأنُ زيدٍ قائِمًا؟ ومَا لأَخيكَ قائمًا؟. فهذا حالٌ قد صارَ فيه، وانْتَصَبَ بقولِكَ: (ما شأنُكَ) كما يَنْتَصِبُ (قائِمًا) في قولِكَ: (هذا عبدُ اللهِ قائِمًا) بِما

(*) قالَ الرّماني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، مجلد ٢/٩٢):

«باب الصفة التي يمتنع فيها الإتباع».

قالَ السيرافي ما ملخصه (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-، ٢/٥٠٩):

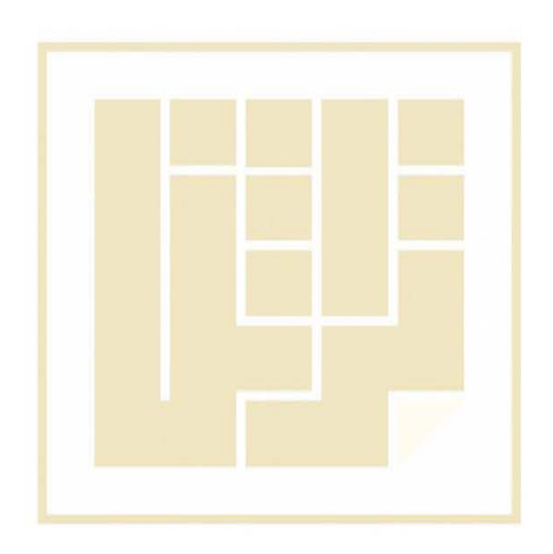
جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأوَّل، فيحمل على شيء يجتمعان فيه.

أقول: يبدو لنا أنَّ أمثلة هذا الباب في نوعين:

١- ما يمتنع فيه إجراء الصفة بسبب اختلاف ما يتقدّم من الأسماء من حيث التعريف والتنكير نحو: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين؛ لأنَّ (الهاء) التي في (معه) معرفة فأشرك بينهما - على حدّ قول الكتاب-.

٢- ما يمتنع فيه إجراء الصفة بسبب اختلاف الإعراب وقد أشار إليه السيرافي، ومثاله في الكتاب: فوقَ الدار رجلٌ وقد جئتك برجلٍ آخر عاقلينِ مسلمينِ.

قَبْلَهُ. وفيه معنىٰ (لِمَ قُمْتَ) في (ما شأنُكَ) و(مالَكَ)، قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1]. وَمِثْلُ ذلكَ: مَنْ ذا قائِمًا بالبابِ؟ علىٰ الحالِ، أي: مَنْ ذا الذي هو قائِمٌ بالبابِ، هذا المعنىٰ تُرِيدُ.



(١) سورة المدثر ٤٩.

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥١٧):

«كأنَّه أنكر إعراضهم، فوبَّخهم علىٰ السبب الذي أدّاهم إلىٰ الإعراض، فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ».

[سادسًا - صفات المدح والذَّمّ]

[الباب الأوَّل - ما ينتصب علىٰ التعظيم والمدح]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ علىٰ التعظيمِ والمدحِ. وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فجرىٰ علىٰ الأوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فابْتَدَأْتَهُ، وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ الحميدَ هُوَ، والحمدُ للهِ أَهلَ الحمدِ، والمُلْكُ للهِ أَهْلَ المُلكِ. وَلو ابْتَدَأْتَهُ فَرَفَعْتَهُ كانَ حَسَنًا وَسَمِعْنا بعضَ العَرَبِ يَقُولُ: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبُّ العالَمِينَ﴾[1]، فَسَأَلْتُ عنها يونسَ فَزَعَمَ أَنَّها عَرَبِيَّةٌ.

وَمِثْلُ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لكِنِ الرَّاسِخُونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤْمِنونَ يُؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾[2]. فلو كانَ كُلُّهُ رُفَعًا كانَ جَيِّدًا، فَأَمَّا ﴿المؤتونَ﴾ فَمَحْمُولٌ علىٰ الابتداءِ. وَقالَ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ والملائِكَةِ والكِتابِ والنَّبِيِّينَ وآتىٰ المالَ علىٰ حُبِّهِ ذَوِي القُرْبىٰ واليَتامىٰ والمَساكِينَ وابْنَ السَّبِيلِ والسَّائِلِينَ وفي الرِّقابِ وأَقامَ الصَّلاةَ وآتىٰ الزّكاة والْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عاهَدُوا والصَّابِرِينَ في البَأْساءِ والضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ﴾[3].

---

(١) سورة الفاتحة ١.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة كما في تفسير أبي حيّان ١/١٩».

(٢) سورة النساء ١٦٢.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، وعيسىٰ بن عمر، ومالك بن دينار وعصمة عن الأعمش، ويونس، وهارون عن أبي عمرو: ﴿والمقيمون﴾ بالرَّفع. وكذا هو في مصحف ابن مسعود، وروىٰ أنَّها كذلك في مصحف أُبيّ. تفسير أبي حيان ٣/٣٩٥».

(٣) سورة البقرة ١٧٧.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب: ﴿والصابِرُونَ﴾ عطفًا علىٰ ﴿الموفونَ﴾. تفسير أبي حيان ٢/٧».

فَلَوْ رَفَعَ (الصَّابِرِينَ) علىٰ أَوَّلِ الكلامِ كان جَيِّدًا. وَلَو ابْتَدَأَهُ فَرَفَعَهُ علىٰ الابتداءِ كانَ جَيِّدًا كما ابْتَدَأْتَ في قَولِهِ: [والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ][1].

[تعقيب]:

١- وَاعْلَمْ أَنَّهُ ليسَ كُلُّ موضعٍ يجوزُ فيهِ التعظيمُ، ولا كُلُّ صِفَةٍ يَحْسُنُ أَنْ يُعظَّم بِهَا: لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ أَخيكَ صاحبَ الثيابِ أو البَزَّازَ، لَمْ يكنْ هذا مِمَّا يُعَظَّمُ بِهِ الرَّجُلُ عنْدَ النَّاسِ ولا يُفَخَّمُ بِهِ.

٢- وَلَيْسَ كُلُّ شيءٍ مِنَ الكلامِ يكونُ تعظيمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ يكونُ تعظيمًا لغيرِهِ من المخلوقِينَ[*]:

[الباب الثاني- ما يَنْتَصِبُ علىٰ الشتم]

هذا بابُ ما يَجْري مِنَ الشَتْمِ مَجْرىٰ التعظيمِ وما أَشْبَهَهُ، وذلك قولك: أَتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يُرِدْ أَنْ يُكَرِّرَهُ ولا يُعَرِّفُكَ شيئًا تُنكِرُهُ، ولكنَّهُ شَتَمَهُ بذلكَ.

[الأمثلة]:

١- وَبَلَغَنا أَنَّ، بَعْضَهُمْ قَرَأَ هذا الحَرْفَ نَصْبًا: ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[2] لَمْ

---

(١) أشار إلىٰ الآية السابقة.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٢٣، ٥٢٤):

«يحتاج التعظيم إلىٰ اجتماع معنيين في المُعَظَّم: (أحدهما) أنْ يكون الذي عُظِّمَ به فيه مدح وثناء ورفعة. و(الآخر) أنْ يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظّم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرّر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصحّ أن يورد بعدها التعظيم. وهذا معنىٰ ما ذكره سيبويه».

(٢) سورة اللهب ٤.

يَجْعَلْ (الحمّالةَ) خبرًا للمرأةِ، ولكنَّهُ كأَنَّهُ قالَ: (أذكُرُ حمّالةَ الحَطَبِ) شَتْمًا لها، وَإِنْ كانَ فِعْلًا لا يُسْتَعْمَلُ إظهارُهُ.

[استطراد في الترحم]:

وَمِنْ هذا التَرَحُّمُ، والترحُّمُ يكونُ بالمسكينِ والبائِسِ ونحوِهِ. ولا يكونُ بِكُلِّ صِفَةٍ ولا كُلِّ اسمٍ، ولكنْ تَرَحَّمْ بِما تَرَحَّمُ بِهِ العَرَبُ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يقولُ: مَرَرْتُ بِهِ المسكينِ، على البدلِ، وفيه معنى الترحُّمِ، وَبَدَلُهُ كبدلِ: مَرَرْتُ بِهِ أَخيكَ، وقالَ أيضًا: يكونُ مَرَرْتُ بِهِ المسَكينُ، على: (المسكينُ مَرَرْتُ بِهِ)، وهذا بمنزلةِ: لَقِيْتُهُ عبدُ اللهِ، إذا أَرادَ: (عبدُ اللهِ لَقِيتُهُ). وهذا في الشِّعْرِ كثيرٌ.

المجرىٰ الرابع

من إسناد الاسم وأحوال إجرائِه علىٰ ما قبله

(ما ينتصب علىٰ الحال لأنَّه وصف لمعرفة)

أوَّلًا - ما ينتصب علىٰ الحال لمعرفة بُنيت علىٰ مبتدأ.

ثانيًا- ما ينتصب علىٰ الحال لمعرفة عُطفت علىٰ نكرة.

ثالثًا- ما يرتفع أو ينتصب علىٰ الحال لما عُرِّف بال المبنيَ علىٰ مبتدأ.

رابعًا- ما ينتصب علىٰ الحال لمبتدأ بُني عليه ظرف.

خامسًا- ما ينتصب علىٰ الحال لما كان بمنزلة (الذي).

[أوَّلًا - ما ينتصب على الحال لمعرفة بنيت على مبتدأ]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ خبرٌ(*) للمعروف المبنيّ على ما هُوَ قَبْلَهُ من الأسماءِ المبهمة - والأسماءُ المبهمةُ(**): (هذا، وهذانِ، وهذِهِ، وهاتانِ، وهؤلاءِ، وذلكَ، وذانِكَ، وتلك، وتانِكَ، وتِيكَ، وأُولئِكَ)، و(هو، وهي، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ) وما أَشْبَهَ هذهِ الأسماءَ-، وما يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ خبرٌ للمعروفِ المبنيّ على الأَسماءِ غيرِ المُبْهَمَةِ.

[المبتدأ اسم مبهم]:

[١- اسم إشارة]:

فأمَّا المبنيُّ على الأسماءِ المبهمةِ فقولُكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهؤلاءِ قومُكَ منطلقينَ، وذاك عبدُ اللهِ ذاهبًا، وهذا عبدُ اللهِ معروفًا. (فهذا) اسمٌ مبتدأٌ يُبْنَىٰ عَلَيْهِ ما بَعْدَهُ وهو (عبدُ اللهِ)، وَلَمْ يَكُنْ ليكونَ هذا كلامًا حتىٰ يُبْنَىٰ عليه أو يُبْنَىٰ علىٰ ما قَبْلَهُ.

فالمبتدأُ مُسْنَدٌ والمبنيّ عليه مُسْنَدٌ إليهِ؛ فَقَدْ عَمِلَ (هذا) في ما بَعْدَهُ كما يَعْمَلُ

(*) يعبّر سيبويه عن الحال بالخبر، لكونه وصفًا وخبرًا عن صاحبه.

(**) استطراد في بيان المقصود بالأسماء المبهمة.

وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٣١، ٥٣٢):

«ترجم الباب بما ضمّنه من الأسماء المبهمة، وفصلها،ومثلها، ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة: (هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ)، وإنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما، ولأنّه بني عليها مسائل في الباب. وعلىٰ أنَّ أبا العباس المبرّد قال: علامات الإضمار كلّها مبهمة، والمبهم علىٰ ضربين: منه ما يقع مضمرًا، ومنه ما يقع غير مضمر، وإنّما صارتْ كلّها مبهمة من قبل أنَّ (هو وأخواتها) و(هذا وأخواتها) تقع علىٰ كلّ شيء، ولا تفصل شيئًا من شيء من الموات والحيوان وغيره».

الجارُّ والفِعْلُ في ما بَعْدَهُ. والمعنى: أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُنبِّهَهُ لَهُ (منطلقًا)، لا تُرِيدُ أَنْ تعرِّفَهُ (عبدَ اللهِ) لأنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكأنَّكَ قُلْتَ: انظُرْ إليهِ منطلقًا، فـ(منطلقٌ) حالٌ قَدْ صارَ فيها (عبدُ اللهِ)، وحالَ بَيْنَ (منطلقٍ) و(هذا) كما حالَ بَيْنَ (راكِبٍ) و(الفِعْل) حِينَ قُلْتَ: جاءَ عبدُ اللهِ راكبًا، صارَ (جاءَ) لـ(عبدِ الله) وصارَ (الراكِبُ) حالًا، فكذلك (هذا).و(ذاك) بمنزلةِ (هذا) إلا أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (ذاكَ) فأنت تُنَبِّهُهُ لشيءٍ مُتَراخٍ، و(هؤلاءِ) بمنزلة (هذا)، و(أولئك) بمنزلةِ (ذاكَ)، و(تلكَ) بمنزلةِ (ذاكَ). فكذلكَ هذهِ الأسماءُ المبهمةُ التي تُوصَفُ بالأسماءِ التي فيها الألفُ واللَّام.

[٢- ضمير رفع]:

وأمَّا (هو) فَعَلامةُ مُضْمَرٍ، وهو مبتدأ، وحالُ ما بَعْدَهُ كحالِهِ بَعْدَ (هذا)، وذلكَ قولُك: هو زيدٌ معروفًا، فَصَارَ (المعروفُ) حالًا؛ وذلكَ أَنَّكَ ذَكَرْتَ للمُخاطَبِ إنسانًا كانَ يَجْهَلُهُ أو ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكأنَّكَ قُلْتَ: أثبتْهُ أو الزَمْهُ معروفًا، فصارَ (المعروفُ) حالًا كما كانَ (المنطلقُ) حالًا حِينَ قُلْتَ: هذا زيدٌ منطلقًا(*). والمعنى: أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ توضِّحَ أَنَّ المذكورَ (زيدٌ) حِينَ قُلْتَ (معروفًا). ولا يَجُوزُ أَنْ تَذْكُرَ في هذا الموضعِ إلا ما أَشْبَهَ (المعروفَ)؛ لأَنَّهُ يُعرِّفُ ويؤكِّدُ؛ فَلَو ذَكَرَ هنا (الانطلاقَ) كانَ غَيْرَ جائزٍ؛ لأَنَّ (الانطلاقَ) لا يوضِّحُ أَنَّهُ (زيدٌ)، ولا يؤكِّدُهُ. ومعنى قولِهِ (معروفًا): (لا شَكَّ)، وليس

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٣٤):
«واعلم أنَّ النصب في: هذا زيد منطلقا، على غير وجه النصب في قولنا: هو زيد معروفا. وَيُبَيِّنُ ذلك لك أنَّك لا تقول: هو زيد منطلقا، فعلمت أنَّ النصب فيهما مختلف. أمّا النصب في هذا عبد الله... إلخ، فقد ذكرناه. وأمّا نصب: هو زيد معروفا، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبّرت به، وذلك أنّك إذا قلت: (هو زيد) فقد خبّرت بخبر يحتمل أنْ يكون حقّا وأنْ يكون باطلًا، وظاهر الأخبار يوجب أنَّ المخبر يحقّق ما خُبِّر به، فإذا قال: هو زيدٌ معروفًا، فكأنَّه قال: لا شكّ فيه وكأنَّه قال: أحقّ ذلك، والعامل فيه (أحق) وما أشبهه».

ذا في (منطلقٍ).وكذلكَ: هو الحقُّ بَيِّنًا، ومعلومًا؛ لأَنَّ ذا ممَّا يُوضَّحُ ويُؤَكَّدُ بِهِ (الحقُّ).

[تعليق]:

وَقَدْ يكونُ (هذا) وصواحبُهُ بمنزلةِ (هو)، يُعَرَّفُ بِهِ، تَقُولُ هذا عبدُ اللهِ فاعرِفْهُ، إلا أَنَّ (هذا) لَيْسَ علامةً للمُضْمَرِ، ولكنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُعرِّفَ شيئًا بحضرتِكَ.

وَقَدْ تَقُولُ: هو عبدُ اللهِ، وأَنا عبدُ اللهِ، فاخِرًا أو مُوعِدًا، أي: (اعرِفْني) بِما كُنْتَ تَعْرِفُ، وبما كانَ بَلَغَكَ عَنِّي، ثُمَّ تُفَسِّرُ الحالَ التي كانَ يَعْلَمُهُ عليها، أو تَبْلُغُهُ فَتَقُولُ: أَنا عبدُ اللهِ كريمًا جوادًا، وهو عبدُ اللهِ شجاعًا بطلًا.

وَتَقُولُ: إِنِّي عُبَيْدُ اللهِ- مُصَغِّرًا نَفْسَهُ لِرَبِّهِ- ثُمَّ تُفَسِّرُ حالَ العُبَيْدِ، فتقولُ: (آكِلًا كما تَأْكُلُ العبيدُ).

[المبتدأ غير مبهم]:

وَأَمَّا ما ينتصِبُ لأَنَّهُ خبرٌ مبنيٌّ علىٰ اسمٍ غيرِ مبهمٍ، فقولُكَ: أَخوكَ عبدُ اللهِ معروفًا. هذا يَجوزُ فيهِ جميعُ ما جازَ في الاسمِ الذي بَعْدَ (هو) وأَخواتِها.

[ثانيًا - ما ينتصب على الحال لمعرفة عطفت على نكرة]

هذا بابُ ما غَلَبَتْ فيه المعرفةُ النَكرةَ، وذلك قولُكَ: هذان رجلانِ وعبدُ اللهِ منطلِقينَ، وَإِنَّما نَصَبْتَ (المنطِلقينَ)؛ لأَنَّهُ لا سَبيلَ إلى أَنْ يكونَ صفةً لـ(عبد اللهِ)، ولا أنْ يكونَ صِفةً للاثنينِ. فلَمَّا كانَ ذلكَ محالًا جَعَلْتَهُ حالًا صارُوا فيها، كأَنَّكَ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هذانِ رجلان وعبدُ اللهِ منطلقانِ؛ لأَنَّ (المنطلقَينِ) في هذا الموضعِ من اسم (الرجلينِ) فَجَرَيا عليهِ.

وَتَقُولُ: هذهِ ناقةٌ وَفَصيلُها راتِعَيْنِ، وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهم: هذهِ ناقَةٌ وفصيلُها راتعانِ.

[باب استدراك]

[باب ما يجوز فيه الرفع ممَّا ينتصب في المعرفة]

هذا بابُ ما يجوزُ فيهِ الرَّفْعُ ممَّا يَنْتَصِبُ في المعرفةِ، وذلك قولُكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلِقٌ، حَدَّثنا بذلكَ يونسُ وأبو الخطّابِ عَمَّنْ يُوثَقُ بِهِ مِنَ العَرَبِ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ رَفْعَهُ يكونُ على وَجْهَيْنِ:

١- (فَوَجْهٌ): أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: هذا عبدُ اللهِ، أَضْمَرْتَ (هذا) أو (هو)، كأَنَّكَ قُلْتَ: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ.

٢- و(الوَجْهُ الآخَرُ): أَنْ تَجْعَلَهُما جميعًا خبرًا لـ(هذا)، كقولِكَ: هذا حلْوٌ حامضٌ، لا تُريدُ أَنْ تَنقضَ الحلاوةَ، ولكنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ. وقالَ اللهُ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿كَلَّا إِنَّها لَظَىٰ نَزَّاعَةٌ لِلْشَوَىٰ﴾[١]، وَزَعَمُوا أَنَّها في قراءةِ ابنِ مسعودٍ: ﴿وهذا بَعْلي شَيْخٌ﴾[٢].

---

(١) سورة المعارج ١٥، ١٦.

(٢) سورة هود ٧٢.

[ثالثًا - ما يرتفع، أو يَنْتَصِبُ علىٰ الحال]

[لما عُرِّفَ بِال المبنيّ علىٰ مبتدأ]

هذا بابُ ما يَرْتَفِعُ فيهِ الخبرُ؛ لأَنَّهُ مبنيٌّ علىٰ مُبْتَدأ، أو يَنْتَصِبُ فيه الخبرُ؛ لأَنَّهُ حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ علىٰ مبتدأ:

[حالة الرفع]:

فأمَّا (الرفعُ) فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقٌ، فـ(الرجلُ) صِفَةٌ لـ(هذا)[1]، وهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قُلْتَ: هذا منطلِقٌ.

[حالة النَّصب]:

وَأَمَّا (النَّصْبُ) فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقًا، جَعَلْتَ (الرّجلَ) مبنيًّا علىٰ (هذا)، وَجَعَلْتَ الخبرَ حالًا لَهُ قَدْ صارَ فيها، فَصَارَ كقولِكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا. وَإِنَّما تُرِيدُ في هذا الموضعِ أَنْ تُذَكِّرَ المخاطَبَ برجلٍ قَدْ عَرَفَهُ قَبْلَ ذلكَ، وهو في الرَّفْعِ لا يُرِيدُ أَنْ يُذَكِّرَهُ بِأَحَدٍ، وَإِنَّما أَشارَ فقالَ: هذا مُنْطَلِقٌ، فَكأَنَّ ما يَنْتَصِبُ مِنْ أَخْبارِ المعرفةِ يَنْتَصِبُ علىٰ أَنَّهُ حالٌ مفعولٌ فيها.

[تعقيب]:

وَأَمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2] فَإِنَّ (الحقَّ) لا يكونُ صِفَةً لـ(هُوَ)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (هُوَ) اسمٌ مُضْمَرٌ، والمُضْمَرُ لا يُوصَفُ بالمُظْهَرِ أَبدًا؛ لأَنَّهُ قَدْ استغنىٰ عَنِ الصِّفَةِ.

وَإِنَّما تُضْمِرُ الاسمَ حِينَ تَسْتَغْنِيَ بالمعرفةِ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ في هذا الرَّفعُ كما كانَ في (هذا الرّجُلُ)؛ أَلا تَرىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهُوَ الرَّجُلِ، لَمْ يَجُزْ ولم يَحْسُنْ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بهذا الرَّجلِ كانَ حَسَنًا جميلًا.

---

(١) أي: عطف بيان أو نعت علىٰ تأويل المشار إليه.

(٢) سورة فاطر ٣١. هذا التعقيب يبيّن أنّ هذه الآية لا يصح فيها الرفع.

[رابعًا: ما ينتصب على الحال لمبتدأ بني عليه ظرف]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيهِ الخبرُ لأَنَّهُ خبرٌ لمعروفٍ يَرْتَفِعُ على الابتداءِ، قَدَّمْتَهُ أَو أَخَّرْتَهُ، وذلك قولُكَ: فيها عبدُ اللهِ قائِمًا، وعبدُ اللهِ فيها قائِمًا.

* **[النَّصب (الظرف مستقرّ)]:**

فـ(عبدُ الله) ارتفعَ بالابتداءِ؛ لأَنَّ الذي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ليس بِهِ، وإنَّما هو موضِعٌ لَهُ، ولكنَّهُ يَجْرِي مجرى الاسمِ المبنيِّ على ما قَبْلَهُ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: (فيها عبدُ اللهِ) حَسُنَ السُّكوتُ، وكانَ كلامًا مستقيمًا كما حَسُنَ واستُغني في قولِكَ: هذا عبدُ اللهِ. وَتقولُ: (عبدُ اللهِ فيها) فَيَصِيرُ كقولِكَ: عبدُ اللهِ أخوكَ، إلا أَنَّ (عبدَ اللهِ) يَرْتَفِعُ مُقَدَّمًا كانَ أو مُؤَخَّرًا بالابتداءِ[1]، ويدلُّكَ على ذلكَ أَنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ فيها زيدًا، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قولِكَ: إنَّ زيدًا فيها؛ لأَنَّ (فيها) لمّا صارَتْ مُسْتَقَرًّا لـ(زيدٍ) يَسْتَغْني بِهِ السُّكُوتُ وَقَعَ موقِعَ الأَسماءِ. كما أَنَّ قولَكَ: عبدُ اللهِ لَقِيتُهُ، يَصِيرُ (لَقِيتُهُ) فيهِ بِمَنْزِلَةِ الاسمِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عبدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ، فَصَارَ قولُكَ: (فيها) كقولِكَ: (اسْتَقَرَّ عبدُ اللهِ)، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ على أَيَّةِ حالٍ اسْتَقَرَّ فَقُلْتَ: (قائمًا)، فـ(قائمٌ) حالٌ مُسْتَقَرٌّ فيها.

* **[جواز الرَّفع (الظرف ملغى)]:**

وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: فيها عبد الله قائمٌ.

[تعليق]:

فجميعُ ما يكونُ ظرفًا تُلْغِيهِ إِنْ شِئْتَ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ آخِرًا إلا على ما كانَ عَلَيْهِ

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٤٣):
«مذهب سيبويه أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرْفَ أو قَدَّمْتَهُ. وقال الكوفيون: إذا تقدّم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع في الظرف المتأخر. فكان من حجّة سيبويه في ذلك أنّا إذا أدخلنا (إنَّ) نصبنا الاسم وَإِنْ كان قبله ظرف كقولنا: إنَّ في الدارِ زيدًا».

أَوَّلًا قَبْلَ الظَّرْفِ، وذلكَ قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، فهذا بمنزلةِ قولِكَ: زيدٌ قائمٌ فيها، إذا جَعَلْتَ كلامَكَ أوَّلًا قَبْلَ الظَّرفِ ويكونُ مَوْضِعَ الخَبَرِ دونَ الاسمِ، فَجَرَىٰ في أحدِ الوجهين مَجْرَىٰ ما لا يَسْتَغْني عليه السُّكوتُ كقولِكَ: فِيكَ زيدٌ راغِبٌ، فَرَغْبَتُهُ فيهِ.

وَقَدْ قُرِئَ هذا الحرفُ علىٰ وَجْهَيْنِ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذينَ آمَنُوا في الحياةِ الدُّنيا خالِصَةً يَوْمَ القِيامَةِ﴾[1] بالرَّفعِ والنَّصْبِ[*].

[استدراك علىٰ أمثلة الحال من المعرفة][**]:

وَممَّا يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ حالٌ وَقَعَ فيهِ أَمرٌ قولُ العَرَبِ: هُوَ رَجلُ صدقٍ معلومًا ذاكَ، وَهُوَ رَجلُ صدقٍ معروفًا ذاكَ، وَهُوَ رَجلُ صدقٍ بَيِّنا ذاكَ، كأَنَّهُ قالَ: هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ، فَصَارَ حالًا وَقَعَ فيهِ أَمرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هو رجلُ صدقٍ، فَقَدَ أَخْبَرْتَ بِأَمرٍ واقِعٍ، ثُمَّ جَعَلْتَ ذلكَ الوقوعَ علىٰ هذهِ الحالِ. ولَوْ رَفَعْتَ كانَ جائِزًا علىٰ أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً، كأَنَّكَ قُلْتَ: هو رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ.

[باب استدراك في تسوية علم الجنس بالعلم

في أمثلة الحال من المعرفة][2]:

هذا بابٌ مِنَ المعرفةِ يكونُ فيهِ الاسمُ الخاصُّ شائِعًا في الأُمَّةِ ليسَ واحدٌ مِنْها أَولىٰ بِهِ مِنَ الآخَرِ، ولا يُتَوَهَمُ بِهِ واحِدٌ دونَ آخَرَ لَهُ اسمٌ غيرُهُ، نحوُ قولِكَ لِلأَسَدِ: أَبو

---

(١) سورة الأعراف ٣٢.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٢/٥٤٧):

«(هي) عند سيبويه مبتدأ، و(للذين آمنوا) خبره، و(خالصة) منصوب علىٰ الحال، والعامل فيها (اللام) علىٰ تقدير (استقرّ)، وَإنّما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به».

(**) انظر: المجرىٰ الرابع - أوّلا، وفيه الحال لمعرفة، وههنا استدراك في الحال لنكرة مخصوصة.

(٢) تناول (المجرىٰ الرابع)، أمثلة الحال من المعرفة، فذكر منها العلم، والمعرّف بالألف واللام. وههنا استدرك في (علم الجنس).

الحارثِ، وأُسامةُ؛ ولِلْثَعْلَب: ثُعالةُ، فَكُلُّ هذا يَجْرِي خَبَرُهُ مَجْرىٰ خَبَرِ (عبدِ اللهِ) ومعناهُ: إذا قُلْتَ: هذا أبو الحارثِ، أو هذا ثُعالَةُ، أَنَّكَ تُرِيدُ: هذا الأَسَدُ، وهذا الثَّعْلَبُ. وليس معناهُ كمعنىٰ (زيدٍ) وَإِنْ كانا معرفةً وكان خَبَرُهُما نَصْبًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا زيدٌ، فـ(زيدٌ) اسمٌ لمعنىٰ قولِكَ: هذا الرَّجُلُ، فَكَأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا زيدٌ، قُلْتَ: هذا الرَّجُلُ الذي مِنْ حِلْيَتِهِ وَمِنْ أَمْرِهِ كذا وكذا بِعَينِهِ، فاخْتُصَّ هذا المعنىٰ باسمِ عَلَمٍ يَلْزَمُ هذا المعنىٰ، وَإِذا قُلْتَ: هذا أَبو الحارثِ، فَإِنَّما تُرِيدُ: هذا الأَسَدُ، أي: هذا الذي سَمِعْتَ باسمِهِ، أو هذا الذي قَدْ عَرَفْتَ أَشْباهَهُ، ولا تُرِيدُ أَنْ تُشِيرَ إلىٰ شيءٍ قَدْ عَرَفَهُ بِعَيْنِهِ قَبْلَ ذلكَ كَمَعْرِفَتِهِ زيدًا، ولكنَّهُ أرادَ هذا الذي كُلُّ واحدٍ مِنْ أُمَّتِهِ لَهُ هذا الاسمُ، فاختُصَّ هذا المعنىٰ باسمٍ كما اخْتُصَّ الذي ذَكَرْنا بزيدٍ.

[باب استدراك في ما كان بمنزلة العلم]

[في أمثلة الحال من المعرفة][*]:

هذا بابُ ما يكونُ فيه الشيءُ غالبًا عليه اسمٌ يكونُ لِكُلِّ مَنْ كانَ مِنْ أُمَّتِهِ، أو كانَ في صِفَتِهِ مِنَ الأَسماءِ التي تُدْخُلُها الألِفُ واللَّام، تكونُ كِرَتُهُ الجامِعَةَ لما ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ المعاني، وذلك قولُكَ: فلانُ بنُ الصَّعِقِ[1].

(*) تناول (المجرىٰ الرابع)، أمثلة الحال من المعرفة، فذكر العَلَم، والمعرّف بالألف واللام. وههنا استدراك فيما يغلب عليه الألف واللام بعد الاستدراك بالباب السابق في علم الجنس.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٦٣):

«هو رجل من بني كلاب، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنَّه كان يطعم الناس بتهامة، فهبَّتْ ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها؛ فرُمِيَ بِصاعقة فقتلته... فعرف خويلد بـ(الصَّعْق) وغلب عليه وَشُهِرَ بِهِ... ثم عُرِفَ بعض أولاده بابن الصَّعق، حتىٰ إذا ذُكِرَ (ابن الصَّعق) لم يذهب الوهمُ إلىٰ غيره إلَّا ببيانٍ».

[خامسًا - ما ينتصب على الحال]

[لما كان بمنزلة (الذي)]:

هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ فيه بمنزلةِ(الذي) في المَعْرِفَةِ، إذا بُنِيَ على ما قَبْلَهُ، وَبِمَنْزِلَتِهِ في الاحتياجِ إلى الحشوِ، ويكونُ نَكِرَةً بمنزلةِ (رَجُلٍ)(*)، وذلكَ قولُكَ: هذا مَنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا، وهذا مَنْ لا أعرِفُ منطلقًا، أي: هذا الذي قد عَلِمْتُ أَنِّي لا أَعْرِفُهُ مُنْطَلِقًا، وهذا ما عندي مَهِينًا. و(أَعْرِفُ) و(لا أَعْرِفُ) و(عندي) حَشْوٌ لهما يَتِمّانِ بِهِ، فَيَصِيرَانِ اسمًا كما كانَ (الذي) لا يَتِمُّ إلا بِحَشْوِهِ.

[(مَنْ) و(ما) نكرتان]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (مَنْ) بِمَنْزِلَةِ (إنسانٍ)، وَجَعَلْتَ (ما) بمنزلةِ (شيءٍ) نَكِرَتَيْنِ، وَيَصِيرُ (مُنْطَلِقٌ) صِفَةً لـ(مَنْ)، و(مَهِينٌ) صِفَةً لـ(ما).

وأَمَّا ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[1] فَرَفْعُهُ على وَجْهَيْنِ: على (شيءٌ لَدَيَّ عَتِيدٌ)، وعلى ﴿هذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾.

(*) أي: إذا كان نكرةً فهو بمنزلة (رجل) وهي جملة اعتراضية، وسيوضحها فيما بعد كلامه على ما كان بمنزلة الذي في المعرفة، ويجري مجرى قوله: هذا عبد الله منطلقا.

(1) سورة ق ٢٣.

المجرىٰ الخامس

من إسناد الاسمِ وأحوال إجرائِهِ علىٰ ما قبله

(ما لا يصحّ أَنْ يكون صفة أو موصوفا)

أوَّلًا - ما كان نكرة لا توصف بمعرفة.

ثانيًا- ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفا.

ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز).

رابعا- ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله ولا ممَّا أُجري مجراه.

خامسًا- ما يقبح أن يوصف بما بعده.

[أوَّلًا- ما كان نكرة لا توصف بمعرفة]

هذا بابُ ما لا يَكونُ الاسمُ فيهِ إلا نكرةً[1]،وذلك قولُكَ: هذا أوَّلُ فارِسٍ مُقْبِلٌ، وهذا كُلُّ متاعٍ عندكَ موضوعٌ، وهذا خيرٌ منْكَ مُقْبِلٌ[2].

وَممَّا يَدُلُّكَ علىٰ أَنَّهُنَّ نَكِرَةٌ أَنَّهُنَّ مُضافاتٌ إلىٰ نَكِرَةٍ، وتوصَف بِهنَّ النَّكِرَةُ، وذلك أَنَّكَ تَقُولُ في ما كانَ وَصْفًا: هذا رجلٌ خيرٌ مِنْكَ، وهذا فارسٌ أوَّلُ فارِسٍ، وهذا مالٌ كُلُّ مالٍ عندكَ[3].

[النَّصب في أمثلة الباب]:

وَمَنْ قالَ: هذا أَوَّلُ فارِسٍ مُقْبلًا، مِنْ قِبَلِ أَنَّه لا يَسْتَطيعُ أَنْ يَقُولَ: هذا أَوَّلُ الفارِسِ، فَيُدْخِلَ عليه الألِفَ واللَّام، فَصَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلةِ المعرفَةِ فلا يَنْبَغي لَهُ أَنْ يَصِفَهُ بالنَّكِرَةِ، وَإِنَّما أرادُوا (مِنَ الفرسانِ) فَحَذَفُوا الكلامَ استخفافًا، وَجَعَلُوا هذا

---

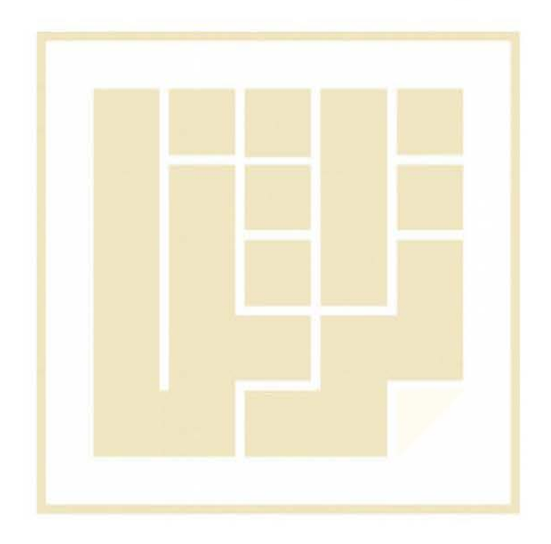
(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٧٧-٥٧٨):
«قصد سيبويه في هذا الباب إلىٰ آخره ذكر أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وأنَّها مع امتناع دخول الألف واللام عليها منكورة، بدلائل التنكير عليها، وجعل دلائل التنكير فيها أنَّها توصف بالأسماء النكرات، وتوصف بها الأسماء النكرات».

(٢) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد ٢/١٢٨):
«وكلُّ مفرد وقع موقع الجميع فإنَّه لا يكون إلَّا نكرة، ليدلّ بالاشتراك علىٰ معنىٰ الجماعة، فيجوز: هذا كلُّ رجل عندك، ولا يجوز هذا كلُّ الرجل عندك؛ لما بيّنا. وتقول: هذا خيرٌ منك مقبل، عند الصفة، ولا يكون (خير منك وبابه) من (أفعل منك) إلَّا نكرة يمتنع عليه دخول الألف واللام؛ لأنَّه تضمن معنىٰ ما فيه الفائدة من تقدير يزيد فضله علىٰ فضلك، وما فيه الفائدة لا يكون إلَّا نكرة».

(٣) قال الرمّاني (المصدر نفسه، مجلد ٢/١٢٨):
«ويجوز: هذا رجلٌ خيرٌ منك، علىٰ الصفة بالنكرة».

يُجْزِئُهُمْ مِنْ ذلكَ، وَقَدْ يَجُوزُ نَصْبُهُ علىٰ نَصْبِ: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قَوْلُ عيسىٰ. وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ هذا جائِزٌ، وَنَصْبُهُ كَنَصْبِهِ في المعرفةِ، جَعَلَهُ حالًا ولم يَجْعَلْهُ وصفًا.

وَمِثْلُ ذلكَ: مَرَرْتُ برجلٍ قائِمًا، إذا جَعَلْتَ الممرورَ بِهِ في حال قِيامٍ. وَقَدْ يجوزُ علىٰ هذا: فيها رجلٌ قائِمًا، وهو قول الخليل. وَمِثْلُ ذلك: عَلَيْهِ مائَةٌ بِيضًا، والرَّفْعُ الوَجْهُ، وَعَلَيْهِ مائَةٌ عَيْنًا[1]، والرَّفْعُ الوَجْهُ.



(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون: «العين: الدينار والذهب».

[ثانيًا - ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ خَبَرُهُ[1]، لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ -وهي معرفةً لا تُوصَفُ ولا تكونُ وصفًا- وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بكلٍّ قائمًا، وَمَرَرْتُ ببعضٍ قائِمًا وببعضٍ جالسًا[2].

وإنَّما خروجُهما مِنْ أَنْ يكونا وصفًا أو موصوفينِ؛ لأَنَّهُ لا يَحْسُنُ لَكَ أنْ تقولَ: مَرَرْتُ بكلٍّ الصالحينَ، ولا ببعضٍ الصالحينَ. قَبُحَ الوصفُ حين حَذَفُوا ما أضافُوا إِليه؛ لأَنَّهُ مخالفٌ لما يُضافُ شاذٌّ منه، فلم يجرِ في الوصفِ مجراهُ. كما أَنَّهم حِينَ قالُوا: يا أللهُ، فخالفوا ما فيه الألفَ واللَّام لم يَصِلوا أَلِفَهُ وأَثبتوها.

وَصَارَ معرفةً، لأنَّهُ مضافٌ إلىٰ معرفةٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بكلّهم وببعضهم، ولكنَّكَ حَذَفْتَ ذلكَ المضافَ إليه، فجازَ ذلكَ كما جازَ: لاهِ أبوكَ، تُرِيدُ: للهِ أبوك، فَحَذفُوا الألف واللَّامينِ[3].

[استطراد في (كلّ) و(بعض) وما أجري مجراهما]:

ولا يكونانِ وصفًا كما لم يكونا موصوفينِ، وإِنَّما يوضعانِ في (الابتداءِ) نحوُ

---

(١) أي: ما يخبر به عنه، ومنه (الحال) فإنَّه خبر عن صاحبه.

(٢) أراد بهذا الباب أنَّ (كلًّا) و(بعضًا) وما أجري مجراهما هي معارف بتقدير، وهذه المعارف لا توصف ولا تكون وصفًا، وإنَّما ينتصب ما بعدها خبرًا عنها، أي: حالًا.

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٥٨٤):

«اللَّامان المحذوفان عند سيبويه لام الجرّ واللام التي بعدها. وقال محمد بن يزيد: لام الجرّ هي هذه المبقاة، وكانت أولىٰ بالتبقية عنده لأنَّها دخلت لمعنىً. وفتحت لام الجرّ، لأنَّ لام الجرّ في الأصل مفتوحة. والصواب عندنا ما قاله سيبويه».

قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلٌّ آتوهُ داخِرِينَ﴾[1]. فأمَّا (جميعُ) فَيَجْري مجرىٰ (رجلٍ) ونحوِهِ في هذا الموضعِ، قالَ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون﴾[2]. وقالَ: أَتيتُهُ والقومُ جميعٌ، وسَمِعْتُهُ من العَرَبِ، أي: مجتمعونَ.



(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«الآية ٨٧ من سورة النمل. وهذه قراءة جمهور القراء. وقراءة حفص وحمزة وخلف ووافقهم الأعمش ﴿أتوه﴾ بقصر الهمزة وفتح التاء فعلًا ماضيًا. إتحاف فضلاء البشر ٣٤٠».

(٢) سورة يسٓ ٣٢.

[ثالثًا - ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز)]

هذا بابُ ما يَنْتَصِب؛ لأَنَّهُ قبيحٌ أن يكونَ صفةً(*)، وذلك قولُكَ: هذا راقودٌ خلًّا، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: راقودُ خَلٍّ، وراقودٌ من خَلٍّ.

[مصطلح التمييز لم يعرف في عهد سيبويه، وإنما استقرّ في القرن الرابع الهجري زمن ابن السراج المتوفى ٣١٦هـ]



(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٥٨٧/٢):

«ولم يذكر سيبويه نصبه من أيّ وجه، إلّا أنَّ القياس يوجب ما ذكرته، ومثله: لي ملؤه -يعني: الإناءَ- عسلًا، وعندي رطلٌ من الزيت، وتقديره: لي ما يملأ الإناءَ من العسل، ولي ما يملأ الرطل من الزيت، وكذلك القول في: عشرين درهمًا، كأنّك قلت: ما يقادر العشرين من الدراهم، إلّا أنّهم اقتصروا، وردّوه من تعريف الجنسِ إلى واحد منه منكور للدلالة على الجنس فسمّوه (تمييزًا)».

[رابعًا - ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله وما أُجري مجراه]

هذا بابُ ما ينتصِبُ؛ لأنَّه ليس من اسمِ ما قَبْلَهُ، ولا هو هو، وذلك قولُكَ: هو ابن عَمِّي دِنْيًا، وهو جاري بيتَ بيتَ. فهذهِ أحوالٌ قَدْ وَقَعَ في كلِّ واحدٍ منها شيءٌ، وانْتَصَبَ؛ كما عَمِلَ (عشرونَ) في (الدرهم) حينَ قُلْتَ: عشرون درهمًا؛ لأنَّ (الدرهمَ) ليس من اسمِ (العشرين)، ولا هو هو.

وَمِثْلُ ذلكَ: هذا درهمٌ وزنًا' ومِثْلُ ذلك: هذا حَسِيبٌ جِدًّا، ومثلُ ذلكَ: هذا عربيٌّ حَسْبَهُ، كَأَنَّهُ قالَ: هو عربيٌّ اكتفاءً. فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ بِهِ، وَلَزِمَتْهُ الإضافةُ كما لَزِمَتْ (جَهْدَهُ) و(طاقَتَهُ). وما لَمْ يُضَفْ مِنْ هذا وَلَمْ تدخلْهُ الألف واللّام، فهو بمنزلةِ ما لَمْ يُضَفْ في ما ذَكَرْنا مِنَ المصادرِ نحو: لقيتُهُ كِفاحًا، وأتيتُهُ جِهارًا.

ومِثْلُ ذلكَ: هذهِ عشرونَ مِرارًا، وهذهِ عشرونَ أَضعافًا وقَد زَعَمَ يونسُ أَنَّ قومًا يقولُونَ: هذهِ عشرونَ أضعافُها، وهذهِ عشرونَ أضعافٌ، أي: مضاعفةٌ، والنَّصْبُ أكثرُ.

وَمِثْلُ ذلك: هذا درهمٌ سواءً، كأنَّكَ قُلْتَ: هذا درهمٌ استواءً، فهذا تمثيلٌ وَإِنْ لم يُتَكَلَّمْ بِهِ، قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿في أَرْبَعَةِ أَيامٍ سَواءً للسائِلينَ﴾[1].

[ما أُجري مجرىٰ المصادر]:

وهذا شيءٌ يَنْتَصِبُ علىٰ أَنَّهُ ليسَ من اسمِ الأوَّلِ ولا هو هو، وذلك قولُكَ: هذا عربيٌّ مَحْضًا، وهذا عربيٌّ قلبًا، فصارَ بمنزلةِ (دِنْيًا) وما أَشْبَهَهُ مِنَ المصادرِ وغيرِها.

والرَّفْعُ فيهِ وَجْهُ الكلامِ، وَزَعَمَ يونسُ ذلكَ، وذلكَ قولُكَ: هذا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ، وهذا عربِيٌّ قَلْبٌ، كما قُلْتَ: هذا عربيٌ قُحٌّ، ولا يكون (القُحُّ) إلا صِفَةً.

---

(١) سورة فصلت ١٠.

تعليق:

واعْلَمْ أَنَّ الشيءَ يُوصَفُ **(بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه)**، وذلكَ قولُكَ: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكونُ **(هو هو وليس من اسمِه)** كقولِكَ: هذا زيدٌ ذاهبًا، ويُوصَفُ **(بالشيء الذي ليس بِهِ**[1] **ولا مِنْ اسمِهِ)** كقولِكَ: هذا درهمٌ وزنًا، ولا يكونُ إلا نَصْبًا.



(١) أي: ليس هو هو.

[خامسًا - ما يقبح أن يوصف بما بعده]

[الباب الأوّل - ما أفرد فيه المستقرّ أو الموضع]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ يَقْبُحُ أَنْ يوصفَ بِما بَعْدَهُ وَيُبْنىٰ علىٰ ما قَبْلَهُ، وذلك قولُكَ: هذا قائِمًا رَجُلٌ، وفيها قائِمًا رَجُلٌ. لمّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ بالاسمِ، وَقَبُحَ أَنْ تَقُولَ: فيها قائِمٌ، فَتَضَعَ الصفةَ موضعَ الاسمِ كما قَبُحَ: مَرَرْتُ بقائِمٍ، وأتاني قائِمٌ، جَعَلْتَ (القائِمَ) حالًا، وكانَ المبنيُّ علىٰ الكلامِ الأَوَّلِ ما بَعْدَهُ(*). وَلَوْ حَسُنَ أَنْ تَقُولَ: فيها قائِمٌ، لجازَ: (فيها قائِمٌ رجلٌ)، لا علىٰ الصِّفةِ ولكنَّهُ كأَنَّهُ لمّا قالَ: فيها قائِمٌ، قِيلَ لَهُ: مَنْ هو؟ وما هو؟ فقالَ: (رجلٌ) أو (عبدُ اللهِ)، وقد يجوزُ علىٰ ضَعْفِهِ.

وَحُمِلَ هذا النَّصْبُ علىٰ جوازِ: فيها رجلٌ قائِمًا، وصارَ حينَ أُخِّرَ وَجْهَ الكلامِ فرارًا من القُبْحِ.

[الباب الثاني - ما يكرّر فيه المستقرّ توكيدًا]

[المعرفة]:

هذا بابُ ما يُثَنَّىٰ فيهِ المُسْتَقَرُّ توكيدًا. وليستْ تثنيتُهُ بالتي تَمْنَعُ الرَّفْعَ حالَهُ قَبْلَ التثنيةِ، ولا النَّصْبَ ما كانَ عليهِ قَبْلَ أَنْ يُثَنَّىٰ[1]، وذلك قولُكَ: فيها زيدٌ قائمًا فيها. فَإِنَّما انْتَصَبَ (قائمٌ) باستغناءِ زيدٍ بـ(فيها).

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُلْغِيَ (فيها) قُلْتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأَنَّكَ قُلْتَ: زيدٌ قائِمٌ فيها فيها، فَيَصيرُ بمنزلةِ قولِكَ: فيكَ زيدٌ راغِبٌ فيكَ.

(*) أي: المبني علىٰ (هذا)، أو (فيها) هو (رجلٌ).

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٦٠١):

«جعل سيبويه تثنية الظروف وهي تكريرها بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيدًا للأوّل لا يغيّر شيئا من حكمه فيما يكون خبرًا وما لا يكون خبرًا».

[النكرة]:

وَتقُولُ في النَّكِرَةِ: في دارِكَ رجلٌ قائِمٌ فيها، فتجري (قائمٌ) على الصِّفة. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: فيها رَجُلٌ قائِمًا فيها، على الجوازِ كما يجوزُ فيها رجلٌ قائِمًا. وَإن شِئْتَ قُلْتَ: أخوكَ في الدارِ ساكنٌ فيها، فَتَجْعَلَ (فيها) صفةً للساكنِ.



المجرىٰ السادس

من إسناد الاسم وأحوال إجرائه علىٰ ما قبله

(بناء ما هو هو علىٰ المبتدأ وأحواله)

أوَّلًا - بناء ما هو هو علىٰ المبتدأ.

ثانيًا - تقديم الخبر.

ثالثًا - حذف الخبر.

رابعًا - حذف المبتدأ.

[أوَّلًا - بناء ما هو هو على المبتدأ][*]

هذا بابُ الابتداءِ، فالمبتدأُ: كُلُّ اسمٍ ابْتُدِئَ لِيُبْنىٰ عليهِ كلامٌ. و(المُبتدأُ) و(المبنيُّ عليه)[1] رَفْعٌ؛ فالابتداءُ لا يكونُ إلا بالبناءِ عليه. فالمبتدأُ: الأوَّلُ، والمَبْنيُّ: ما بَعْدَهُ عليه، فهو (مُسْنَدٌ) و(مُسْنَدٌ إليه)[2].

[أنواع خبر المبتدأ]:

واعْلَمْ أَنَّ المبتدأَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يكونَ المبنيُّ عَلَيْهِ شيئًا (**هو هو**)، أو يكونُ في (**مكانٍ**)، أو (**زمانٍ**)[3]. وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كُلُّ واحدٍ منْها بَعْدَ ما يُبْتَدَأُ.

[بناء ما هو هو]:

فَأَمَّا (الذي يُبْنىٰ عليه شيء هو هو) فإنَّ المبنيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفعُ بهِ كما ارتفَعَ هو بالابتداءِ، وذلكَ قولُكَ: عبدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ؛ ارتَفَعَ (عبدُ اللهِ)؛ لأنَّه ذُكِرَ لِيُبْنىٰ عليهِ (المنطلِقُ)، وارْتَفَعَ (المنطلِقُ)؛ لأَنَّ المبنيَّ علىٰ المبتدأ بمَنْزِلَتِهِ. **[بناء ما هو هو: عبد الله هو المنطلق، والمنطلق هو عبد الله].**

(*) تقدّم في الباب الأوّل من هذا الجزء الكلام علىٰ بناء (الأماكن) و(الأوقات) علىٰ المبتدأ، وههنا استأنف الكلام علىٰ بناء (ما هو هو)، ليكتمل الكلام علىٰ المبتدأ والخبر.

(١) المبنيّ عليه، أي: الخبر.

(٢) شاع لدىٰ المعربين تسمية المبتدأ (المسند إليه)، وتسمية الخبر (المسند)، والعكس هو الصحيح. انظر: ١٦٧.

(٣) أنواع الخبر في كتاب سيبويه:
أوَّلًا- ما يكون مكانا، نحو: هو خَلْفَكَ.
ثانيًا- ما يكون زمانا، نحو: الهلالُ الليلةَ.
ثالثًا- ما يكون هو هو، نحو: عبدُ اللهِ منطلقٌ.
ومن أمثلته، نحو: فيها زيدٌ. انظر مؤلفنا في الكتاب: ١/٢٢٠، ٢/٢٣٦.
ونحو: زيدٌ ضربته. انظر مؤلفنا في الكتاب: ١/١٣٧، ٢/١٨١.

[تأخير المبتدأ]:

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ يَقُولَ: قائمٌ زيدٌ؛ وذاك إذا لَمْ تَجْعَلْ (قائِمًا) مُقَدَّمًا مَبْنيًّا على المبتدأ كما تُؤَخِّرَ وَتُقَدِّمُ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضَرَبَ) مُرْتفِعٌ. وكانَ الحدُّ أنْ يكونَ مُقَدَّمًا ويكونَ (زيدٌ) مُؤَخَّرًا، وكذلك هذا: الحَدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مُقَدَّمًا. وهذا عربيٌّ جَيِّدٌ، وذلك قولُكَ: تميميٌّ أنا، وَمَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وَخَزٌّ صُفَّتُكَ.



[ثانيًا- تقديم الخبر]

هذا بابُ ما يَقَعُ موقِعَ الاسم المبتدأ، ويسدّ مَسدَّهُ؛ لأنّهُ مُستقرٌّ لما بَعْدَهُ ومَوْضِعٌ[1]، ولكنْ كلُّ واحدٍ منهما لا يُسْتَغْنىٰ به عن صاحِبِهِ. فلمَّا جُمِعا استغنىٰ عليهما السكوتُ حتّىٰ صارا في الاستغناءِ كقولِكِ (هذا عبدُ اللهِ)، وذلكَ قولُكَ: فيها عبدُ اللهِ. وَمِثْلُهُ: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌ، وَأينَ زيدٌ، وكيفَ عبدُ اللهِ، وما أشْبَهَ ذلك.

فمعنىٰ (أيْنَ): في أيِّ مكانٍ، و(كيف): علىٰ أيّةِ حالةٍ. وهذا لا يكونُ إلا مبدوءًا بِهِ قَبْلَ الاسمِ؛ لأنّها من حروفِ الاستفهام، فَشُبِّهتْ بـ(هَلْ) و(ألف الاستفهامِ)؛ لأنَّهُنَّ يَسْتَغْنَينَ عن الألفِ، ولا يكنَّ كذلك إلا استفهاما.

[تقديم الخبر: هذا الباب يخالف فيه سيبويه النحويين كافة، فهو عنده أنَّ المبتدأ هو: المستقرّ والخبر عبد الله، أي: متعلّق الجار والمجرور هو المبتدأ، فليس ثمة تقديم وتأخير، وهو الصواب؛ لأنّك تجيب عن سؤال هو: ما المستقرّ فيها؟، وجوابه المستقرّ فيها عبدُ اللهِ].

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٢/٦٠٧):
«جملة هذا الباب أنَّ المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان أو زمان، فرفع الاسم علىٰ ما كان وهو متأخّر».
والذي يتضح من عبارة سيبويه أن ليس ثمة تقديم وتأخير؛ لأنَّ المستقرَ (فيها) يقع موقع الاسم المبتدأ.

[ثالثًا- حذف الخبر]

هذا بابٌ مِنَ الابتداءِ يُضْمَر فيه ما يُبْنىٰ علىٰ الابتداءِ، وذلك قولُكَ: لولا عبدُ اللهِ لكانَ كذا وكذا. أمَّا (لكان كذا وكذا) فحديثٌ مُعَلَّقٌ بحديثِ (لولا). وأَمَّا (عبدُ الله) فإنَّهُ مِنْ حديثِ (لولا)، وارْتَفَعَ بالابتداءِ كما يَرْتَفِعُ بالابتداءِ بَعْد (ألِفِ الاستفهام) كقولِكَ: أَزيدٌ أخوكَ؟. إنَّما رَفَعْتَهُ علىٰ ما رَفَعْتَ عليه (زيدٌ أَخوكَ) غيرَ أنَّ ذلك استخبارٌ وهذا خبرُ. وكأنَّ المبنيَّ عليه الذي في الإضمارِ كانَ في مكانِ (كذا وكذا)، فكأنَّه قالَ: لولا عبدُ اللهِ كانَ بذلك المكانِ، ولولا القتالُ كانَ في زمانِ كذا وكذا، ولكنَّ هذا حُذِفَ حين كثُرَ استعمالهم(*) إيّاهُ في الكلامِ كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ (إمَّا لا). زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهم أرادُوا: (إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا)، وكذا (إمّا لا)[1]، ولكنَّهم حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ في الكلامِ.

[استطراد]:

وَمِثْلُ ذلك (حينئذٍ الآنَ) إنَّما تُرِيدُ (واسمَعِ الآنَ)[2]، و(ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، شيئًا)

(*) أقول: كونه وجودًا عامًّا هو سبب الحذف، وكذلك: لاريب فيه، وفي الدار رجل؛ فلو قلت: في الدار رجل يدرس، فليس ثمة حذف، وإنما الجار والمجرور متعلق بالفعل (يدرس)، وهو وجود خاص.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٤):

«معنىٰ هذا الكلام: أنَّ رجلًا لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها، فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال: افعل هذا إمّا لا، أي: افعل هذا إنْ لا تفعل جميع ما يلزمك. وزاد (ما) علىٰ (إنْ)، وحذف الفعل وما يتصل به».

(٢) قال السيرافي (المصدر نفسه، ٤/٣):

«أي: كان الشيء الذي ذكر حينئذٍ واسْمَعِ الآنَ».

أي: دعِ الشَكَّ عَنْكَ)[1]؛ فَحُذِفَ لكثْرةِ استعمالِهِمْ.

وَما حُذِفَ في الكلامِ لكثْرةِ استعمالِهِمْ كثيرٌ، وَمِنْ ذلكَ: هَلْ مِنْ طعامٍ؟ أي، هل من طعام في زمانٍ أو مكانٍ، وإِنَّما يُريد هل طعامٌ؛ فـ(مِنْ طعامٍ) في موضعِ (طعامٌ) كما كانَ: (ما أَتاني مِنْ رَجُلٍ) في موضعِ (ما أتاني رَجُلٌ)، وَمِثْلُهُ جوابُهُ: (ما مِنْ طعامٍ).



(١) قال السيرافي (المصدر نفسه، ٤/٣):
«هذا الحرف ما فسّره من مضىٰ إلىٰ أن مات المبّرد. وفسَّره أبو إسحاقٍ الزجاج بعد ذلك، فقال: معناه علىٰ كلام قد تقدّم، كأَنَّ قائلًا قال: زيد ليس بغافلٍ عني. فقال المجيب: (بلىٰ، ما أغفله، انظر شيئًا) أي: تفقَدْ أمْرَكَ، فاحتجّ به علىٰ الحذف، يريد: حذف (انظر) الناصب (شيئًا)».

[رابعًا - حذف المبتدأ]

هذا بابٌ يكونُ المبتدأُ فيه مُضْمَرًا ويكونُ المبنيُّ عَلَيْهِ مُظْهَرًا، وذلكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ صورةَ شخصٍ، فصارَ آيةً لَكَ على معرفةِ الشخص، فَقُلْتَ: عبدُ اللهِ وربِّي، كأنَّكَ قُلْتَ: ذاكَ عبدُ اللهِ، أو هذا عبدُ اللهِ. أو سَمِعْتَ صوتًا، فَعَرَفْتَ صاحِبَ الصوتِ، فصارَ آيةً لَكَ على مَعْرِفَتِهِ، فَقُلْتَ: زيدٌ وربّي. أو مَسَسْتَ جَسَدًا، أو شَمِمْتَ رِيحًا فَقُلْتَ: (زيدٌ) أو (المِسْكُ). أو ذُقْتَ طعامًا، فَقُلْتَ: (العسلُ). وَلَوْ حُدِّثْتَ عَنْ شمائِلِ رَجُلٍ، فصارَ آيةً لَكَ على مَعْرِفَتِهِ لَقُلْتَ: (عبدُ اللهِ)، كأنَّ رجلًا قالَ: مَرَرْتُ برجلٍ راحِمٍ للمساكينِ بارٍّ بوالدَيْهِ، فَقُلْتَ: فلانٌ واللهِ.

*****
***
*



مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الأوَّل

النحو

الجزء الثالث

الإسناد الذي بمنزلة الفعل

(الحروف الخمسة، كم، النداء، النفي بلا، الاستثناء)

أ. د. محمد كاظم البكَّاء



مقدمة محقِّق الكتاب

أ. د. محمد كاظم البكَّاء

درس سيبويه في قسم النحو من الكتاب أبواب الكلم والكلام، وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) منه، ثم تبعه (الجزء الثاني) وهو في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله. وتابعنا سيبويه في الكتاب فوجدناه قد تابع دراسة أبواب الحروف الخمسة، وكم، والنداء، والنفي بلا، ثم الاستثناء، وقد وجدنا جميع هذه الأبواب بمنزلة الفعل في العمل النحوي؛ ولذلك جعلناها في جزء يستقل بها وهو هذا الجزء الذي أسميناه (الإسناد الذي بمنزلة الفعل)، قال سيبويه في الحروف الخمسة: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل في ما بعدها، كعمل الفعل في ما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل»، وعمل (العشرين) عبارة استعملها سيبويه للتعبير عن أمور عديدة، منها أَنَّها تعمل عمل اسم الفاعل في ما بعده، فهو يقول في عملها: «عملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا؛ لأنَّ (زيدًا) ليس من صفة الضارب ولا محمولًا على ما حمل عليه الضارب». وعليه عمل (كم)، قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ (كم) تعمل في كلّ شيء، حسن للعشرين أن تعمل فيه». وقال في (النداء): «اعلمْ أنَّ النداء: كلُّ اسم مضاف إليه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب»، وقال في موضع آخر: «صار (يا) بدلًا من اللّفظ بالفعل»، وقد حمل عمل (لا) النافية على عمل (إنَّ)، قال: «(لا) تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها». وقال في (الاستثناء): «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنَّه مخرج ممَّا أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا». وهذا قول الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا التتابع لهذه الأبواب في كتاب سيبويه يكشف عن العلاقات في ما بينها في عملها في حين تناثرت هذه الموضوعات النحوية

في منهج النحويين المتأخرين على وجه لا تدرك أنَّها في أسلوب واحد من الكلام يمكن أن نعبّر عنه بالعلاقة: (أداة بمنزلة الفعل + اسم منصوب أو في محل نصب). وهكذا نستطيع أن نكشف عن العلاقات في أساليب الكلام؛ ومن ثَمَّ نستطيع أن ندرك قواعد النحو التي تنظم هذه الأساليب ونفهمها فهمًا صحيحًا، متمنيًا أن يفيد طلبة اللغة والنحو من هذا المنهج في دراسة لغة القرآن الكريم، والله من وراء القصد.

*



الفهرست العام للجزء الثالث

(الإسناد الذي بمنزلة الفعل)

الحروف الخمسة (إنَّ وأخواتها):

(كم) وما أُجري مجراها:

النداء:

رابعًا - أبواب استدراك في حروف النداء وفي ما أجري مجرىٰ النداء.

خامسًا - أبواب استطراد في ما يعرض للمنادىٰ (الترخيم).

النفي بـ(لا):

أوّلًا - أحكام النفي بـ(لا).

ثانيًا - المنفي المضاف بلام الإضافة (لك). (لا غلامَ لك).

ثالثًا - ثبوت التنوين في الأسماء المنفية (لا خيرًا منه لك).

رابعًا - وصف المنفيّ الذي قد ينوّن (لا غلامَ ظريفًا لك).

خامسًا - وصف المنفيّ الذي لزم التنوين (لا رجلَ اليومَ ظريفًا).

سادسًا - وصف المنفيّ الذي لزم النون (لا غلامينِ ظريفينِ لك).

سابعًا - ما يجرىٰ علىٰ موضع (لا) (فلسنا بالجبال ولا الحديدا).

ثامنًا - نفي النكرة وما نزّل منزلتها ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.

تاسعًا - نفي المعرفة (لا غلامَ لك ولا العباسُ).

عاشرًا - (لا) غير عاملة (لا مرحبًا ولا أهلًا).

الاستثناء:

أوّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء.

ثانيًا - أبواب الاستثناء بـ(إلا).

ثالثًا - أبواب الاستثناء بما فيه معنىٰ (إلا)

*

الحروف الخمسة

(الحروف المشبّهة بالفعل)

أوّلًا - عمل الحروف الخمسة.

ثانيًا - حذف خبر الحروف الخمسة.

ثالثًا - الحمل على اسم إنَّ وأخواتها.

رابعًا - وصف اسم إنَّ وأخواتها.

خامسًا- نصب الحال في الحروف الخمسة(*).

(*) هذه العنوانات بين أقسام الكتاب زدناها لغرض التصنيف المنهجي.

[أوَّلًا - عمل الحروف الخمسة]

هذا بابُ الحروفِ الخمسةِ التي تَعْمَلُ في ما بَعْدَها كَعَمَلِ الفِعْلِ في ما بَعْدَهُ، وهي مِنَ الفِعْلِ بِمَنْزِلةِ (عِشرينَ) مِنَ الأَسماءِ التي بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ(*)، وهي: (إنَّ)، و(لكنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كأَنَّ)، وذلك قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ، وَإنَّ عمرًا مسافِرٌ، وإنَّ زيدًا أخوك، وكذلكَ أخواتُها[1].

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّها عَمِلَتْ عَمَلَيْنِ: الرَّفعَ والنَّصبَ، كما عَمِلَتْ (كانَ) الرَّفْعَ والنَّصْبَ حينَ قُلْتَ: كانَ أَخاك زيدٌ.

[الأمثلة]:

١- وتَقولُ إنَّ فيها زيدًا قائمًا، وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ على إلغاءِ (فيها).

٢- ونحو قولِهِ تعالىٰ جدّه: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾[2] أي: (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أَمْثَلُ).

٣- واعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنْ زيدٌ لَذاهِبٌ، وَإنْ عمرٌو لخيرٌ مِنْكَ. لمّا خَفَّفَها جَعَلَها

(*) أراد بالأسماء التي بمنزلة الفعل اسم الفاعل واسم المفعول وما يعمل عمل الفعل.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٦، ٧):

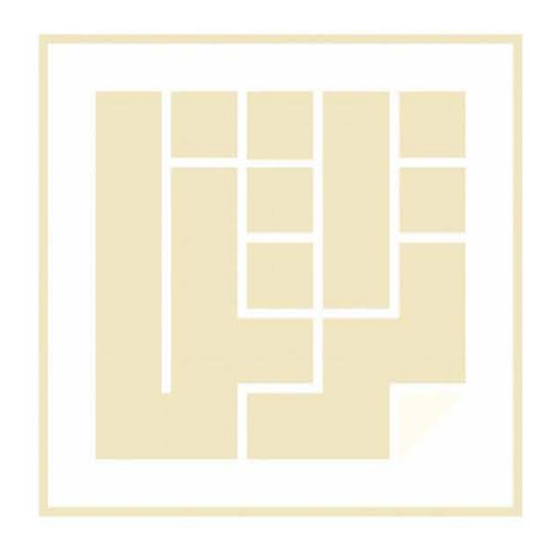
«شبّه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها، وجعل منزلتها من الفعل في الشبه كمنزلة (عشرون) في نصبها ما بعدها من (ضاربين)... فإذا قال: هذه عشرون درهمًا، فتقديره: (هذه الدراهم تقادر أو تساوي أو تماثل أو توازن عشرين)».

[لقد وهم السيرافي، فإنَّ النصب بعشرين بسبب تمام الكلام بالنون؛ ولثقل هذه العوامل؛ ولذاك تقول: إنما المؤمنون أخوة؛ حين أبعدت تأثيرها الصوتي بـ(ما)].

(٢) سورة محمد ٢١.

بمنزلةِ (لكنْ) حِينَ خَفَّفها، وَأَلْزَمَها (اللَّام)؛ لئلا تَلْتَبِسَ بـ(إنْ) التي هي بمنزلةِ (ما) التي تَنْفي بِها.

وقالَ تعالىٰ ذِكْرُهُ: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُون﴾[1] إنَّما هي (الجميعُ) و(ما) لَغْوٌ، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾[2]، ﴿وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبينَ﴾[3].



(١) سورة يس ٣٢.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وهي قراءة جمهور السبعة، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (لما) بلا تشديد. والقول فيها كالقول في الآية السابقة».
(٢) سورة الأعراف ١٠٢.
(٣) سورة الشعراء ١٨٦.

[ثانيًا - حذف خبر الحروف الخمسة]

هذا بابُ ما يَحْسُنُ عليه السكوتُ في هذهِ الحروفِ الخمسةِ؛ لإضمارِكَ ما يكونُ مستَقَرًّا لها وموضِعًا لو أَظْهَرْتَهُ، وذلكَ: إنَّ مالًا وَإِنَّ وَلَدًا وَإِنَّ عددًا، أي: إنَّ لهم مالًا. فالذي أَضْمَرْتَ (لَهُمْ).

وَيَقُولُ الرجلُ للرجلِ: هل لكمْ أَحَدٌ إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم، فَيَقُولُ: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا، أي: إنَّ لنا[1].



(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١٧):

«قال الفراء: إنَّما تحذف مثل هذا إذا كرّرت (إنَّ)؛ ليعرف أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنّه غير مخالف. ويحكي أنَّ إعرابيًا قيل له: الزَبابَةُ الفأرةُ؟ فقال: إنَّ الزبابةَ وإنَّ الفارةَ، أي:إنَّ هذه مخالفة لهذه».

أقول: لعلها «الذبابة» -بالذال-؛ لأنَّ (الزبابة) جنس من الحشرات يكثر في أوربة الشمالية.

[ثالثًا - الحمل علىٰ اسم إنَّ وأخواتها]

هذا بابُ ما يكونُ محمولًا[*] علىٰ (إنَّ)، فَيُشارِكُ فيها الاسمَ الذي وَلِيها ويكونُ محمولًا علىٰ الابتداءِ.

[العطف بالواو]:

فَأَمَّا ما حُمِلَ علىٰ الابتداءِ فقولُكَ: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وَإنَّ زيدًا منطلِقٌ وسعيدٌ. فـ(عمرٌو) و(سعيدٌ) يرتفعانِ علىٰ وجهينِ، فَأَحَدُ الوجهينِ حَسَنٌ والآخرُ ضعيفٌ:

فَأَمَّا الوجهُ الحسنُ فأنْ يكونَ محمولًا علىٰ الابتداءِ؛ لأَنَّ معنىٰ (إنَّ زيدًا منطلقٌ): زيدٌ منطلِقٌ، وَ(إنَّ) دَخَلَتْ توكيدًا، كأَنَّهُ قالَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ وعمرٌو. وفي القرآنِ مِثْلُهُ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1].

وَأَمَّا الوجهُ الآخرُ الضَّعيفُ فَأَنْ يكونَ محمولًا علىٰ الاسمِ المُضْمَرِ في (المنطلِقِ) و(الظَّريفِ). فإذا أَرَدْتَ ذلكَ، فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَقُولَ: منطلقٌ هو وعمرٌو، وَإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو.

[التوكيد]:

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا فيها، وَإنَّ زيدًا يقولُ ذاكَ، ثُمَّ قُلْتَ: (نَفْسَهُ) فالنَّصْبُ أَحْسَنُ. وَإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْمِلَهُ علىٰ المُضْمَرِ فَعَلَىٰ: (هو نَفْسُهُ).

[العطف بلا]:

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ

(*) يعني (الحمل) - ههنا - العطف والتوكيد.

(١) سورة التوبة ٣.

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ (الواوِ). وإذا نَصَبْتَ فتفسيرُهُ كَنَصْبِهِ مَعَ (الواوِ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عَمْرًا.

وَإذا قُلْتَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عمرٌو، فتفسيرُهُ كتفسيرِهِ مَعَ (الواوِ). وإذا نَصَبْتَ فتفسيرُهُ كَنَصْبِهِ مَعَ (الواوِ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلِقٌ لا عَمْرًا.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ (لَعَلَّ) و(كأنَّ) و(لَيْتَ) ثلاثَتَهُنَّ يجوزُ فيهِنَّ جميعُ ما جازَ في (إنَّ)، إلا أنَّهُ لا يُرْفَعُ بَعْدَهُنَّ شيءٌ علىٰ الابتداءِ؛ وَمِنْ ثَمَّ اختارَ النّاسُ: لَيْتَ زيدًا مُنْطَلِقٌ وعمرًا(*)، وَقَبُحَ عندهم أَنْ يحمِلُوا (عمرًا) علىٰ المُضْمَرِ حَتَّىٰ يقولوا: (هو). وَلم تَكُنْ (لَيْتَ) واجبةً ولا (لَعَلَّ) ولا (كأَنَّ) فَقَبُحَ عندهم أَنْ يُدْخِلوا الواجبَ في موضعِ التَّمني، فَيَصيرُوا قَدْ ضَمُّوا إلىٰ الأَوَّلِ ما ليسَ علىٰ معناهُ بمنزلةِ (إنَّ). (ولكنَّ) بمنزلةِ (إنَّ)(*).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٢٣):
«حَمْلُ المعطوف علىٰ هذه الحروف علىٰ الابتداء يغيّر المعنىٰ الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي، فلذلك لم يحملوه علىٰ الابتداء. ألا ترىٰ أنَّا لو قلنا: ليت زيدًا منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ، علىٰ عطف جملة علىٰ جملة، كان (عمرو مقيم) خارجًا عن التمني».

[رابعًا - وصف اسم إنَّ وأخواتها]

هذا بابُ ما تستوي فيه الحروفُ الخمسةُ، وذلكَ قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقِلُ اللَّبيبُ، فـ(العاقِلُ اللَّبيبُ) يرتفعُ علىٰ وجهينِ: علىٰ الاسم المُضمَر في (منطلقٌ)، كأنَّهُ بدلٌ مِنْهُ، فيَصيرُ كقولِكَ مَرَرْتُ بِهِ زيدٍ، إذا أَرَدْتَ جوابَ (بِمَنْ مَرَرْتَ؟)، فكأنَّهُ قيلَ لَهُ: مَنْ ينطلِقُ؟ فقالَ: زيدٌ العاقلُ اللَّبيبُ. وَإنْ شاءَ رَفَعَهُ علىٰ: مَرَرْتُ بِه زيدٌ، إذا كانَ جوابَ (مَنْ هو؟) فتقولُ: زيدٌ، كأنَّهُ قِيلَ له: مَنْ هو؟ فقالَ: العاقلُ اللَّبيبُ.

[وجه النَّصب]:

وَإنْ شاءَ نَصَبَهُ علىٰ الاسمِ الأوَّلِ المنصوبِ.

[جواز الوجهين]:

وَقَدْ قَرأَ النّاسُ هذهِ الآيَةَ علىٰ وجهينِ: ﴿قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بالحقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[1]، و﴿عَلَّامَ الغُيُوبِ﴾[2].

---

(١) سورة سبأ ٤٨.

(٢) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقراءة الرّفع هي قراءة الجمهور. وقراءة النصب لعيسىٰ، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبي حيوة، وحرب عن طلحة. تفسير أبي حيان ٧/٢٩٢».

[خامسًا - نصب الحال في الحروف الخمسة]

هذا بابٌ يَنْتَصِبُ فيهِ الخَبَرُ بَعْدَ الأحرفِ الخمسةِ انتصابَهُ إذا كانَ ما قَبْلَهُ مبنيًّا على الابتداءِ؛ لأَنّ المعنىٰ واحدٌ في أَنَّهُ حالٌ، وأَنَّ ما قَبْلَهُ قد عَمِلَ فيه، وَمَنَعَهُ الاسمُ الذي قَبْلَهُ أنْ يكونَ محمولًا علىٰ (إنَّ)، وذلكَ قولُكَ: إنَّ هذا عبدُ اللهِ منطلقًا[*]، وقالَ الله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إنَّ هَذِه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً﴾[1]، وقد قرأها بعضُ النّاسِ: ﴿أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ واحِدَةٌ﴾[2] حَمَلَ (أُمَّتَكُمْ) علىٰ (هذه)، كأنَّه قال: (إنَّ أُمَّتَكُمْ كُلَّها أُمَّةٌ واحِدَةٌ).

[وجه الرّفع]:

وَتَقُولُ: إنَّ هذا الرجلَ منطلقٌ، فيجوزُ في (المنطلق) هنا ما جازَ فيهِ حِينَ قُلْتَ: هذا الرجلُ منطلقٌ إلا أَنَّ (الرجلَ) هنا يكونُ خبرًا للمنصوبِ وصفةً لَهُ، وهو في تلك الحالِ يكونُ صفةً لمبتدأ أو خبرًا لَهُ

واعْلَمْ أَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يغلطونَ[3] فَيَقُولونَ: إنَّهم أَجمعونَ ذاهبونَ، وَإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ[4]؛ وذلكَ أَنَّ معناهُ معنىٰ الابتداءِ، فَيُرىٰ أَنَّهُ قالَ: (هُمْ).

(*) انظر: (المجرىٰ الرابع من الجزء الثاني).

(١) سورة الأنبياء ٩٢. وفي سورة المؤمنين٥٢: ﴿وَإنَّ هذهِ...﴾ بالواو في أولها.

(٢) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«ورفع (أمتكم) مع نصب (أمّة) هي قراءة الجهور. ونصبها مع رفع (أمّة) هي قراءة الحسن. تفسير أبي حيان ٦/٣٣٧».

(٣) يغلطون، أي يتوهمون عامدين.

(٤) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٣٤):

«قد ذكر بعض النحويين أنَّ الغلط إنَّما وقع في (أنَّهم أجمعون)؛ لأنَّ لفظ (هم) يكون للرفع في قولك: هم قائمون، وأشباه ذلك، فتوهموا أنَّهم في تقديرهم أجمعون، وجعل (أنَّك وزيد) في معنىٰ (أنت وزيد ذاهبان)، والغلط فيه أنَّ (ذاهبان) خبر الكاف في (أنَّك) وهو منصوب بـ(أنَّ) و(زيد) وهو مرفوع بالابتداء، وخبر (إنَّ) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء. ولو قال: أنَّك ذاهب وزيد، كان من أجود الكلام علىٰ ما بيناه. وفي مذهب الكوفيين (أنَّك وزيد ذاهبان) جائز لا غلط فيه».

كَمْ وما أُجري مجراها

أوَّلًا- كم في الاستفهام والخبر.

ثانيا- ما جرىٰ مجرىٰ كم في الاستفهام.

ثالثا- ما ينصب نصب كم من المقادير.

رابعًا-ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير.

خامسًا- ما ينصب بنعم وبئس والتعجب.

[أوَّلًا- كم في الاستفهام والخبر]

هذا بابُ (كم): اعْلَمْ أَنَّ لـ(كَمْ) موضعَينِ: فأحدُهما: (الاستفهامُ)، وهو الحرفُ المُسْتَفْهَمُ بِهِ بِمنزلةِ (كيفَ) و(أَيْنَ). والموضِعُ الآخَرُ: (الخَبَرُ) ومعناهُ معنىٰ (رُبَّ).

وهي تكونُ في الموضعينِ اسمًا فاعلًا(*)، ومفعولًا، وظرفًا، ويُبْنىٰ عَلَيها.

[كم في الاستفهام]:

أمَّا(كم)في الاستفهام إذا أُعْمِلَتْ في ما بَعْدَها فهي بِمنزلةِ اسمٍ يَتَصرَّفُ في الكلامِ مُنوَّنٍ قد عَمِلَ في ما بعده؛ وذلك الاسمُ (عشرونَ) وما أَشْبَهَهَا نحو: ثلاثينَ وأَربعينَ.

وَإذا قالَ لك رَجُلٌ: كَمْ لَكَ؟ فَقَدَ سأَلَكَ عن عددٍ؛ لأَنَّ (كَمْ) إنَّما هي مسأَلَةٌ عَنْ عددٍ هاهنا، فعلىٰ المجيبِ أَنْ يَقُولَ: عشرونَ أَو ما شاءَ ممَّا هو أسماءٌ لِعدّةٍ. فإذا قالَ لكَ: كَمْ لَكَ درهمًا؟ فَفَسَّرَ ما يَسْأَلُ عَنْهُ، قُلْتَ: عشرونَ درهمًا، فَعَمِلَتْ (كم) في (الدراهِمِ) عَمَلَ (العشرينَ) في (الدرهِمِ). و(لكَ) مبنيّةٌ علىٰ (كَمْ)(1).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٤٤):

«(كم) لا تكون فاعلة؛ لأنَّها أوَّل الكلام في اللفظ، فإذا كان الفعل لها فإنَّما يرتفع ضميرها وهي مرفوعة بالابتداء. وإنَّما سمّاها فاعلة؛ لأنَّ الفعل في المعنىٰ لها».

أقول: قال سيبويه فيما يأتي من هذا الباب:

«(وكم) رجلًا أتاك)، أقوىٰ من (كم أتاك رجلًا)، و(كم) هاهنا فاعلة»، وقال: «لأنَّها لا تكون إلَّا مبتدأة، ولا تؤخّر فاعلة ولا مفعولة».

سمّاها (فاعلة)؛ لأنها علىٰ تقدير (أتاك عشرون رجلًا)، وأعربها (مبتدأ) في نحو: (كم جريبًا أرضُك)؛ لأنَّها علىٰ تقدير (عشرون جريبًا أرضك) وهكذا. وإنَّما قُدِّمَتْ علىٰ الفعل؛ لأنَّها من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

(١) أي: (كم) مبتدأ، و(لك) خبر.

وَسَأَلْتُهُ عن: علىٰ كم جذعٍ بيتُكَ مبنيٌّ؟ فقالَ: القياسُ النَّصْبُ، وهو قولُ عامَّةِ النّاسِ. فَأَمَّا الّذين جَرُّوا فَإِنَّهم أرادوا معنىٰ (مِنْ)، ولكنَّهم حَذَفُوها ههنا تخفيفًا علىٰ اللِّسانِ، وَصَارَتْ (علىٰ) عِوَضًا منها.

[استطراد في الحذف والتعويض]:

وَمِثْلُ ذلكَ: اللهِ لا أَفْعَلُ. وَإذا قُلْتَ: لاها اللهِ لا أَفْعَلُ، لم يكنْ إلا الجرُّ وذلكَ أَنَّهُ يُرِيدُ: (لا واللهِ)، ولكنَّهُ صار (ها) عوضًا مِنَ اللَّفظِ بالحرفِ الذي يَجُرُّ، وعاقَبَهُ.

وَمِثْلُ ذلك: آللهِ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا اسْتَفْهَمْتَ. أَضْمَرُوا الحرف الذي يَجُرُّ وَحَذَفُوا تخفيفًا علىٰ اللِّسانِ، وصارَتْ أَلِفُ الاستفهامِ بدلًا منه في اللَّفْظِ معاقِبًا.

[كم في الخَبَر]:

١- [وجه الجرّ بالإضافة (قول سيبويه)]:

واعْلَمْ أَنَّ (كَمْ) في الخَبرِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ يَتَصَرَّفُ في الكلامِ غيرِ مُنَوَّنٍ، يَجُرُّ ما بَعْدَهُ إذا أُسْقِطَ التنوينُ، وذلك الاسمُ نحوُ: (مائتي درهمٍ)، فانْجَرَّ (الدرهمُ)؛ لأَنَّ التنوينَ ذَهَبَ وَدَخَلَ في ما قَبْلَهُ. والمعنىٰ معنىٰ (رُبَّ)، وذلكَ قولُكَ: كَمْ غُلامٍ لكَ قد ذَهَبَ.

[٢- وجه النّصب]:

واعْلَمْ أَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُعْمِلُونَها في ما بَعْدَها في الخَبرِ كما يُعْمِلُونَها في الاستفهامِ، فَيَنْصِبُونَ بِها كأَنَّها اسمٌ مُنَوَّنٌ. وَيَجُوزُ لها أَنْ تَعْمَلَ في هذا المَوْضِعِ في جميعِ ما عَمِلَتْ فيه (رُبَّ) إلاَ أَنَّها تَنْصِبُ لأَنَّها مُنَوَّنةٌ. ومعناها مُنَوَّنةً وغيرَ مُنَوَّنَةٍ سواءٌ؛ لأَنَّهُ لو جازَ في الكلامِ أو اضْطُرَّ شاعِرٌ فقالَ: ثلاثةٌ أثوابًا، كانَ معناهُ معنىٰ (ثلاثةُ أثوابٍ).

[٣- وجه الجرّ بإضمار الجارّ (قول الخليل)]:

وَقَدْ قالَ بعْضُهم: (كم) علىٰ كُلِّ حالٍ مُنَوَّنَةٌ، ولكنَّ الذين جَرُّوا في الخَبرِ أَضْمَروا (مِنْ) كما جازَ لَهُمْ أَنْ يُضْمِرُوا (رُبَّ).

[**استطراد في إضمار الجارّ**]:

وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ قَوْلَهم: لاهِ أَبوكَ، وَلَقِيتَهُ أَمسِ، إنَّما هو علىٰ: للهِ أَبوكَ، وَلَقِيتُهُ بالأمسِ، ولكنَّهم حذفُوا الجارّ والألِفَ واللَّام تخفيفًا علىٰ اللِّسانِ.

[**أمثلة الباب**]:

[**١- وجه النصب**]:

وَقَالَ: إذا فَصَلْتَ بَيْنَ (كَمْ) وَبَيْنَ الاسمِ بشيءٍ، اسْتَغْنَىٰ عليهِ السكوتُ أَم لَمْ يَسْتَغْنِ، فاحْمِلْهُ علىٰ لُغَةِ الذينَ يَجْعَلُونَها بِمَنْزِلَةِ اسمٍ مُنوَّنٍ؛ لأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَفْصِلَ بينَ الجارِّ والمجرورِ؛ لأَنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ، فصارا كَأَنَّهما كلمةٌ واحدةٌ.

[**٢- وجه الرفع**]:

وَإنْ شاءَ رَفَعَ، فَجَعَلَ (كم) المِرارَ التي نالَهُ فيها الفَضْلُ، فارْتَفَعَ (الفَضْلُ) بـ(نالني)، فَصَارَ كقولِكَ: (كَمْ قَدْ أَتاني زيدٌ)، فـ(زيدٌ) فاعلٌ، و(كَمْ) مفعولٌ فيها، وهي (المِرارُ) التي أَتاهُ فيها، وليسَ (زيدٌ) مِنَ (المِرارِ).

[**٣- وجه الجرِّ**]:

وَقد يجوزُ في الشِّعْرِ أَنْ تَجُرَّ، وَبَيْنَها وَبَيْنَ الاسمِ حاجِزٌ، فَتَقُولُ: كَمْ فيها رَجُلٍ.

[ثانيًا- ما جرىٰ مجرىٰ كم في الاستفهام]

كنايات العدد

[كذا وكذا]:

هذا بابُ ما جَرَىٰ مَجْرَىٰ (كم) في الاستفهامِ، وذلك قولُكَ: لَهُ كذا وكذا درهمًا، وهو مبهمٌ في الأَشياءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)، وهو كنايةٌ للعددِ بِمنزلةِ (فلانٍ) إذا كَنَّيْتَ بِهِ في الأسماءِ، وكقولِكَ: كانَ مِنَ الأَمرِ ذَيَّةَ وَذَيَّةَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ، وَكَيْتَ وَكَيْتَ. صارَ ذا بمنزلةِ التنوينِ؛ لأَنَّ المجرورَ بمنزلةِ التنوينِ.

[كأيِّنْ]:

وكذلكَ: كَأَيِّنْ رجلًا قَدْ رَأَيْتُ، زَعَمَ ذلكَ يونسُ، وكَأَيِّنْ قد أَتاني رَجلًا، إلا أَنَّ أكثرَ العَرَبِ إنَّما يتكلَّمون بِها مَعَ (مِنْ)، قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[1]. أَلْزَموها (مِنْ) لأَنَّها توكيدٌ، فَجُعِلَتْ كأَنَّها شيءٌ يتمُّ بِهِ الكلامُ، وصارَ كالمَثَلِ. وَمِثْلُ ذلكَ: ولا سِيَّما زيدٍ[2]، فَرُبَّ توكيدٍ لازِمٌ حتىٰ يَصِيرَ كَأَنَّهُ من الكلمةِ. و(كَأَيِّنْ) معناها معنىٰ (رُبَّ). وَإِنْ حَذَفْتَ (مِنْ) و(مَا) فَعَرَبِيٌّ[3].

[تعقيب]:

وقالَ: (كذا) و(كأَيِّنْ) عملتا في ما بعدهما كعملِ (أَفْضَلِهم) في (رجلٍ) حينَ قُلْتَ:

---

(١) سورة الحج ٤٨، سورة الطلاق ٨.

(٢) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«أي في لزوم (ما) الزائدة للتوكيد».

(٣) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«أي: إنْ حذفت (من) من (كأَيِّنْ) و(ما) مع (لا سيما)».

أفضلُهم رجلًا، فصارَ (أيٍّ) و(ذا) بمنزلةِ التنوينِ كما كانَ (هم) بمنزلةِ التنوينِ[1].

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كأَنَّهم قالُوا: لَهُ كالعددِ درهمًا، وكالعددِ مِنْ قريةٍ[2]. فهذا تمثيلٌ وَإنْ لَمْ يُتكَلَّمْ بِهِ.

وَإنَّما تجيءُ (الكافُ) للتشبيه، فتصيرُ وما بعدها بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، من ذلكَ قولُكَ: (كأَنَّ)، أَدْخَلْتَ (الكافَ) على (أَنَّ) للتشبيه.



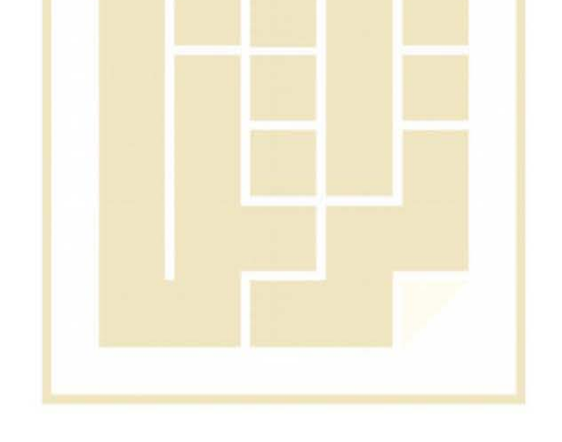
(١) أراد (هم) في قولك (أفضلهم)، وقصد أنَّ اللفظ يتم بها كما يتم بالتنوين؛ فالعامل إذًا هو تمام اللفظ نحو قولك (هذه عشرون درهمًا).

(٢) أراد الإشارة إلى الآية الكريمة ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرِيةٍ﴾.

[ثالثًا- ما ينصب نصب كم (تمييز المقادير)]

هذا بابُ ما يَنْصِبُ نَصْبَ (كَمْ) إذا كانتْ مُنَوَّنَةً في الخبرِ والاستفهامِ، وذلك ما كانَ مِنَ المقاديرِ، وذلكَ قولُكَ: ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سَحابا، ولي مثْلُهُ عبدًا، وما في الناس مِثْلُهُ فارسًا، وعليها مِثْلُها زُبْدًا.

وذلك أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: لي مِثْلُهُ مِنَ العبيدِ، ولي مِلْؤُهُ مِنَ العَسَلِ، وما في السماءِ موضعُ كفٍّ مِنَ السَحابِ، فحذفَ ذلكَ تخفيفًا كما حذَفَهُ مِنْ (عشرين) حينَ قالَ: (عشرون درهمًا)، وصارتِ الأسماءُ المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلةِ التنوينِ.



[رابعًا- ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ انتصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ، وذلكَ قولُك: وَيْحَهُ رَجُلًا، ولله دَرُّهُ رجلًا، وَحَسْبُكَ بِهِ رجلًا، وما أَشبهَ ذلكَ[1](*) - وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَيْحَهُ مِنْ رجلٍ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، وللهِ دَرُّهُ مِنْ رَجلٍ، فَدخولُ (مِنْ) ههنا كدخولِها في (كَمْ) توكيدًا- وانْتَصَبَ (الرجلُ)[2]؛ لأَنَّهُ ليس مِنَ الكلامِ الأَوَّلِ، وَعَمِلَ فيه الكلامُ الأَوَّلُ، فَصارَتْ (الهاء) بمنزلةِ لتنوينٍ. وَمَعَ هذا أيضًا أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (وَيْحَهُ) فقد تَعَجَّبْتَ وَأَبْهَمْتَ، مِنْ أَيِّ أُمورِ الرَّجلِ تَعَجَّبْتَ؟ وأَيُّ الأنواعِ تَعَجَّبْتَ منه؟ فإذا قُلْتَ: (فارسًا) أو (حافظًا) فقد اخْتَصَصْتَ وَلَمْ تُبْهِمْ، وَبَيَّنْتَ في أيِّ نوعٍ هو.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٥٩):

«جميع ما ذكر في هذا الباب من (الهاءات) إنَّمـا هو ضمير ما قد ذكر. وإنَّما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو، فيثنىٰ عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح، فيقال: ويحه رجلًا. فإذا قلـت ذلك دَلَّكَ علىٰ أنَّه محمود في الرجال متعجب من فضله. وإذا قلت: (ويحه فارسًا) دللت علىٰ أنَّه متعجب منه في فروسيته».

(*) ههنا استطراد في بيان حالة الجر بـ(من).

(٢) يشير إلىٰ أمثلة الباب نحو: ويحه رجلًا.

[خامسًا- نِعْمَ وبِئْسَ وما جرىٰ مجراهما]

هذا بابُ ما لا يَعْمَلُ في المعروفِ إلا مُضْمرًا[1]؛ وذلكَ لأنَّهم بَدَأوا بالإضمارِ لأَنَّهم شَرَطوا التفسيرَ. وذلكَ نَوَوْا، فجرىٰ ذلك في كلامِهِمْ هكذا كما جَرَتْ (إنَّ) بمنزلةِ الفعلِ الذي تقدَّمَ مفعولُهُ قَبْلَ الفاعِلِ، فَلَزِمَ هذا هذه الطريقَةَ في كلامِهِمْ كما لَزِمَتْ (إنَّ) هذهِ الطريقةَ في كلامِهِمْ[2].

[أوَّلًا- نعم وبئس]:

وما انْتَصَبَ في هذا البابِ فَإنَّهُ يَنْتَصِبُ كانتصابِ ما انْتَصَبَ في (بابِ حَسْبُكَ بِهِ، وَوَيْحَهُ، وذلكَ قولُهُمْ: نِعْمَ رَجُلًا عبدُ اللهِ، كأنَّكَ قُلْتَ: حَسْبُكَ بِهِ رجلًا عبدُ اللهِ؛ لأَنَّ المعنىٰ واحدٌ.

[ثانيًا- رُبَّه]:

وَمِثْلُ ذلكَ: رُبَّهُ رجلًا، كأنَّكَ قُلْتَ: (وَيْحَهُ رجلًا) في أَنَّه عَمِلَ في ما بعده كما عَمِلَ (وَيْحَهُ) في ما بعده لا في المعنىٰ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/٦٦، ٦٧):

«رَدَّ أبو العباس محمد بن يزيد علىٰ سيبويه ترجمة الباب وَألزمه فيه لمناقضةٍ؛ لأنَّه قال: (هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرًا) ثم جاء بعده: (نعم لرجل عبد الله)، فجاء بـ(الرجل) مظهرًا. والذي أراد سيبويه: أنَّه لا يعمل في المعروفِ إلَّا مضمرًا إذا بنىٰ ذلك المعروف علىٰ أن يفسّر بما بعده، ولا يكون ذلك إلَّا مضمرًا، وشبَّهه بقولك: إنَّه كرام قومك، وإنَّه ذاهبة أمتك. فـ(الهاء) إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجئ إلا مضمرًا؛ لأنَّه قد لزمه التفسير، وكذلك الاسم الذي تعمل فيه (نِعْمَ). وما يبنىٰ علىٰ التفسير لا يكون إلا مضمرًا».

(٢) أي: أَنَّك إذا قلت: نعم رجلًا عبدُ الله، قدّمت المنصوب علىٰ المرفوع كما تفعل في مدخولي (إنَّ).

[استدراك]:

وأمَّا قولُهم: نِعْمَ الرَّجلُ عبدُ اللهِ، فهو بمنزلةِ (ذَهَبَ أخوهُ عبدُ اللهِ) عَمِلَ (نِعْمَ) في (الرجلِ) ولم يَعْمَلْ في (عبدُ الله). وإذا قالَ: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلةِ (عبدُ اللهِ ذهَبَ أَخوهُ)، كأَنَّهُ قالَ: نِعْمَ الرَّجلُ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ هو؟ فقالَ: عبدُ اللهِ. وَإذا قالَ: (عبدُ اللهِ) فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: ما شأنهُ؟ فقالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ.

واعْلَمْ أَنَّ (نِعْمَ) تُؤَنَّثُ وَتُذكَّرُ، وذلكَ قولُكَ: نِعْمتِ المرأةُ. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: نِعْمَ المرأَةُ، كما قالوا: ذَهَبَ المرأةُ. والحذفُ في (نِعْمَتْ) أَكثرُ.

وَأَصْلُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ): (نَعِمَ) و(بَئِسَ)، وهما الأَصلانِ اللذانِ وُضِعا في الرَّداءةِ والصلاحِ، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغيرِ هذا المعنىٰ.

[ثالثًا- حَبَّذا]:

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ (حَبّذا) بمنزلةِ (حَبَّ الشيءُ)، ولكنَّ (ذا) و(حَبَّ) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوعٌ[1] كما تقولُ: يا ابنَ عَمَّ، فـ(العمُّ) مجرورٌ[2]؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقولُ للمؤنَّثِ (حَبّذا) ولا تقولُ: (حَبَّذِهِ)؛ لأَنَّهُ صارَ مَعَ (حَبَّ) علىٰ ما ذَكَرْتُ لَكَ، وصارَ المُذكَّرُ هو اللازمُ؛ لأَنَّهُ كالمَثَلِ.

---

(١) قال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيبويه -مطبوع- ١٥٧):
«غلط بعض النحويين ممن رأىٰ هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظنّ أنَّ قوله مردود علىٰ (حبّذا)، فجعل (حبّذا) مبتدأ وما بعده مبنيّ عليه. وليس كذلك إنَّما أراد بقوله: (وهو اسم مرفوع) (ذا) الموصول به (حبّ) كما أنَّ (العم) في قوله: (يا ابن عم) مجرور، و(ذا) في قولك: (حبذا زيد) هو الفاعل المبني علىٰ(حبّ) بمنزلة (حبّ الشيءُ)، و(حَبَّ) في هذا التمثيل فعل، وكذلك هو فعل أيضًا إذا وُصِلَ».

(٢) أي: أَنَّ (حبّ) و(ذا) اسم واحد كما تقول: (يا ابن عم)، فـ(العم) مجرور، ولكنّه جعل مع (ابن) بمنزلة اسم واحد كقولك (يا أَحَدَ عَشَرَ). انظر: ٢/٢١٤ هارون.

[رابعًا- أَيَّما]:

(أَيُما) تكونُ صِفةً للنكرةِ، وحالًا للمعرفةِ، وتكونُ استفهامًا مبنيًا عليها ومبنيَّةً علىٰ غيرِها، ولا تكونُ لِتَبيينِ العَددِ ولا في الاستثناءِ، نحو قولِكَ: أَتوني إلا زيدًا؛ أَلاَ ترىٰ أَنَّكَ لا تَقُولُ: لَهُ عشرونَ أَيَّما رجلٍ، ولا: أَتَوْني إلا أَيَّما رجلٍ، فالنَّصْبُ في (لي مِثلُهُ رجلًا) كالنَّصب في (عشرينَ رجلًا)؛ فـ(أَيُما) لا تكونُ في: (لي مثلُهُ أَيَّما رجلٍ)، ولا في الاستثناءِ، ولا يَخْتَصُّ بها نوعٌ من الأنواعِ، ولا يُفَسَّرُ بها عددٌ.

و(أَيُما فتًى)[1] استفهامٌ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ: (سُبحانَ اللهِ مَنْ هو وما هو!). فهذا استفهامٌ فيه معنىٰ التعجّبِ. ولو كانَ خبرًا لم يَجُزْ ذلك؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ في الخبرِ أَنْ تَقُولَ: (مَنْ هو) وَتَسْكُتَ.

[استدراك علىٰ أمثلة الباب الثالث]:

١- فَإذا قُلْتَ: له عَسَلٌ مِلءُ جَرَّةٍ، وعليهِ دَيْنٌ شَعْرُ كلبينِ، فالوجهُ الرّفعُ؛ لأَنَّه وصفٌ. والنَّصْبُ يجوزُ كنصبِ: عليه مائةٌ بيضًا، بعد التَّمامِ[2].

٢- وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لي مِثْلُهُ عبدٌ[3]، فَرَفَعْتَ. وهي كثيرةٌ في كلامِ العَرَبِ. وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ علىٰ أَنَّهُ صفةٌ، وَإنْ شِئْتَ كانَ علىٰ البدلِ.

---

(١) أشار إلىٰ موضع الشاهد السابق.

(٢) أي: بعد تمام اللفظ. يريد: أنَّه انتصب انتصاب (الدرهم) بعد (عشرين) إذا قلت: عشرين درهمًا.

(٣) انظر: أمثلة الباب الثالث.



النِّـــداء

أوَّلًا - أبواب النداء وأحكامه.

ثانيا - أبواب النداء علىٰ وجه الاستغاثة والتعجب.

ثالثًا - أبواب النداء علىٰ وجه الندبة.

رابعًا - أبواب استدراك في حروف النداء، وفي ما أجري مجرىٰ النداء (الاختصاص).

خامسًا - أبواب استطراد في ما يعرض للمنادىٰ (الترخيم).

[النِّداء: ظاهرة صوتية يراعىٰ فيها الثقل والخفّة، فإذا كان المنادىٰ لفظا واحدا رفع، وكان مبنيّا لملازمته أداة النداء، وإذا كان المنادىٰ أكثر من لفظ (مركَّبا) فالوجه فيه النصب لطوله: تقول: يا ساعيّ البريدِ، ومنه: يا رجلا خذ بيدي، أي: النكرة غير المقصودة؛ لأنَّها علىٰ تقدير: يا رجلا أيّ رجل، فالمنادىٰ مركَّب]

[أوّلًا - أبواب النداء وأحكامه]

[الباب الأوّل - النّداء]

هذا (بابُ النّداءِ). اعْلَمْ: أَنَّ النّداءَ (كُلُّ اسمٍ مُضافٍ فيه) فهو نَصْبٌ علىٰ إضمارِ الفِعْلِ المتروكِ إظهارُهُ، و(المفردُ) رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ.

وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنّهم نَصَبُوا (المضافَ) نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا، و(النَّكِرَةَ) حينَ قالُوا: يا رجلًا صالحًا؛ حين طالَ الكلامُ كما نَصَبُوا: هو قَبْلَكَ وهو بَعْدَكَ[1]، ورفعوا (المفردَ) كما رفَعُوا: قَبْلُ وَبَعْدُ، وموضِعُهما واحدٌ، وذلك قولُكَ: يا زيدُ ويا عمرُو. وتركوا التنوينَ في المفرد كما تركوهُ في: (قَبْلُ) و(بَعْدُ).

[الأمثلة]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَنْ قالَ: (يا زيدُ والنَّضْرَ) فَنَصَبَ، فَإِنَّما نَصَبَ لأَنَّ هذا كانَ من المواضعِ التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلىٰ أَصْلِهِ(*).

فَأَمَّا العَرَبُ فَأَكثرَ ما رأيناهُمْ يقولونَ: (يا زيدُ والنَّضْرُ). وَقَرَأَ الأعرجُ: ﴿يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[2]، فرفَعَ. وَيَقولونَ: (يا عَمرُو والحارثُ). وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو القياسُ.

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٣/١٠٢):

«وقال الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف، فهذه منصوبة؛ لأنَّ التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لمّا طَال نُصِبَ ورُدّ إلىٰ الأصل كما فُعِلَ ذلك بـ(قبلُ) و(بَعْدُ)».

(*) أي: نصبه علىٰ موضع اسم منصوب بفعل مضمر وهو الأصل في النداء.

(٢) سورة سبأ ١٠.

[الباب الثاني - ما يرتفع من توابع المنادىٰ المبهم]

[أيّ]:

هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفردُ فيهِ إلا رفعًا، ولا يَقَعُ في موقِعِهِ غيرُ المفردِ، وذلكَ قولُكَ: يا أَيُّها الرّجلُ[1] ويا أَيُّها الرّجلانِ، ويا أَيتُّها المرأتانِ. فـ(أَيُّ) ههنا في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كقولِكَ: (يا هذا)، و(الرجلُ)وصفٌ له كما يكونُ وصفًا لـ(هذا). وَإنَّما صارَ وصفُهُ لا يكونُ فيه إلا الرَّفعُ؛ لأنَّكَ لا تستطيعُ أَنْ تَقُولَ: (يا أيُّ)، ولا: (يا أَيُّها) وَتَسْكُتَ؛ لأنَّه مبهمٌ يَلزمُهُ التفسيرُ، فصارَ هو و(الرجل) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: (يا رَجلُ).

[أسماء الإشارة]:

واعْلَمْ أَنَّ الأَسماءَ المبهمةَ التي توصَفُ بالأسماء التي فيها الأَلِفُ واللّام تُنْزَلُ بمنزلةِ (أَيُّ)، وهي: (هذا، وهؤلاءِ، وأولئكَ)وما أَشْبَهَها. وتوصَفُ بالأسماءِ، وذلك قولُكَ: يا هذا الرّجلُ، ويا هذانِ الرَّجلانِ. صارَ المبهمُ وما بعده بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

فهذه الأسماءُ المبهمةُ إذا فَسَّرْتها تَصيرُ بمنزلةِ (أَيُّ)، كأَنَّكَ إذا أَرَدْتَ أنْ تُفسِّرَها لم يَجُزْ لَكَ أَنْ تَقِفَ عليها. وَإنَّما قُلْتَ: يا هذا ذا الجُمّةِ[2]؛ لأَنَّ (ذا الجُمّةِ) لا توصَفُ بِهِ الأسماءُ المبهمةُ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٨٦، ٨٧):
«الأصل في دخول (يا أيّها الرجل) أنّهم أرادوا نداء (الرجل) وهو قريب من المنادىٰ، فلم يكن نداؤه من أجل الألِف واللام، وكرهوا نزعهما وتغيير اللّفظ، فادخلوا (أيُّ) وصلة إلىٰ نداء (الرجل) علىٰ لفظه، وجعلوه الاسم المنادىٰ، وجعلوا (الرجل) نعتًا له، وألزموها (ها) لتكون دلالة علىٰ خروجها عما كانت عليه في الكلام، وعوضًا من المحذوف منها. والذي حذف منها الإضافة كقولك: أيّ الرجلين... وقال سيبويه: جعلوا (ها) فيها بمنزلة (يا) وأكدّوا التنبيه».
(٢) أي: نَصَبْتَ.

[الباب الثالث - ما ينتصب من توابع المنادىٰ المبهم]

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ علىٰ المدحِ والتعظيمِ أو الشتمِ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ وصفًا للأَوَّلِ ولا عطفًا عليهِ، وذلكَ قولُكَ: يا أَيُّها الرجلُ وعبدَ اللهِ المسلمينَ الصالحينَ. وهذا بمنزلةِ قولِكَ: اصْنَعْ ما سَرَّ أَباكَ وأَحَبَّ أَخوك الرجلينِ الصالحينَ[1].

[من أمثلة الباب]:

وَتَقُولُ: يا أَيُّها الرجلُ وزيدُ الرَّجلَيْنِ الصالحيْنِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ رَفْعَهُما مختلفٌ، وذلكَ أَنَّ (زيدًا) علىٰ النداءِ، و(الرجلُ) نَعْتٌ. ولو كانَ بِمَنْزِلَتِهِ لَقُلْتَ: يا زيدُ ذو الجُمَّةِ، كما تَقُولُ: يا أَيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ(*). وهو قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[استدراك في بعض أنواع النداء]:

١- [نداء ما فيه (أل)]:

واعلمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أنْ تناديَ اسمًا فيه الألِفُ واللَّام البَتَّةَ إلا أَنَّهم قَدْ قالُوا: يا أللهُ اغفِرْ لي؛ وذلكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ اسمٌ يَلْزِمُهُ الأَلِفُ واللَّام لا يُفارِقانِهِ، وَكَثُرَ في كلامِهِمْ فصارَ كَأَنَّ الألِفَ واللَّام فيه بمنزلةِ الألِفِ واللَّام التي مِنْ نفسِ الحرف.

[اللَّهُمَّ]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اللَّهُمَّ) نداءٌ، و(الميمُ) ها هنا بَدَلٌ مِنْ (يا)، فهي ها هنا في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - آخِرَ الكلمةِ بمنزلةِ (يا) في أوَّلِها. وأَمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُمَّ

---

(١) إنَّ علة النَّصب كونه نعتًا لمختلفين في الإعراب.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٩٦/٣):

«لا يجوز نعت (الرجل) و(زيد) بنعت واحد؛ لأنَّ (الرجل) معرب مرفوع، و(زيد) مبني علىٰ الضم... واستدل علىٰ اختلاف (الضم) في (الرجل) وفي (يا زيد) أنَّك لا تقول: يا زيدُ ذو الجمّة، كما يقال: يا أَيُّها الرجلُ ذو الجُمّةِ».

فاطِرَ السَّمواتِ والأَرْضِ﴾[1] فَعَلىٰ (يا). فَقَدْ صَرَّفوا هذا الاسمَ[2] علىٰ وجوهٍ لكثرتِهِ في كلامِهِمْ، ولأَنَّ لَهُ حالًا ليستْ لغيرِهِ.

[يا أَيّها]:

وأمَّا (الألِف والهاء) اللّتان لَحِقتا (أيُّ) توكيدًا، فكأنَّكَ كَرَّرْتَ (يا) مَرَّتينِ إذا قُلْتَ: (يا أَيُّها)، وصارَ الاسمُ بينهما كما صارَ (هُوَ) بَيْنَ (ها) و(ذا) إذا قُلْتَ: (ها هو ذا).

[يا الّتي]: شَبَّهَهُ بـ(يا أللهُ).

٢- [نداء النكرة غير المقصودة]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا أَرَدْتَ النَّكِرةَ[3] فَوَصَفْتَ أو لَمْ تَصِفْ، فهذِهِ منصوبةٌ؛ لأَنَّ التنوينَ لَحَقِها فَطَالَتْ، فَجُعِلَتْ بمنزلةِ المُضافِ لمّا طالَ نُصِبَ وَرُدَّ إلىٰ الأَصلِ كما فُعِلَ ذلك بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وكذلك نداءُ النَّكرةِ لمّا لَحِقَها التنوينُ وطالَتْ، صارَتْ بمنزلةِ المُضَافِ.

[ورأينا: إنما أصله في قول الأعمىٰ مثلا: يا رجلا، هو: يا رجلا أيّ رجل، فهو لم يناد رجلا مقصودا؛ فطال الكلام بالوصف، فنصب كما نصبوا قبلك وبعدك، انظر: الباب الأول]

- [المعرفة المنوّنة]:

أ- يقول: (يا مطرًا) يُشبِّهُهُ بقولِهِ: (يا رجلًا) يَجْعَلُهُ إذا نُوِّنَ وطالَ كالنَّكِرَةِ.

ب- و(يا عشرينَ رجلًا) كقولك: يا ضارِبًا رجلًا[*].

---

(١) سورة الزمر ٤٦.

(٢) أي: لفظ (الله).

(٣) أي: قصدت التنكير، بمعنىٰ أنَّك تجعله واحدًا من أمّة، فلم تقصد شيئًا بعينه.

(*) هذا هو المثال الثاني ممَّا ينوّن من المعرفة. وقد استطرد في الكلام علىٰ هذا المثال في موضع لاحقًا وضح فيه أنَّ (يا ضاربا رجلًا) معرفة، وكذلك (يا عشرين رجلًا).

[الباب الرابع - المنادىٰ العلم الموصوف بـ(ابن) و(بنت)]

هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ والصّفة فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ يَنْضَمُّ فيه قبلَ الحرفِ المرفوعِ حرفٌ، ويَنْكَسِرُ فيه قَبْلَ الحرفِ المجرورِ الذي انضَمَّ قَبْلَ المرفوعِ، ويَنْفَتِحُ فيه قَبلَ المنصوبِ ذلك الحرفُ، وذلك قولُكَ: يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو[١].

وإنَّما حَمَلَهُمْ علىٰ هذا أَنَّهُمْ أَنْزَلُوا الرَّفعةَ التي في [قولِكَ] (زيد)[٢] بمنزلةِ الرَّفعةِ في (راءِ) (امرئٍ)، والجَرَّةَ بمنزلةِ الكسرةِ في (الرّاءِ)، والنَّصبةَ كفتحةِ (الرّاءِ)، وَجَعَلُوهُ تابعًا لـ(ابن)؛ أَلَّا تراهُمْ يَقُولونَ: هذا زيدُ بنُ عبدِ اللهِ، ويَقُولُونَ: هذهِ هِنْدُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ -فيمن صَرَفَ-، فَتَركوا التنوينَ ها هنا؛ لأنَّهم جَعَلُوهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[٣] لَمّا كَثُرَ في كلامِهِم. فكذلكَ جَعَلُوهُ في النِداءِ تابعًا لـ(ابن).

[الباب الخامس - تكرار المنادىٰ في حال الإضافة]

هذا بابٌ يكَرَّرُ فيهِ الاسمُ في حالِ الإضافةِ، فيكونُ الأوَّلُ بمنزلةِ الآخرِ، وذلك قولُكَ: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أَخينا، ويا زيدَ زيدَنا. زَعَمَ الخَليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ أَنَّ هذا كُلَّهُ سَواءٌ، وهي لُغَةٌ لِلعَرَبِ جَيِّدَةٌ.

[تعقيب]:

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُٱللَّهُ: هو مِثْلُ (لا أَبًا لَكَ)، قد عَلِمَ أَنَّهُ لو لم يَجِئْ بحرفِ الإضافةِ قالَ: (لا أَباكَ)، فَتَرَكَهُ علىٰ حالِهِ الأُولىٰ. و(اللّام) -هنا- بمنزلةِ الاسمِ الثاني في قولِهِ: (يا تَيْمَ - تَيْمَ - عَدِيٍّ)[٤].

---

(١) أي: أنك تتبع الأوَّل (زيد) الثاني (بنَ) في إعرابه، فأنت تتبع حركة الأوَّل المبنيّ -والقياس فيه للرفع- حركة الثاني المعرب وهي الفتحة.

(٢) يريد المثال المتقدم: (يا زيدَ بنَ عمرو).

(٣) يريد أنَّ (بن) و(بنت) صفتان.

(٤) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«قطعة من بيت جرير».

[الباب السادس - المنادىٰ المُضاف إلىٰ ياءِ المتكلِّم]

هذا بابُ إضافة المنادىٰ إلىٰ نَفْسِكَ[1]: اعْلَمْ أَنَّ (ياءَ الإضافةِ) لا تَثْبُتُ في النَداء كما لم يَثبتِ التنوينُ في المفردِ؛ لأَنَّ (ياءَ الإضافةِ) في الاسم بمنزلةِ التنوينِ؛ لأَنَّها بَدَلٌ مِنَ التنوين؛ ولأَنَّهُ لا يَكونُ كلامًا حَتَّىٰ يكونَ في الاسم. كما أَنّ التنوين إذا لم يَكنْ فيه لا يكونُ كلامًا، فَحُذِفَ كما حُذِف التنوينُ إذًا، وَتُرِكَ آخرُ الاسمِ جَرًّا؛ لِيُفْصَلَ بينَ الإضافة وغيرِها، وصارَ حذفُها هنا لكثرةِ النَداءِ في كلامهمْ حيثُ اسْتَغْنَوا بالكسرةِ عَنِ الياءِ، وذلكَ قولُكَ: يا قَوْمِ لا بأسَ عليكم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿يا عِبَادِ فاتَّقُونِ﴾[2].

[الباب السابع - ياء المتكلم في ما أُضيف إلىٰ المنادىٰ]

هذا بابُ ما تُضِيفُ إلَيهِ، ويكونُ مُضافًا إليكَ قَبْلَ المُضافِ إلَيْهِ، وَتَثْبُتُ فيه الياءُ[*]؛ لأَنَّهُ غيرُ منادًى، وإنَّما هو بمنزلةِ المجرورِ في غيرِ النِّداءِ، وذلك قولُك يا ابنَ أَخي، ويا ابنَ أَبي، يَصِيرُ بمنزلَتِهِ في الخبرِ، وكذلكَ: يا غلامَ غلامي.

[اللُّغات الأُخر]:

١- وَقَالُوا: يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ، فَجَعَلُوا ذلكَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ هذا أكثرُ في كلامِهِمْ مِنْ: (يا ابنَ أَبي)، و(يا غلامَ غلامي).

٢- وَقدْ قالُوا أيضًا: يا ابن أُمِّ، ويا ابن عَمِّ.

كأَنَّهم جَعَلُوا الأوَّلَ والآخِرَ اسمًا، ثُمَّ أَضافُوا إلىٰ (الياءِ) كقولِكَ: (يا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا). وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: حذفُوا (الياءَ) لكثرةِ هذا في كلامِهِمْ.

---

(١) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - مجلد، ٢/١٨٩):
«إضافة المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم».

(٢) سورة الزمر ١٦.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١١٩):
«جملة هذا الباب في الاسم الذي أضيف إليه المنادىٰ».

[ثانيًا - أبواب النّداء علىٰ وجه الاستغاثة والتعجب]

[الباب الأوَّل - لام المستغاث بِهِ والمتعجَّب منه]

[الاستغاثة]:

هذا بابُ ما يكونُ النّداءُ فِيهِ مُضافًا إلىٰ المنادىٰ بحرفِ الإضافةِ، وذلكَ في (الاستغاثة) و(التعجب)، وذلك الحرفُ اللّام المفتوحةُ، وذلك قولُ الشاعرِ وهو مُهَلْهِلٌ:

[مديد]

يا لَبَكْرٍ أَنْشِروا لي كُلَيبًا

فاسْتغاثَ بِهِمْ لِيُنْشِرُوا لَهُ كُلَيبًا. وهذا مِنْهُ وعيدٌ وتَهَدُّدٌ. وأَمَّا قولُهُ: (يا لَبَكْرٍ أَينَ أَينَ الفِرارُ) فإنَّما اسْتغاثَ بِهِمْ لَهُمْ، أي: لِمَ تَفِرّونَ؟ استطالةً عليهم وَوَعِيدًا. وقالُوا: يا للهِ لِلْناسِ، إذا كانتِ الاستغاثةُ بهِ.

[التعجب]:

وقالُوا: يا لَلْعَجَبِ، ويا لَلْماءِ، لمَّا رَأَوا عجبًا أو رَأَوا ماءً كثيرًا، كأَنَّهُ يَقُولُ: تَعَالَ يا عَجبُ، أو: تَعَالَ يا ماءُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وزمانِكَ، وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: يا لَلدواهي، أي: تَعَالَيْنَ؛ فإِنَّهُ لا يُسْتَنْكَرُ لَكُنَّ؛ لأَنَّهُ مِنْ أيامِكُنَّ وأحيانِكُنَّ.

[تعقيب]:

١- وَكُلُّ هذا في معنىٰ (التعجب) و(الاستغاثَةِ)، وإلا لَمْ يَجُزْ؛ أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: يا لَزيدٍ، وأَنتَ تُحِدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ.

٢- وَلَمْ يلْزِمْ في هذا البابِ إلا يا للتنبيهِ؛ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ هذهِ اللّام بلامِ التوكيد كقولِكَ: لَعَمْرٌو خيرٌ مِنْكَ. ولا يكُونُ مَكانَ (يا) سِواها مِنْ حروفِ النّداء، نحو: أَي،

وَهَيَا، وَأَيَا؛ لأَنَّهُمْ أَرادُوا أَنْ يُمَيِّزوا هذا مِنْ ذلكَ البابِ الذي ليس فيه معنىٰ استغاثةٍ ولا تَعَجُّبٍ.

١- وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَنَّ هذهِ (اللَّام) بدلٌ مِنَ الزيادَةِ التي تَكُونُ في آخِرِ الاسمِ إذا أَضَفْتَ، نحو قولِكَ: يا عَجبَاهْ، ويا بَكْراهْ، إذا اسْتَغثْتَ أَو تَعَجَّبْتَ، فصَارَ كُلُّ واحدٍ منهما يُعاقِبُ صاحِبَهُ كما كانتْ هاءُ (الجحاحجةِ) مُعاقبةً ياءَ (الجحاجيح)، وكما عاقَبَتِ الأَلِفُ في (يمانٍ) الياءَ في (يَمنيّ). ونحوُ هذا في كلامِهِمْ كثيرٌ، وسَتَرَاهُ إنْ شاء الله عَزَّوَجَلَّ.

[الباب الثاني - لام المستغاث له]

هذا بابُ ما تكونُ اللَّام فيه مكسورةً؛ لأَنَّهُ مَدْعوٌّ له هاهنا وهو غيرُ مدعوٍّ[١]، وذلكَ قولُ بعض العَرَبِ: يا لِلْعَجَبِ ويا لِلْماءِ[٢]، و كأَنَّهُ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: يا غَيْرَ الماءِ لِلْماءِ. وَعَلىٰ ذلكَ قولُ أبي عمرٍو: يا وَيْلٌ لَكَ، ويا وَيْحٌ لَكَ، كأَنَّهُ نَبَّهَ إنسانًا، ثُمَّ جعَلَ الوَيلَ له. كَسَرُوها؛ لأَنَّ الاسمَ الذي بَعْدَها غيرُ منادًى، فَصَار بمنزلتِهِ إذا قُلْتَ: هذا لِزيدٍ.

[تعقيب]:

فـ(اللَّام المفتوحةُ) أَضافَتِ النِّداءَ إلىٰ المنادىٰ المخاطَبِ. و(اللَّام المكسورةُ) أَضافَتِ المدعوَّ إلىٰ مَا بعْدهُ لأَنَّهُ سَبَبُ المدعوِّ؛ وذلكَ أَنَّ المدعوَّ إنَّما دُعِيَ مِنْ أَجلِ ما بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُ مَدْعوٌّ لَهُ.

---

(١) أي: غير منادىٰ.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/١٢٣):

«فإنْ قال قائل: لم كان فتح لام المدعوّ أولىٰ من فتح لام المدعوّ له؟

قيل: لأنَّ المدعوّ لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة؛ لأَنَّك إذا قلت: يا لِلمظلوم، فمعناه: أدعوكم للمظلومِ، فهو علىٰ منهاجه في غير النداء، والمدعوّ في دخول اللام عليه خارج عن القياس؛ لأنَّ المنادىٰ لا يحتاج إلىٰ لام فكان تغيير لامه أولىٰ».

[ثالثًا - أبواب النّداء علىٰ وجه النُّدبة]

[الباب الأوَّل - أَلِف الندبة التي يُفتح ما قبلها]

هذا بابُ النّدْبَةِ: اعْلَمْ أَنَّ المندوبَ مدعوٌّ[1]، ولكنّهُ مُتَفَجَّعٌ عليه[2]. فَإنْ شِئْتَ أَلْحَقتَ في آخِرِ الاسمِ (الأَلفَ)؛ لأَنَّ النُدبَةَ كأَنَّهُمْ يترنَّمونَ فيها، وَإنْ شِئْتَ لم تُلْحِقْ كما لم تُلْحقْ في النِّداءِ.

واعْلَمْ أَنَّ المندوبَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ اسمِهِ (يَا)، أَو (وا) كما لَزِمَ (يا) المُسْتَغاثَ بِهِ، والمُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

واعْلَمْ أَنَّ (الأَلِفَ) التي تَلْحَقُ المندوبَ تُفْتَحُ كُلُّ حَرَكةٍ قَبْلَها مكسورةً كانتْ أو مضمومةً؛ لأَنها تابعةٌ لِلأَلفِ، ولا يكونُ ما قَبْلَ الأَلِفِ إلا مفتوحًا.

[وازيدَاه]:

فَأمّا ما تَلْحَقُهُ الأَلِفُ فَقَولُكَ: وازيدَاهْ - إذا لَمْ تُضِفْ إلىٰ نَفْسِكَ-.

[وازيدَيا]:

وَإنْ أَضَفْتَ إلىٰ نَفْسِكَ فهو سَواءٌ؛ لأَنكَ إذا أَضَفْتَ (زيدًا) إلىٰ نَفْسِكَ فالدالُ مكسورةٌ، وإذا لم تضِفْ فالدالُ مضمومةٌ، فَفَتَحْتَ المكسورَ كما فَتَحْتَ المضمومَ. وَمَنْ قَالَ: (يا غُلامِيَ) وَقَرأَ: ﴿يا عِبادِيَ﴾ قَالَ: وازَيْدِيا - إذا أَضافَ-؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ إنَّما جاءَ بالأَلِفِ، فَأَلْحَقَها الياءَ، وَحَرَّكَها في لُغَةِ مَنْ جَزَمَ الياءَ؛ لأَنَّهُ لا ينجزمُ حرفانِ[3]، وَحَرَّكَها بالفتحِ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ ما قَبلَ الأَلفِ إلا مفتوحًا.

---

(١) أي: منادىٰ.

(٢) الندبة: تفجع ونوح من حزن وغمٍّ يلحق النادب علىٰ المندوب عند فقده، وإنْ كان يعلم أنّه لا يجيب لإزالة الشّدة التي لحقته لفقده. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي - مخطوط - ١٢٦/٣

(٣) أي: لا يلتقي ساكنان.

[واغُلامِيَهْ]:

وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّهُ يجوزُ في النُّدبةِ: واغُلامِيَهْ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قَدْ يجوزُ أَنْ أَقولَ: واغلامِيَ، فَأُبَيِّنَ (الياءَ) كما أُبيِّنُها في غَيْرِ النِّداءِ، وهي في غَيْرِ النِّداءِ مبَيَّنَةٌ فيها اللُّغتانِ: الفتحُ والوَقْفُ. وَمِنْ لُغَةِ مَنْ يَفْتَحُ أَنْ يُلْحِقَ (الهاءَ) في الوقف حِينَ يُبَيِّنُ الحَرَكَةَ كما أُلحِقتِ (الهاءُ) بَعْدَ الأَلِفِ في الوَقْفِ؛ لأَنْ يكونَ أَوْضَحَ لها في قولِكَ: يا رَبَّاهْ. فإذا بَيَّنْتَ الياءَ في النِّداءِ كما بَيَّنْتَها في غَيْرِ النِّداءِ، **جازَ فيها ما جازَ فيها إذا كانَتْ غَيْرَ نداءٍ.**

[وازيدُ ووازيدِ]:

وَإذا لم تُلْحِقِ الأَلِفَ قُلْتَ: وازيدُ - إذا لم تُضِفْ -، ووازيدِ - إذا أَضَفْتَ -. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وازيدِي. والإلحاقُ وغيرُ الإلحاقِ عربيٌّ في ما زَعَمَ الخليل ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

[وا انقطاعَ ظَهْرِياهْ]:

وإذا أَضَفْتَ المندوبَ وأَضَفْتَ إلىٰ نَفْسِكَ المُضافَ إليه المندوبَ، فالياءُ فيه أَبَدًا بَيِّنةٌ. وإنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ الأَلِفَ، وإنْ شئْتَ لَمْ تُلْحِقْ، وذلك قولُكَ: واانقطاعَ ظَهْرِياهْ، واانقطاعَ ظهري. وَإنَّما لَزِمَتْهُ الياءُ؛ لأَنَّهُ غيرُ منادًى.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّكَ إذا وَصَلْتَ كلامَكَ، ذَهَبَتْ هذهِ الهاءُ في جميع النُدْبَةِ كما تَذْهَبُ في الصلةِ إذا كانَتْ تُبَيِّنُ بِهِ الحَرَكَةُ.

[الباب الثاني- أَلِف الندبة التي تتبع ما قبلها]

هذا بابٌ تكون أَلفُ النُدْبةِ فيه تابعةً لما قَبْلَها. إنْ كانَ مكسورًا فهي ياءٌ، وإن كانَ مضمومًا فهي واوٌ. وَإنَّما جَعَلُوها تابِعَةً ليفرقوا بَيْنَ المُذكَّرِ والمُؤَنَّثِ، وَبَيْنَ الاثنينِ والجميع، وذلكَ قولُكَ: واظَهْرهُوهْ- إذا أَضَفْتَ (الظَّهْر) إلىٰ مُذَكَّر- وإنَّما جَعَلْتَها واوًا لِتَفْرقَ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ إذا قُلْتَ: واظَهْرَهاهْ. وَتَقُولُ: واظهْرَهُمُوهْ. وإنَّما جَعَلْتَ الألِفَ واوًا لتفرقَ بَيْنَ الاثنينِ والجميع، إذا قُلْتُ: واظَهْرَهُماهْ.

[الباب الثالث- ما لا تلحقه ألِف الندبة]

هذا بابُ مالا تلحقُهُ الأَلِفُ التي تَلْحَقُ المندوبَ، وذلكَ قولُكَ: وا زيدُ الظَرِيفُ والظريفَ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: (الظريفاهْ) أَنَّ (الظَّرِيفَ) ليس بمنادًى. ولو جازَ هذا، لقُلْتَ: وا زيدُ أَنتَ الفارسُ البَطَلاهْ؛ لأَنَّ هذا غَيْرُ منادًى كما أَنَّ ذلكَ غَيْرُ نداءٍ.

[تعقيب]:

وليس هذا كقولِكَ: وأَميرَ المؤمنيناهْ، ولا مَثْلَ: واعَبْدَ قَيْسَاهْ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ المُضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ منفرد، والمُضاف إليه هو تمام الاسمِ ومُقْتَضَاهُ ومِنَ الاسمِ. أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (عبدًا) أو (أميرًا) وأنتَ تريدُ الإضافةَ لَمْ يَجُزْ لَكَ.

[الباب الرابع- ما لا يجوز أنْ يندب]

هذا بابُ ما لا يجوزُ أَنْ يُنْدَبَ، وذلكَ قَوْلُكَ: وارَجُلاهْ، ويا رَجُلاهْ. وَزَعَمَ الخليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: أَنَّهُ قبيحٌ، وَأَنَّهُ لا يُقالُ. وقال الخليلُ: إنَّما قَبُحَ؛ لأَنَّكَ أَبْهَمْتَ. أَلاَ تَرىٰ أَنَّكَ لوُ قلْتَ: (واهذاهْ) كان قبيحًا؛ لأَنَّكَ إذا نَدَبْتَ فَإنَّما ينبغي لَكَ أَنْ تَفَجَّعَ بأَعْرَفِ الأَسماءِ، وَأَنْ تَخُصَّ ولا تُبْهِمَ؛لأَنَّ النُدْبَةَ علىٰ البيانِ. لأَنَّكَ إذا نَدَبْتَ، فَأَنْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ في عظيمٍ، وأَصابَكَ جَسِيمٌ مِنَ الأَمْرِ؛ فلا يَنْبَغي لَكَ أَنْ تُبْهِمَ.

[الباب الخامس- ندب الاسمين]

هذا بابٌ يكونُ الاسمانِ فيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ممطولٍ، وآخرُ الاسمينِ مضمومٌ إلىٰ الأوَّلِ بالواوِ، وذلكَ قَوْلُكَ: وا ثلاثةً وثلاثيناهْ. وإنْ لَمْ تَنْدُبْ، قُلْتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، كأنَّكَ قُلْتَ: يا ضاربًا رَجُلًا.

[تعقيب]:

وَلَيسَ هذا بمنزلةِ قولِكَ: يازيدُ وعمرُو، لأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: يا زيدُ وعمرُو، جَمَعْتَ بَيْنَ اسمينِ كُلُّ واحدٍ منهما مُفْرَدٌ يُتَوَهَمُ علىٰ حِيالِهِ. وَإذا قُلْتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، فَلَمْ تُفْرِدِ (الثلاثةَ) مِنَ (الثلاثينَ) لِتُتوهَمَ علىٰ حِيالِها، ولا (الثلاثينَ) مِنَ (الثلاثةِ). ألا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ: يا زيدُ ويا عمرُو، ولا تقولُ: يا ثلاثةُ ويا ثلاثونَ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ واحدٍ منهما علىٰ حيالِهِ، وَلَزِمَها النَّصبُ كما لَزِمَ (يا ضاربًا رجلًا) حِينَ طالَ الكلامُ.

[رابعًا- أبواب استدراك في حروف النداء وما أجري مجراه]

[الباب الأوّل- استعمال حروف النداء]

[غير المندوب]:

هذا بابُ الحروفِ التي يُنَبَّهُ بها المدعُوُّ: فَأَمَّا الاسمُ غيرُ المندوبِ فَيُنَبَّهُ بخمسةِ أَشياءَ: بـ(يا)، و(أَيا)، و(هيا)، و(أَيْ)، وبـ(الأَلِفِ) نحو قولِكَ: أَحارِبَ عمرٍو إلا أَنَّ الأَربعةَ غيرَ الأَلِفِ قَدْ يَسْتَعْمِلونها إذا أرادوا أنْ يَمُدُّوا أصواتَهُم للشيءِ المتراخي عَنْهُمْ، والإنسانِ المُعْرِضِ عَنْهُمْ الذي يُرَوْنَ أَنَّه لا يُقْبِلُ عليهم إلا بالاجتهادِ، أو النائِمِ المُسْتَثْقَلِ.

وَقَدْ يَسْتِعْمِلونَ هذه التي لِلْمَدِّ في مَوْضِعِ الأَلِفِ، ولا يَسْتَعْمِلونَ الأَلِفَ في هذهِ المواضعِ التي يَمُدّونَ فيها. وَقَدْ يجوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هذهِ الخمسةَ غَيْرَ (وا) إذا كان صاحِبُكَ قريبًا مِنْكَ مُقْبِلًا عليك توكيدًا.

وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ استغناءً كقولِكَ: حارِ بنَ كَعْبٍ، وذلكَ أَنَّهُ جَعَلَهُمْ بمنزلةِ مَنْ هو مُقْبِلٌ عليهِ بِحَضْرتِهِ يُخاطِبُهُ.

[الباب الثاني- الاختصاص الجاري على حرف النداء]

هذا بابُ ما جَرَىٰ علىٰ حرفِ النّداءِ وصفًا لَهُ(*)، وَلَيْسَ بمنادًى يُنَبِّهُهُ غَيْرُهُ، ولكنّه اختُصَّ كما أَنَّ المنادَىٰ مُخْتَصٌّ مِنْ بَيْنِ أُمَّتِهِ لأَمْرِكَ وَنَهْيِكَ أَو خَبَرِكَ. فالاختصاصُ أَجْرَىٰ هذا علىٰ حَرْفِ النِّداءِ، كما أَنَّ (التسويةَ) أَجْرَتْ ما ليس باسْتِخبارٍ ولا استفهامٍ علىٰ حَرْفِ الاستفهامِ؛ لأَنَّكَ تسوِّي فيهِ كما تُسَوِّي في الاستفهامِ. فالتسويةُ أَجْرَتْهُ علىٰ

(*) عنوانه عند الرمّاني (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- مجلد ٢/٢٠١):
«باب الجاري علىٰ طريقة النداء من غير أن يكون منادًى».
وعند السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ١٤٧/٣):
«هذا باب ما جرىٰ علىٰ حرف النّداء وصفًا له أو صلة».

حَرْفِ الاستفهامِ، والاختصاص أَجْرَىٰ هذا علىٰ حَرْفِ النّداءِ، وذلكَ قولُكَ: ما أَدري أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ، فجرىٰ هذا كقولِكَ: أَزيدٌ عندكَ أم عمرٌو، وأَزيدٌ أَفْضَلُ أَمْ خالدٌ، إذا اسْتَفْهَمْتَ؛ لأَنَّ عِلْمَكَ قد استوىٰ فيهما كما استوىٰ عليك الأَمرانِ في الأَوَّلِ. فهذا نَظيرُ الذي جَرَىٰ علىٰ حَرْفِ النّداءِ- وذلكَ قولُكَ: أَمَّا أَنا فَأَفْعَلُ كذا وكذا أَيُّها الرَّجلُ، ونَفْعَلُ نحن كذا وكذا أَيُّها القومُ، . ولا تُدْخِلُ (يا) هاهنا، لأنَّكَ لَسْتَ تُنَبِّهُ غَيْرَكَ.

[الباب الثالث- الاختصاص غير الجاري علىٰ حرف النّداء]

هذا بابٌ مِنَ الاختصاصِ يَجري علىٰ ما جَرىٰ عَلَيْهِ النِّداءُ، فَيَجيءُ لَفْظُهُ علىٰ مَوْضِعِ النِّداءِ نَصْبًا؛ لأنَّ مَوْضِعَ النِّداءِ نَصْبٌ[1]، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النِّداءِ، لأَنَّهُمْ لم يُجْرُوها علىٰ حروفِ النِّداءِ، ولكنَّهم أَجْروها علىٰ ما حُمِلَ عليه النِّداءُ، وذلك قولُكَ: إنَّا- معْشَرَ العَرَبِ- نَفْعَلُ كذا وكذا، كأَنَّهُ قالَ: (أَعني)، ولكنَّهُ فِعْلٌ لا يَظْهَرُ ولا يُسْتَعْمَلُ كما لم يَكُنْ ذلكَ في النِّداءِ؛ لأَنَّهُم اكْتَفَوا بِعِلْمِ المُخاطَبِ، وأَنَّهُمْ لا يُريدونَ أَنْ يَحْمِلوا الكلامَ علىٰ أَوَّلِهِ، ولكنَّ ما بَعْدَهُ محمولٌ علىٰ أَوَّلِهِ.

[معنىٰ التعظيم]:

وإذا صَغَّرْتَ الأَمْرَ، فهو بمنزلةِ تعظيمِ الأَمْرِ في هذا البابِ، وذلكَ قولُكَ: إنَّا مَعْشَرَ الصعاليكِ لا قُوّةَ بِنا علىٰ المَروءةِ.

[تعقيب]:

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ٣/١٥١، ١٥٢):
«ومعنىٰ قوله (فيجئ لفظه علىٰ موضع النداء نصبًا...) يريد: أنَّ موضع النّداء فعل يقصد به في التقدير إلىٰ المنادىٰ الغافل عنك، فتختصه لتعطفه علىٰ نفسك وكلامك له. والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعل يقصد به الاختصاص علىٰ جهة الافتخار به والتفضيل له، والاسم الذي تنصبه في هذا الباب اسم يتقدم ذكره من أسماء المتكلم أو المخاطب، ويكون تقديرا لفعل كنحو: أريد، أو أعني، أو أختصّ».

وَزَعَمَ أَنَّ دخولَ (أَيَّ) في هذا البابِ يدلّ علىٰ أَنَّهُ **محمولٌ** علىٰ ما حُمِلَ عليه النِّداءُ، يَعْني: أَيَّتُها العصابةُ، فكان هذا عندهم في الأَصْلِ أَنْ يَقُولُوا فيه: (يا)، ولكنَّهم خَزَلوها وَأَسْقَطُوها حَينَ أَجْرَوهُ علىٰ الأَصْلِ.

[تعليق]:

وأَكثرُ الأَسماءِ دخولًا في هذا البابِ (بنو فلانٍ)، و(مَعْشَرَ) مُضافةً، و(أَهْلُ البيتِ)، و(آلُ فلانٍ).

وَممَّا جاءَ وفيهِ معنىٰ التعجّبِ كقولِكَ: (يا لَكَ فارسًا) وَإِنَّما دعاهم له تعجّبًا؛ لأَنَّهُ قَدْ تُبَيِّنُ (لَكَ) أَنَّ المنادَىٰ يكونُ فيهِ معنىٰ (أَفْعِلْ بِهِ)، يعني: (يا لَكَ فارسًا). [**أي: يا هذا دعائي لك من فارس، أو أعجبْ لك في هذه الحال**]



[خامسًا- أبواب استطراد في ما يعرض للمنادىٰ (الترخيم)]

[الباب الأَوَّل- أحكام الترخيم]

[تعريفه]:

هذا بابُ الترخيمِ، والترخيمُ: حَذْفُ أَواخِرِ الأَسماءِ المفردةِ تخفيفًا كما حَذَفوا غَيْرَ ذلكَ مِنْ كلامِهِمْ تخفيفًا. وقد كَتَبْناهُ في ما مَضَىٰ، وَسَتَراهُ في ما بَقِيَ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالىٰ.

[شروطه]:

١- واعْلَمْ أَنَّ الترخيمَ لا يَكُونُ إلا في النِّداءِ[١] إلا أنْ يُضْطَرَّ شاعِرٌ. وَإنَّما كانَ ذلكَ في النِّداءِ لِكَثْرَتِهِ في كلامِهِمْ، فَحَذَفوا ذلكَ كما حَذَفُوا التنوينَ، وكما حَذَفُوا الياء مِنْ (قومي) وَنَحْوِهِ في النِّداءِ.

٢- واعْلَمْ أَنَّ الترخيمَ لا يكونُ في مُضافٍ إليهِ، ولا في وَصْفٍ؛ لأَنَّهما غَيْرُ مُنادَيَيْنِ. ولا يُرَخَّمُ مُضافٌ ولا اسمٌ مُنَوَّنٌ في النّداءِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ جرىٰ علىٰ الأَصْلِ وَسَلِمَ مِنَ الحَذْفِ، حيثُ أُجْرِيَ مُجْراهُ في غيرِ النّداءِ، إذا حَمَلْتَهُ علىٰ ما يَنْصِبُ[٢]. ومع ذلك أنَّه إنَّما ينبغي أَنْ يُحْذفَ آخِرُ شيءٍ في الاسمِ، ولا يُحْذَفُ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِي إلىٰ آخِرِهِ؛ لأَنَّ المُضافَ إليهِ مِنَ الاسمِ الأَوَّلِ بمنزلةِ الوَصْلِ مِنَ (الذي) إذا قُلْتَ: (الذي قالَ)، وبمنزلةِ التنوينِ في الاسمِ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ١/١٥٧):

«الاسم الذي يقع علىٰ الترخيم شرطه أنْ يكون منادىٰ مفردًا معرفة علىٰ أكثر من ثلاثة أحرف، أو تكون في آخره هاء التأنيث، وإنْ كان علىٰ ثلاثة أحرف. فإنْ نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه».

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه- مخطوط- ١/١٥٨):

«وزعم الكسائي والفرّاء أنَّ المضاف يجوز ترخيمه، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني، فيقولان: يا أب عِرْوَ، ويا آل عِكْرِمَ... وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء».

٣- ولا تُرَخِّمُ مُسْتَغاثًا بِهِ إذا كانَ مجرورًا؛ لأَنَّهُ بمنزلةِ المضافِ إليْهِ.

٤- ولا تُرَخِّمُ المندوبَ؛ لأَنَّ علامَتَهُ مُستَعْمَلَةٌ، فإذا حَذَفوا، لَمْ يحْمِلُوا عَلَيْهِ مَعَ الحذْفِ التَّرْخِيمَ.

٥- وإذا ثَنَّيْتَ لم تُرَخِّمْ؛ لأَنَّها كالتنوينِ.

[حكمه]:

واعْلَمْ أَنَّ الحَرْفَ الذي يلِي ما حَذَفْتَ ثابِتٌ علىٰ حَرَكَتِهِ التي كانتْ فيهِ قَبْلَ أَنْ تَحْذِفَ- إنْ كانَ فتحًا أو كسرًا أو ضمًّا أو وَقْفًا-؛ لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ ما بَقِيَ مِنَ الاسمِ اسمًا ثابتًا في النَّداءِ وغيرِ النَّداءِ، ولكنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الإعرابِ تَخفيفًا في هذا الموضعِ، وَبَقِيَ الحرفُ الذي يَلِي ما حُذِفَ علىٰ حالِهِ؛ لأَنَّهُ ليس عندهم حَرْفَ الإعرابِ، وذلكَ قولُكَ في (حارِثٍ): يا حارِ. وفي (سَلَمَةَ): يا سَلَمَ، وفي (بُرْثُنَ): يا بُرْثُ، وفي (هِرَقْلَ): يا هِرَقْ.

[الباب الثاني - ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة مَنْ لا ينتظر)]

١- [أكثر من ثلاثة أحرف مع الهاء]:

هذا بابُ ما أَواخِرُ الأَسماءِ فيهِ الهاءُ: اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسمٍ كانَ مع الهاءِ ثلاثةَ أَحْرفٍ أو أكثرَ مِنْ ذلك، كانَ اسمًا خاصًّا غالبًا[1]، أو اسمًا عامًّا لكلِّ واحدٍ مِنْ أُمَّةٍ[2]، فإنَّ حذفَ الهاءِ منه في النَّداءِ أكثرُ في كلامِ العربِ. فأَمَّا ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولِكَ: يا سَلَمَ أَقْبِلْ. وَأَمَّا الاسمُ العامّ فنحوُ قولِ العجّاجِ:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذيري

إذا أَرَدْتَ: يا سَلَمَةُ، ويا جاريةُ.

---

(١) أراد: الاسم العلم.
(٢) أراد: النكرة.

٢- [ما كان علىٰ ثلاثة أحرف]:

وأمَّا ما كانَ علىٰ ثلاثةِ أَحْرُفٍ مَعَ الهاءِ فنحوُ قولِكَ: يا شَا ارْجُني[1]، ويا ثُبَ أَقبلي، إذا أَرَدْتَ: شاةً، وثُبَةً.

[وجه]:

واعْلَمْ أَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُثْبتُونَ الهاءَ، فيقولونَ: يا سَلَمَةُ أَقْبِلْ، وبَعضُ مَنْ يُثْبِتُ يَقولُ: يا سَلَمَةَ أَقْبِلْ.

[تعليق][*]:

وَاعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ الذينَ يحذفُونَ في الوَصْلِ إذا وقَفُوا، قالُوا: يا سلَمَهْ، ويا طَلْحَهْ. وَإنَّما أَلحَقوا هذِه الهاءَ لِيُبَيِّنُوا حركةَ الميمِ والحاءِ، وصارتْ هذهِ الهاءُ لازمةً لهما في الوَقفِ.

[تعليق][*]:

وَسَمَعْنا الثِّقَةَ مِنَ العَرَبِ يَقُولُ: يا حَرْمَلْ، يُرِيدُ: يا حَرْمَلَهْ، كما قالَ بَعْضُهُمْ: إِرْمْ، يقِفونَ بِغَيْرِ هاءٍ.

٣-[ما كانت فيه الهاء بعد حرف زائد أو حرفين]:

واعْلَمْ أَنَّ هاءَ التأَنيث - إذا كانتْ بَعْدَ حَرْفٍ زائدٍ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهُ حُذِفَ، أو بَعْدَ حرفينِ لو لم تكنْ بَعْدَهما حُذفا زائدينِ - لم يُحْذَفْ غيرُها.

---

(١) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«يقال: شاة راجن: مقيمة في البيوت، ويقال أيضًا: رجن في العلف رجونًا إذا لم يعف منه شيئًا... الدجون وهو إلف البيت والإقامة به».

(*) موضوعه إلحاق هاء السكت ألِف الإطلاق مع حذف التاء.

(*) موضوعه عدم الإلحاق، أي: عدم إلحاق هاء السكت عند الترخيم.

[الباب الثالث - ترخيم ما آخره هاء التأنيث (لغة من ينتظر)]

هذا بابٌ يكونُ فيه الاسمُ بَعْدَما تُحْذَفُ منه الهاءُ بمنزلةِ اسمٍ يَتصَرَّفُ في الكلامِ لم يَكُنْ فيه هاءٌ قطّ، قالَ بعضُ العَرَبِ إذا رَخَّموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وَقَدْ يكونُ قولُ الشاعر: (يَدْعُونَ عَنْتَرُ)بمنزلةِ(مَيَّ)؛ لأَنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يُسَمُّونَهُ (عنترًا) في كُلِّ موضعٍ. ويكونُ أَنْ تَجعَلَهُ بمنزلةِ (مَيَّ) بعدما حذفْتَ منه، وقد يكون (مَيَّ) أيضًا كذلك، يَجعَلها بمنزلة ما ليس فيهِ هاءٌ بعدما تَحْذِفُ الهاءَ.

[تعقيب]:

وأَمّا قول العَرَبِ: يا فُلُ أَقْبِلْ، فإنَّهم لم يجعلوهُ اسمًا حَذَفوا منه شيئًا يَثْبت فيه في غيرِ النّداءِ، ولكنَّهم بَنَوا الاسمَ علىٰ حَرْفَيْنِ، وَجَعَلُوه بمنزلة (دَمٍ)، وهذا الاسمُ اختُصَّ بِهِ النّداءُ. وإنَّما بُنِي علىٰ حرفينِ؛ لأَنَّ النّداءَ موضعُ تخفيفٍ. ولم يَجُزْ في غيرِ النّداءِ؛ لأَنَّهُ جُعِلَ اسمًا لا يكونُ إلا كنايةً لمنادًى ومعناهُ: يا رَجُلُ. وأَمّا (فُلانٌ) فإنَّما هو كنايةٌ عن اسم سُمّي به المحدَّثُ عنه خاصّ غالب.

[الباب الرابع- ترخيم ما آخره هاء التأنيث بتغيير ما قبلها]

هذا بابٌ إذا حَذَفْتَ منه الهاءَ وَجَعَلْتَ الاسمَ بمنزلةِ ما لم تَكُنْ فيهِ الهاءُ، أَبْدَلْتَ حرفًا مكانَ الحرفِ الذي يلي الهاءَ. وَإِنْ لم تَجْعَلْهُ بمنزلة اسمٍ ليس فيهِ الهاءُ لم يتغيّرْ عن حالِهِ التي كانَ عليها قَبْلَ أَنْ تحذفَ، وذلك قولُكَ في (عَرْقُوَةَ) و(قَمَحْدُوَةَ)، إنْ جَعَلْتَ الاسمَ بمنزلةِ اسمٍ لم تكنْفيه الهاءُ علىٰ حالٍ: يا عَرْقِي ويا قَمَحْدِي؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ ليسَ في الكلامِ اسمٌ آخره كذا. وكذلك إنْ رخَّمتَ (رَعُومَ)، وَجَعَلْتَهُ بهذهِ المنزلةِ قُلْتَ: يا رَعِي.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ ما يُجْعَلُ بمنزلةِ اسمٍ ليستْ فيه هاءٌ أَقَلُّ في كلامِ العَرَبِ. وتركُ الحرفِ

علىٰ ما كان عليهِ قَبْلَ أَنْ تُحْذَفَ الهاءُ، إلا أَنَّهم قَدْ قالوا: يا صاحِ، وهم يُريدُونَ: يا صاحِبُ، وذلكَ لكثرةِ استعمالِهِمْ هذا الحَرْفَ، فَحَذَفوه كما قالوا: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أَدْرِ.

[الباب الخامس- ترخيم ما آخره حرفانِ زِيدا معًا]

هذا بابُ ما يُحْذَفُ مِنْ آخرِهِ حرفانِ؛ لأَنَّهما زيادةٌ واحدةٌ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ زائدٍ، وذلكَ قولُكَ في (عُثْمانَ): يا عُثْمَ أَقْبِلْ، وفي (مروان): يا مَرْوَ أَقْبِلْ، وفي (أسماء): يا أَسْمَ أَقبلي. وكذلكَ ترخيمُ رجلٍ يُقالُ له (مُسْلِمونَ) بِحَذْفِ الواو والنّونِ جميعًا؛ وكذلك رجلٌ اسمُهُ (مُسْلِمانِ): تحذفُ الألِفَ والنّونَ.

[الباب السادس- ترخيم ما آخره حرفان أوّلهما زائد]

هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي مِنْ نفسِ الاسم، وما قَبْلَهُ بمنزلةِ زائدٍ وَقَعَ وما قَبْلَهُ جميعًا، وذلك قولُكَ في (مَنْصُورٍ): يا مَنْصُ أَقْبِلْ، وفي (عمّارٍ): يا عَمَّ أَقْبِلْ، وفي رجلٍ اسْمُهُ (شِمْلال): يا شَمْلَ أَقْبِلْ، وفي رجلٍ اسمُهُ (عَنْتَرِيسٌ): يا عَنْتَرِ أَقْبِلْ؛ وذلكَ لأَنَّكَ حَذَفْتَ الآخِرَ كما حَذَفْت الزائدَ.

[الباب السابع- ترخيم المضعّف]

هذا بابٌ يُحَرَّكُ فيهِ الحَرْفُ الذي يَلِيهِ المحذوفُ(*)؛ لأَنَّهُ لا يَلْتَقِي ساكنانِ، وهو قولُكَ في رجلٍ اسمُهُ (رادٌّ): يا رادِ أَقْبِلْ. وَإِنَّما كانتِ الكسرةُ أَولىٰ الحركاتِ بِهِ؛ لأَنَّهُ لو لَمْ يُدْغَمْ كانَ مكسورًا فَلَمَّا احْتَجْتَ إلىٰ تحريكِهِ، كانَ أَولىٰ الأَشياءِ بِهِ ما كانَ لازمًا لَهُ لولَمْ يُدْغَمْ، [أراد حركة الحرف الأول في ادغامه].

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه، ٣/٣):
«باب ترخيم ما يحرّك فيه الحرف لالتقاء الساكنين».

[الباب الثامن- ترخيم الأسماء المركَّبة][*]

هذا بابُ الترخيمِ في الأسماءِ التي كُلُّ اسمٍ منها مِنْ شيئينِ كانا بائنينِ، فَضُمَّ أَحدُهما إلىٰ صاحِبِهِ، فَجُعِلا اسمًا واحدًا وذلكَ مِثْلُ: حَضْرَمَوْتَ، وَمَعْدِي كَرِبَ، فَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَحْذِفُا لكلمةَ التي ضُمَّتْ إلىٰ الصدرِ رأسًا.

[تعقيب]:

واعْلَمْ أَنَّ الحكايةَ لا تُرَخَّمُ؛ وذلكَ نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

[الباب التاسع- الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر]

هذا بابُ ما رَخَّمَتِ الشعراءُ في غيرِ النداءِ اضطرارًا، قال الراجِزُ:

وَقَدْ وَسَطْتُ مالِكًا وَحَنْظَلاَ

قوله (حنظلا)، رخَّم (حنظلة) في غير النداء ضرورة.

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه، ٤/٣):
«باب ترخيم الاسم المركَّب من اسمين».

النّفي بـ(لا)

أوّلًا- أحكام النفي بـ(لا).

ثانيًا- المنفي المضاف بلام الإضافة (لك).

ثالثًا- ثبوت التنوين في الأَسماء المنفية.

رابعًا- وصف المنفي الذي قد ينّون.

خامسًا- وصف المنفي الذي لزم التنوين.

سادسًا- وصف المنفي الذي لزم النّون.

سابعًا- ما يجري على موضع (لا).

ثامنًا- نفي النكرة وما نزّل منزلتها.

تاسعًا- نفي المعرفة.

عاشرًا- (لا) غير عاملة.

[أوَّلًا- أحكامُ النفي بـ (لا)]

هذا بابُ النفي بـ(لا). و(لا) تَعْمَلُ في ما بَعْدَها، فَتَنْصِبُهُ بغيرِ تنوينٍ[1]، ونَصْبُها لِما بَعْدَها كَنَصْبِ (إنَّ) لما بَعْدَها[2]. وَتَرْكُ التنوينِ لِما تَعْمَلُ فيه لازِمٌ؛ لأَنَّها جُعِلَتْ وما تَعْمَلُ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحو (خَمْسَةَ عَشَر)؛ وذلك لأَنَّها لا تُشْبِهُ سائِرَ ما يَنْصِبُ ممَّا ليس باسمٍ وهو الفِعْلُ وما أُجْري مجراهُ؛ لأَنَّها لا تَعْمَلُ إلا في نكرةٍ.

فـ(لا) لا تَعْمَلُ إلا في نكرةٍ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّها جوابٌ في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قولِكَ: هَلْ مِنْ عَبْدٍ أو جاريةٍ؟ فَصَارَ الجوابُ نكرةً، كما أَنَّهُ لا يَقَعُ في هذهِ المسأَلةِ[3] إلا نكرةً.

واعْلَمْ أَنَّكَ لا تفْصِلُ بينَ (لا) وبين (المنفي) كما لا تَفْصِلُ بينَ (مِنْ) وبينَ (ما تَعْمَلُ فيه)؛فلا يجوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لا فيها رجلَ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٢٠٦):
«والذي عندي أنَّ الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ، وهو مذهب سيبويه؛ لأَنَّه قال: فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ».
أقول: لقد وهم السيرافي: إنَّ النصب فيها بناء لملازمتها (لا) كخمسة عشر وقد نبّه عليه سيبويه.

(٢) هاهنا تنبيه على تصنيف النفي بـ(لا) في (الإسناد الذي بمنزلة الفعل)-وأوَّل أبوابه(إنَّ) وأخواتها- لأنَّها تعمل عملها.

(٣) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«المسألة: السؤال».

[ثانيًا- المنفي المضاف باللَّام (لك)]

هذا بابُ المنفيّ المضافِ بلامِ الإضافةِ: اعْلَمْ أَنَّ التنوينَ يَقَعُ مِنَ المنفيّ في هذا الموضعِ إذا قُلْتَ: لا غلامَ لَكَ، كما يَقَعُ مِنَ المضافِ إلى اسمٍ، وذلكَ إذا قُلْتَ: لا مِثْلَ زيدٍ.

[لا سيّما]:

واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شيءٍ حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ فيه (لا)، وسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قولِ العَرَبِ: (ولا سيَّما زيدٍ). فَزَعَمَ أَنَّهُ مِثْلُ قولِكَ: ولا مِثْلَ زيدٍ، و(ما) لغوٌ، وقالَ: (ولا سيّما زيدٌ) كَقَوْلِهِمْ: (دَعْ، ما زيدٌ)، وكقولِهِ تعالى جدُّه ﴿مَثَلًا ما بَعُوضةٌ﴾[1] فـ(سِيَّ) في هذا المَوْضِعِ بمنزلةِ (مِثْل)؛ فَمِنْ ثَمَّ عَمِلَتْ فيه (لا) كما تَعْمَلُ (رُبَّ) في (مِثْلِ)، وذلكَ قولُكَ: رُبَّ مِثْلِ زيدٍ.

---

(١) سورة البقرة ٢٦.

[ثالثًا – ثبوت التنوين في الأسماء المنفية]

هذا بابُ ما يَثْبُتُ فيه التنوينُ مِنَ الأَسماءِ المنفيةِ؛ وذلكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ التنوينَ لَمْ يَصِرْ منتهىٰ الاسمِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفٌ قَبْلَ آخِرِ الاسمِ. وإنَّما يُحْذَفُ في النفيّ والنّداءِ منتهىٰ الاسمِ، وذلكَ قولُكَ: لا خيرًا مِنْهُ لَكَ، ولا حَسَنًا وَجْهُهُ لَكَ، ولا ضاربًا زيدًا لكَ؛ لأَنَّ ما بَعْدَ (حَسَنٍ) و(ضاربٍ) و(خيرٍ) صارَ مِنْ تمامِ الاسمِ، فَقَبُحَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْذِفُوا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهُوا إلىٰ منتهىٰ الاسمِ؛ لأَنَّ الحَذْفَ في النفي في أَواخِرِ الأَسماءِ. وَمِثْلُ ذلكَ قولُكَ: لا عشرينَ درهمًا لَكَ.



[رابعًا - وصف المنفيّ الذي قد ينوّن]

هذا بابُ وصفِ المنفيّ: اعْلَمْ أَنَّكَ إذا وَصَفْتَ المنفيَّ، فَإنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ صفةَ المنفيّ وهو أكثرُ في الكلامِ، وإنْ شِئْتَ لم تنوِّنْ، وذلكَ قولُكَ: لا غلامَ ظريفًا لَكَ، ولا غلامَ ظريفَ لَكَ.

فَأَمَّا الذين نَوَّنُوا فَإنَّهم جَعَلُوا الاسمَ و(لا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وَجَعَلُوا صِفَةَ المنصوبِ في هذا الموضعِ بمنزلتِهِ في غيرِ النفي. وَأَمَّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لَكَ، فَإنَّهم جَعَلُوا الموصوفَ والوصْفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ.

فَإذا قُلْتَ: لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لَكَ، فَأَنتَ في الوصفِ الأَوَّلِ بالخيارِ، ولا يكونُ الثاني إلا مُنَوَّنًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا تكونُ ثلاثةُ أَشياءٍ منفصلةٍ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ. وَمَثْلُ ذلكَ: لا غلامَ فيها ظريفًا، إذا جَعَلْتَ (فيها) صِفةً أو غيرَ صِفةٍ.

[خامسًا - وصف المنفي الذي لزم التنوين]

هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ فيهِ إلا مُنَوَّنًا، وذلك قولُكَ: لا رَجُلَ اليومَ ظريفًا، ولا رَجُلَ فيها عاقِلًا، إذا جَعَلْتَ (فيها) خبرًا أو لَغْوًا، ولا رَجُلَ فيك راغبًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ الاسمَ والصِّفةَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ وقد فَصَلْتَ بينهما كما أَنَّهُ لا يجوزُ لَكَ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَ (عَشَرَ) و(خَمْسَةَ) في (خَمْسَةَ عَشَرَ).



[سادسًا - وصف المنفي الذي لزم النون]

هذا بابٌ لا تَسْقطُ فيه النُّونُ وَإِنْ وَلِيَتْ (لَكَ)، وذلك قولُكَ: لا غلامينِ ظريفينِ لَكَ، ولا مُسْلِمينِ صالحينِ لَكَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (الظريفينِ) و(الصالحينِ) نَعْتٌ للمنفي وَمِنْ اسمِهِ، وليسَ واحِدٌ مِنَ الاسْمَيْنِ وَلِيَ (لا) ثُمَّ وَلِيَتْهُ (لك)، ولكنَّهما) وصفٌ وموصوفٌ، فليسَ للموصوفِ سبيلٌ إلىٰ الإضافةِ. وَلَمْ يَجُزْ ذلكَ في الوصفِ لأَنَّهُ ليس بالمنفيّ، وَإِنَّما هو صِفَةٌ، وَإِنَّما جازَ التَخْفيفُ في النفي.



[سابعًا - ما يجري علىٰ موضع (لا)]

هذا بابُ ما جَرَىٰ علىٰ مَوْضِعِ المنفيّ لا علىٰ الحرفِ الذي عَمِلَ في المنفيّ، وَمِنْ ذلكَ قولُ العَرَبِ: لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، رَفَعُوهُ علىٰ الموضع.

وَتَقُولُ: لا كالعشيّةِ عشيّةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ؛ لأَنَّ الآخِرَ هو الأوّلُ، ولأَنَّ (زيدًا) (رجلٌ)، وصارَ (لا كزيدٍ)، كأَنَّكَ قُلْتَ: لا أَحَدَ كزيدٍ، ثُمَّ قُلْتَ: (رجلٌ) كما تَقُولُ: لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، علىٰ الموضعِ. ونَظِيرُ (لا كزيدٍ) في حَذْفِهِمِ الاسمَ قولُهُمْ: لا عليكَ، وَإنَّما يريدُ: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليكَ، ولكنَّهُ حَذَفَ لكثرةِ استعمالِهِمْ إيّاه.



[ثامنًا - نفي النكرة وما نُزِّل منزلتها]

هذا بابُ ما لا تُغَيِّرُ فيه (لا) الأَسماءَ عَنْ حالِها التي كانَتْ عليها قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ (لا)، ولا يجوزُ ذلكَ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا) الثانيةَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ جوابٌ لِقَولِهِ: أَغلامٌ عِنْدَكَ أَمْ جاريةٌ؟ إذا ادَّعَيْتَ أَنَّ أَحَدَهما عِنْدَهُ، فلا يَحْسُنُ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا)، . فممَّا لا يتَغَيَّرُ عن حالِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عليه (لا) قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرهُ ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنونَ﴾[1].

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّ المعارِفَ لا تَجْرِي مَجْرىٰ النَّكِرةِ في هذا البابِ؛ لأَنَّ (لا) لا تَعْمَلُ في معرفةٍ أَبَدًا. وَتَقُولُ: قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ، تَجْعَلُهُ نَكِرةً. قُلْتُ: فكيفَ يكونُ هذا، وَإِنَّما أَرادَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقالَ: لأَنَّهُ لا يجوزُ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ (لا) في معرفةٍ، وَإِنَّما تُعْمِلُها في النَّكِرَةِ، فَإذا جَعَلْتَ (أَبا حَسَنٍ) نَكِرَةً، حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ (لا)، وَعَلِمَ المخاطَبُ أَنَّهُ قد دَخَلَ في هؤلاء المنكورِينَ (عليٌّ)، وَأَنَّهُ قَدْ غُيِّبَ عَنْها. فَإنْ قُلْتَ: إنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَنْفي كُلَّ مَنْ اسمُهُ عليٌّ؟ فَإنَّما أَرادَ أَنْ يَنْفِيَ منكورينَ كلُّهم في قضيّتِهِ مثلُ عليٍّ، كأَنَّهُ قالَ: لا أَمْثالَ عليٍّ لهذهِ القضيّةِ، وَدَلَّ هذا الكلامُ علىٰ أَنَّهُ ليس لها عليٌّ، وَأَنَّهُ قَدْ غُيِّبَ عنها.

[تعليق]:

واعْلَمْ أَنَّكَ إذا فَصَلْتَ بَيْنَ (لا) وَبَيْنَ الاسمِ بِحَشْوٍ، لَمْ يَحْسُنْ إلا أَنْ تُعِيدَ (لا) الثانيةَ؛ فَممَّا فُصِلَ بينه وبين (لا) بِحَشْوٍ قولُهُ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿لا فِيها غَوْلٌ ولاهُمْ عَنْها يُنْزَفونَ﴾[2].

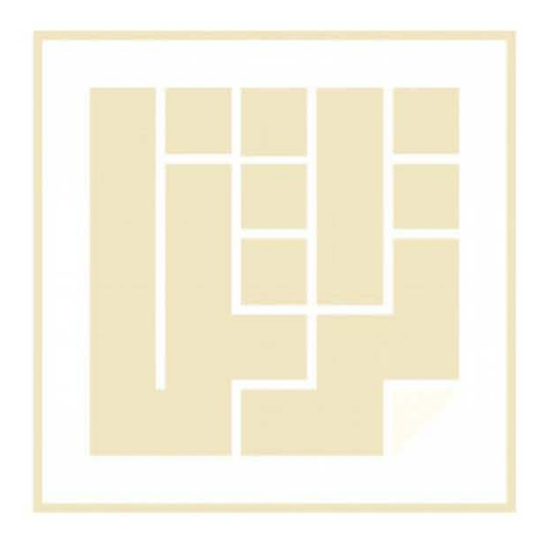
---

(١) سورة البقرة ٣٨، ٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤؛ سورة آل عمران١٧٠؛ سورة المائدة ٦٩؛ سورة الأنعام٤٨؛ سورة الأعراف ٣٥؛ سورة يونس ٦٢؛ سورة الأحقاف ١٣.

(٢) سورة الصافات ٤٧.

[تاسعًا - نفي المعرفة]

هذا بابٌ لا تجوزُ فيه المعرفةُ إلا أَنْ تُحْمَلَ علىٰ الموضعِ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ لـ(لا) أَنْ تعملَ في معرفةٍ كما لا يجوزُ ذلكَ لـ(رُبَّ)، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: لا غُلامَ لَكَ ولا العَبَّاسُ. فَإِنْ قُلْتَ: أَحْمِلُهُ علىٰ (لا)، فَإِنَّهُ ينبغي لَكَ أَنْ تَقُولَ: رُبَّ غلامٍ لَكَ والعبّاسِ، وكذلكَ: لا غلامَ لكَ ولا أَخوهُ.



الاستثناء

أوَّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء.

ثانيًا - أبواب الاستثناء بإلا:

١- وجوه الاستثناء بإلا.

٢- الاستثناء من المنفي.

٣- ما حمل على موضع العامل.

٤- الاستثناء المنفصل.

٥- الاستثناء المنقطع.

٦- الاستثناء على معنى (ولكن).

٧- المستثنى (أنَّ) و(أنْ) وصلتهما.

٨- الاستثناء من الموجب.

٩- الاستثناء الوصف.

١٠- تقديم المستثنى.

١١- العطف على المستثنى.

١٢- تكرار المستثنى.

١٣- ما يكون مبتدأ بعد إلا.

ثالثًا - أبواب الاستثناء مما فيه معنى (إلا):

١- الاستثناء بغير.

٢- حكم المعطوف على المستثنى بـ(غير).

٣- حذف المستثنى في (ليس غير) و(ليس إلا).

٤- الاستثناء بالأفعال.

[أوَّلًا - تمهيد في أدوات الاستثناء]

[الاستثناء بـ(إلا)]:

هذا بابُ الاستثناء: فحرفُ الاستثناءِ (إلا).

[ما فيه معنىٰ (إلا)]:

وما جاءَ من الأسماءِ فيه معنىٰ (إلا): فغيرٌ، وسوًى؛ وما جاءَ مِنَ الأفعالِ فيه معنىٰ (إلا): فلا يكونُ، وليس، وَعَدَا، وَخَلاَ؛ وما فيه ذلك المعنىٰ مِنْ حروفِ الإضَافةِ وليس باسمٍ: فحاشا، وَخَلا - في بعضِ اللّغاتِ -.وسأُبَيِّنَ لَكَ أَحوالَ هذهِ الحروفِ إنْ شاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الأوَّلَ فالأوَّلَ.

[ثانيًا - أبواب الاستثناء بـ(إلا)]

[الباب الأوَّل: وجوه الاستثناء]

هذا بابُ ما يكونُ استثناءً بـ(إلا):

اعْلَمْ أَنَّ (إلا) يكونُ الاسمُ بعدها على وَجْهَينِ:

(فأَحدُ الوجهينِ): أَنْ لا تُغيِّرَ الاسمَ عَنِ الحالِ التي كانَ عليها قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ.

و**(الوَجْهُ الآخَر)**: أَنْ يكونَ الاسمُ بعدها خارِجًا مِمَّا دَخَلَ فيه ما قَبْلَهُ، عامِلًا فيه ما قَبْلَهُ مِنَ الكلامِ كما تَعْمَلُ (عشرونَ) في ما بَعْدَها إذا قُلْتَ: (عشرون درهمًا)[1].

فَأَمَّا الوجهُ الذي يكونُ فيهِ الاسمُ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ(إلا) (وهو الوجه الأول)، فهو أَنْ تُدْخِلَ الاسمَ في شيءٍ تنفي عنه ما سِواهُ، وذلك قولكَ: ما أَتاني إلا زيدٌ، وما لَقِيتُ إلا زيدًا، وما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ، تُجْرِي الاسمَ مُجْراهُ إذا قُلْتَ: ما أَتاني زيدٌ، وما لَقِيْتُ زيدًا، وما مَرَرْتُ بزيدٍ، ولكنَكَ أَدْخَلْتَ (إلا) لِتُوجِبَ الأفعالَ لهذهِ الأسماءِ ولِتَنْفِيَ ما سِواها، فصارَتْ هذه الأَسماءُ مُسْتَثناةً.

[الباب الثاني - الاستثناء من المنفي]

هذا بابُ ما يكونُ المستثنىٰ فيهِ بدلًا مِّا نُفِيَ عَنْهُ ما أُدْخِلَ فيهِ، وذلكَ قولُك: ما أَتاني أَحَدٌ إلا زيدٌ، وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٍ، وما رأَيتُ أَحدًا إلا زيدًا. جَعَلْتَ المستثنىٰ بدلًا مِنَ الأَوَّل، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ، وما لقيتُ إلا زيدًا، وما أَتاني إلا زيدٌ، كما أَنَّك إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ. فهذا وَجْهُ الكلامِ أَنْ تَجْعَلَ المستثنىٰ بدلًا مِنَ الذي قَبْلَهُ؛ لأَنَّكَ تُدْخِلُهُ فيها أَخْرَجْتَ منه الأَوَّلَ.

---

(١) أي: إنَّ العامل في الاستثناء هو(تمام الكلام) كما انتصب(درهمًا)بعد قولك(عشرون)، وتمامه بالنون. انظر: الدكتور محمد كاظم البكَّاء، منهج سيبويه ٢٧٣-٢٧٥.

وَمِنْ ذلكَ قولُكَ: ما أتاني القومُ إلا عمرٌو، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك، وما مَرَرْتُ بالقومِ إلا أخيك، (فالقوم) ههنا بمنزلة (أحد).

وَحَدَّثني يونسُ أَنَّ أَبا عمرو كانَ يقولُ: الوجهُ (ما أَتاني القومُ إلا عبدُ اللهِ)، ولكنَّ المستثنىٰ في هذا الموضعِ مُبْدَلٌ مِنَ الاسمِ الأَوّلِ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهداءُ إلا أَنْفُسُهُمْ﴾(١).

[الباب الثالث - ما حُمِلَ علىٰ موضع العامل]

هذا بابُ ما حُمِلَ علىٰ مَوْضِعِ العامِلِ في الاسمِ والاسمِ لا علىٰ ما عَمِلَ في الاسمِ، ولكنَّ الاسمَ وما عَمِلَ فيهِ في مَوْضعِ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، وذلكَ قولُكَ: ما أَتاني مِنْ أَحدٍ إلا زيدٌ، وما رَأَيْتُ مِنْ أحَدٍ إلا زيدًا، وَمِثْلُ ذلكَ: ما أَنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (بشيءٍ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ في لغةِ بين تَميمٍ. فَلَمَّا قبُحَ أَنْ تَحْمِلَهُ علىٰ (الباءِ)، صارَ كأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ اسمٍ مرفوعٍ، علىٰ أَقيسِ الوجهينِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: ما أَنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ بِهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أَنتَ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ. وَتَقُولُ: لَسْتَ بشيْ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ بِه، كأَنَّكَ قُلْتَ: لَسْتَ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ بِهِ.

[البابُ الرّابع - الاستثناء المتَّصل]

هذا بابُ النَّصْبِ في ما يكونُ مُسْتَثنًى مُبْدَلًا. حَدَّثَنا بذلك يونسُ وعيسىٰ جميعًا أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ الموثوقِ بَعَرَبَيّتِهِ يَقُولُ: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدًا، وما أَتاني أَحَدٌ إلا زيدًا. وعلىٰ هذا: ما رأيتُ أَحَدًا إلا زيدًا، فَيَنْصبُ (زيدًا) علىٰ غيرِ (رَأَيْتُ)؛ وعَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ (العشرونَ) في الدرهم، إذا قُلْتَ: (عشرونَ درهمًا).

وَمِثْلُهُ في الانقطاع مِنْ أَوَّلِه: إنَّ لِفلانٍ واللهِ مالًا إلا أَنَّهُ شَقيٌّ؛ فَإنَّهُ لا يكونُ أَبَدًا علىٰ (إنَّ لفلانٍ)، وهو في مَوْضعِ نَصْبٍ، وجاءَ علىٰ معنىٰ (ولكنَّهُ شقيٌّ).

---

(١) سورة النور ٦.

[الباب الخامس - الاستثناء المنقطع]

هذا بابٌ يُختارُ فيه النَّصْبُ لأَنَّ الآخِرَ ليسَ منْ نوعِ الأَوّلِ، وهو لغةُ أَهل الحجازِ، وذلكَ قولُكَ: ما فيها أَحَدٌ إلا حمارًا، جاؤوا بِهِ علىٰ معنىٰ (ولكنَّ حِمارًا)، وَكَرِهوا أَنْ يُبْدِلُوا الآخِرَ مِنَ الأَوّلِ، فَيَصيرَ كأَنَّهُ مِنْ نوعِهِ، فَحُمِلَ علىٰ معنىٰ (ولكنَّ)، وَعَمِلَ فيهِ ما قَبْلَهُ كَعَمَلِ (العشرينَ) في (الدرهمِ).

[الأمثلة]:

ومِثْلُ ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿مَا لَهُمْ بَهَ مِنْ عِلْمٍ إلا اتِّباعَ الظَّن﴾[1]، ومِثْلُهُ: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنْقَذونَ إلا رَحْمَةً مِنَّا﴾[2].

[الباب السادس - الاستثناء علىٰ (ولكنَّ)]

هذا بابُ ما لا يكونُ إلا علىٰ معنىٰ (ولكنَّ)[3]، فَمِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ جدّه: ﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا منْ رَحِمَ﴾[4] أَي: (ولكنّ مَنْ رَحِمَ)، وقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمَانُها إلا قَوْمَ يونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾[5]، أَيْ: (ولكنّ قومَ يونسَ لَمَّا آمنوا).

---

(١) سورة النساء ١٥٧.

(٢) سورة يسٓ ٤٣.

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣/٢٨٤):
«هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم؛ لأنَّه لا يمكن فيه البدل، ولا حذف الاسم الأوَّل منه في التقدير، كما أمكن في قول بني تميم إذا قلت: ما فيها أحدٌ إلَّا حمارٌ، إذا قُدِّرَ: ما فيها حمارٌ، علىٰ الوجهينِ اللّذين ذكرناهما من قول بني تميم».انظر: (الباب الخامس).

(٤) سورة هود ٤٣.

(٥) سورة يونس، ٩٨.

[الباب السابع - المستثنىٰ (أَنَّ) و(أَنْ) وصلتهما]

هذا بابُ ما تكون فيه (أَنَّ) و(أَنْ) مع صِلَتهما بمنزلةِ غَيْرِهما مِنَ الأَسماءِ، وذلكَ قولُكَ: ما أَتاني إلا أَنَّهُمْ قالوا كذا وكذا، فـ(أَنَّ) في موضعِ اسمٍ مرفوع، كأَنَّهُ قالَ: ما أَتاني إلا قولُهُمْ كذا وكذا. ومِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: ما مَنَعني إلا أَنْ يَغْضَبَ عليَّ فلانٌ.

[الباب الثامن - الاستثناء مِنَ الموجب]

هذا بابٌ لا يكونُ المستثنىٰ فيهِ إلا نَصْبًا؛ لأَنَّهُ مُخْرَجٌ ممَّا أدْخَلْتَ فيه غَيْرَهُ، فَعَمِلَ فيهِ ما قَبْلَه كما عَمِلَ (العشرونَ) في (الدرهمِ) حينَ قُلْتَ: له عشرونَ درهمًا. وهذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلكَ قولُكَ: أَتاني القومُ إلا أباكَ، وَمَرَرْتُ بالقومِ إلا أباكَ، والقومُ فيها إلا أَباكَ.

وَتَقُولُ: ما فيهم أَحدٌ إلا وَقد قالَ ذلك إلا زيدًا، كأَنَّهُ قالَ: قَدْ قالوا ذلك إلا زيدًا.

[الباب التاسع - الاستثناء الوصف]

هذا بابُ ما يكونُ فيهِ إلا وما بَعدهُ وَصْفًا بمنزلةِ (مِثْلٍ)، (غَيْرٍ)، وذلك قولُكَ: لو كانَ مَعنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا.

والدليلُ علىٰ أنَّهُ وَصْفٌ أنَّك لَوْ قُلْتَ: لَوْ كانَ معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا -وأنتَ تريدُ الاستثناءَ- لَكُنْتَ قَدْ أَحَلْتَ، ونظيرُ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا﴾[1]، وَمثْلُ ذلكَ قولُهُ تعالىٰ: ﴿لا يَسْتَوِي القاعِدونَ مِنَ المُؤْمِنينَ غَيْرُ أُولي الضَّررِ﴾[2]، وقولُهُ عَزَّوَجَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿صِراطَ الذينَ أَنْعمتَ عَلَيْهم غَيْرِ المَغضُوب عَلَيهمْ﴾[3].

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢.

(٢) سورة النساء ٩٥.

(٣) سورة الفاتحة ٧.

[ورأينا: أنَّ الأستثناء هو إخراج القليل من الكثير بمنظور حسابي نحو: جاء القوم إلا زيدًا، وليس في أمثلة الباب مثل هذا المعنىٰ؛ فلزم الوصف]

[الباب العاشر - تقديم المستثنىٰ]

هذا بابُ ما يُقَدَّمُ فيهِ المستثنىٰ، وذلك قولُكَ: ما فيها إلا أباكَ أَحدٌ، وما لي إلا أَباكَ صَديقٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: ما أَتاني أَحدٌ إلا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، وما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ مِنْ زيدٍ، كانَ الرفعُ والجرُّ جائزَين، وَحَسُنَ البدلُ؛ لأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرّافِعَ والجارَّ، ثُمَّ أَبْدَلتَهُ مِنَ المرفوعِ والمجرورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بعد ذلكَ.

وَقَدْ قالَ بَعْضُهم: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زيدًا خيرٍ منه، وكذلكَ: مَنْ لي إلا زيدًا صديقًا، ومالي أَحَدٌ إلا زيدًا صديقٌ.

[الباب الحادي عشر - العطف علىٰ المستثنىٰ]

هذا بابُ ما تكونُ فيهِ في المستثنىٰ الثاني بالخيارِ، وذلكَ قولُكَ: مالي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا وعمرٌو، وَمَنْ لي إلا أَباكَ صديقٌ وزيدًا وزيدٌ.

أَمَّا (النَّصبُ) فعلىٰ الكلامِ الأوَّلِ، وأَمَّا (الرَّفْعُ) فَكَأَنَّهُ قالَ: وعَمرٌو لي؛ لأَنَّ هذا المعنىٰ لا يَنْقُضُ ما تُريدُ في النَّصْبِ. وهذا قولُ يونسَ والخليلِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

[الباب الثاني عشر - تكرار المستثنىٰ]

هذا بابُ تثنيةِ المُسْتَثْنىٰ، وذلكَ قولُكَ: ما أَتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا. ولا يجوزُ الرّفعُ في (عمرٍو)؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ المستثنىٰ لا يكونُ بدلًا مِنَ المستثنىٰ. وذلك أَنَّكَ لا تُريدُ أَنْ تُخْرِجَ الأَوّلَ مِنْ شيءٍ تُدْخِلُ فيه الآخِرَ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ما أَتاني إلا زيدًا إلا عَمْرٌ، فَتَجْعَلُ الإتيانَ لـ(عمرٍو) ويكونُ (زيدٌ) مُنتَصِبًا مِنْ حيثُ انْتَصَبَ (عَمرٌو). فَأَنْتَ في ذا بالخيارِ إنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الأَوَّلَ وَرَفَعْتَ الآخِرَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الآخِرَ وَرَفَعْتَ الأَوَّلَ.

[الباب الثالث عشر - ما يكون مبتدأ بعد (إلا)]

هذا بابُ ما يكونُ مبتدأ بَعْدَ (إلا)، وذلكَ قولُكَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زيدٌ خيرٌ مِنْهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أَنَّكَ أَدْخَلْتَ (إلا) لِتَجْعَلَ (زيدًا) خيرًا مِنْ جميعِ مَنْ مَرَرْتَ بِهِ. وَلَو قالَ: مَرَرْتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لَجَازَ أَنْ يكونَ قَدْ مَرَّ بناسٍ آخرينَ هم خيرٌ مِنْ (زيدٍ، فَإِنَّما قالَ: (ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) لِيُخْبِرَ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ بأَحدٍ يَفْضُلَ (زيدًا).

[مثال]: وَمِثْلُ ذلك قولُ العَرَبِ: واللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلَّ ذلكَ أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا، فـ(أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا) بمنزلةِ (فِعْلُ كذا وكذا)، وهو مبنيٌّ على (حِلَّ)، و(حِلُّ) مبتدأٌ، كأَنَّهُ قالَ: ولكِنْ حِلُّ ذلكَ أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا.

[ثالثًا - أبواب الاستثناء بما فيه معنىٰ (إلا)]

[الباب الأوَّل: الاستثناء بـ(غير)]

[الاستثناء]:

هذا بابُ (غير): اعْلَمْ أنَّ (غيرًا) أبدًا سوىٰ المضافِ إلَيْهِ، ولكنَّهُ يكونُ فيهِ معنىٰ (إلا)، فَيُجْرَىٰ مُجْرىٰ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا)، وهو الاسمُ الذي يَكُونُ داخلًا في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ، وخارِجًا ممَّا يَدْخلُ فيهِ غَيْرُهُ.

فَأَمّا دخولُهُ في ما يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ: فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فَغَيْرُ زيدٍ هم الذينَ جاؤوا، ولكنْ فيهِ معنىٰ (إلا)، فَصَارَ بمنزلةِ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا).وأَمَّا خروجُهُ ممَّا يدخلُ فيه غيرُهُ: فما أَتاني غيرُ زيدٍ. وَقَدْ يكونُ بمنزلةِ (مِثْل) لَيْسَ فيهِ مَعْنىٰ (إلا).

[تعليق]:

وَكُلُّ موضعٍ جازَ فيهِ الاستثناءُ بـ(إلا) جاز بـ(غَيْر)، وَجَرىٰ مجرىٰ الاسمِ الذي بَعْدَ (إلا)؛ لأَنَّهُ اسمٌ بمنزلتهِ وفيهِ معنىٰ (إلا).

[الباب الثاني- حكم المعطوف علىٰ المستثنىٰ بـ(غير)]

هذا بابُ ما أُجرِيَ علىٰ موضعِ (غَيْر) لا علىٰ ما بَعْدَ (غَيْر): زَعَمَ الخليلُ ويونسُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ جميعًا أنَّهُ يجوزُ: ما أَتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو -والوجهُ الجرُّ- وذلكَ أَنَّ (غيرُ زيد) في موضعِ (إلا زيدٌ) وفي معناهُ، فَحَمَلُوهْ علىٰ الموضعِ كما قالَ:

فَلَسْنا بالجبالِ وَلاَ الحديدا

فَلَمَّا كانَ في موضعِ (إلا زيدٌ) وكانَ معناهُ كمعناهُ، حَمَلُوهُ علىٰ الموضعِ؛ والدليلُ علىٰ ذلكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (غَيْرُ زيدٍ) فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: (إلا زيدٌ)؛ ألا تَرَىٰ أنَّك تَقُولُ: ما أَتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو، فلا يَقْبُحُ الكلامُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أَتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو.

[الباب الثالث- حذف المستثنىٰ في (ليس غير) و(ليس إلا)]

هذا بابٌ يُحْذَفُ المستثنىٰ فيهِ استخفافًا، وذلك قولُكَ: (ليس غَيْرُ)، و(ليس إلا)، كأنَّهُ قالَ: ليس إلا ذاكَ، وليس غيرُ ذاك، ولكنَّهم حَذَفُوا ذلكَ تخفيفًا واكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ ما يَعْنِي.

[استطراد في الحذف]:

وَسَمِعْنا بَعْضَ العَرَبِ الموثوقِ بِهِمْ يَقُولُ: ما مِنْهم ماتَ حتىٰ رأَيْتُهُ في حالِ كذا وكذا، وإنَّما يُريدُ: ما مِنْهُم واحدٌ ماتَ، وَمَثَلُ ذلكَ قولُهُ تعالىٰ جدّهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ إلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[1].

[الباب الرابع- الاستثناء بالأفعال]

[ليس ولا يكون]:

هذا بابُ (لا يكونُ) و(ليس) وما أَشْبَهَهما. فإذا جاءَتا وفيهما معنىٰ الاستثناءِ، فَإِنَّ فيهما إضمارًا، علىٰ هَذَا وَقَعَ فيهما معنىٰ الاستثناءِ كما أَنَّهُ لا يَقَعُ معنىٰ النهي في (حَسْبِكَ) إلا أَنْ يكونَ مبتدًا، وذلك قولُك: ما أتاني القومُ ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أَتاني أَحَدٌ لا يكونُ زيدًا، كَأَنَّهُ حِينَ قالَ (أتوني)، صارَ المخاطَبُ عِنْدَهُ قد وَقَعَ في خَلَدِهِ أَنَّ بَعْضَ الآتينَ زيدٌ، حتىٰ كأَنَّهُ قالَ: (بَعْضُهُمْ زيدٌ)، فَكَأَنَّهُ قالَ: ليس بعضُهم زيدًا، وَتَرَكَ إظهارَ (بَعْضٍ) استغناءً كما تَرَكَ الإظهارَ في(لاتَ حينَ). فهذه حالهما في حالِ الاستثناءِ. وعلىٰ هذا وَقَعَ فيهما الاستثناءُ؛ فأَجرِهما كما أَجروهما.

[عدا وخلا]:

وأمَّا (عدا) و(خلا) فلا يكونانِ صفةً، ولكنْ فيهما إضمارٌ كما كانَ في (ليس) و(لا يكون)، وهو إضمارٌ قِصَّتُهُ فيهما قِصَّتُهُ في (لا يكون) و(ليس)، وذلكَ

---

(١) سورة النساء ١٥٩.

قولُكَ: ما أَتاني أَحَدٌ خلا زيدًا، وأتاني القومُ عدا عمرًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: جاوزَ بَعْضُهم زيدًا، إلا أَنَّ (خلا) و(عدا) فيهما معنىٰ الاسْتثناءِ، ولكنّي ذَكَرْتُ (جَاوَزَ) لأُمَثِّلَ لَكَ بِهِ، وإنْ كانَ لا يُسْتَعْمَلُ في هذا الموضِعِ[1].

وَتَقُولُ: أَتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأَتَوْني ما خلا زيدًا، فـ(ما) ههنا اسمٌ، و(خلا) و(عدا) صلةٌ لَهُ، كأَنَّهُ قالَ: أَتَوْنِي ما جاوَزَ بَعْضُهم زيدًا، وما هم فيهم ما عدا زيدًا، كأَنَّهُ قالَ: ما هم فيها ما جاوزَ بعضُهم زيدًا، وكَأَنَّهُ قالَ: إذا مَثَّلْتَ (ما خلا) و(ما عدا)، فَجَعَلْتَهُ اسمًا غَيْرَ موصولٍ، قُلْتَ: أتوني مُجاوَزَتَهم زيدًا. مَثَّلْتَهُ بمصدرٍ ما هو في معناه كما فَعَلْتَهُ في ما مَضَىٰ، إلا أَنَّ (جاوَزَ) لا يَقَعُ في الاستثناءِ.

[تعقيب]:

١- وإذا قُلْتَ: أتوني إلا أَنْ يكونَ زيدٌ، فالرفعُ جَيِّدٌ بالغٌ، وهو كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ؛ لأَنَّ (يكون) صلةٌ لِـ(أَنْ)، وليس فيها معنىٰ الاستثناءِ، وَمَثَلُ الرَّفعِ قولُ الله تعالىٰ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إلا أَنْ تَكُونَ تِجارَةٌ عَنْ تراضٍ مِنْكُمْ﴾[*]. وَبَعْضُهُم يَنْصِبُ علىٰ وَجْهِ النَّصْبِ في (لا يكونُ)، والرَّفع أَكثرُ.

٢- وأَمَّا (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنَّهُ حَرْفٌ يجُرُّ ما بعده كما تَجُرُّ (حتىٰ) ما بعدها، وفيه معنىٰ الاستثناءِ.

*****
***
*

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٣٢٦):

«إنْ قيل: لِمَ لَمْ يستثن بـ(جاوز) كما استثنىٰ بـ(عدا) و(خلا)، و(جاوز) أبين وأجلىٰ في المعنىٰ، وإليه ردّ سيبويه(عدا) و(خلا) لمّا مثّلهما؟ فالجواب: أنَّ اللفظين قد يجتمعان في معنىٰ، ثم يختصّ أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كـ(العُمر)-أي بالضم-و(العَمر)-أي بالفتح-في البقاء ثُمَّ يختصّ المفتوح باليمين. وله نظائر كثيرة تجري هذا المجرىٰ».

(*) سورة النساء ٢٩.

قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون: «وقراءة رفع ﴿تجارةٌ﴾ هي قراءة ما عدا الكوفيين وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي ﴿تجارةً﴾ بالنصب. تفسير أبي حيان ٣/٢٣١».



مختصر كتاب سيبويه

(علىٰ وَفْق تحقيق البكَّاء)

القسم الأوّل

النحو

الجزء الرابع

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنوّن

(الضمائر، الاسم الناقص، ما لا ينصرف، الأسماء في باب الحكاية)

أ. د. محمد كاظم البكّاء



مقدمة محقِّق الكتاب

أ.د. محمد كاظم البكّاء

درس سيبويه في قسم النحو أبواب الكلم والكلام وإسناد الفعل، وقد جعلناه (الجزء الأوَّل) منه، ثم تبعه (الجزء الثاني) وهو في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، وسمّينا (الجزء الثالث) الإسناد الذي بمنزلة الفعل وقد ضمّ أبواب الحروف الخمسة، وكم، والنداء، ولا النافية، والاستثناء متابعين أبواب الكتاب على ما وردت فيه. وجميع هذه الأجزاء الثلاثة قد درست أنواع الإسناد في النحو العربي. وبعد جهد اتضح لنا أنَّ الأمثلة على أحكام الإسناد بأنواعه الثلاثة السابقة قد خصّت الاسم المظهر التام المنوّن، نحو: زيد وعبد الله، وأنَّه بعد ذلك قد تحدّث عن أحكام الإسناد باعتماد أنواع الاسم الأخرى، فشرع يدرس أحكام الإسناد مع الضمائر، ثم الاسم الناقص الذي يتمّ بحشو أو صلة نحو (الذي علّمني)، و(أنْ تصوموا)، وما لا ينصرف، والأسماء في باب الحكاية؛ فقد ضمّ هذا الجزء وهو (الجزء الرابع) بدائل الاسم المظهر المذكورة، وتابعنا فيه صاحب الكتاب وهو يستطرد على طريقته في الكلام على موضوعات النحو الأخرى ليستكمل القول فيها، فهو في أبواب (أنْ) -مثلًا- التي يسميها الاسم الناقص يستطرد في الكلام على أدوات نصب الفعل المضارع، ثم يتابع الكلام على أدوات الجزم والشرط، وهكذا. وفي هذا الجزء يتمّ الكلام على أبواب النحو في الكتاب، وقد ضمّ الموضوعات التي تمثّل الأبواب الرئيسة أو ما كان الكلام عليها استطرادًا واستدراكًا سائلين الله العلي القدير أن يجعل كتاب سيبويه في هذا الإصدار الذي بذلنا فيه جهدًا استغرق سنين طويلة مصدرًا رئيسًا للدرس النحوي، وأن يكون سهل التناول يرجع إليه جميع طلبة اللغة، والله من وراء القصد.

*



الفهرست العام للجزء الرابع

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنوّن

٩- باب الإبدال بضمير النصب وتوكيده.

١٠- باب الفصل بضمير الرفع.

١١- باب ما لا يصحّ فيه الفصل بالضمير.

الاسم الناقص:

أوّلًا- أبواب الأسماء الموصولة.

ثانيًا- أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع.

ثالثًا- أبواب أدوات الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي).

رابعًا- أبواب (أنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها.

خامسًا- أبواب (أم) و(أو) في التسوية.

ما لا ينصرف:

أوّلًا- أبواب ما كان على وزن الفعل.

ثانيًا- أبواب التأنيث.

ثالثًا- أبواب ما كان على أمثلة الجمع.

رابعًا- أبواب الأسماء.

الأسماء في باب الحكاية.

*

أبواب الضمائر

هذا بابُ مجرىٰ علاماتِ المضمرينَ، وما يجوزُ فيهنَّ كلّهنَّ. وَسَنُبَيِّنُ ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

[أوَّلًا- أبواب ضمائر الرفع]

[الباب الأوَّل- علامات ضمائر الرفع]

هذا بابُ علاماتِ المضمرينَ المرفوعينَ:

[ضمائر المتكلّم]:

اعْلَمْ أَنَّ المضمرَ المرفوعَ إذا حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّ علامَتَهُ (أنا)، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخر قالَ: (نحنُ)، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخرينَ قالَ: (نحنُ).

[ضمائر المخاطب]:

وأمَّا المُضْمَرُ المُخاطَبُ فَعَلامَتُهُ إنْ كانَ واحدًا: (أَنتَ)، وَإِنْ خاطَبْتَ اثنينِ فعلامَتُهما: (أَنتما)، وَإِنْ خاطَبَ جميعًا فعلامَتُهُمْ: (أَنْتُمْ).

[ضمائر الغائب]:

وأَمَّا المُضْمَرُ المحدَّثُ عَنْهُ فعلامَتُهُ: (هُوَ)، وَإِنْ كان مُؤَنَّثًا فَعَلامتُهُ: (هِيَ)، وَإِنْ حَدَّثْتَ عن اثنينِ فَعَلامَتُهما: (هُما)، وَإِنْ حَدَّثْتَ عَنْ جميعٍ فعلامَتُهُمْ: (هُمْ)، وإنْ كانَ الجميعُ جميعَ المؤَنَّثِ فعلامَتُهُ: (هُنَّ).

[الباب الثاني- مواقع ضمير الرفع المنفصل]

هذا بابُ استعمالِهِمْ علامةَ الإضمارِ الذي لا يَقَعُ موقِعَ ما يُضْمَرُ في الفِعْلِ إذا لم يَقَعْ موقِعَهُ:

١- فَمِنْ ذلكَ قولُهُمْ: كيفَ أَنتَ؟ وَأَين هو؟ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (التّاءِ) ههنا، ولا على الإضمارِ الذي في (فَعَلَ).

٢- وَمِثْلُ ذلكَ: نَحْنُ وأَنْتُمْ ذاهِبونَ؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ هنا على (التّاءِ والميمِ) التي في (فَعَلْتُمْ) كما لا تَقْدِرُ في الأَوَّلِ على (التاءِ) التي في (فَعَلْتَ).

٣- كذلكَ: جاءَ عبدُ اللهُ وأَنْتَ؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ علىٰ (التاءِ) التي تكونُ في الفِعْلِ.

٤- وَتَقُولُ: فيها أَنْتُمْ؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ علىٰ (التَاءِ (والميم) التي في (فَعَلْتُمْ) ها هنا. وفيها هُمْ قيامًا، بتلكَ المنزلةِ؛ لأَنكَ لا تَقْدِرُ هنا علىٰ الإضمارِ الذي في الفِعْلِ.

٥- وَمِثْلُ ذلك: أَمَّا الخبيثُ فأَنت، وأَمَّا العاقِلُ فهو؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ هنا علىٰ شيءٍ ممَّا ذَكَرْنا.

٦- وكذلكَ: كُنَّا وأنتم ذاهبينَ.

٧- وَمِثْلُ ذلكَ: أهو هو؟، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتينا العِلْمَ﴾[1]، فَوَقَعَ (هو) هاهنا،

٨- وتقول: ما جاء إلا أنا.

٩- وكذلكَ: ها أَنا ذا، وها نَحْنُ أُولاءِ، وها هو ذاكَ، وهاهُما ذانِكَ، وهاهُمْ أولئكَ، وها أنت ذا، وها أَنتما ذانِ، وها أَنْتُمْ أُولاءِ، وها أَنْتُنَّ أُولاءِ، وهاهُنَّ أولئِكَ.

[تعقيب]:

وَقَدْ تكونَ (ها) في (ها أنت ذا) غَيْرَ مُقَدَّمةٍ، ولكنَّها تكونُ للتنبيهِ بمنزِلَتِها في (هذا)؛ يدلُّكَ علىٰ ذلكَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ها أَنْتُمْ هؤلاءِ﴾[2]. فلو كانتْ (ها) هاهنا هي التي تكونُ أَوَّلًا إذا قُلْتَ: (هؤلاءِ)، لَمْ تَعُدْ (ها) هاهنا بَعْدَ (أَنْتُمْ).

[تعقيب]:

وإنْ شِئْتَ لَمْ تُقدِّمْ (ها) في هذا البابِ؛ قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[3].

---

(١) سورة النمل ٤٢. الأصل ﴿كَأَنَّهُ هُوَ وأُوتِينَ العِلْمَ مِنْ قَبْلِها﴾.

(٢) سورة آل عمران ٦٦، ١١٩(هَاْ أَنتمْ أُوْلاءِ)، سورة النساء ١٠٩؛ سورة محمد ٣٨.

(٣) سورة البقرة ٨٥.

[ثانيًا- أبواب ضمائر النصب]

[الباب الأوَّل- علامات ضمائر النصب]

هذا باب علامةِ المضمرينَ المنصوبينَ:

اعْلَمْ أنَّ علامةَ المضمرينَ المنصوبينَ(إيّا) ما لم تَقْدِرْ على (الكاف) التي في (رَأَيْتُكَ)، و(كُما) التي في (رَأَيْتُكُما)، و(كُمْ) التي في (رأيتُكُمْ)، و(كُنَّ) التي في (رَأَيتُكُنَّ)، و(الهاءِ) التي في (رَأَيْتُهُ)، و(الهاءِ) التي في (رَأَيْتُها)، و(هما) التي في (رَأَيْتُهما)، و(هُمْ) التي في (رَأَيْتُهُمْ)، و(هُنَّ) التي في (رَأَيْتُهُنَّ)، و(ني) التي في (رَأَيْتَني)، و(نا) التي في (رَأَيْتَنا).

فَإنْ قَدَرْتَ على شيءٍ مِنْ هذهِ الحروفِ في موضعٍ، لم تُوقِعْ (إيّا) ذلكَ الموضِعَ؛ لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِها عن (إيّا)، كما اسْتَغْنَوا بـ(التاءِ) وأخواتِها في الرّفعِ عن (أنتَ) وأَخواتِها.

[الباب الثاني- مواقع ضمير النصب المنفصل]

هذا بابُ استعمالِهِمْ (إيّا) إذا لم تَقَعْ مواقِعَ الحروفِ التي ذَكَرْنا[1]، فَمِنْ ذلكَ قولُهُمْ: إيَّاكَ رَأَيْتُ، وَإيّاكَ أَعني، فَإنَّما اسْتَعْمَلْتَ (إيّاك) هاهنا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (الكافِ)، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإنَّا أو إيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَو في ضَلاَلٍ مُبينٍ﴾[2]؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (كُمْ) ههنا. وتَقُولُ: إنِّي وإيّاكَ منطلقانِ؛ لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ على (الكافِ. ونظيرُ ذلكَ قولُهُ تعالى جدُّهُ: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إلا إيّاهُ﴾[3].

---

(١) أي: ما ذكره في الباب السابق من ضمائر النصب المتصلة.

(٢) سورة سبأ ٢٤. الأصل «ظلال» وهو تحريف.

(٣) سورة الإسراء ٦٧. أي: لو قدرت على (الهاء) في (تدعون) كالتي في (رأيته) لم تقل: (إيّاه).

[الأمثلة]:

١- وَتَقُولُ: إنَّ إيَّاكَ رَأَيْتُ، كما تَقُولُ: إيّاكَ رَأَيْتُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، فـ(أَفْضَلَهُمْ) مُنْتَصِبٌ بِـ(لَقيتُ).

هذا قولُ الخليلِ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلامِ؛ لأَنَّهُ إنَّما يريدُ: إنَّهُ إيّاكَ لَقِيتُ، فَتَرَكَ (الهاءَ)، وهذا جائزٌ في الشِّعْرِ. وإنْ قُلْتَ: إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، فَنَصَبْتَ (أَفْضَلَهُمْ) بـ(إنَّ)، فهو قبيحٌ حتَّىٰ تَقُولَ: (لقيتُهُ).

٢- وتَقُولُ: قَدْ جِئْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ، فـ(أَنتَ) الأُولىٰ مُبْتَدَأَةٌ، والثانيةُ مبنيَّةٌ عليها، كأَنَّكَ قُلْتَ: فَوَجَدْتُكَ وَجْهُكَ طليقٌ. والمعنىٰ: أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولُ: (فَوَجَدْتُكَ أنتَ الذي أعرِفُ).

[الباب الثالث- الإضمار في ما جرىٰ مجرىٰ الفعل]

هذا بابُ الإضمارِ في ما جَرَىٰ مَجْرىٰ الفِعْلِ وذلكَ: إنَّ، ولعلَّ، ولَيْتَ، وأَخواتُها، ورُويدَ، ورُويدَك، وعَلَيْكَ، وَهَلُمَّ، وما أَشْبَهَ ذلكَ. فعلاماتُ الإضمارِ حالُهُنَّ هنا كحالِهِنَّ في الفِعْلِ، لا تَقْوىٰ أَنْ تَقُولَ: عليكَ إيّاهُ، ولا رُوَيدَ إيّاهُ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَقْدِرُ علىٰ (الهاءِ)، تَقُولُ: عَلَيْكَهُ، وَرُوَيْدَهُ. ولا تَقُولُ: عليكَ إيّايَ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَقْدِرُ علىٰ (ني)[1].

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٣٦٣):

«ما في هذا الباب علىٰ ثلاثة أضرب في الاتصال أو الانفصال: فأقواها فيهما (إنّ وأخواتها)؛ لأنَّهن أجرين مجرىٰ الفعل الماضي في فتح الآخر، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبّه بالفاعل...فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل، وبعدها (رويد) تقول: رويد زيدًا، ورويدك زيدًا...، وبعدهما (عليك) وهي أقوىٰ في الفصل: يجوز عليكه وعليكني، وعليك إيّاي، وعليك إيّاه».

[ثالثًا - باب ضمائر الجَرّ]

[باب علامات ضمائر الجَرّ]

هذا بابُ علامةِ إضمارِ المجرورِ: اعْلَمْ أَنَّ (أَنْتَ) وأخواتِها لا يَكُنَّ علاماتٍ لمجرورٍ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أَنْتَ) اسمٌ مرفوعٌ، ولا يكونُ المرفوعُ مجرورًا، أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وأَنْتَ، لم يَجُزْ، ولو قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بأحَدٍ إلا أنتَ، لم يَجُزْ. ولا يجوزُ (إيّا) أَنْ تكونَ علامةً لمضمر مجرورٍ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (إيّا) علامةٌ للمنصوبِ، فلا يكونُ المنصوبُ في موضعِ المجرورِ، ولكنَّ إضمارَ المجرورِ علاماتُهُ كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تَقَعُ (إيّا) مواقعَنَّ إلا أَنْ تُضِيفَ إلىٰ نَفْسِكَ نحو قولِكَ: (بي)، و(لي)، و(عندي).

[الأمثلة]:

وتَقُولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ وَبِكَ، وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا بِكَ، أَعَدْتَ مَعَ المُضْمَرِ (الباءَ)؛ مَنْ قِبَلِ أَنَّهُمْ لا يتكلَّمونَ بـ(الكافِ) وأَخواتِها مُفْرَدَةً، فلذلكَ أَعادُوا الجارَّ مع المُضْمَرِ.

[رابعًا - أبواب أحكام الضمائر]

[الباب الأوَّل - اتصال ضمائر النصب]

هذا بابُ إضمارِ المفعولَيْنِ اللَّذينِ تَعَدَّىٰ إليهما فِعْلُ الفاعلِ:

[ضمير المتكلم مع غيره]:

اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ الثاني قد تكونُ علامَتُهُ إذا أُضْمِرَ في هذا البابِ العلامةَ التي لا تَقَعُ (إيًا) مَوْقِعَهَا، وقد تكونُ علامَتُهُ - إذا أُضْمِرَ - (إيّا). فَأَمَّا علامةُ الثاني التي لا تَقَعُ (إيًا) مَوْقِعَها فقولُكَ: أَعطانِيهِ، وأَعطانِيكَ، فهذا هكذا إذا بَدَأَ المتكلِّمُ بنفسِهِ. فَإِنْ بَدَأَ بالمخاطَبِ قَبْلَ نفسهِ فقالَ: أَعطاكَني، أَو بدأَ بالغائِبِ قَبْلَ نَفْسِهِ، فقالَ: قَدْ أَعطاهوني، فهو قبيحٌ لا تَكَلَّمُ بِهِ العَرَبُ، ولكنَّ النحويينَ قاسُوهُ. وَإِنَّما قَبُحَ عند العَرَبِ كراهيةَ أَنْ يَبْدَأَ المتكلِّمُ في هذا الموضعِ بِالأَبْعَدِ قَبْلَ الأَقْرَبِ، ولكنْ تَقُولُ: أَعطاكَ إيّايَ، وأعطاهُ إيّايَ، فهذا كلامُ العَرَبِ.

[المخاطب والغائب]:

فَإذا كانَ المفعولانِ اللّذانِ تَعَدَّىٰ إليهما فِعْلُ الفاعلِ مخاطبًا وغائِبًا، فَبَدَأْتَ بالمخاطَبِ قَبْلَ الغائِبِ، فَإِنَّ علامةَ الغائِبِ العلامةُ التي لا تَقَعُ موقِعَها (إيًا)، وذلكَ قولُهُ: أَعْطَيْتُكَهُ، وَقَدْ أَعطاكَهُ، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لها كارِهُونَ﴾[1]. فهذا هكذا إذا بَدَأْتَ بالمخاطَبِ قَبْلَ الغائِبِ.

[المفعولان كلاهما غائب]:

فَإذا ذَكَرْتَ مفعولَينِ كلاهما غائِبٌ، فَقُلْتَ: أَعطاهوها، وأَعطاهاهُ، جازَ، وهو

---

(١) سورة هود ٢٨؛ الأصل «فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ» ساقطة.

عربيٌّ. ولا عليكَ بِأَيِّهما بَدَأْتَ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهما كلاهما غائِبٌ. وهذا أيضًا ليس بالكثيرِ في كلامِهِم. والكثيرُ في كلامِهِمْ: (أَعطاهُ إيّاهُ).

[تعليق]:

وَتَقُولُ: حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَحَسِبْتَنِي إِيَّاهُ؛ لأنَّ (حَسِبْتُنِيهِ) و(حَسِبْتُكَهُ) قليلٌ في كلامِهِمْ؛ وذلكَ لأنَّ (حَسِبْتُ) بمنزلةِ (كانَ)، إنَّما يَدخلانِ علىٰ المُبتَدَأ والمبنيِّ عَلَيْهِ، فَيكُونانِ في الاحتياجِ علىٰ حالٍ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ لا تَقْتَصِرُ علىٰ الاسمِ الذي يَقَعُ بعدهما كما لا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ مُبْتَدًا. والمنصوبانِ بَعْدَ(حَسِبْتُ)بمنزلةِ المرفوعِ والمنصوبِ بعد (ليس) و(كانَ). وكذلكَ الحروفُ التي بِمَنْزِلةِ (حَسِبْتُ) و(كانَ)(*).

[الباب الثاني - أَحكام اتّصال الضمير]

هذا بابٌ لا تجوزُ فيهِ علامةُ المُضْمَرِ المُخاطَبِ، ولا علامةُ المضمرِ المتكلّمِ، ولا علامةُ المُضْمَرِ المُحدَّثِ عَنْهُ الغائِبِ، وذلكَ أَنَّهُ لا يجوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ للمخاطَبِ: اضْرِبْكَ، وَلاَ اقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ. لمّا كانَ المخاطبُ فاعِلًا وَجَعَلْتَ مفعولَهُ نَفْسَهُ، قَبُحَ ذلكَ؛ لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِمْ (أَقْتُلْ نَفْسَكَ) و(أَهْلَكْتَ نَفْسَكَ) عَنِ (الكافِ) هاهنا، وَعَنْ (إِيّاكَ). وكذلكَ المتكلّمُ، لا يَجوزُ له أَنْ يَقُولَ: أَهْلَكْتُني، ولا أُهلِكُني؛ لأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ مَفْعُولَهُ، فَقَبُحَ؛ وذلكَ لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِمْ (أَنْفَعُ نفسي) عَنْ (ني) وَعَنْ (إِيّايَ).

[الباب الثالث - علامة الإضمار للمتكلّم]

هذا بابُ علامةِ إضمارِ المنصوبِ المتكلّم، والمجرورِ المتكلّمِ:

اعْلَمْ أَنَّ علامة إضمارِ المنصوبِ المتكلّمِ (ني)، وعلامةَ إضمارِ المجرورِ المتكلّمِ

(*) أراد بالحروف: (علمت) و(ووجدت) ونحوها.

(الياءُ)؛ أَلاَ ترَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ إذا أَضْمَرْتَ نَفْسَكَ وأَنتَ منصوبٌ: ضَرَبَني، وقَتَلَني، وَإِنَّني، ولعلَّني. وَتَقُولُ إذا أَضْمَرْتَ نَفْسَكَ مجرورًا: غلامِي، وعندِي، وَمَعِي.

[حذف نون الوقاية مع (إنَّ) وأخواتها]:

فَإِنْ قُلْتَ: ما بالُ العَربِ قَدْ قالَتْ: (إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنّي)؟ فَإِنَّهُ زُعِمَ أَنَّ هذِهِ الحروفَ اجْتَمَعَ فيها أَنَّها كثيرةٌ في كلامِهِمْ، وأَنَّهم يَسْتثقلُونَ في كلامِهِمْ التضعيفَ. فَلَمَّا كَثُرَ استعمالُهُمْ إيّاها مَعَ تضعيفِ الحروفِ حَذَفُوا التي تلي الياءَ(*). فَإِنْ قُلْتَ: (لعلّي) ليس فيها نونٌ؟ فَإِنَّهُ زُعِمَ أَنَّ (اللّام) قريبٌ مِنَ (النّونِ)، وهي أقربُ الحروفِ مِنَ (النّونِ).

[حذف نون الوقاية مع اسم الفاعل]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (الضاربِي)، فقالَ: هذا اسمٌ ويدخلُهُ الجَرُّ.

[الباب الرابع - الإضمار في (لولا) و(عسىٰ)]

[لولا]:

هذا بابُ ما يكونُ مُضْمَرًا فيهِ الاسمُ متحوّلًا عَنْ حالِهِ إذا أُظْهِرَ بَعْدَهُ الاسمُ، وذلك: لَوْلاَكَ، ولَوْلاَيَ. إذا أُضْمِرَ فيهِ الاسمُ جُرَّ، وإذا أُظْهِرَ رُفِعَ. ولو جاءَتْ علامةُ الإضمارِ علىٰ القياسِ، لَقُلْتَ: لولا أَنتَ كما قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1]، ولكنَّهم جَعَلُوهُ مُضْمرًا مجرورًا. والدليلُ علىٰ ذلك أَنَّ (الياءَ) و(الكافَ) لا تكونانِ علامةَ مُضْمَرٍ مرفوعٍ.

(*) أي: نون الوقاية.

(١) سورة سبأ ٣١.

[عسىٰ]:

وَأَمَّا قولُهُمْ: (عساكَ): فالكافُ منصوبةٌ. وقالَ الراجِزُ وَهُوَ رُؤْبَةُ:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عساكا

والدليلُ علىٰ أَنَّها منصوبةٌ أَنَّكَ إذا عَنَيْتَ نَفْسَكَ، كانتْ علامتُكَ (ني).

[الباب الخامس - عطف الاسم الظاهر علىٰ الضمير]

هذا بابُ ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيه، وما يَقْبُحُ أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ في ما عَمِلَ فيهِ.

١- [المضمر المنصوب]:

أَمَّا ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظهَرُ فهو المُضْمَرُ المنصوبُ، وذلكَ قولُكَ: رَأَيْتُكَ وزيدًا، وَإِنَّكَ وزيدًا منطلقانِ.

٢- [المضمر المرفوع]:

[ضمير المتكلّم]:

وأَمَّا ما يَقْبُحُ أَنْ يَشرَكَهُ المُظْهَرُ فهو المُضْمَرُ في الفِعْلِ المرفوعُ، وذلك قولُكَ: فَعَلْتُ وعبدُ اللهِ، وأَفْعَلُ وعبدُ اللهِ.

[تعليق]:

وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ هذا إنَّما قَبُحَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا الإضمارَ يُبْنَىٰ عليهِ الفِعْلُ، فاسْتَقْبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضْمرًا يُغَيِّرُ الفِعْلَ عَنْ حالِهِ إذا بَعُدَ مِنْهُ.

وَإِنَّما حَسُنَتْ شِرْكَتُهُ المنصوبَ؛ لأَنَّهُ لا يُغَيِّرُ الفِعْلُ فيهِ عَنْ حالِهِ التي كانَ عليها

قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ، فَأَشْبَهَ المُظْهَرَ، وَصَارَ مُنْفَصِلًا عندهم بمنزلةِ المُظْهَرِ إذْ كانَ الفِعْلُ لا يَتَغَيَّرُ عَنْ حالِهِ قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ فيهِ.

[ضمير المخاطب]:

وأَمَّا (فَعَلْتَ فإِنَّهم قَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ حالِهِ في الإظهارِ، أُسْكِنَتْ فيهِ اللَّام، فَكَرِهوا أنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضْمرًا يُبْنىٰ له الفِعْلُ غَيْرَ بنائِهِ في الإظهارِ حَتَّىٰ صارَ كأَنَّهُ شيءٌ في كلمة لا يُفارِقُها كأَلِفِ (أَعْطيْتَ).

فَإِنْ نَعَتَّهُ حَسُنَ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ، وذلكَ قولُكَ: ذَهَبْتَ أَنْتَ وزيدٌ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ ورَبُّكَ﴾[1] و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[2]؛ (ضَرَبَ). وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لو شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا ولا حَرَّمنا﴾[3]، حَسُنَ لِمكانِ (لا).

[تعليق على توكيد الضمير]:

واعْلَمْ أَنَّهُ قَبيحٌ أَنْ تَصِفَ المُضْمَرَ في الفعْلِ بـ(نَفْسِكَ) وما أَشْبَهَهُ[*]، وذلكَ أَنَّهُ قبيحٌ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ نَفْسُكَ، إلا أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ. فإنْ قُلْتَ: فَعَلْتُمْ أَجمعونَ، حَسُنَ؛ لأَنَّ هذا يُعَمُّ بِهِ. وإذا قُلْتَ (نَفْسُكَ) فَإِنَّما تُريدُ أَنْ تؤَكِّدَ الفاعِلَ.

٣-[المضمر المجرور]:

وَمِمَّا يَقْبُحُ أَنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ علامةُ المُضْمَرِ المجرورِ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوك وَعَمرٍو، كَرِهُوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضْمرًا داخلًا في ما قَبْلَهُ.

---

(١) سورة المائدة ٢٤.

(٢) سورة البقرة ٣٥؛ سورة الأعراف ١٩.

(٣) سورة الأنعام ١٤٨.

(*) أراد قبح توكيد الضمير بنفس ونحوه، فلا يصحّ لك أن تقول: درستَ نفسُكَ.

[الباب السادس - عدم الإضمار في بعض حروف الجرّ]

هذا بابُ ما لا يجوزُ فيه الإضمارُ مِنْ حروفِ الجرِّ، وذلك: (الكافُ) في: أنتَ كزيدٍ، و(حتىٰ)، و(مُذْ)؛ وذلك لأَنَّهم اسْتَغْنَوا بقولِهِم: (مثلي) و(شبهي) عنه، فَأَسْقَطُوهُ، إلا أنَّ الشُعراءَ إذا اضْطُرّوا أَضْمَرُوا في (الكافِ)، فَيُجْرونَها علىٰ القياسِ.

قالَ الشاعر العجّاجُ:

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أَو أَقْرَبَا

[الباب السابع - التوكيد بضمير الرّفع]

هذا بابُ ما تكون فيه (أنتَ)، و(أَنا)، و(نحنُ)، و(هُوَ)، و(هِيَ)، و(هُمْ)، و(هُنَّ)، و(أَنْتُنَّ)، و(هُما) و(أَنْتُما)، و(أَنْتُمْ) وصفًا.

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الحروفَ كلّها تكونُ وصفًا للمضمرِ المجرورِ والمنصوبِ والمرفوعِ المُضْمَرِينَ، وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنتَ، ورأَيْتُكَ أَنتَ، وانطلقْتَ أَنتَ.

الاسم الناقص

أوَّلًا - أبواب الأَسماء الموصولة.

ثانيًا - أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع.

ثالثًا - أبواب أسماء الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي).

رابعا - أبواب (أنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها.

خامسا - أبواب (أم) و(أو) في التسوية.

[أَوَّلًا- أَبواب الأَسماء الموصولة]

[الباب الأَوَّل- (أيّ) و(مَنْ)]

[أيّ]:

هذا بابُ (أَيٍّ)[1]: اعْلَمْ أَنَّ (أَيًّا)مضافًا وغيرَ مضافٍ بمنزلةِ (مَنْ)؛ أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: أَيٌّ أَفْضَلُ؟ وأَيُّ القومِ أَفْضَلُ؟ فَصَارَ المُضافُ وغيرُ المُضافِ يجريانِ مجرىٰ(مَنْ) كما أَنَّ (زيدًا) و(زيدَ مَناةَ) يجريانِ مجرىٰ (عمرٍو)، فحالُ المُضافِ في الإعرابِ والحُسْنِ والقُبْحِ كحالِ المُفْرَدِ. وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيًّاما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسماءُ الحُسْنىٰ﴾[2] فَحَسُنَ كَحُسْنِهِ مضافًا.

[مَنْ]:

وكذلكَ (مَنْ) تَجْرِي مَجْرىٰ (أَيٍّ) في الذي ذَكَرْنا وَتَقَعُ مَوْقِعَهُ. وَسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟ فقالَ: القياسُ النَّصْبُ كما تَقُولُ: اضْرِبْ الذي أَفْضَلُ؛ لأَنَّ (أَيًّا) في غيرِ الجزاءِ والاستفهامِ بمنزلةِ (الذي) كما أَنَّ (مَنْ) في غيرِ الاستفهامِ والجزاءِ بمنزلةِ (الذي).

وتفسيرُ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلكَ الأَوَّل بعيدٌ. إنَّما يجوزُ في شِعْرٍ أو في اضطرارٍ. ولو اتَّسَعَ هذا في الأَسماءِ لَجازَ أَنْ تَقُولَ: اضْرِبِ الفاسِقُ الخبيثُ، تُريدُ: الذي يُقالُ له: الفاسِقُ الخبيثُ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط-٣/٤٣١):
«وهي تأتي للاستفهام والمجازاة، وتكون بمعنىٰ (الذي)، فإذا كانت للاستفهام والمجازاة لم تحتج إلىٰ صلة، وإذا كانت بمعنىٰ (الذي) احتاجت إلىٰ صلة».

(٢) سورة الإسراء ١١٠.

[ورأينا: أنَّ جملة (أيّهمُ أفضل) جملة مستقلة تصلح جوابا لسؤال: من أضربُ؟، فالرفع على الابتداء والمبني عليه رفع]

[الباب الثاني - (أيّ) مضافًا بمعنى (الذي)]

هذا بابُ مَجْرىٰ (أيّ)(*) مُضافًا علىٰ القياسِ، وذلكَ قولُكَ: اضْرِبْ أَيَّهم هو أَفْضَلُ، واضْرِبْ أَيَّهم كانَ أَفْضَلَ، واضْرِبْ أَيَّهم أبوهُ زيدٌ. جَرَىٰ هذا علىٰ القياس؛ لأَنَّ (الذي) يَحْسُنُ هاهنا.

فَإنْ قُلْتَ: (اضْرِبْ أَيُّهم عاقلٌ) رَفَعْتَ؛ لأنَّ (الذي عاقلٌ) قَبِيحٌ. فَإذا أَدْخَلْتَ (هُوَ) نَصَبْتَ؛ لأنَّ (الذي هو عاقلٌ) حَسَنٌ؛ أَلاَ تَرَىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: هذا الذي هو عاقِلٌ، كانَ حَسَنًا.

[الباب الثالث - (أيّ) مضافًا إلىٰ الأَسماء الموصولة]

هذا بابُ (أيٍّ) مُضافًا إلىٰ مالا يَكْمُلُ اسمًا إلا بصلةٍ(**)، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؛ فـ(مَنْ) كَمَلَتْ اسمًا بـ(رَأَيْتَ)، فصارَ بمنزلةِ (القومِ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ القومِ أَفْضَلُ، وأَيُّهُمْ أَفْضَلُ. وكذلك: (أَيُّ الذين رأيتَ في الدارِ أَفْضَلُ)، وَتَقُولُ: أَيُّ الذين رأَيتَ في الدارِ أَفْضَلُ؟ لأَنَّ (رَأَيْتَ) مِنْ صلةِ (الذينَ، و(فيها) متَّصِلَةٌ بـ(رَأَيْتَ)؛ لأَنَّكَ ذَكَرْتَ مَوْضِعَ الرؤيةِ، فكأنَّكَ قُلْتَ أيضًا: (أَيُّ القومِ أَفْضَلُ) و(أَيُّهُمْ أَفْضلُ).

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٨١):
«باب (أيّ) الذي لا يصلح فيه البناء».
(**) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٤٣٩):
«إذا أُضيفت (أيٌّ) فلا تكون (مَنْ) إلَّا بمعنىٰ (الذي)».

[الباب الرابع - إجراء (ذا) بمعنىٰ (الذي)]

هذا بابُ إجرائِهم (ذا) وَحْدَهُ بمنزلة (الذي)، وليس يكونُ كـ(الذي) إلا مَعَ (ما) و(مَنْ) في الاستفهامِ، فيكونَ (ذا) بمنزلة (الذي)، ويكونُ (ما) حرفَ الاستفهامِ، وإجرائِهِمْ إيّاهُ مع (ما) بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

[(ذا) بمنزلة (الذي)]:

أَمَّا إجراؤهُمْ (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولُكَ: ماذا رَأَيْتَ؟ فَيَقُولُ: (مَتَاعٌ حَسَنٌ).

[(ذا) ليست بمنزلة (الذي)]:

وأَمَّا إجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهُو قولُكَ: ماذا رَأَيْتَ؟ فَتَقُول: خيرًا؛ كأنَّكَ قُلْتَ: ما رَأَيْتَ؟ وَمِثْلُ ذلكَ قولُهُمْ: ماذا تَرَىٰ؟ فتقولُ: خيرًا. وقالَ جَلَّ ثناؤهُ: ﴿ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا: خيرًا﴾[1].

---

(١) سورة النحل ٣٠.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقرأ زيد بن علي: ﴿خيرٌ﴾ بالرفع، أي: المنزلُ خيرٌ، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل(ذا) موصولة، ولا تطابق من جعل (ماذا) منصوبة لاختلافهما في الإعراب. تفسير أبي حيّان ٤٨٧/٥، ٤٨٨».

[ثانيًا- أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع]

[الباب الأوَّل- (أَنْ) و(كي) و(لَنْ)][*]

هذا بابُ إعرابِ الأَفعالِ المُضارِعَةِ لِلأسماءِ:

[أَنْ وكي]:

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الأَفعالَ لها حروفٌ تَعْمَلُ فيها فَتَنْصِبُها، لا تَعْمَلُ في الأَسماءِ كما أَنَّ حروفَ الأَسماءِ التي تَنْصِبُها لا تَعْمَلُ في الأَفعالِ، وهي: (أَنْ)، وذلكَ قولُكَ: أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ، و(كي)، وذلكَ: جِئْتُكَ لِكَي تَفْعَلَ.

[لَنْ]:

و(لَنْ): فَأَمّا الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَزَعَمَ أَنها (لا أَنْ)، ولكنَّهم حَذَفُوا لِكَثْرَتِهِ في كلامِهِمْ.

أَمّا زيدًا فَلَنْ أَضْرِبَ؛ لأَنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صِلَةٌ، فَكَأَنَّهُ قالَ: أَمّا زيدًا فلا الضَّرْبُ لَهُ[1].

[الباب الثاني- الحروف التي تضمر فيها (أَنْ)]

هذا بابُ الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ)، وذلكَ (اللّام) التي في قولِكَ: جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ، و(حتّىٰ)، وذلكَ قولُكَ: حَتَّىٰ تَفْعَلَ ذاكَ؛ فإنَّما انْتَصَبَ هذا بِـ(أَنْ)، و(أَنْ) ههنا

(*) هذا الباب بداية الجزء الثالث من كتاب سيبويه في تجزئة المحقّق عبد السلام محمد هارون، ولا نرىٰ له وجهًا من حيث التصنيف المنهجيّ للكتاب.

(١) نبّه صاحب الكتاب علىٰ أنَّ (لَنْ أَضْرِبَ) اسمٌ والفعل صلة؛ لأنَّ هذا الباب من مجموعة الأبواب التي عقدت في الكلام علىٰ (الاسم الناقص). وهذا يعزّز صحة التصنيف المنهجي الذي نعمل بموجبه.

مُضْمَرَةً، وَلَوْ لَمْ تُضْمِرْها لَكانَ الكلامُ مُحالا؛ لأنَّ (اللّام) و(حَتَّىٰ) إنَّما يعملانِ في الأَسماءِ فَيَجُرَّانِ، وليستا مِنَ الحروفِ التي تُضافُ إلىٰ الأفعال. فَإذا أَضْمَرْتَ (أَنْ) حَسُنَ الكلامُ؛ لأَنَّ (أَنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلة اسمٍ واحدٍ كما أَنَّ (الذي) وَصِلَتَهُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فإذا قُلْتَ: (هو الذي فَعَلَ)فكأَنَّكَ قُلْتَ: (هو الفاعِلُ)، وإذا قُلْتَ: (أخشىٰ أَنْ تَفْعَلَ)، فكأَنَّكَ قُلْتَ: (أخشىٰ فِعْلَكَ)؛ أَفَلاَ تَرَىٰ أَنَّ (أَنْ تَفْعَلَ) بمنزلة (الفِعْلِ). فَلَمَّا أَضْمَرْتَ (أَنْ) كُنْتَ قد وَضَعْتَ هذينِ الحرفينِ موضَعهما؛ لأَنَّهما لا يَعْملانِ إلا في الأَسماءِ ولا يُضافانِ إلا إليها، و(أَنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلة (الفِعْلِ).

وبعضُ العربِ يَجْعَلُ (كَي)بمنزلة (حَتَّىٰ)، وذلك أَنَّهُمْ يقولونَ: (كَيْمَهْ) في الاستفهامِ، فَيُعْملُونَها في الأَسماءِ كما قالُوا: حَتَّىٰ مَهْ؟، وَحتّىٰ مَتَىٰ؟، ولِمَهْ؟ فَمَنْ قالَ: (كَيْمَهْ) فَإِنَّهُ يُضْمِرُ (أَنْ) بَعْدَها. وأَمَّا مَنْ أَدْخَلَ عليها (اللّام) ولم يَكُنْ مِنْ كلامِهِ (كَيْمَهْ) فَإِنَّها عندهُ بمنزلة (أَنْ)، وتَدْخُلُ عليها(اللّام)كما تَدْخلُ علىٰ (أَنْ). وَمَنْ قالَ: (كَيْمَهْ) جَعَلَها بمنزلة (اللّام).

[الباب الثالث- استطراد في حروف الجزم بعد النصب]

هذا بابُ مَا يَعْمَلُ في الأَفعال فَيَجزمُها، وذلك: لَمْ وَلَمّا واللّام التي في الأمرِ، وذلك قولُكَ: لِيَفْعَلْ، و(لا) في النّهي، وذلكَ قولُكَ: لا تَفْعَلْ؛ فإنّما هما بمنزلة (لَمْ).

واعْلَمْ أَنَّ هذه (اللّام)، و(لا) في الدعاءِ بمنزلتهما في الأَمرِ والنّهي، وذلكَ قولُكَ: لا يَقْطَعِ اللهُ يمينَكَ، ولَيْجْزِكَ اللهُ خيرًا.

واعْلَمْ أَنَّ حروفَ الجزمِ لا تجزم إلا الأَفعالَ، ولا يكونُ الجزمُ إلا في هذهِ الأَفعالِ المضارعةِ للأَسماءِ كما أَنَّ الجرَّ لا يكون إلا في الأَسماءِ.

[الباب الرابع- الأَفعال المضارعة في مواضع الأَسماء]

هذا بابُ وَجْهِ دخولِ الرَّفعِ في هذهِ الأَفعالِ المضارعةِ للأَسماءِ:

[الفعل المضارع المرفوع]:

اعْلَمْ أَنَّها إذا كانتْ في موضع (اسمٍ مبتدأ)، أو موضعِ (اسمٍ بُنِيَ علىٰ مبتدأ)، أو في موضع (اسمٍ مرفوعٍ غيرِ مبتدأ ولا مبنيٍّ علىٰ مبتدأ، أو في موضعِ اسمٍ مجرورٍ، أو منصوب)، فإنَّها مرتفعةٌ. وكينونَتُها في هذهِ المواضعِ أَلْزَمَتْها الرَّفعَ، وهي سببُ دخولِ الرَّفعِ فيها، وكينونتُها في موضعِ الأَسماءِ ترفعُها كما ترفعُ الاسمَ كينونتُهُ مبتدأ:

- فأَمَّا (ما كانَ في موضعِ المبتدأ) فقولُكَ: يقولُ زيدٌ ذاكَ.

[ويراد بالابتداء هنا هو ابتداء الكلام بها وتجردها من عوامل النصب والجزم، وفسّرها سيبويه كونها في موضع الاسم المبتدأ]

- وأَمَّا (ما كانَ في موضعِ المبنيِّ علىٰ المبتدأ) فقولُكَ: زيدٌ يقولُ ذاكَ.

- وأَمَّا (ما كانَ في موضعٍ غيرِ المبتدأ ولا المبنيِّ عليهِ) فقولُكَ: مَرَرْتُ برجلٍ يقولُ ذاكَ، وهذا يومُ آتيك، وهذا زيدٌ يقولُ ذاكَ، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وَحَسِبْتُهُ يَنْطَلِقُ فهكذا هذا وما أَشْبَهَهُ.

[الفعل المضارع مع (ما) المصدرية]:

وَمِنْ ذلكَ أيضًا: ائْتِني بَعْدَ ما تفرُغُ، فـ(ما) و(تَفرُغُ) بمنزلة (الفراغ)، و(تَفْرُغُ) صِلَةٌ، وهي مبتَدأَةٌ، وهي بمنزلتها في (الذي) إذا قُلْتَ: (بعَدْ الذي تَفْرُغُ) فـ(تَفْرُغ) في موضعِ مبتدأ؛ لأَنَّ (الذي) لا يَعْملُ في شيءٍ والأَسماءُ بعده مبتدأةٌ.

[الباب الخامس- (إذن)]

هذا بابُ (إذنْ):

اعْلَمْ أَنَّ (إذنْ) إذا كانتْ جوابًا، وكانتْ مبتدأَةً عَمِلَتْ في الفِعْل عَمَلَ (أُرىٰ) في الاسمِ إذا كانتْ مبتدأةً، وذلكَ قولُكَ: إذنْ أَجيئَكَ، وإذنْ آتيَكَ.

وَمِنْ ذلكَ أيضًا قولُكَ:إذن واللهِ أجيئَكَ، والقَسَمُ ههنا بمنزلتهِ في (أُرىٰ) إذا قُلْتَ: أُرىٰ واللهِ زيدًا فاعلًا.

[(إذنْ) بين الواو أو الفاء وبين الفعل]:

واعْلَمْ أَنَّ (إذنْ) إذا كانتْ بين (الفاءِ) و(الواو) وبين الفِعْلِ فإنَّكَ فيها بالخيارِ: إنْ شِئْتَ أعْمَلْتَها كإعمالِكِ (أُرىٰ) و(حَسِبْتُ) إذا كانتْ واحدةٌ منهما بين اسمينِ، وذلكَ قولُكَ: زيدًا حَسِبْتُ أَخاكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيتَ (إِذَنْ) كإلغائِكَ (حَسِبْتُ) إذا قُلْتَ: زيدٌ حَسِبْتُ أَخوكَ. فَأَمَّا (الاستعمالُ) فقولُكَ: فَإِذَنْ آتيَكَ، وإذنْ أُكْرِمَكَ. وبَلَغَنا أَنَّ هذا الحرفَ في بعضِ المصاحفِ: ﴿وإذنْ لا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إلا قليلا﴾[1]، وسَمِعْنا بعضَ العربِ قَرَأَها فقالَ: ﴿وَإِذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ وأَمَّا(الإلغاءُ) فقولُكَ: فَإذنْ لا أَجِيئُكَ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النّاسَ نَقِيرا﴾[2].

[الباب السادس- (حتىٰ) في النّصب والرّفع]

[النّصب]

هذا بابُ (حتَّىٰ). اعْلَمْ أنَّ (حتّىٰ) تنصِبُ علىٰ وجهينِ:

١- فـ(أَحدُهما):أَنْ تجعلَ الدخولَ غايةً لمسيرِك، وذلكَ قولُكَ: سِرْتُ حتّىٰ أَدخُلَها، كأنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ إلىٰ أَنْ أَدخلَها، فالنّاصِبُ للفِعْلِ ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كانَ غايةً.

---

(١) سورة الإسراء ٧٦. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقراءة النصب هذه هي قراءة أُبي وعبد الله بن مسعود تفسير أبي حيان ٦/ ٦٦».
(٢) سورة النساء ٥٣.

فالفِعلُ إذا كانَ غايةً نَصْبٌ، والاسمُ إذا كانَ غايةً جَرٌّ. وهذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- وأمَّا (الوجهُ الآخرُ): فَأَنْ يكونَ السَّيْرُ قد كانَ، والدخولُ لم يكُنْ، وذلك إذا جاءتْ مِثْلَ (كي) التي فيها إضمارُ (أَنْ) وفي معناها، وذلك قولُكَ: كَلَّمْتُهُ حتّىٰ يأمُرَ لي بشيءٍ.

[الرّفع]:

واعْلَمْ أَنَّ (حتَّىٰ) يُرْفَعُ الفِعْلُ بعدها علىٰ وجهينِ:

١- تَقُولُ: سِرْتُ حتّىٰ أَدخلُها، تعني: أَنَّه كانَ دخولٌ مُتّصِلٌ بالسيرِ كاتصالِهِ بِهِ بـ(الفاءِ) إذا قُلْتَ: سِرْتُ فأَدخلُها، فَـ(أَدخلُها) ههنا علىٰ قولِكَ: هو يَدخلُ، وهو يَضْرِبُ، إذا كُنْتَ تُخْبِرُ أَنَّهُ في عملِهِ، وأَنَّ عملَهُ لم يَنقطِعْ. فإذا قالَ: (حتىٰ أَدخلُها)، فكأنَّهُ يقولُ سِرتُ فإذا أَنا في حالِ الدخولِ، فـ(الدخولُ) متَّصِلٌ بالسيرِ.

٢- وأَمَّا (الوجه الآخرُ): فَإِنَّهُ يكونُ(السَّيرُ) قد كانَ وما أَشْبَهَهُ، ويكونُ (الدخولُ) وما أَشْبَهَهُ الآنَ. فَمِنْ ذلكَ: لقد سِرْتُ حتّىٰ أَدخلُها ما أُمْنَعُ، أي: حتّىٰ إنِّي الآنَ أَدخلُها كيفما شِئْتُ. ومِثْلُ ذلكَ قولُ الرّجلِ: لقد رأَىٰ منِّي عامًا أَوَّلَ شيئًا حتّىٰ لا أَستطيعُ أَنْ أُكَلِّمَهُ العامَ بشيءٍ، ولقد مَرِضَ حتّىٰ لا يَرجونَهُ.

[الباب السابع- (حتىٰ) في الاتّصال والغاية]

هذا بابُ الرّفعِ في ما اتَّصَلَ بالأَوّلِ كاتِّصالِهِ بـ(الفاءِ)، وما انتصبَ لأَنَّهُ غايةٌ[1]، تقولُ: سِرْتُ حتّىٰ أدخلُها، وقد سِرْتُ حتّىٰ أَدخلُها، سواءً. وكذلك: إنِّي سِرْتُ حتّىٰ أَدخلُها، في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ. فَإنْ جَعلْتَ الدّخولَ في كلِّ ذا غايةً نَصَبْتَ.

وتقولُ: رَأَيْتُ عبدَ اللهِ سارَ حتّىٰ يدخلُها، وأُرىٰ زيدًا سارَ حتّىٰ يدخلُها، وَإِنْ جَعَلْتَ الدخولَ غايةً، نَصَبْتَ في ذا كُلِّهِ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٥١٥):
«هذا الباب معتمد ذكر ما كان بعد (حتىٰ) متصلًا بما قبله)».

وَبَلَغْنا أَنَّ مجاهدًا قَرَأَ هذهِ الآيَةَ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسولُ﴾[1] وهي قراءةُ أهلِ الحجاز[*].

[الباب الثامن - الفاء]

هذا بابُ (الفاءِ):

اعْلَمْ أَنَّ ما انتصبَ في بابِ (الفاءِ) يَنْتَصِبُ علىٰ إضمارِ (أَنْ). وما لم ينتصِبْ فَإِنَّهُ يَشْرَكُ الفعلَ الأَوَّلَ في ما دَخَلَ فيهِ، أو يكونُ في موضعِ مبتدأ أو مبنيٍّ علىٰ مبتدأ، أو موضعِ اسمٍ ممَّا سوىٰ ذلك. وسأُبيِّنُ ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

فَمَثَلُ النَّصْبِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2]. وَمَثَلُ الرّفعِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ، وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرونَ﴾[3]. وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ علىٰ وجهٍ آخَرَ[4]، كأَنَّكَ قُلْتَ: (فَأنتَ تُحَدِّثُنا).

[الباب التاسع - الواو]

هذا بابُ (الواو):

اعْلَمْ أَنَّ (الواوَ) يَنْتَصِبُ ما بعدها في غيرِ الواجبِ مِنْ حيثُ انتصبَ ما بعد (الفاء)، وأَنها قد تُشرِكُ بين الأوَّلِ والآخِرِ كما تُشرِك (الفاءُ)، وأَنَّها يُسْتَقْبَحُ فيها أَنْ تُشْرِكَ بين الأَوَّلِ والآخِرِ، كما اسْتُقْبِحَ ذلكَ في (الفاءِ)، وَأَنَّها يجيءُ ما بعدها مرتفعًا منقطِعًا من الأَوَّلِ كما جاءَ ما بعد (الفاءِ).

---

(١) سورة البقرة ٢١٤.

(*) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:

«وقراءة الرّفع هي قراءة نافع المدني كما في تفسير أبي حيّان ٢/١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٦-١٥٧. وهي من يعنيه سيبويه بقوله: (أهل الحجاز)».

(٢) سورة فاطر ٣٦.

(٣) سورة المرسلات ٣٥، ٣٦.

(٤) يريد: ليس علىٰ الإشراك، وإنّما علىٰ جعله في موضع مبنيّ علىٰ المبتدأ.

[اختلاف الواو والفاء]:

واعْلَمْ أَنَّ(الواوَ) وَإِنْ جَرَتْ هذا المجرىٰ فَإِنَّ معناها ومعنىٰ (الفاءِ) مختلفانِ؛ فَلَو دَخَلَتِ (الفاءُ) ههنا لأَفْسَدَتِ المعنىٰ، وَإِنَّما أَرادَ لا يجتمِعَنَّ النّهيُ والإتيانُ، فَصَارَ (تَأْتي)علىٰ إضمارِ (أَنْ).

وَتَقُولُ: لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ، فلو أَدْخَلْتَ (الفاءَ) ههنا فَسُدَ المعنىٰ. وَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ علىٰ النّهي في غيرِ هذا الموضع.

[الباب العاشر - (أو)]

هذا باب (أو):

اعْلَمْ أَنَّ ما انتصبَ بعد (أَو) فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ علىٰ إضمارِ (أَنْ) كما انتصبَ في (الفاء) و(الواوِ) علىٰ إضمارِها. ولا يُسْتَعْمَلُ إظهارُها كما لم يُسْتعملْ في (الفاءِ) و(الواوِ)، والتمثيلُ هاهنا مثلُهُ ثَمَّ، تقولُ إذا قالَ: لأَلزمنَّكَ أو تعطِيَني، كأَنَّهُ قالَ: لَيَكُونَنَّ اللّزومُ أَو أَنْ تُعْطِيَني.

واعْلَمْ أَنَّ معنىٰ ما انتصبَ بعد (أَوْ) علىٰ (إلا أَنْ) كما كانَ معنىٰ ما انتصبَ بعد (الفاءِ) علىٰ غيرِ معنىٰ التمثيلِ تقولُ: لأَلزمَنَّكَ أَو تَقْضيَني، ولأَضْرِبَنَّكَ أَو تَسْبِقَني، فالمعنىٰ: لأَلزِمَنَّكَ إلا أَنْ تَقْضِيَني، وَلأَضْرَبَنَّكَ إلا أَنْ تَسْبقَني، هذا معنىٰ النَّصبِ.

وقالَ تعالىٰ جدّه: ﴿سَتُدْعَوْنَ إلىٰ قومٍ أُولي بَأْسٍ شَديدٍ تُقاتِلُونَهُمْ أَو يُسْلِمُونَ﴾[1]. وَإِنْ شِئْتَ كانَ علىٰ الإشراكِ، وَإِنْ شِئْتَ كانَ علىٰ: أو هم يُسْلِمون[2].

---

(١) سورة الفتح ١٦.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٥٦٣/٣):
«الثاني عطف علىٰ الأوّل، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إمّا القتال وإمّا الإسلام. وذكر أنَّ في بعض المصاحف ﴿أو يُسْلِمُوا﴾، و﴿يُسْلِمُوا﴾ نصب علىٰ معنىٰ (إلّا أَنْ)، يجوز أنْ يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام».

[ثالثًا- أبواب أدوات الشرط ممَّا كان بمنزلة (الذي)]

[الباب الأوّل - أسلوب الشرط]

[أدوات الشرط]:

هذا بابُ الجزاءِ، فما يُجازىٰ بِهِ مِنَ الأَسماءِ غَيْرِ الظروفِ: (مَنْ) و(ما) و(أَيُّهُم)؛ وما يُجازىٰ به مِنَ الظروفِ: (أيُّ حِينٍ)، و(متىٰ)، و(أَيْنَ)، و(أَنّىٰ)، و(حيثُما) ومِنْ غيرِهما: (إنْ)، و(إذ ما).

[حيثما، وإذ ما]:

ولا يكونُ الجزاءُ في (حيثُ) ولا في (إذْ) حَتَّىٰ يُضَمَّ إلىٰ كُلِّ واحدٍ منهما (ما)، فَيَصِيرُ (إذْ) مع (ما)بمنزلةِ (إنَّما)، و(كأَنَّما). وليستْ (ما) فيهما بِلَغْوٍ، ولكنّ كُلَّ واحدٍ منهما مَعَ (ما)بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ. فَممَّا كانَ مِنَ الجزاءِ بـ(إذْ ما) قول سَمِعْناهما مِمَّنْ يَرويهما عَنِ العَرَبِ، والمعنىٰ (إمَّا).

[تعقيب علىٰ حيثما]:

وإنَّما مَنَعَ (حَيْثُ) أَنْ يُجازىٰ بِها أَنَّكَ تَقُولُ: حَيْثُ تكونُ أَكونُ، فـ(تكونُ) وَصْلٌ لها، كأَنَّكَ قُلْتَ: المكانُ الذي تكونُ فيهِ أكونُ. وَيُبَيِّنُ هذا أَنَّها في الخَبرِ بمنزلةِ (إنَّما)و(كأَنَّما)، وأَنَّهُ يُبْتدأ بعدها الأَسماءُ أَنَّكَ تَقُولُ: حَيْثُ عبدُ اللهِ قائِمٌ زيدٌ، وأَكونُ حَيْثُ زيدٌ قائِمٌ. فـ(حَيْثُ) كهذهِ الحروفِ التي تُبْتَدَأُ بعدها الأَسماءُ في الخبرِ، ولا يكونُ هذا في حروفِ الجزاءِ. فإذا ضَمَمْتَ إلَيْها (ما) صارت بمنزلةِ (إنْ) وما أَشْبَهَها، ولم يَجُزْ فيها ما جازَ فيها قَبْلَ أَنْ تجئ بـ(ما)، وصارَتْ بمنزلةِ (إمَّا).

[مهما]:

وَسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ (مَهْما) فقالَ: هي (ما) إذا أَدْخَلْتَ معها: (ما) لغوًا

بمنزلتِها مع (متىٰ) إذا قُلْتَ: متىٰ ما تَأْتِني آتِكَ، وبمنزلتِها مَعَ (إنْ) إذا قُلْتَ: إمَّا تَأْتِني آتِكَ، وبمنزلتِها مَعَ (أَيْنَ) كما قالَ اللهُ جَلَّ ثناؤهُ: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[1]، وبمنزلتِها مع (أيّ) كما قالَ الله تعالىٰ: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[2]، ولكنَّهم اسْتَقْبَحُوا أَنْ يُكرِّروا لفظًا واحدًا فَيَقُولوا: (ما ما)، فأَبْدَلوا (الهاءَ) مِنَ (الألِفِ) التي في الأولىٰ. وقد يجوزُ أَنْ تكونَ (مَهْ) كـ(إذْ) ضُمَّ إليها (ما).

[كيفَ]:

وسألْتُ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ قولِهِ: كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ، فقالَ: هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليستْ مِنْ حروفِ الجزاءِ، ومَخْرَجُها علىٰ الجزاءِ؛ لأَنَّ معناها: علىٰ أيِّ حالٍ تَكُنْ أكُنْ.

[إذا]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (إذا)، ما مَنَعَهم أنْ يُجازُوا بِها؟ فقالَ: الفِعْلُ في (إذا)، بمنزلتِه في (إذْ)، إذا قُلْتَ: (أ تذكُرُ إذْ تَقُولُ)، فـ(إذا) في ما يَسْتَقْبِلُ بمنزلةِ (إذْ) في ما مَضَىٰ. ويَبيِّنُ هذا أَنَّ (إذا) تجيءُ وقتًا معلومًا؛ أَلا تَرىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: آتيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ، كانَ حَسَنًا. ولو قُلْتَ: آتيكَ إنْ احمرَّ البُسْرُ، كانَ قبيحًا؛ فـ(إنْ) أبدًا مبهمةٌ، وكذلكَ حروفُ الجزاءِ. وإذا تُوصَلُ بالفِعْلِ، فالفِعْلُ في (إذا) بمنزلتِهِ في (حِينَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الحينُ الذي تأتيني فيهِ آتيكَ فيهِ.

[عمل أدوات الشرط]:

واعْلَمْ أَنَّ حروفَ الجزاءِ تجزِمُ الأَفعالَ، وَيَنْجَزِمُ الجوابُ بما قبلَه. وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: إنْ تأْتِني آتِكَ، فـ(آتِكَ) انجزمَتْ بـ(إنْ تَأْتِني) كما تَنْجَزِمُ إذا كانَتْ جوابًا للأَمرِ حينَ قُلْتَ: ائْتِني آتِكَ.

---

(١) سورة النساء ٧٨.

(٢) سورة الإسراء ١١٠.

وَزَعَمَ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ (إنْ) هي أُمُّ حروفِ الجزاءِ، فسَأَلْتُهُ: لِمَ قُلْتَ ذلكَ؟ فقالَ: مِنْ قِبَلِ أَنّي أرىٰ حروفَ الجزاءِ قد يتصرَّفْنَ فَيَكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يُفارِقُهُ (ما) فلا يكونُ فيه الجزاءُ، وهذهِ علىٰ حالٍ واحدةٍ أبدًا لا تُفارِقُ المجازاةَ.

[جواب الشرط]:

واعْلَمْ أَنَّهُ لا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلا بفعلٍ أَو بالفاءِ، فَأَمَّا الجواب بالفعلِ فنحوُ قولِكَ: إنْ تَأْتِني آتِكَ، وإنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونحوُ ذلكَ. وأَمَّا الجوابُ بالفاءِ فقولُكَ: إنْ تَأْتِني فأَنا صاحِبُكَ. ولا يكونُ الجوابُ في هذا الموضعِ بـ(الواو) ولا بـ(ثُمَّ)؛ ألا تَرَىٰ أَنَّ الرجلَ يقولُ: افعلْ كذا وكذا، فتقولُ: فإذَنْ يكونُ كذا وكذا، ويَقُولُ: لم أُغَثْ أمسِ، فَتَقُولُ: فقد أَتاكَ الغوثُ اليومَ. ولو أَدْخَلْتَ (الواوَ) و(ثُمَّ) في هذا الموضعِ تُريدُ الجوابَ، لم يَجُزْ[1].

وَسَأَلْتُ الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]، فقالَ: هذا كلامٌ مُعَلَّقٌ بالكلامِ الأَوَّلِ كما كانتِ (الفاءُ) معلَّقةً بالكلامِ الأوَّلِ، وهذا ها هنا في موضعِ (قَنَطُوا) كما كانَ الجوابُ بـ(الفاءِ) في موضعِ الفِعْلِ. قالَ: ونظيرُ ذلك قولُهُ: ﴿سواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتونَ﴾[3] بمنزلةِ (أَمْ صَمَتُّمْ).

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ: (إنْ تَأْتِني أَنا كريمٌ)، فقالَ: لا يكونُ هذا إلا أَنْ يَضْطَرَّ شاعِرٌ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أنا كريمٌ) يكونُ كلامًا مبتدًا.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/ ٥٩٢، ٥٩٣):
«واختاروا (الفاء) دون (الواو) و(ثُمَّ)؛ لأنَّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلًا به، لأنَّه بالشرط يستوجب ومن أجل وقوعه يقع، والفاء توجب ذلك؛ لأنَّها في العطف بعد الذي قبله متصل به».
(٢) سورة الروم ٣٦.
(٣) سورة الأعراف ١٩٣.

وَتقولُ: إنْ تَأْتِنِي فَأُكْرِمُكَ، أَي: فَأَنا أُكْرِمُكَ، فلا بُدَّ مِن رَفْعِ (فَأُكْرِمُكَ) إذا سَكَتَّ عليهِ؛ لأَنَّه جوابٌ، وإنَّما ارتفعَ لأَنَّهُ مبنيٌّ علىٰ مبتدأ.

ومِثْلُ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[١].

[الباب الثاني - أسماء الشرط التي بمنزلة (الذي)]

هذا بابُ الأَسماءِ التي يُجازَىٰ بها، وتكونُ بمنزلةِ (الذي)[*].

[(من) و(ما) و(أيّهم)]:

وتلكَ الأسماءُ: (مَنْ)، و(ما) و(أَيُّهم). فإذا جَعَلْتَها بمنزلةِ (الذي)، قُلْتَ: ما تقولُ أَقولُ، فيصيرُ (تقولُ) صلةً لـ(ما) حتىٰ تكملَ اسمًا[٢]، فكأَنَّكَ قُلْتَ: الذي تقولُ أَقولُ، وكذلك: مَنْ يأتيني آتيهِ، وأَيَّها تشاءُ أُعطيكَ.

[(مهما) ونحوها]:

وإذا قُلْتَ: أقولُ مهما تَقُلْ، وأكونُ حيثما تكُنْ، وأكونُ أَينَ تكنْ، وآتيكَ متىٰ تَأْتِني، وتَلتبسُ بِها أَنَّىٰ تَأْتِها، لم يَجُزْ إلا في الشعرِ، وكانَ جزمًا. وإنَّما كانَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهم لم يجعلوا هذه الحروفَ بمنزلةِ ما يكونُ محتاجًا إلىٰ الصلةِ حتىٰ يكملَ اسمًا، وكانَ جزمًا[٣].

---

(١) سورة المائدة ٩٥.

(*) قال الرمّاني (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- مجلد ١٣٣/٣):
«باب الأسماء التي تصلح فيها الصلة والجزاء».

(٢) ههنا تنبيه علىٰ أنَّ هذا الباب من أبواب الاسم الناقص مما يكمل بحشو أو صلة.

(٣) قال السيرافي ما ملخصه (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٦٠١/٣):
«أراد أنّه لا يصحّ رفع ما بعدهنَّ من الأفعال؛ لأنّهنّ لا يكنّ بمنزلة (الذي) كما تكون (من) و(ما) و(أيّهم)، فيجعل الفعل بعدهنّ صلة لها فيرفع».

[الباب الثالث- إنَّ، كان]

هذا بابُ ما تكونُ فيه الأَسماءُ التي يُجازىٰ بها بمنزلةِ (الذي)(*)، وذلك قولُكَ: إنَّ مَنْ يأتيني آتيهِ، وكان مَنْ يأتيني آتيهِ، وليس مَنْ يأتيني آتيه.

وإنَّما أَذهبْتَ الجزاءَ ها هنا، لأنَّك أَعمْلتَ (كانَ) و(إنَّ)، ولَم يَسُغْ لكَ أَنْ تَدَعَ (كانَ) وأَشباهَهُ معلَّقَةً لا تُعْمِلُها في شيءٍ، فَلَمَّا أَعْمَلْتَهُنَّ ذهبَ الجزاءُ ولم يكنْ مِنْ مواضِعِهِ؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ لو جِئْتَ بـ(إنْ) و(متىٰ) تريد (إنَّ إنْ) و(إنَّ متىٰ) كانَ محالا. فهذا دليلٌ علىٰ أَنَّ الجزاءَ لا ينبغي لَهُ أَنْ يكونَ ها هنا بـ(مَنْ) و(ما) و(أيٍّ). فإنْ شَغَلْتَ هذه الحروفَ بشيء، جازَيْتَ، فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: إنَّهُ مَنْ يأتِنا نَأْتِهِ، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يموتُ فِيها ولا يَحْيا﴾(1)، وَكُنْتُ مَنْ يأْتِني آتِهِ.

فهذا يريدُ معنىٰ (الهاءِ)، ولا تُخَفَّفُ (أَنْ) إلا عليهِ كما قالَ: قد عَلِمْتُ أَنْ لا يقولُ ذاك، أَي: أَنَّهُ لا يقولُ. وقالَ جَلَّ ثناؤه: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا﴾(2)، وليس هذا(3) بقويٍّ في الكلامِ كقوّة (أَنْ لا يقولُ)؛ لأَنَّ (لا) عِوَضٌ مِنْ ذهابِ العلامةِ؛ أَلاَ تَرَىٰ أَنَّهم لا يكادونَ يتكلَّمونَ بِهِ بغيرِ (الهاء)، فيقولونَ: قد عَلِمْتُ أَنْ عبدُ اللهِ منطلِقٌ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٥٩٦/٣):

«هذه الأسماء التي يجازىٰ بها المذكورة في هذا الباب إنّما يجازىٰ بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره».

(1) سورة طه ٧٤.

(2) سورة طه ٨٩.

(3) أراد دخول (أنْ) المخفّفة علىٰ الأسماء مثل قول الشاعر.

[الباب الرابع - إذ، ما، أمَّا وما أشبهها]

هذا بابٌ يذهبُ فيهِ الجزاءُ مِنَ الأسماءِ كما ذَهب في (إنَّ) و(كانَ) وأشباهِما، غيرَ أنَّ (إنَّ)، و(كانَ) عواملُ في ما بعدَهُنَّ، والحروفُ في هذا البابِ لا يُحدِثْنَ في ما بَعدهُنَّ من الأَسماءِ ما أَحْدَثَتْ (إنَّ) و(كان) وأَشباهُهما؛ لأَنَّها مِنَ الحروفِ التي تدخلُ علىٰ المبتدأ والمبنيِّ عليهِ، فلا تُغيِّرُ الكلامَ عَنْ حالِهِ. وسأُبيِّنُ لكَ كيفَ ذَهَبَ الجزاءُ فيهنَّ إنْ شاءَ اللهُ.

فَمِنْ ذلكَ قولُكَ: أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يأتينا نأْتيهِ، وما مَنْ يأتينا نأتيه، وأَمَّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه. وإنَّما كرهوا الجزاءَ ها هنا؛ لأَنَّهُ ليس مِنْ مواضعِهِ، ألا تَرَىٰ أَنَّهُ لا يَحسُنُ أَنْ تقولَ: أَتذكرُ إذْ إنْ تأتِنا نأتِكَ، كما لم يجزْ أَنْ تقولَ: إنَّ إنْ تأتنا نأتِكَ. فلمّا ضارعَ هذا البابُ (بابَ إنَّ وكانَ)، كرهوا الجزاءَ فيه.

وقد يجوزُ في الشعرِ أَنْ يُجازَىٰ بعدَ هذه الحروفِ، فتقولُ: أتذكرُ إذْ مَنْ يأتِنا نأتِه. فإنَّما أجازوه، لأَنَّ (إذْ) وهذِهِ الحروفَ لا تغيِّرُ ما دخلتْ عليه عن حالِهِ قبلَ أنْ تجيءَ بها، علىٰ (مَنْ يأتِنا نأتِه)، ولا تغيِّرُ الكلامَ، كأنَّا قلنا: مَنْ يأتِنا نأتِهِ، كما أَنّا إذا قُلْنا: إذْ عبدُ الله منطلقٌ، واضطُرَّ شاعرٌ فقالَ: أَتذكرُ إذْ إنْ تأتِنا نأتِكَ، جازَ لَهُ كما جازَ في (مَنْ).

[إذْ]:

وتقولُ: أتذكرُ إذْ نحنُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ، فـ(نحنُ) فَصَلتْ بينَ (إذْ) و(مَنْ) كما فَصَلَ الاسمُ في (كانَ) بينَ (كانَ) و(مَنْ).

[إذا]:

وَتقولُ: مَرَرْتُ به فإذا مَنْ يأتيهِ يعطيهِ. وإنْ شِئْتَ جَزَمْتَ؛ لأَنَّ الإضمار[1] يَحْسنُ

(١) يريد: (الحذف).

ها هنا، ألاَ تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: مَرَرْتُ بِهِ فإذا أَجملُ النّاسِ، وَمَرَرْتُ بِهِ فإذا أَيُّما رجلٍ.فإذا أَرَدْتَ الإضمارَ فكأَنَّكَ قُلْتَ: فإذا هو مَنْ يأتِهِ يُعْطِهِ، فإنْ لم تُضمِرْ وَجَعَلْتَ (إذا) هي كـ(مَنْ)، فهي بمنزلة (إذْ) لا يجوزُ فيها الجزمُ[1].

[لا]:

وتقولُ: لا مَنْ يأتِكَ تُعْطِهِ، ولا مَنْ يُعطِك تأتِهِ؛ مَنْ قِبَلِ أَنَّ (لا) ليستْ) كـ(إذْ) وأَشباهها، وذلكَ لأنَّها لغوٌ بمنزلةِ (ما) في قولِهِ تعالىٰ جدّه: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2].

[ولكنْ]:

وتقولُ: ما أَنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتِني أُعطِكَ، جازَ هذا وحَسُنَ؛ لأَنَّكَ قد تُضمِرُ هاهنا كما تُضْمِرُ في (إذا)؛ أَلاَ ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: ما رأيتُكَ عاقِلًا ولكنْ أحمقُ. وإنْ لم تُضْمِرْ تَرَكْتَ الجزاءَ كما فَعَلْتَ ذلكَ في (إذا).

[أَمّا]:

وأَمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وأَمَّا إنْ كانَ مِنْ أَصحابِ اليمينِ فسلامٌ لَكَ مِنْ أَصحابِ اليمين﴾[3] فإنَّما هو كقولِكَ: أَمّا غدًا فَلَكَ ذاكَ، وَحَسُنَتْ (إنْ كانَ)؛ لأَنَّهُ لم يجزمْ بِها كما حَسُنَتْ في قولِهِ: أَنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦١٠):
«وإنْ لم تقدَّر بعد (إذا)، قلت: مررت به فإذا مَنْ يأتِيه يعطيه، (مَنْ) بمعنىٰ (الّذي)، و(يأتيه) صلتها، و(يعطيه) خبرها، وهو بمنزلة: فإذا زيد يعطيك».

(٢) سورة آل عمران ١٥٩.

(٣) سورة الواقعة ٩٠، ٩١.

[الباب الخامس - حروف الجرّ]

هذا بابٌ إذا أَلْزَمْتَ فيه الأَسماءَ التي تجازي بها حروفَ الجرِّ، لم تغيِّرْها عن الجزاءِ، وذلكَ قولُكَ: علىٰ أيِّ دابَّةٍ أُحْمَلْ أَركَبْهُ، وَبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ بِهِ. هذا قولُ يونسَ والخليلِ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ جميعًا.

فحروفُ الجَرِّ لم تُغَيِّرْها عن حالِ الجزاء كما لم تُغيِّرْها عن حالِ الاستفهامِ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ تقولُ: بِمَنْ تَمُرُّ، وعلىٰ أَيِّها أَركَبُ؟ فلو غَيَّرْتَها عن الجزاءِ، غَيَّرْتَها عن الاستفهام.

[الباب السادس - أَلِف الاستفهام]

هذا بابُ الجزاءِ إذا أَدخلْتَ فيه أَلِفَ الاستفهامِ، وذلكَ قولُكَ: أَإنْ تأتِني آتِكَ، ولا تكتفي بـ(مَنْ) لأَنَّها حرفُ جزاءٍ، و(متىٰ) مثلُها؛ فَمِنْ ثَمَّ أُدخِلَ عليه الألِفُ، تقولُ: أَمتىٰ تشتمْني أَشتمْك، وأَمَنْ يفعلْ ذاكَ أَزُرْهُ؛ وذلكَ لأَنَّكَ أَدْخَلْتَ (الألِفَ)علىٰ كلامٍ قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ فلم يُغَيِّرْهُ، وإنَّما (الأَلفُ) بمنزلةِ (الواوِ)و(الفاءِ و(لا)ونحوِ ذلكَ لا تغيِّرُ الكلامَ عن حالِه.

[الباب السابع - القَسَم]

هذا بابُ الجزاءِ إذا كانَ القَسَمُ في أَوَّلِهِ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ إنْ أَتيتَني لا أَفْعَلُ، لا يكونُ إلا معتمِدَةً عليه اليمينُ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: والله إنْ تأتِني آتِكَ، لم يَجُزْ، ولو قُلْتَ: واللهِ مَنْ يأتِني آتِهِ، كان مُحالًا. واليمينُ لا تكونُ لغوًا كـ(لا) و(الأَلفِ)؛ لأَنَّ اليمينَ لآخِرِ الكلامِ، وما بينَهما لا يمنَعُ الآخِرَ أَنْ يكونَ علىٰ اليمينِ. وإذا قُلْتَ: (أَإنْ تأتِني آتِكِ) فكأنَّكَ لم تذكرِ (الألِفَ)، واليمينُ ليست هكذا في كلامِهِمْ؛ أَلاَ ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ، فلو أَدخلْتَ اليمينَ غَيَّرْتَ الكلامَ.

[الباب الثامن- استطراد في ما يقع بين الشرط والجزاء][*]

[أوَّلًا- ما يرتفعُ][**]:

هذا بابُ ما يرتَفِعُ بينَ الجَزْمَينِ، وينجزمُ بينَهما[1]. فَأَمَّا ما يرتفعُ بينهما فقولُكَ: إنْ تأتِني تسأَلُني أُعطِكَ.

[حالات الجزم][*]:

وسَأَلْتُهُ عن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أَثامًا يُضاعَفْ لَهُ العَذَابُ يومَ القيامةِ﴾[2]، فقالَ: هذا كالأوَّلِ[3]؛ لأنَّ مضاعفةَ العذابِ هو لُقِيُّ الآثامِ.

(*) أتمّ سيبويه الكلام على أدوات الشرط ومنها ما يقع بمعنى (الذي) فيكون اسمًا ناقصًا. ومن هذا الباب استطراد في الكلام على الشرط ليستكمل القول فيه.

(**) الكلام ههنا على الفعل المجرد من حروف العطف الذي يقع بين فعلي الشرط والجزاء، والوجه فيه الرفع إلَّا ما كان معناه موافقًا لمعنى فعل الشرط. وسيأتي الكلام على الفعل المقترن بحرف العطف.

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦٢٩):

«ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين: (أحدهما) معناه مخالفٌ لمعنى فعل الشرط. و(الآخر) معناه وتأويله معنى فعل الشرط. فإذا كان معناه وتأويله مخالفًا لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرّفع».

وأقول: ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين على الوجه الآتي:

أوَّلًا- ما يقع وهو مجرّد من حروف العطف، وهو قسمان:

١- ما كان معناه مخالفًا لمعنى فعل الشرط، وهو المرفوع، وذلك مثل: إنْ تأتِني تسألُني أعطِكَ؛ فالسؤال غير الإتيان.

٢- ما كان معناه موافقًا معنى فعل الشرط، وهو المجزوم، وذلك مثل: متى تأتِنا تقصدْنا أعطِكَ؛ على معنى القصد وهو الإتيان. وهذان القسمان اللّذان اقتصر عليهما السيرافي.

ثانيًا- ما يقع وهو مقترن بحرف العطف، وهو الذي ذكره سيبويه في هذا الباب.

(*) أي: حالات الجزم للفعل المجرد من حروف العطف الذي يقع بين فعل الشرط وجوابه، ومعناه موافق لمعنى فعل الشرط.

(٢) سورة الفرقان ٦٨، ٦٩.

(٣) أي: الشاهد السابق.

[ثانيًا- ما ينجزم](*):

وأَمّا ما يَنْجَزِمُ بينَ المجزومينِ فقولُكَ: إنْ تَأْتِني ثُمَّ تَسْأَلْني أُعْطِكَ، وإنْ تَأْتِني فَتَسْأَلْني أُعطِكَ، وإنْ تَأْتِني وَتَسْأَلْني أُعطِكَ؛ وذلكَ لأَنَّ هذه الحروفَ يُشْرِكْنَ الآخِرَ في ما دَخَلَ فيه الأَوَّلُ. وكذلك (أو) وما أَشْبَهَهُنَّ.

[حالات النّصب وغيره]:

وَسَأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ: إنْ تأْتِني فتحدِّثَني أُحدثْكَ، وإنْ تَأْتِني وتُحدِّثَني أُحدِّثْكَ، فقالَ: هذا يجوزُ والجزمُ الوَجْهُ. وَوَجْهُ نَصْبِهِ علىٰ أَنَّهُ حَمَلَ الآخِرَ علىٰ الاسمِ، كأَنَّهُ أَرادَ: (إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْكَ)، فَلَمَّا قَبُحَ أَنْ يردَّ الفعلَ علىٰ الاسمِ، نَوَىٰ (أَنْ)؛ لأَنَّ الفِعْلَ معها اسمٌ. وإنّما كانَ الجزمُ الوَجْهَ؛ لأَنَّهُ إذا نَصَبَ، كانَ المعنىٰ معنىٰ الجزمِ في ما أَرادَ مِنَ الحديثِ، فَلَمّا كانَ ذلك كانَ أَنْ يَحْمِلَ علىٰ الذي عَمِلَ في ما يَلِيهِ أَولىٰ، وَكَرِهُوا أَنْ يَتَخَطَّوا بِهِ مِنْ بابِهِ إلىٰ بابٍ آخرَ إذا كانَ يُريدُ شيئًا واحِدًا.

واعْلَمْ أَنَّ (ثُمَّ) لا يُنْصَبُ بها كما يُنْصَبُ بـ(الفاءِ) و(الواو)، ولم يجعلوها ممَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ)، وليس يدخلُها مِنَ المعاني ما يدخلُ في (الفاءِ)، وليس معناها معنىٰ (الواو)، ولكنَّها تُشْرِكُ ويُبْتَدَأُ بِها.

واعْلَمْ أَنَّ (ثُمَّ) إذا أَدْخَلْتَهُ علىٰ الفِعْلِ الذي بينَ المجزومَينِ، لم يَكُنْ إلا جَزمًا، لأَنَّهُ ليس ممَّا يَنْصِبُ. وليس يَحْسُنُ الابتداءُ؛ لأَنَّ ما قَبْلَهُ لم يَنقطعْ، وكذلك (الفاءُ) و(الواو) و(أَو) إذا لم تُرِدْ بِهِنَّ النَّصبَ.

فإذا انقضىٰ الكلامُ ثُمَّ جِئْتَ بـ(ثُمَّ)، فَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وكذلكَ (الواوُ) و(الفاءُ). قالَ الله تعالىٰ جدّه: ﴿وَإِنْ يُقاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرونَ﴾[1]، وقالَ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قومًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا

---

(١) سورة آل عمران ١١١. في الأصل «وإنْ لَمْ يقاتلوكم» وهو خطأ.

أَمثالَكُمْ﴾[1] إلا أَنَّه قَدْ يجوزُ النَّصْبُ بـ(الفاءِ) و(الواوِ)، وَبَلَغنا أَنَّ بعضَهم قَرَأَ: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعذِّبَ مَنْ يَشَاءُ واللهُ علىٰ كُلِّ شيءٍ قديرٌ﴾[*].

وتقولُ: إنْ تَأْتِنِي فهو خيرٌ لَكَ وأُكْرِمُكَ، وإنْ تَأْتِنِي فَأنا آتيكَ وأُحسِنُ إليكَ. وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوها الفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ﴾[2]. والرَّفعُ ههنا وجهُ الكلامِ، وهو الجيِّدُ؛ لأَنَّ الكلامَ الذي بعد (الفاءِ) جَرَىٰ مجراهُ في غيرِ الجزاءِ. فجرىٰ الفعلُ هنا كما كانَ يَجْرِي في غَيْرِ الجزاءِ.

وَقَدْ بَلَغَنا أَنَّ بعضَ القُرّاءِ قَرَأَ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ في طُغْيانِهم يَعْمَهونَ﴾[3]؛ وذلكَ لأَنَّهُ حَمَلَ الفِعْلَ علىٰ موضعِ الكلامِ، لأَنَّ هذا الكلامَ في موضعٍ يكونُ جوابًا؛ لأَنَّ أَصْلَ الجزاءِ الفِعْلُ وفيهِ تَعْمَلُ حروفُ الجزاءِ، ولكنَّهم قد يَضَعونَ في موضعِ الجزاءِ غَيْرَهُ. وَمَثَلُ الجزمِ ههنا النَّصْبُ في قولِهِ: [وافر]

فَلَسْنا بالجبالِ وَلا الحديدا

حَمَلَ الآخِرَ علىٰ موضعِ الكلامِ، وموضعُهُ موضعُ نَصْبٍ كما كانَ موضِعُ ذاكَ[4] موضعَ جزمٍ.

---

(١) سورة محمد ٣٨.

(*) سورة البقرة ٢٨٤.
«وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيدرة النصب فيهما علىٰ إضمار أن...» تفسير أبي حيان مجلد ٣٦٠/٢.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وهذه القراءة التي اتفقت عليها مخطوطات سيبويه هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم.... وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم (ويكفرُ) بالرفع وبالياء. إتحاف فضلاء البشر ١٦٥...».

(٣) سورة الأعراف ١٨٦.

(٤) أراد بذلك موضع قوله تعالىٰ ﴿فَلاَ هادِيَ لَهُ﴾ وهو الجزم.

[الباب التاسع - استطراد في الجزاء بجواب الطلب]

[الأمر والنهي ونحوهما]

[وصف الباب]:

هذا بابٌ مِنَ الجزاءِ ينجزمُ فيهِ الفِعْلُ إذا كانَ جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهام، أو تمنٍّ أو عرض:

- فأمَّا الجَزْمُ بالأمرِ فقولُك: ائتني آتِكَ.

- وأَمّا ما انجزمَ بالنهيِ فقولُكَ: لا تفعلْ يكنْ خيرًا لَكَ.

- وَأَمّا ما انجزمَ بالاستفهام فقولُك: ألا تأتيني أحدِّثْك؟ وأَينَ تكونُ أَزُرْكَ؟

- وَأَمّا ما انجزمَ بالتمني فقولُك: أَلا ماءً أَشْرَبْهُ، وليتَهُ عندنا يُحدِّثْنا.

- وأَمّا ما انجزمَ بالعرضِ فقولُكَ: أَلا تَنْزِلُ تُصِبْ خيرًا.

وَإِنَّما انجزمَ هذا الجوابُ كما انجزمَ جوابُ (إنْ تأتِني) بـ(إنْ تأتِني)؛ لأَنَّهم جعلوهُ معلَّقًا بالأَوَّلِ غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادُوا الجزاءَ كما أَنَّ (إنْ تأتِني) غيرُ مستغنيةٍ عن (آتِكَ)(*).

وَممَّا جاءَ مِنْ هذا البابِ في القرآنِ وغيرِهِ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تجارةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عذابٍ أَليمٍ، تُؤْمِنونَ باللهِ ورسولِهِ، وتجاهِدونَ في سبيلِ اللهِ بأَموالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ، ذلكمْ خيرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، فَلَمّا انقضتِ الآية قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٣/٦٤٤، ٦٤٥):
«جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه» فقولُك: ائتني آتِكَ بمعنى: إنْ يكنْ منك إتيانٌ آتِكَ.

(١) سورة الصف ١٠، ١١.

[تعليق]:

وليس كُلُّ موضعٍ تدخلُ فيه (الفاءُ) يَحْسُنُ فيهِ يقولُ: ما أتيتَنا فتحدِّثَنا، والجزاءُ ههنا مُحالٌ. وإنَّما قَبُحَ الجزمُ في هذا؛ لأنَّه لا يجئ فيهِ المعنىٰ الذي يجئ إذا أدْخَلْتَ (الفاءَ).

وَسَمِعْنا عربِيًّا موثوقًا بعربيّتِهِ يقولُ: (لا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عليهِ). فهذا كقولِهِ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكُلُكَ.

وتقولُ: ذَرْهُ يَقُلْ ذاكَ، وذَرْهُ يقولُ ذاكَ، فالرّفعُ من وجهينِ: (فأحدُهما) الابتداءُ، و(الآخَرُ) علىٰ قولِكَ: ذَرْهُ قائِلًا ذاكَ، فتجعلَ (يقولُ) في موضعِ (قائِلٍ).

فَمَثَلُ الجزمِ قولُ الله عَزَّوَجَلَّ وتباركَ وتعالىٰ ذِكْرُهُ: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ﴾[1]، وَمَثَلُ الرَّفعِ قولُهُ تعالىٰ جدُّهُ وتباركَ اسمُهُ ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبونَ﴾[2].

[الباب العاشر- استطراد في ما ينزّل منزلة الأمر والنهي]

هذا بابُ الحروفِ التي تُنَزَّلُ بمنزلةِ الأمرِ والنهي؛ لأنَّ فيها معنىٰ الأمرِ والنهي، فَمِنْ تلكَ الحروفِ: (حَسْبُكَ)، و(كَفْيُكَ)، و(شَرْعُكَ)، وأَشباهُها. تقولُ: حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ، ومثلُ ذلك: (اتّقىٰ اللهَ امرؤٌ وَفَعلَ خيرًا يُثَبْ عليهِ)[3]؛ لأنَّ فيه معنىٰ: لِيتَّقِ اللهَ امرُؤٌ وَلْيَفْعَلْ خيرًا. وكذلك ما أَشبهَ هذا.

---

(١) سورة الحجر ٣.

(٢) سورة الأنعام ٩١.

(٣) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«هذا القول لبعض العرب كما في التصريح ٢/٢٤٣، وانظر: لأشموني ٣/٣١١، والنصّ فيهما: (فعلَ خيرًا) بإسقاط الواو».

[استدراك في مسائل عن الجزاء]:

١- وسألْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصالِحِينَ﴾[1]؟

لمّا كان الفعلُ الذي قبله قد يكونُ جزمًا ولا (فاءَ) فيهِ، تكلَّمُوا بالثاني، وكأَنَّهم قد جَزَمُوا قبله، فعلى ذلك توهّموا هذا.

[ورأينا: قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ التقدير فيه (وإن أصدّقْ أكنْ من الصالحين) جزم (أكنْ) بشرط محذوف؛ علّق الكينونة من الصالحين على شرط التحقق، أمّا رأي الخليل - وتابعه سيبويه - فهو توهم حذف الفاء من (أصدّق) ليكون مجزوما وجزم (أكنْ) بالعطف عليه]

٢- وَسَأَلْتُهُ عن قوله: (أَمَّا أنتَ منطلقًا أنطلقُ مَعَكَ)، فَرَفَعَ؟

وهو قولُ أبي عمرٍو، وَحَدَّثَنا بِهِ يونسُ؛ وذلكَ لأَنَّهُ لا يُجازَىٰ بـ(أَنْ)، كأَنَّهُ قالَ: (لأنْ صِرْتَ منطلقًا أنطلقُ مَعَكَ).

[الباب الحادي عشر- استطراد في دراسة الأفعال][*]

[باب القَسَم]

هذا بابُ الأَفعالِ في القَسَمِ:

اعْلَمْ أَنَّ القَسَمَ توكيدٌ لكلامِكَ. فإذا حلَفْتَ على فعلٍ غيرِ منفيٍّ لم يَقَعْ لَزِمَتْهُ (اللَّام)، وَلَزِمَتِ (اللَّام) (النّونُ الخفيفةُ) أو (الثقيلةُ) في آخرِ الكلمةِ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ لأَفْعَلَنَّ. وَزَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ (النّونَ) تلزمُ (اللَّام) كلزومِ (اللَّام)في قولِكَ:

---

(١) سورة المنافقين ١٠.

(*) استطرد سيبويه في دراسة أحوال الأفعال في أساليب متنوعة من الكلام استكمالًا للكلام على أحوال الأفعال في الجزاء، وهي ستة أبواب.

إنْ كانَ لَصالِحًا؛ فـ(إنْ) بمنزلةِ (اللّام)[1]، و(اللّام)[2] بمنزلةِ (النّونِ) في آخرِ الكلمةِ.

واعْلَمْ أَنَّ مِنَ الأفعالِ أشياءَ فيها معنى اليمينِ، يَجري الفعلُ بعدَها مجراهُ بعد قولِكَ (واللهِ)، وذلكَ قولُكَ: أُقْسِمُ لأَفْعَلَنَّ، وأَشْهَدُ لأفعَلَنَّ، وأَقْسَمْتُ باللهِ عليكَ لَتفْعَلَنَّ.

وإنْ كانَ الفعلُ قد وَقَعَ وَحَلَفْتَ عليهِ، لم تَزِدْ على (اللّام)، وذلك قولُكَ: واللهِ لَفَعَلْتَ. وَسَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: واللهِ لَكَذَبْتَ، وواللهِ لَكَذَبَ؛ فـ(النّونُ) لا تدخلُ على فعلٍ قد وَقَعَ، إنَّما تدخلُ على غيرِ الواجبِ.

[أسئلة]:

١- وسألْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قولِهِ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كتابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[3]؟

فقالَ: (ما) هاهنا بمنزلة (الذي) وَدَخَلَتْها (اللّام) كما دَخَلَتْ على (إنْ) حينَ قُلْتَ: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ، و(اللّام) التي في (ما) كهذه في (إنْ)، واللّام التي في الفعلِ كهذهِ التي في الفعلِ هنا. ومثلُ هذهِ اللّام الأُولى (أَنْ) إذا قُلْتَ: واللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ.

٢- وسأَلْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قولِهِ تبارَكَ وتعالى جدُّهُ: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[4]؟

---

(١) أي: لام القسم.

(٢) أي: واللام التي في (لصالحًا).

(٣) سورة آل عمران ٨١.

(٤) سورة الروم ٥١.

فقالَ: هي في معنىٰ (لَيَفْعَلُنَّ)، كأَنَّهُ قالَ: (لَيَظَلُّنَّ) كما تقولُ: واللهِ لا فَعَلْتُ ذاكَ أبدًا، تُريدُ مَعْنىٰ: (لا أَفْعَلُ)(*).

وقالُوا: لَئِنْ زُرْتَهُ ما يَقْبَلُ مِنك، وقالُوا: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَلَ، يريدُ معنىٰ: (ما هو فاعلٌ وما يَفْعَلُ) كما كانَ (لَظَلُّوا) مِثْلَ (لَيَظَلُّنَّ)، وكما جاءَتْ: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُم أَمْ أَنْتُم صامِتونَ﴾[1] علىٰ قولِهِ: (أَمْ صَمَتُّمْ)، فكذلك جاء هذا علىٰ ما هو فاعِلٌ. وقالَ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[2]، أي: ما هم تابِعين.

وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[3]، أي: ما يُمْسكُهُما مِنْ أَحَدٍ.

[تعقيب]:

[اللّام بعد إنَّ]:

وأَمّا قولُهُ تبارَكَ وتعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾[4] فَإِنَّ (إنَّ) حرفُ توكيدٍ، فلها لامٌ كلامِ اليمينِ؛ لذلكَ أَدخلوها كما أَدخلوها في: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ٢١):

«لأنَّ المجازاة مبنية علىٰ يمين.وقد ذكرنا أنَّها إذا كانت كذلك، فالقسم يعتمد علىٰ جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلًا فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنَّه مجازاة، ووجبت له اللام؛ لأنَّها جواب القسم، فصار حقّ اللفظ (ليظلُّنَّ)، ثم نقل إلىٰ لفظ الماضي لأنَّ حروف المجازاة تسوّغ نقل لفظ الماضي إلىٰ الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد (ما) التي للمضي وهو معنىٰ الاستقبال في قولك: لئن فعلت، تريد: ما هو فاعل وما يفعل، كما كان (لظلّوا) في معنىٰ (ليظلُّنَّ)».

(١) سورة الأعراف ١٩٣.

(٢) سورة البقرة ١٤٥.

(٣) سورة فاطر ٤١.

(٤) سورة هود ١١١.

عَلَيْها حافِظٌ﴾[1]، وَدَخَلَتِ (اللّام) التي في الفعلِ على اليمينِ، كأنَّهُ قالَ: إنَّ زيدًا لَمَا واللهِ لَيَفْعَلَنَّ. وقد يستقيمُ في الكلامِ: (إنَّ زيدًا لَيَضربُ ولَيذهبُ)ولم يَقَعْ (ضربٌ)، والأكثرُ على ألسنتِهِمْ -كما خَبَّرْتُكَ- في اليمينِ؛ فَمِنْ ثَمَّ ألزمُوا (النّونَ) في اليمينِ لئلا يَلْتَبِسَ بما هو واقعٌ. قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إنَّما جُعِلَ السَّبْتُ على الذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ وَإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يومَ القيامةِ﴾[2].

[اللّام بعد علمت، وما أشبهها]:

قال لبيدٌ: [كامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي

كأنَّهُ قالَ: (واللهِ لَتَأْتِيَنَّ) كما قالَ: قد عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللهِ خيرٌ منكَ. وقالَ: أَظُنُّ لَتَسْبَقَنَّني، وأَظنُّ لَيَقُومَنَّ، لأَنَّهُ بمنزلةِ (عَلِمْتُ)[3]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4]؛ لأَنَّهُ موضعُ ابتداءٍ، أَلاَ تَرىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (بَدَا لَهُمْ أَيُّهُم أَفضلُ)، لَحَسُنَ كَحُسْنِهِ في (عَلِمْتُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ظَهَرَ لَهُمْ أهذا أَفْضَلُ أَم هذا.

[الباب الثاني عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف العاملة التي لا تفصل بالأسماء]

[العوامل الناصبة]:

هذا بابُ الحروفِ التي لا تَقَدَّم فيها الأَسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروفِ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الناصبةُ؛ ألا تَرىٰ أَنَّك لا تقولُ: جئْتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاكَ، ولا

---

(١) سورة طارق ٤.

«وقرأ الجمهور(إنْ) خفيفة، و(كلّ) رفعا لـ(ما) الخفيفة...» تفسير أبي حيان مجلد ٨/ ٤٥٤.

(٢) سورة النحل ١٢٤.

(٣) أي: بمنزلة (علمت).

(٤) سورة يوسف ٣٥.

خِفْتُ أَنْ زيدٌ يقولَ ذاكَ، فلا يجوزُ أَنْ تَفصِلَ بين الفعلِ والعاملِ فيهِ بالاسمِ كما لا يجوزُ أَنْ تَفصِلَ بين الاسمِ وبين (إنَّ وأَخواتها) بفعلٍ.

[العوامل الجازمة]:

١- وممَّا لا تَقَدَّمُ فيهِ الأَسماءُ الفعلَ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الجازمةُ، وتلك: (لَمْ)، و(لَمّا)، و(لا) التي تجزمُ الفعلَ في النَّهي، و(اللَّام) التي تجزمُ في الأَمرِ؛ أَلا ترىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ: لَمْ زيدٌ يأْتِكَ، فلا يجوزُ أَنْ تفصِلَ بينها وبينَ الأَفعالِ بشيءٍ كما لم يَجُزْ أَنْ تفصِلَ بين الحروفِ التي تجرُّ وبين الأَسماءِ بالأفعالِ؛ لأَنّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ.

ولا يجوزُ أن تفصلَ بينها وبين الفعلِ بحشوٍ كما لا يجوزُ لك أنْ تفصلَ بين الجارِّ والمجرورِ بحشوٍ إلا في شعرٍ، ولا يجوزُ ذلك في التي تعملُ في الأفعالِ فتنصبُ كراهةَ أَنْ تَشَبَّهَ بما يَعْمَلُ في الأَسماءِ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تفصلَ بين الفعلِ وبين ما يَنْصبُهُ بحشوٍ كراهيةَ أَنْ يُشبّهوهُ بما يعملُ في الاسمِ؛ لأَنَّ الاسمِ ليس كالفعلِ، وكذلك ما يعملُ فيه ليس كما يعملُ في الفعلِ؛ أَلا ترىٰ إلىٰ كثرةِ ما يعملُ في الاسمِ وقلّة هذا. فهذهِ الأشياءُ في ما يجزمُ أردأُ وأقبحُ منها في نظيرِها من الأسماءِ؛ وذلكَ أَنَّك لو قُلْتَ: جئْتُكَ كي بكَ يؤخَذَ زيدٌ، لم يَجُزْ، وصارَ الفصلُ في الجزمِ والنَّصبِ أَقبحَ منه في الجرّ لقلّة ما يعملُ في الأفعالِ وكثرة ما يعملُ في الأسماءِ.

٢- واعْلَمْ أَنَّ (حروفَ الجزاءِ) يَقبحُ أَنْ تتقدَّمَ الأسماءُ فيها قبلَ الأفعالِ؛ وذلكَ لأَنَّهم شبَّهوها بما يجزمُ ممَّا ذَكَرْنا إلا أَنَّ حروفَ الجزاءِ قد جازَ ذلكَ فيها في الشعرِ، لأَنّ حروفَ الجزاءِ يدخلُها (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)، ويكونُ فيها الاستفهامُ فَتُرْفَعُ فيها الأَسماءُ، وتكونُ بمنزلةِ(الذي).فلمّا كانتْ تصرُّفَ هذا التصرُّفَ وتُفارِقُ الجزمَ، ضارَعَتْ ما يَجُرُّمن الأَسماءِ التي إنْ شِئْتَ استعملْتَها غيرَ مضافةٍ نحو:

(ضاربِ عبدِ اللهِ)؛ لأَنَّك إنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ ونَصَبْتَ[1]، وإنْ شِئْتَ لم تُجاوزِ الاسمَ

---

(١) أي تقول: (ضاربٌ عبدَ اللهِ).

العاملَ في الآخِرِ يعني (ضاربٍ)؛فلذلك لم تكنْ مِثْلَ (لم)، و(لا) في النهي، و(اللّام) في الأَمرِ؛ لأَنَّهنَّ لا يفارقْنَ الجزمَ.

٣- وأَمَّا سائِرُ حروفِ الجزاءِ فهذا فيهِ ضَعْفٌ في الكلامِ؛ لأَنّها ليستْ كـ(إنْ). فلو جاز في (إنْ) وقد جزمَتْ كانَ أَقوىٰ إذْ جاز فيها (فَعَلَ).

[الباب الثالث عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف غير العاملة التي لا تفصل بالأسماء]

هذا بابُ الحروفِ التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ، ولا تغيِّرُ الفعلَ عن حالِهِ التي كانَ عليها قبلَ أَنْ يكونَ قبلَهُ شيءٌ منها:

١- فَمِنْ تلكَ الحروفِ: (قَدْ) لا يُفْصَلُ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِهِ، وهو جوابٌ لقولِهِ (أَفَعَلَ؟) كما كانتْ(ما فَعَلَ) جوابًا لِـ(هَلْ فَعَلَ؟) إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ لم يَقَعْ. و(لمّا يفعلْ) و(قَدْ فَعَلَ): إنَّما هما[1] لقومٍ ينتظرونَ شيئًا؛ فَمِنْ ثَمَّ أَشْبَهَتْ (قَدْ) (لمّا) في أَنَّها لا يُفْصَلُ بينها وبينَ الفعلِ.

٢- ومِنْ تلكَ الحروفِ أيضًا: (سوف يَفْعَلُ)؛ لأَنَّها بمنزلةِ (السين) التي في قولِكَ (سَيَفْعَلُ)، وإنَّما تدخلُ هذه (السينُ) علىٰ الأفعالِ، وإنَّما هي إثباتٌ لقولِهِ (لَنْ يَفْعَلَ)، فأَشْبَهَتْها في أَنْ لا يُفْصَلَ بينها وبينَ الفِعْلِ.

٣- وَمِنْ تلكَ الحروفِ: (رُبَّما) و(قَلَّما) وأَشباهُهما، جَعَلُوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، وهَيَّؤوها ليُذْكَرَ بعدها الفعلُ؛ لأَنَّهم لم يكنْ لهم سبيلٌ إلىٰ (رُبَّ يقولُ، ولا إلىٰ (قَلَّ يقولُ)، فأَلحقوهما، وأَخلصوهما للفعلِ.

ومِثْلُ ذلك: (هَلَّا) و(لولا) و(إلا) أَلزموهُنَّ (لا)، وجَعَلُوا كُلَّ واحدةٍ مع (لا) بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وأَخلصوهُنَّ للفعلِ حيثُ دخلَ فيهن معنىٰ التحضيضِ.

---

(١) م «هو» وهو سهو.

٤-واعْلَمْ أَنَّهُ إذا اجتمعَ بعد حروفِ الاستفهام نحو: (هل) و(كيفَ) و(مَنْ) اسمٌ وفعلٌ، كانَ الفعلُ بأَنْ يلي حرفَ الاستفهامِ أولىٰ؛ لأنَّها عندهم في الأصلِ من الحروفِ التي يُذكَرُ بعدها الفعلُ، وقد بُيِّنَ حالُهُنَّ في ما مَضَىٰ.

[الباب الرابع عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الحروف التي يجوز أن تليها الأسماء أو الأفعال]

هذا بابُ الحروفِ التي يجوزُ أَنْ تليها بعدها الأَسماءُ، ويجوزُ أَنْ تليَها بعدها الأَفعالُ، وهي (لكنْ)، و(إنَّما)، و(كأنَّما)، و(إذْ)، ونحو ذلكَ؛ لأَنَّها حروفٌ لا تعملُ شيئًا، فتركتِ الأَسماءَ بعدَها علىٰ حالِها، كأنَّهُ لم يُذْكَرْ قبلها شيءٌ، فلم يُجاوَزْ ذا بها، إذْ كانتْ لا تُغيِّرُ ما دخلتْ عليه، فجعلوا الاسمَ أَولىٰ بِها من الفعلِ.

وسأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِ العـربِ: «انتظِرْني كما آتيكَ، وارْقُبْني كما أَلْحَقُكَ»، فزَعَمَ أَنَّ (ما) و(الكافَ) جُعِلتا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وَصُيِّرَتْ للفعلِ كما صُيِّرَتْ للفعلِ (رُبَّما)، والمعنىٰ: لعلّي آتيكَ؛ فَمِنْ ثَمَّ لم ينصبوا بِهِ الفعلَ كما لم ينصبوا بـ(رُبَّما).

[الباب الخامس عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب نفي الفعل]

[الماضي]:

هذا بابُ نفي الفعلِ: إذا قالَ: (فَعَلَ)، فَإِنَّ نفيَهُ (لم يفعلْ). وإذا قالَ: (قد فَعَلَ)، فَإِنَّ نفيَهُ (لَمَّا يفعلْ). وإذا قالَ: (لَقَدْ فَعَلَ)، فَإِنَّ نفيَهُ (ما فَعَلَ)؛ لأَنَّهُ كأَنَّه قالَ: واللهِ لَقَدْ فَعَلَ، فقالَ: واللهِ ما فَعَلَ.

[المضارع]:

وإذا قالَ: (هو يفعلُ)، أي: هو في حالِ فعلٍ، فإنَّ نفيَهُ(ما يفعلُ). وإذا قالَ: (هو يفعلُ) ولم يكنِ الفعلُ واقعًا، فنفيُهُ (لا يفعلُ). وإذا قالَ: (لَيَفْعَلَنَّ)، فنفيُهُ (لا يفعلُ)، كأَنَّهُ قالَ: واللهِ لَيَفْعَلَنَّ، فَقُلْتَ: واللهِ لا يفعلُ. وإذا قالَ: (سوفَ يَفْعَلُ)، فإنَّ نفيَهُ (لن يفعلَ).

[الباب السادس عشر- استطراد في دراسة الأفعال]

[باب الإضافة إلى الأفعال]

١- هذا بابُ ما يُضافُ إلىٰ الأَفعالِ من الأسماءِ: يُضافُ إليها أسماءُ الدهرِ، وذلك قولُكَ: هذا يومُ يقومُ زيدٌ، وآتيكَ يومَ تقولُ ذلكَ، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هذا يومُ لا يَنْطِقُونَ﴾[1]، و﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]. وجازَ هذا في الأَزْمِنةِ، واطّردَ فيها كما جازَ لِلْفِعْلِ أَنْ يكونَ صفةً، وتوسَّعُوا بذلكَ في الدهرِ لكثرتِهِ في كلامِهِم، فلم يُخْرِجوا الفِعْلَ من هذا كما لم يُخْرِجُوا الأَسماءَ من أَلِفِ الوصلِ نحوَ (ابنٍ)، وإنَّما أصلُهُ للفعلِ وتصريفِهِ.

٢- وممَّا يُضافُ إلىٰ الفعلِ أيضًا قولُكَ: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ كانَ عندي، ومُذْ جاءني.

[تعقيب]:

ولا يُضافُ إلىٰ الفعلِ غيرُ هذا كما أنَّ (لَدُنْ) لا تَنْصِبُ إلا في (غُدوة).

واطّردَتْ الأفعالُ في (آية) اطّراد الأَسماءِ في (أَتقولُ)، إذا قُلْتَ: أتقولُ زيدًا منطلِقًا، شُبِّهتْ بـ(أَتَظُنُّ).

---

(١) سورة المرسلات ٣٥.

(٢) سورة المائدة ١١٩.

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ في الأزمنةِ: (كانَ ذاكَ زَمَنَ زيدٌ أَميرٌ)؟

فقالَ: لَمّا كانتْ في معنىٰ (إذْ) أَضافوها إلىٰ ما قد عَمِلَ بعضهُ في بعضٍ، كما يُدْخِلونَ (إذْ) علىٰ ما قد عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ ولا يغيّرونه، فشَبَّهوا هذا بذلكَ. ولا يجوزُ هذا في الأَزْمِنةِ حتّىٰ تكونَ بمنزلةِ (إذْ). فإنْ قُلْتَ: يكونُ هذا يومَ زيدٌ أميرٌ، كانَ خطًا. حَدَّثَنا بذلك يونسُ عن العَرَبِ.

جملةُ هذا البابِ أَنَّ الزّمانَ إذا كانَ ماضيًا أُضِيفَ إلىٰ الفعلِ، وإلىٰ الابتداءِ والخبرِ؛ لأنَّه في معنىٰ (إذْ)، فأُضِيفَ إلىٰ ما يُضَافُ إليه (إذْ). وإذا كانَ لِما لم يَقَعْ، لم يُضَفْ إلا إلىٰ الأفعالِ؛ لأَنَّهُ في معنىٰ (إذا)، و(إذا) هذهِ لا تُضافُ إلا إلىٰ الأَفعالِ.

[رابعًا- أبواب (أَنَّ) التي تكون اسمًا مع مدخولها]

[الباب الأوَّل- (أَنَّ) و(إنَّ)]

[أَنَّ]:

أمَّا (أَنَّ) فهي اسمٌ، وما عملتْ فيه صلةٌ لها كما أنَّ الفعلَ صلةٌ لـ(أَنِ) الخفيفةِ وتكونُ (أَنْ) اسمًا[1]؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: قد عَرَفْتُ أَنَّكَ منطلقٌ، فـ(أَنَّكَ) في موضعِ اسمٍ منصوبٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: قد عَرَفْتُ ذلكَ. وتقولُ: بلغني أَنَّكَ منطلقٌ، فـ(أَنَّكَ) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: بلغني ذلكَ. فـ(أَنَّ) الأسماءُ التي تعملُ فيها صلةٌ لها كما أَنَّ (أَنِ) الأفعالُ التي تعملُ فيها صلةٌ لها - ونظيرُ ذلك في أَنَّهُ وما عَمِلَ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ لا في غيرِ ذلكَ، قولُكَ: رأيْتُ الضاربَ أَباهُ زيدٌ، فالمفعولُ فيه لم يُغَيِّرْهُ عن أَنَّهُ اسمٌ واحدٌ بمنزلةِ (الرجلِ) و(الفتىٰ)، فهذا في هذا الموضعِ شبيه بـ(أَنَّ)؛ إذْ كانت مع ما عملت فيه بمنزلةِ اسم واحد[2]. فهذا ليُعلَمَ أَنَّ الشيءَ يكونُ كأَنَّهُ من الحرفِ الأوَّلِ وقد عَمِلَ فيهِ(*).

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط- ٤/٤٤):

«(أَنَّ) وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون (أنْ) المخففَة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر. وتقع المشدّدة فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة، ومخفوضة، ويعمل فيها جميع العوامل إلَّا أنَّها لا تقع مبتدأة في اللّفظ».

(٢) هذه العبارة إنَّما جاءت لتأكيد قوله: «لا في غير ذلك»، أي: إنَّ التماثل والتشابه بين (أنَّ) والأسماء التي تعمل فيها، و(أنْ) والأفعال التي تعمل فيها إنَّما يقع في مثل هذا الموضع، أي: الموضع الذي لا يبتدأ به في اللفظ؛وذلك أنَّ (أنْ) تفارق (أَنَّ) في صحة الابتداء بها في اللفظ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وأَنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾.

(*) أيْ: أنَّ (الضارب أباه زيدٌ) بمنزلة اسم واحد وموقعه المفعول به. وهذا الاسم إنَّما تركب من (أباه) وما عمل فيه، وهو (الضارب). أما (زيدٌ) فهو فاعل لاسم الفاعل.

[إنَّ]:

وأَمَّا (إنَّ) فإنَّما هي بمنزلةِ الفعلِ لا يعملُ فيها ما يعملُ في (أَنَّ) كما لا يعملُ في الفعلِ ما يعملُ في الأسماءِ، ولا تكونُ (إنَّ) إلا مبتدأَةً، وذلك قولُكَ: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّكَ ذاهبٌ.

[الباب الثاني- (أَنَّ) مع (ظنَّ) و(لولا) وغيرها]

[ظنَّ]:

تَقُولُ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ منطلقٌ، فـ(ظَنَنْتُ) عاملةٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ، وكذلك: وَدَدْتُ أَنَّهُ ذاهبٌ؛ لأَنَّ هذا في موضعِ ذاك إذا قُلْتَ: وَدَدْتُ ذاكَ.

[لولا]:

وتقولُ: لولا أَنَّهُ منطلقٌ لفعلْتُ، فـ(أَنَّ) مبنيَّةٌ علىٰ (لولا) كما تُبْنىٰ عليها الأسماءُ[*].

[لو]:

وتقولُ: لو أَنَّهُ ذاهبٌ لكانَ خيرًا [له]، فـ(أَنَّ) مبنيَّةٌ علىٰ (لو) كما كانتْ مبنيّةً علىٰ (لولا)، كأنَّكَ قُلْتَ: (لو ذاك)، ثُمَّ جَعَلْتَ (أَنَّ وما بعدها) في موضعِهِ. فهذا تمثيلٌ وإنْ كانوا لا يبنونَ علىٰ (لو) غيرَ (أَنَّ) كما كان (تَسْلَمُ) في قولِكَ (بذي تَسْلَمُ) في موضعِ اسمٍ، ولكنَّهم لا يستعملونَ الاسمَ؛ لأَنَّهم ممَّا[1] يستغنونَ بالشيءِ عن الشيءِ حتّىٰ

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/٥٠):
«يريد بها معقودة بـ(لولا) في المعنىٰ الذي تقتضيه، و(لولا) مقدمة عليه، وليست عاملة فيه؛ لأنَّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء لا بـ(لولا)، ولزومها للاسم بعدها للمعنىٰ الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به، فشبِّهتْ به، ففتحت (أَنَّ) ولم تكسر؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة إنَّما تدخل علىٰ مبتدأ مجرّد لم يغيِّر معناه بحرفٍ قبله».

(١) أي: رُبَّما.

يكونَ المستغنَىٰ عنه مُسْقَطًا. وقالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإنفاقِ﴾[1].

[مذ]:

وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِ العربِ: ما رأيتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقني؟ فقالَ: (أَنَّ) في موضعِ اسمٍ، كأَنَّهُ قالَ: مُذْ ذاكَ.

[أَمَّا]:

وتقولُ: أَمَّا إِنَّهُ ذاهبٌ، وأَمَّا أَنَّهُ منطلقٌ، فسأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلكَ؟، فقالَ: إذا قالَ: أمَّا أَنَّهُ منطلقٌ؛فإنَّه يجعلُهُ كقولِكَ: حَقًّا أَنَّهُ منطلقٌ، وإذا قالَ: أَمّا إِنَّهُ منطلقٌ، فإِنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ (أَلا)، كأَنَّهُ قالَ: أَلا إِنَّهُ ذاهبٌ.

[أَمَا]:

وتقولُ: أَمَا واللهِ أَنَّهُ ذاهبٌ، كأَنَّكَ قُلْتَ: قد علمْتُ واللهِ أَنَّهُ ذاهبٌ، وإذا قُلْتَ: أَمَا واللهِ إِنَّهُ ذاهبٌ، كأَنَّكَ قُلْتَ: ألا إِنَّهُ واللهِ ذاهبٌ.

[ثُمَّ]:

وتقُولُ: قد عَرَفْتُ أَنَّهُ ذاهبٌ ثُمَّ أَنَّهُ مُعَجِّلٌ؛ لأَنَّ الآخِرَ شريكُ الأوَّلِ في (عَرَفْتُ).وتقولُ: قد عَرَفْتُ أنَّهُ منطلَقٌ بِهِ ثُمَّ إنِّي أُخبرُكَ أَنَّهُ معجِّلٌ؛ لأَنَّكَ ابتدأْتَ (إِنِّي)، ولم تجعلِ الكلامَ علىٰ (عَرَفْتُ).

[و]:

وتقولُ: رأيتُهُ شابًّا وإِنَّهُ يومئذٍ يفخرُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: رأَيْتُهُ شابًّا وهذه حالُهُ. تقولُ

---

(١) سورة الإسراء ١٠٠.

هذا ابتداءً ولم يُجْعَلِ الكلامُ علىٰ (رَأَيْتُ).وإنْ شِئْتَ حَمَلْتَ الكلامَ علىٰ الفعلِ فَفَتَحْتَ [أي: فتحتَ الهمزة].

[ما]:

وسألْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ تعالىٰ جدّه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ما مَنَعَها أنْ تكونَ كقولِكَ: ما يُدْرِيكَ أَنَّهُ لا يَفْعَلُ؟، فقالَ: لا يَحْسُنُ ذا في ذا الموضعِ، إنَّما قالَ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثُمَّ ابتدأَ فأَوجبَ، فقالَ: ﴿إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾. ولو قالَ (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)، كانَ ذلك عذرًا لَهُمْ.

وأهلُ المدينةِ يقولونَ: ﴿أَنَّهَا﴾[*] فقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هي بمنزلةِ قولِ العربِ: ائتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَري لنا شيئًا، أي: (لعلّكَ)، فكأَنَّهُ قالَ: (لَعَلَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ).

[إنَّ لكَ]:

وتقولُ: إنَّ لكَ هذا عليَّ وأَنَّكَ لا تُؤْذَىٰ، كأَنَّكَ قُلْتَ: وإنَّ لكَ أَنَّكَ لا تُؤْذَىٰ. وَإنْ شِئْتَ ابتدأْتَ ولم تحمِلِ الكلامَ علىٰ (إنَّ لكَ). وقد قُرِئَ هذا الحرفُ علىٰ وجهَينِ، قالَ بعضُهم: ﴿وَإنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيها ولا تَضْحىٰ﴾[2]، وقالَ بعضُهم: ﴿وأَنَّكَ﴾[**].

---

(١) سورة الأنعام ١٠٩.

(*) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«انظر لهذه القراءة: تفسير أبي حيان ٤/٢٠١- ٢٠٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٥».

(٢) سورة طه ١١٩. ب، هـ﴿ولا تَضْحىٰ﴾ غير مذكورة. وتمام الآية التي قبلها: ﴿إنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَىٰ﴾.

(**) قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«قرأ بكسر الهمزة نافع وأبو بكر، والباقون بفتحها. إتحاف فضلاء البشر ٣٠٨».

[تعقيب]:

واعْلَمْ أَنَّهُ ليسَ يَحْسُنُ لـ(أَنَّ) أَنْ تَلِيَ (إنَّ) ولا (أَنَّ)، كما قَبُحَ ابتداؤكَ الثقيلةَ المفتوحةَ، وحَسُنَ ابتداؤكَ الخفيفةَ؛ لأنَّ الخفيفةَ لا تزولُ عنِ الأَسماءِ، والثقيلةُ تزولُ فَتُبْتَدأَ، ومعناها مكسورةً ومفتوحةً سواءٌ.

واعْلَمْ أَنَّهُ ليس يَحْسُنُ أَنْ تليَ (إنَّ) (أَنَّ) ولا (أَنَّ) (إنَّ)؛ أَلا تَرىٰ أَنَّكَ لا تقولُ: إنَّ أَنَّكَ ذاهبٌ في الكتابِ، ولا تقول: قد عَرَفْتُ أَنَّ إنَّكَ ذاهبٌ في الكتابِ، وإنَّما قَبُحَ هذا ههنا كما قَبُحَ في الابتداءِ(*)، أَلا ترىٰ أَنَّهُ يقبحُ أَنْ تقُولَ: أَنَّكَ منطلقٌ بَلَغَني أو عَرَفْتُ؛ لأَنَّ الكلامَ بعد (أَنَّ) و(إنَّ) غيرُ مستغنٍ كما أَنَّ المبتدأَ غيرُ مستغنٍ. وإنَّما كرهوا ابتداءَ (أَنَّ)؛ لئلَّا يُشَبِّهوها بالأسماءِ التي تعملُ فيها (إنَّ)، ولئلا يُشبِّهوها بـ(أَنِ) الخفيفةِ؛ لأَنَّ (أَنْ) والفعلَ بمنزلةِ مصدرِ فِعْلِهِ الذي ينصبُهُ، والمصادرُ تعملُ فيها (إنَّ) و(أَنَّ).

[لِمَ؟]:

ويقولُ الرجلُ للرجلِ: لِمَ فَعَلْتَ ذلك؟ فيقولُ: لِمَ أَنَّهُ ظريفٌ؟ كأَنَّهُ قالَ: قُلْتَ: لِمَهْ؟: لأَنَّ ذاكَ كذلكَ.

[أَيْ]:

وتقولُ إذا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ ما يَعْني المتكلِّمُ: أَيْ إنِّي نجدٌ، إذا ابتَدَأْتَ كما تبتدِئ: أَي أَنا نجدٌ. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَيْ أَنِّي نجدٌ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَيْ لأَنِّي نجدٌ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/٥٤):
«لأنهما جميعًا للتأكيد ويجريان مجرىٰ واحدًا، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين (اللامِ) و(إنَّ). فإنْ فصلت بينهما أو عطفت حسن، فالفصل قولك: إنَّ لك أنَّك تحيا وتكرم، والعطف قولك: إنَّ كرامتك عندي وأنَّك تعان. وعلىٰ قراءة من قرأ: ﴿وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ﴾ -سورة طه ١١٩- ومن كسر استأنف».

[الباب الثالث- تركيب (ذلك وأَنَّ)]

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أَبوابِ (أَنَّ):

تقولُ: ذلكَ وأَنَّ لكَ عندي ما أَحبَبْتُ، وقالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيدِ الكافِرينَ﴾[1]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ ثناؤه: ﴿ذٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكافِرِينَ عَذابَ النَّارِ﴾[2]؛ وذلكَ لأَنَّها شَرِكَتْ (ذلك) في ما حُمِلَ عليهِ، كأَنَّه قالَ: الأمرُ ذلك وأَنَّ الله. ولو جاءَتْ مبتدأَةً، لجَازَتْ؛ يدلُّكَ على ذلكَ قولُهُ تعالىٰ جدّه: ﴿ذلكَ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ﴾[3]، فـ(مَنْ) ليس محمولًا علىٰ ما حُمِلَ عليه(ذلك)، فكذلكَ يجوزُ أَنْ يكونَ (إنَّ) منقطعةً من (ذلك).

[الباب الرّابع- حذف الجارّ في (أَنَّ)]

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أَبوابِ (أَنَّ):تقولُ: جِئْتُكَ أَنَّكَ تُريدُ المعروفَ، إنَّما أَرادَ: جئْتُكَ لأَنَّكَ تريدُ المعروفَ، ولكنَّكَ حَذَفْتَ (اللَّام) هنا.

[الأمثلة]:

١- وسأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وأَنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وَأَنا رَبُّكُمْ فَاتّقونِ﴾[4].

فقالَ: إنَّما هو علىٰ حذفِ (اللَّام)، كَأَنَّهُ قالَ: (ولأَنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وَأَنا رَبُّكُمْ فَاتّقونِ)، وقالَ ونظيرُها:: ﴿لإيلافِ قُرَيْشٍ﴾[5]؛ لأَنَّهُ إنَّما هو: لذلكَ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾.

---

(١) سورة الأنفال ١٨. ب، هـ«موهِنٌ كيدَ الكافرينَ».

(٢) سورة الأنفال ١٤.

(٣) سورة الحج ٦٠.وجه الاستشهاد بالآية تقوية صحة عدم الحمل علىٰ (ذلك).

(٤) سورة الأنبياء ٩٢.

(٥) سورة قريش ١.

فإنْ حَذَفْتَ (اللّام) مِنْ (أَنَّ) فهو نَصْبٌ كما أَنَّكَ لو حَذَفْتَ (اللّام) من ﴿لإيلافِ﴾ كانَ نصبًا. هذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولو قَرَأوها: ﴿وإنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً﴾ كانَ جيِّدًا، وقد قُرِئَ. ولو قُلْتَ: (جِئْتُكَ إنَّكَ تُريدُ المعروفَ) مبتدًا، كانَ جيِّدًا

٢-وقالَ عَزَّوَجَلَّ ذكرُهُ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[1]، وقالَ تعالىٰ اسمُهُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إلىٰ قومِهِ أَنِّي لَكُمْ نذيرٌ مبينٌ﴾[2] إنَّما أرادَ: (بأَنِّي مغلوبٌ)، و(بِأَنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ)، ولكنَّه حَذَفَ(الباءَ).وقالَ جلَّ ثناؤهُ أيضًا: ﴿وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾[3] بمنزلةِ: ﴿وَأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً﴾، والمعنىٰ: (ولأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ فاتّقونِ)، و(لأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحدًا). وَأَمَّا المفسّرون فقالوا: علىٰ ﴿أُوحِيَ﴾[4] كما كانَ ﴿وَأَنَّهُ لَمّا قامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾[5] علىٰ ﴿أُوحِيَ﴾. ولو قُرِئَتْ ﴿وَإنَّ المَسَاجِدَ للهِ﴾، كانَ حَسَنًا.

[تعليق]:

ولو قالَ إنسانٌ: إنَّ (أَنَّ) في موضعِ جَرٍّ في هذهِ الأَشياءِ، ولكنَّهُ حُذِفَ لَمّا كَثُرَ استعمالُهُ في كلامهم، فجازَ فيه حذفُ الجارِّ كما حذفوا (رُبَّ) في قولِهِمْ:

[رجز]

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسوحاَ

---

(١) سورة القمر ١٠.

(٢) سورة هود ٢٥. قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«وهذه قراءة أبي عمر وابن كثير والكسائي، وقرأ باقي السبعة: ﴿إِنِّي لكم﴾ بكسر الهمزة. إتحاف فضلاء البشر ٢٥٥».

(٣) سورة الجن ١٨.

(٤) سورة الجن ١.

(٥) سورة الجن ١٩.

لَكَانَ قولًا قويًّا، وله نظائِرُ نحو قولِهِ: (لاهِ أبوكَ). والأوَّلُ[1] قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ويقوّي ذلكَ قولُهُ: ﴿وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ﴾؛ لأنَّهم لا يقدِّمونَ (أَنَّ) وَيَبتدئونها ويُعملونَ فيها ما بعدها. إلا أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِأَنَّ المعنىٰ معنىٰ (اللَّام). فإذا كانَ الفعلُ أو غيرُهُ موصولًا إليهِ باللَّام، جازَ تقديمُهُ وتأخيرُهُ؛ لأنَّه ليس هو الذي عَمِلَ فيه المعنىٰ، فاحتملوا هذا المعنىٰ كما قالَ: (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ)؛ إذْ كانَ فيه معنىٰ الأَمرِ. وسترىٰ مِثْلَهُ، ومنه ما قد مَضَىٰ.

[الباب الخامس - (أنَّما) التي تكون اسمًا]

[أَنَّما]:

هذا بابُ (أَنَّما)، [و(إنَّما)]:اعلمْ أَنَّ كُلَّ موضعٍ تقع فيهِ (أَنَّ) تقع فيه (أَنَّما) وما ابتُدِئَ بعدها صلةٌ لها كما أَنَّ الذي ابتُدِئَ بعد (الذي) صلةٌ لهُ. ولا تكونُ هي عاملةً في ما بعدها كما لا يكونُ (الذي) عاملًا في ما بعده. فَمِنْ ذلكَ قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إنَّما أَناْ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوْحَىٰ إليَّ أَنَّما إلهكُمْ إله واحدٌ﴾[2]، فإنَّما وقعَتْ (أَنَّما) ههنا؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ: (أَنَّ إلهكُمْ إله واحدٌ)، و(أَنَّكَ تقتلُ النِّيامَ)، كانَ حسنًا. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إنَّما تقتلُ النِّيامَ) علىٰ الابتداءِ، وَزَعَمَ ذلكَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[إنَّما]:

فَأَمَّا(إنَّما) فلا تكونُ اسمًا، وإنَّما هي في ما زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمنزلةِ فعلٍ مُلْغًى، مثل: أشهدُ لَزيدٌ خيرٌ منكَ؛ لأنَّها لا تعملُ في ما بعدها، ولا تكونُ إلا مبتدأةً.

---

(١) أي: كون المعنىٰ علىٰ إرادة (اللام).

(٢) سورة الكهف ١١٠، سورة فصلت ٦.

[الباب السادس- (أَنَّ) في موضع البدل]

هذا بابٌ تكونُ فيه (أَنَّ) بدلًا[1] من شيءٍ هو الأوَّل، وذلك قولُكَ: بَلَغَتْنِي قِصَّتُكَ أنَّك فاعلٌ، وقد بلغني الحديثُ أنَّهم منطلقونَ، وكذلك (القِصَّةُ) وما أشْبَهها.

[الباب السابع- (أَنَّ) في نوع آخر من البدل]

هذا بابٌ تكونُ فيه (أَنَّ) بدلًا من شيءٍ ليس بالأوَّلِ، من ذلكَ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ﴾[2] فـ(أَنَّ) مُبْدَلَةٌ من (إحدىٰ الطائِفتينِ)، موضوعةٌ في مكانِها، كأنَّكَ قُلْتَ: (وإذا يَعِدُكُمُ اللهُ إحدىٰ الطائِفَتين لكم) كما أنَّكَ إذا قُلْتَ: رأَيْتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ، فقد أبدَلْتَ الآخِرَ من الأوَّلِ، وكأنَّكَ قُلْتَ: رأَيْتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ، وإنَّما نَصَبْتَ (بعضًا)؛ لأنَّكَ أردْتَ معنىٰ (رأيْتُ بعضَ متاعِكَ)

[الباب الثامن- بناء (أَنَّ) علىٰ ما قبلها]

هذا بابٌ من أبوابِ (أَنَّ) تكونُ (أَنَّ) فيه مبنيّةً علىٰ ما قبلَها، وذلك قولُكَ: أَحَقًّا أَنَّكَ ذاهبٌ؟ وآلحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ؟ وكذلك: إنْ أَخبرْتَ، فقلْتَ: حَقًّا أنَّكَ ذاهبٌ، والحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ، وكذلك: أَأَكْبَرَ ظنِّكَ أنَّكَ ذاهبٌ؟، وأَجَهْدَ رأْيِكَ أنَّكَ ذاهبٌ؟ وكذلك هما في الخبرِ.

وسأَلْتُ الخليلَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقلْتُ له:ما مَنَعَهم أَنْ يقولُوا: أَحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ، علىٰ القلبِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: إنَّكَ ذاهبٌ حقًّا، وإنَّكَ ذاهبٌ الحقَّ، وأإنَّكَ منطلقٌ حقًّا؟. فقالَ:

---

(١) قال ابن خروف (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب -مخطوط- ٢٦):
«مسائل هذا الباب علىٰ بدل الاشتمال: ويراد ببدل الاشتمال ما دلّ علىٰ معنىٰ في متبوعه، نحو: أعجبني زيدٌ علمُهُ».
(٢) سورة الأنفال ٧.

ليس هذا من مواضعِ (إنَّ)؛ لأَنَّ (إنَّ) لا يُبْتَدأُ بها في كُلِّ موضعٍ. ولو جازَ هذا لجازَ: يومَ الجمعةِ إنَّكَ ذاهبٌ، تريدُ: إنَّكَ ذاهبٌ يومَ الجمعةِ، وَلَقُلْتَ أيضًا: لا محالةَ إنَّكَ ذاهبٌ، تُريدُ: إنَّكَ لا محالةَ ذاهبٌ، فلمّا لم يَجُزْ ذلك، حملوه علىٰ: أَفي حقٍّ أَنَّكَ ذاهبٌ، وعلىٰ: أفي أَكبرِ ظنِّكَ أَنَّكَ ذاهبٌ، وصارتْ (أَنَّ) مبنيّةً عليهِ، كما يُبنىٰ (الرحيلُ) علىٰ (غدًا)، إذا قُلْتَ: غدًا الرّحيلُ.

[رأينا أنَّها مسألة صوتية بلحاظ الانسجام الصوتي، فلو أدخل الفاء مثلا عادت إنَّ إلىٰ الكسر: أَمَّا حقًّا فإنَّكَ ذاهبٌ؟]

[تعقيب]:

وسأَلته رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِهِمْ: أَمَّا حقًّا فإنَّكَ ذاهبٌ؟

فقالَ: هذا جيِّدٌ، وهذا الموضعُ من مواضعِ (إنَّ)؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: أَمَّا يومَ الجمعةِ فإنَّكَ راحلٌ، وأَمَّا فيها فإنَّكَ داخلٌ. فإنَّما جازَ هذا في (أَمَّا)؛ لأَنَّ فيها معنىٰ (يومَ الجمعةِ مهما يكنْ من شيءٍ فَإنَّكَ ذاهبٌ)[*].

وأَمَّا قولُهُ تعالىٰ جدّه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾[1] فإنَّ (جَرَمَ) عَمِلَتْ فيها؛ لأَنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أَنَّ لهم النّارَ، ولقد استحقَّ أَنَّ لهم النّارَ.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَنَّ (لا جَرَمَ) إنَّما تكونُ جوابًا لما قبلها من الكلامِ، يقولُ الرجلُ كانَ كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقولُ: لا جَرَمَ أَنَّهم سيندمونَ، أَو أَنَّهُ سيكونُ كذا وكذا.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٨٠/٤):
«وكذلك جميع الظروف المقدّمة التي بعدها(إنَّ)إذا دخلت قبلها (أَمَّا)، فكسرُ (إنَّ) حسنٌ. وإنْ لم تكن (أمّا)، فالفتح لا غير. وإنَّما كسر مع دخول (أمّا)؛ لأنَّها تسوّغ تقديم ما بعد (الفاء) علىٰ (الفاء)».

(1) سورة النحل ٦٢.

[الباب التاسع- (إنَّ) و(أَنَّ) بعد القول]

هذا بابٌ من أَبوابِ (إنَّ)، تقولُ: قالَ عمرٌو إنَّ زيدًا خيرٌ منكَ؛ وذلك لأنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تحكيَ قولَهُ. ولا يجوزُ أَنْ تُعْمِلَ (قالَ) في (إنَّ)، كما لا يجوزُ لكَ أَنْ تُعْمِلَها في (عمرٍو) وأَشباهِهِ إذا قُلْتَ: قالَ زيدٌ عمرٌو خيرُ الناسِ، فـ(إنَّ) لا تعملُ فيها (قالَ)، كما لا تعملُ (قالَ) في ما تعملُ فيه (أَنَّ)؛ لأَنَّ (أَنَّ) تجعلُ الكلامَ شأنًا، وأنتَ لا تقولُ: قالَ الشأنَ متفاقِمًا كما تقولُ: زعمَ الشأنَ متفاقِمًا. فهذهِ الأَشياءُ بعدَ (قالَ) حكايةٌ[1].

ومثلُ ذلكَ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[2]، وقالَ الله تعالىٰ جدّه أيضًا: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[3]. وكذلكَ جميعُ ما جاءَ مِنْ ذا في القرآنِ.

[الباب العاشر- استطراد في (إنَّ) بعد (حتّىٰ) و(إذا)]

[حتّىٰ]:

هذا بابٌ آخرُ من أَبواب (إنَّ)، وذلك قولُكَ: قد قالَهُ القومُ حتّىٰ إنَّ زيدًا يقولُهُ، وانطلقَ القومُ حتّىٰ إنَّ زيدًا لمنطلقٌ. فـ(حتّىٰ) هنا معلَّقةٌ لا تعملُ شيئًا في (إنَّ) كما لا تعملُ إذا قُلْتَ: حتّىٰ زيدٌ ذاهبٌ. فهذا موضعُ ابتداءٍ، و(حتّىٰ) بمنزلة (إذا). ولو أَرَدْتَ أَنْ تقولَ: (حتىٰ أَنَّ) في ذا الموضعِ كُنْتَ مُحيلًا؛ لأَنَّ (أَنَّ) وصِلتَها هنا بمنزلة (الانطلاقِ).

[إذا]:

وكذلكَ إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ فإذا إنَّهُ يقولُ إنَّ زيدًا خيرٌ منكَ.

---

(١) أراد (إنَّ) في الأمثلة السابقة.

(٢) سورة البقرة ٦٧.

(٣) سورة المائدة ١١٥.

[تعقيب]:

وتقولُ: قد عرفْتُ أمورَكَ حتّىٰ أَنَّكَ أَحمقُ، كأنَّكَ قُلْتَ: عرفْتُ أَمورَكَ حتّىٰ حُمْقَكَ، ثُمَّ وضعْتَ (أَنَّ) في هذا الموضعِ، هذا قولُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[الباب الحادي عشر- استطراد في (إنَّ) بعد (إلا) و(ما)]

[إلا]:

هذا بابٌ آخرُ من أَبوابِ (إنَّ)، تقولُ: ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إلا إنَّهُ مُكْرِمٌ لي؛ لأَنَّهُ ليس هنا شيءٌ يعملُ في (إنَّ)، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ عليه (أَنَّ)، وإنَّما تريدُ أَنْ تقولَ: ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إلا هو مكرمٌ لي، فكما لا تعملُ في ذا لا تعملُ في (إنَّ. ودخولُ اللّام ههنا يدلُّكَ علىٰ أَنَّهُ موضعُ ابتداءٍ، قالَ تعالىٰ جدّه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلينِ إلا إنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾[1].

وأَمَّا قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إلا أَنَّهُمْ كَفَرُوا باللهِ﴾[2]، فإنَّما حَمَلَهُ علىٰ (مَنَعَهُمْ).

[ما]:

وتقولُ إذا أَردْتَ معنىٰ اليمينِ: أَعْطيْتُهُ ما إنَّ شَرَّهُ خيرٌ من جيِّدِ ما معك، وهؤلاءِ الذين إنَّ أَجبَنهُمْ لأَشجعُ من شُجَعانِكم، قالَ اللهُ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنوءُ بِالعُصْبَةِ أُولي القُوّةَ﴾[3] فـ(إنَّ) صلةٌ لـ(ما)، كأَنَّكَ قُلْتَ: ما واللهِ إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّدِ ما معكَ.

---

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة التوبة ٥٤.

(٣) سورة القصص ٧٦.

[الباب الثاني عشر- استطراد في (إنَّ) بعد (لام الابتداء)]

هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ (إنَّ)، تقول أَشهدُ إنَّكَ لمنطلقٌ، فـ(أَشهدُ) بمنزلة قولكَ: واللهِ إنَّكَ لذاهبٌ، و(إنَّ) غيرُ عاملة فيها (أَشهدُ)؛ لأنَّ هذه (اللَّام) لا تُلحَقُ أبدًا إلا في الابتداءِ؛ ألا ترىٰ أنَّك تقولُ: أَشهدُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك، كأنَّكَ قُلْتَ: واللهِ لعبدُ اللهِ خيرٌ منك، فصارتْ (إنَّ) مبتدأَةً حينَ ذكرْتَ (اللَّام) هنا كما كانَ (عبدُ اللهِ)مبتدًا حينَ أَدخلْتَ فيه (اللَّام). فإذا ذكرْتَ (اللَّام) هنـا، لم تكنْ إلا مكسـورةً كما أَنَّ (عبد الله) لا يجوزُ هنا إلا مبتدًا.

ونظيرُ ذلك قولُ اللهِ تعالىٰ جدّه: ﴿واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبونَ﴾[1]، وقالَ: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾[*]؛ لأَنَّ هذا توكيدٌ، كأنَّهُ قالَ: حَلَفَ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الصّادقينَ.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَشهدُ بأَنَّكَ لذاهبٌ، غيرُ جائزٍ؛ من قبلِ أَنَّ حروفَ الجرِّ لا تُعلَّقُ. وقالَ: أقولُ: أَشهدُ إنَّهُ لَذاهبٌ وإنَّهُ لَمنطلقٌ، أُتْبِعَ آخرُهُ أوَّلَهُ. وَإنْ قُلْتَ: أَشهدُ أَنَّهُ ذاهبٌ وإنَّهُ لمنطلقٌ، لم يَجُزْ إلا الكسرُ في الثاني؛ لأَنَّ (اللَّام) لا تدخلُ أبدًا علىٰ (أَنَّ)، و(أَنَّ) محمولةٌ علىٰ ما قبلها، ولا تكونُ إلا مبتدأةً بـ(اللَّام).

ونظيرُ (إنَّ) مكسورةً إذا لحقتها (اللَّام) قولُهُ تعالىٰ جدُّه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[2]، وقالَ جلّ ثناؤه وتقدّس اسمه أيضًا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ علىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[3]، فـ(إنَّكُمْ) هنا بمنزلة (أَيُّكُمْ) إذا قُلْتَ: يُنَبِّئُهُمْ أَيُّكُمْ أَفضلُ.

---

(١) سورة المنافقين ١.

(*) سورة النور ٦. قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون: «وقراءة الكوفيين: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ -بالرفع-».

(٢) سورة الصافات ١٥٨.

(٣) سورة سبأ ٧.

وقالَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلَهُ: ﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دونِهِ مِنْ شَيءٍ﴾[1]، فـ(ما) ههنا بمنزلة (أَيُّهُمْ)، و(يَعْلَمُ) معلَّقةٌ[2].

[كأَنَّ]:

وسألتُ الخليلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (كأَنَّ)، فَزَعَمَ أَنَّها (إنَّ) لحقَتْها (الكافُ) للتشبيهِ، ولكنَّها صارتْ مع (إنَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، وهي نحوُ: كأيٍّ رجلًا، ونحوُ: له كذا وكذا درهمًا.

[إنَّهْ]:

وأمَّا قولُ العربِ في الجوابِ (إنَّهْ)، فهو بمنزلة (أَجلْ). وإذا وصلْتَ، قُلْتَ: إنَّ يا فتىٰ، وهي التي بمنزلة (أَجَلْ).

[الباب الثالث عشر- استطراد في (أَنْ) و(إنْ)]

[أَنْ][*]:

هذا بابُ (أَنْ) و(إنْ)، فـ(أَنْ) مفتوحةً تكونُ علىٰ وجوهٍ (أَحدُها): أَنْ تكونَ

---

(١) سورة العنكبوت ٤٢.
قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«وقراءة ﴿ما تَدْعُونَ﴾ -بالتاء- هي قراءة جمهور القرّاء. وقرأ أبو عمرو وعاصم بخلاف عنه: ﴿ما يَدْعُونَ﴾ -بالياء- تفسير أبي حيّان ٧/ ١٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٦».
(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٠٢، ١٠٣):
«فيه وجهان: أحدهما أنْ تكون (ما) استفهاما، والعامل فيه (تدعون)، كأنَّه قيل: أيَّهم تدعون؟ وينصب (أيّهم) بـ(تدعون). ويجوز أنْ يكون منصوبا بـ(يعلم)، وتكون (ما) بمعنىٰ (الذي)، و(تدعون) صلتها، كأنَّه: يعلم الذين تدعون من دونه من شيء».
(*) قال ابن خروف (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ٢٣):
«(أَنَّ) بمنزلة (أَنْ) الناصبة في كونها موصولة، ولا يكونان اسمين إلَّا بصلاتهما».
وهذا يوضح علاقة هذا الباب بأبواب (أَنْ).

فيه (أَنْ)، وما تعملُ فيهِ الأفعالُ بمنزلة مصادِرِها، و(الآخرُ): أنْ تكونَ فيهِ بمنزلة (أَيْ)، و(وجهٌ آخرُ): تكونُ فيه لغوًا، و(وجهٌ آخرُ): هي فيه مخفّفة من الثّقيلةِ. فأمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغوًا فنحوُ قولِكَ: لمّا أَنْ جاؤوا ذهبْتَ، وأَمَا واللهِ أَنْ لو فعلْتَ لأَكرمْتُكَ.

[إنْ]:

وأَمَّا (إنْ) فتكونُ للمُجازاةِ، وتكونُ أَنْ يُبْتَدَأَ ما بعدَها في معنىٰ اليمينِ، وفي اليمينِ كما قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حَافِظٌ﴾[1]، ﴿وإنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾[2].

[الباب الرابع عشر- استطراد في (أنْ) المصدريّة]

هذا بابٌ من أبوابِ (أَنْ) التي تكونُ والفعلَ بمنزلة مصدرٍ[3]، تقولُ: أَنْ تأتيني خيرٌ لكَ، كأَنَّكَ قُلْتَ: الإتيانُ خيرٌ لكَ. ومثلُ ذلكَ قولهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[4] يعني: الصومُ خيرٌ لكم.

[تعليق]:

واعلمْ أَنَّ (اللّام) ونحوَها من حروفِ الجرِّ قد تُحذفُ من (أَنْ) كما حُذِفَتْ من (أَنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدرِ حين قُلْتَ: فعلتُ ذاكَ حَذَرَ الشرِّ، أي: لحذرِ الشرِّ،

---

(١) سورة الطارق ٤.

(٢) سورة يس ٣٢.

قال المحقّق عبد السلام محمد هارون:

«وهذه قراءة جمهور القرّاء. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿لَمَّا﴾ بتشديد الميم بمعنىٰ (إلّا). إتحاف فضلاء البشر ٣٦٤».

(٣) انظر: (الباب الثالث عشر)، الهامش (٣).

(٤) سورة البقرة ١٨٤.

ويكونُ مجرورًا على التفسيرِ الآخرِ.

ومثلُ ذلكَ قولُكَ: لا تفعلْ كذا وكذا أَنْ يُصيبَكَ أَمرٌ تكرهُهُ، كأَنَّهُ قالَ: لأَنْ يُصيبَكَ أو من أجلِ أَنْ يُصِيبَكَ، وقالَ: ﴿أَنْ كانَ ذا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[1]، كأَنَّهُ قالَ: ألِأَنْ كانَ ذا مالٍ وبنين؟.

[الأمثلة]:

وقالَ جلَّ ثناؤه: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾[2]، ثُمَّ قالَ: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ على التفسيرِ، كأَنَّهُ قيلَ له: ما هو؟ فقالَ: هو أَنْ يكفروا[3].

[تعقيب يوضح فيه أفعال المقاربة]:

وتقولُ: عَسَيْتَ أَنْ تفعلَ، فـ(أَنْ) هاهنا بمنزلتها في قولِكَ: قاربْتَ أَنْ تفعلَ، أَي: قاربتَ ذاكَ، وهو بمنزلة: دنوْتَ أَنْ تفعلَ، واخلولقتِ السماءُ أَنْ تمطرَ، أَي: لأَنْ تمطرَ. و(عسيتَ) بمنزلة (اخلولقتِ السماءُ)، ولا يستعملون المصدرَ هنا كما لم يستعملوا الاسمَ الذي الفعلُ في موضعِهِ كقولكَ: اذهبْ بذي تَسْلَمُ، ولا يقولونَ: عسيتَ الفعلَ، ولا عسيتَ للفعلِ.

ومنَ العربِ من يقولُ: عَسَىٰ وعسيا وعَسَوا، وعَسَتْ وعَسَتا وعَسَيْنَ. فمن قالَ ذلك، كانتْ (أَنْ) فيهنَّ بمنزلتِها في (عَسَيْتُ) في أَنَّها منصوبةٌ.

واعْلَمْ أَنَّهم لا يستعملونَ: عسىٰ فعلُكَ، استغنوا بـ(أَنْ تفعلَ) عن ذلكَ كما استغنىٰ أكثرُ العربِ بـ(عسىٰ) عن أَنْ يقولوا: عَسَيا وعَسَوا، وبـ(لو أَنَّهُ ذاهبٌ) عن (لو

---

(١) سورة القلم ١٤.
(٢) سورة البقرة ٩٠.
(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/١٢٠، ١٢١):
«فـ(أَنْ يكفروا) في موضع رفع على ظاهر كلامه، وموضعه كموضعه في قولنا: بئس رجلًا زيد، و(ما)في معنىٰ (شيئًا)، و(اشتروا به) نعت لـ(ما). وإلى هذا ذهب الزجاج في معنىٰ الآية».

ذهابُهُ). ومع هذا أَنَّهم لم يستعملوا المصدرَ في هذا البابِ كما لم يستعملوا الاسمَ الذي في موضعهِ(يَفْعَلُ) في (عسىٰ) و(كادَ)، فترُكَ هذا لأنَّ من كلامِهم الاستغناءَ بالشيء عن الشيء.

واعْلَمْ أَنَّ من العربِ من يقولُ: عَسَىٰ يفعلُ، يُشبِّهُها بـ(كادَ يفعلُ)، فـ(يَفْعَلُ) حينئذٍ في موضعِ الاسمِ المنصوبِ.

وأَمَّا (كادَ) فإنَّهم لا يذكرونَ فيها (أَنْ)، وكذلكَ: (كَرَبَ يفعلُ)، ومعناهما واحدٌ. يقولونَ: كَرَبَ يفعلُ، وكادَ يفعلُ، ولا يذكرونَ الأَسماءَ في موضعِ هذهِ الأَفعالِ؛ لما ذكرتُ لكَ في الكُرّاسةِ التي تليها.

ومثلُهُ: (جَعَلَ يقولُ)، لا تذكرُ الاسمَ ههنا، ومثلُهُ: أَخَذَ يقولُ.

فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعلِ في(كانَ) إذا قلتَ: كانَ يقولُ، وهو في موضعِ اسمٍ بمنزلتِهِ ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبرٌ كما أَنَّهُ ههنا خبرٌ.

وتقولُ: يُوشِكُ أَنْ تجيءَ، و(أَنْ) محمولةٌ علىٰ (يُوشِكُ)، وتقولُ: تُوشِكُ أَنْ تجيءَ، فـ(أَنْ) في موضعِ نصبٍ، كأَنَّكَ قلتَ: قاربْتَ أَنْ تفعلَ. وقد يجوزُ: يوشِكُ يجيءُ، بمنزلة (عسىٰ يجيءُ).

فهذهِ الحروفُ التي هي لتقريبِ الأُمورِ شبيهٌ بعضُها ببعضٍ، ولها نحوٌ ليس لغيرِها من الأَفعالِ.

[الباب الخامس عشر- (أَنْ) التي بمنزلة (أيْ)]

هذا بابُ ما تكونُ فيه (أَنْ) بمنزلة (أَيْ)، وذلك قولُهُ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشوا واصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهتِكُمْ﴾[1]. زَعَمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ بمنزلة (أَيْ)؛

(١) سورة صٓ ٦.

لأنَّكَ إذا قلتَ: انطلقَ بنو فلانٍ أَنِ امشُوا، فأَنتَ لا تريدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّهم انطلقوا بالمشي، ومثلُ ذلك: ﴿ما قُلْتَ لَهُمْ إلا ما أَمَرْتَني بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[1]، وهذا تفسيرُ الخليلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومثلُ هذا في القرآنِ كثيرٌ.

[الأمثلة]:

١-وأَمَّا قولُهُ: كتبتُ إليهِ أَنِ افْعَلْ، وأَمرْتُهُ أَنْ قُمْ، فيكونُ على وجهينِ:

[الأوَّل]: على أنْ تكونَ (أَنِ) التي تنصبُ الأَفعالَ، ووصَلْتَها بحرفِ الأمرِ والنهي كما تصلُ (الذي) بـ(تَفْعَلُ) إذا خاطبْتَ حين تقولُ: أنتَ الذي تفعلُ، فوصلْتَ (أَنْ) بـ(افْعَلْ)؛ لأنَّهُ في موضعِ أَمرٍ كما وصلْتَ(الذي) بـ(تقولُ) وأَشباهِها إذا خاطبْتَ[2].

والدليلُ على أنَّها تكونُ (أَنْ) التي تنصبُ، أنَّكَ تدخلُ (الباءَ)، فتقولُ: أوعزتُ إليهِ بـ(أَنِ افعلْ)، فلو كانتْ (أَيْ)، لم تدخلْها (الباءُ) كما تدخلُ في الأَسماءِ.

[الثاني]: و(الوجهُ الآخرُ): أَنْ تكونَ بمنزلة (أَيْ) كما كانتْ بمنزلة (أَيْ) في الأوَّلِ.

٢-وأَمَّا قولُهُ تعالى جدّهُ: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالمِينَ﴾[3]، وآخرُ قولِهِمْ أَنْ لا إله إلا اللهُ، فعلى قولِهِ: أَنَّهُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وعلى: أَنَّهُ لا إله إلا اللهُ. ولا تكونُ (أَنْ) التي تنصبُ الفعلَ؛ لأَنَّ تلكَ لا يُبْتَدأُ بعدها الأَسماءُ، ولا تكونُ (أَيْ)؛ لأَنَّ (أَيْ) إنَّما تجيءُ بعد كلامٍ مستغنٍ، ولا تكونُ في موضعِ المبنيِّ على المبتدأ.

---

(١) سورة المائدة ١١٧.

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤/١٣٥):
«إنْ قال قائل: (الذي) لا توصل بفعل الأمر، لا يجوز: الذي قم إليه زيد، فلم جاز وصل (أنْ) بفعل أمر؟... إنَّها توصل بما يصير معها مصدر، وهو الفعل المحض، فسواء كان أمرا أو خبرا؛ لأنَّ المعنى الذي يراد به يحصل فيه».

(٣) سورة يونس ١٠.

[الباب السادس عشر - استطراد في (أَنْ) المخفّفة]

هذا بابٌ آخرُ (أَنْ) فيه مخفّفةٌ، وذلك قولُكَ: قد علمتُ أنْ لا تقولُ ذاك، وقد تيقّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنَّه قالَ: أنَّه لا يقولُ، وأنَّكَ لا تفعلُ

ونظيرُ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[2]، وقالَ أيضًا تعالىٰ جدّه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ علىٰ شيءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾[3]، وزعموا أنّها في مصحفِ أُبَيّ: ﴿أَنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ﴾. وليستْ (أَنْ) التي تنصبُ الأفعالَ تقعُ في هذا الموضعِ؛ لأنَّ ذا موضعُ يقينٍ وإيجابٍ.

---

(١) سورة المزمل ٢٠.

(٢) سورة طه ٨٩.

(٣) سورة الحديد ٢٩.

[خامسًا - أبواب (أم) و(أو) في التسوية](*)

[الباب الأوَّل - مواضع (أم) و(أو)]

هذا بابُ (أَمْ) و(أَوْ):

أَمَّا (أَم) فلا يكونُ بها إلا استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين: على معنىٰ (أَيُّهما) و(أَيُّهم)، وعلىٰ أَنْ يكونَ الاستفهامُ الآخَرُ منقطعًا من الأَوَّل.

وَأَمَّا (أَوْ) فإنَّما تثبت بها بعضَ الأَشياءِ، وتكونُ في الخبرِ. والاستفهامُ يدخلُ عليها علىٰ ذلك الحدِّ، وسأبيِّنُ لك وجوهَهُ إنْ شاءَ اللهُ.

[الباب الثاني- (أم) لطلب التعيين وإفادة التسوية]

[طلب التعيين]:

هذا بابُ (أَمْ) إذا كانَ الكلامُ بها بمنزلة (أَيُّهم) و(أَيُّها)، وذلك قولُكَ: أَزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو؟ وأَزيدًا لقيتَ أَمْ بِشْرًا؟ فأنت الآنَ مُدَّعٍ أَنَّ عنده أَحدَهما؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: أَيُّهما عندكَ، وأَيَّهما لقيتَ، فأنت مُدَّعٍ أَنَّ المسؤولَ قد لَقِيَ أَحدهما أو أَنَّ أَحَدهما عنده إلا أَنَّ عِلْمَكَ قد استوىٰ فيهما لا تدري أَيُّهما هو. والدليلُ علىٰ أَنَّ قولَكَ: أَزيدٌ عندكَ أَم عمرٌو، بمنزلة قولِكَ: أَيُّهما عندكَ، أَنَّكَ لو قُلْتَ: أَزيدٌ عندك أَم بِشْرٌ؟ فقالَ المسؤولُ: لا، كان محالًا كما أَنَّهُ إذا قالَ: أَيُّهما عندك، فقال: لا، فقد أَحالَ.

(*) قال ابن هشام الأنصاري (مغني اللبيب ١٧/١):
«قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لثمانية معانٍ: (أحدها) التسوية... والضابط أنَّها الهمزة الداخلة علىٰ جملة يصحّ حلول المصدر محلّها نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لم تَسْتَغْفِرْ﴾، ونحو: ما أبالي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ؛ ألا ترىٰ أَنَّهُ يصحُّ سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعدمُهُ، وما أُبالي بقيامِكَ وعدمِهِ».
وهذا هو السبب في إيراد أبواب (أم) و(أو) في التسوية من (أبواب الاسم الناقص)، أي: الذي يكمل بحشو أو صلة.

واعلمْ أَنَّكَ إذا أَردْتَ هذا المعنىٰ فتقديمُ الاسمِ أَحسنُ؛ لأَنَّكَ لا تسألُهُ عن اللُّقىٰ، وإنَّما تسألُهُ عن أَحدِ الاسمينِ: لا تدري أَيُّهما هو، فبدأْتَ بالاسمِ؛ لأَنَّكَ تقصدُ قَصْدَ أَنْ يبيِّنَ لكَ أيَّ الاسمينِ في هذا الحالِ، وجعلْتَ الاسمَ الآخِرَ عديلًا للأَوَّلِ، فصارَ الذي لا تسألُ عنه بينهما.

[إفادة التسوية]:

وَمن هذا البابِ قولُهُ: ما أُبالي أَزيدًا لقيتَ أَم عمرًا، وسواءٌ عليَّ أَبِشْرًا كلّمتُ أَم عمرًا، كما تقولُ: ما أُبالي أَيَّهما لقيتَ. وإنَّما جازَ حرفُ الاستفهامِ هنا؛ لأَنَّكَ سوّيْتَ الأمرينِ عليك[1] كما استويا حين قُلْتَ: أَزيدٌ عندكَ أَم عمرٌو، فجرىٰ هذا علىٰ حرفِ الاستفهامِ كما جرىٰ علىٰ حرفِ النِّداءِ قولُهم: اللَّهُمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ.

وإنَّما لَزِمَتْ (أَمْ) ههنا؛ لأَنَّكَ تريدُ معنىٰ (أَيُّهما)؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: ما أُبالي أَيَّ ذلك كانَ، وسواءٌ عليَّ أَيُّ ذلك كانَ، فالمعنىٰ واحدٌ، و(أَيُّ) ههنا تحسُنُ وتجوزُ كما جازتْ في المسألةِ.

ومثلُ ذلكَ: ما أَدري أَزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو، وليتَ شعري أَزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو. فإنَّما أَوقعْتَ (أَمْ) ههنا كما أَوْقَعْته في الذي قبله؛ لأنَ ذا يجري علىٰ حرفِ الاستفهامِ حيث استوىٰ علمُك فيهما كما جرىٰ الأَوَّلُ؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ تقولُ: ليت شعري أَيُّهما ثَمَّ، وما أدري أَيُّهما ثَمَّ، فيجوزُ (أَيُّ) ويحسُنُ كما جازَ في قولِكَ: أَيُّهما ثَمَّ.

[استطراد في (أو)]:

وتقولُ: ما أدري أَقامَ أو قعدَ، إذا أَردْتَ: أَنَّهُ لم يكنْ بين قيامِهِ وقعودِهِ شيءٌ، كأنَّه قالَ: لا أَدَّعي أَنَّه كانَ منه في تلك الحالِ قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامِهِ، أَي: لم أَعُدَّ قيامَهْ قيامًا، ولم يستبنْ لي قعودٌ بعد قيامِه، وهو كقولِ الرجلِ: تكلَّمَ ولم يتكلَّمْ.

---

(١) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٥٠):
«سويت بين الأمرين جميعًا في منزلتهما عندك وهو أنهما عليك».

[الباب الثالث- استطراد في (أَمْ) منقطعة]

هذا بابُ (أَمْ) منقطعةً(*)، وذلك قولُك: أعمرٌو عندك أَم عندك زيدٌ؟ فهذا ليس بمنزلة: أَيُّهما عندك؟؛ أَلا ترىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: أَيُّهما عندكَ عندكَ؟ لم يستقمْ إلا علىٰ التكريرِ والتوكيد. ويدلُّكَ علىٰ أَنَّ هذا الآخِرَ منقطعٌ من الأوَّلِ، قولُ الرجلِ: (إنَّها لَإبلٌ)، ثُمَّ يقولُ: (أَمْ شاءٌ ياقومُ)، فكما جاءتْ (أَمْ) ههنا بعد الخبرِ منقطعةً كذلكَ تجئ بعد الاستفهامِ، وذلك أَنَّهُ حينَ قالَ: (أَعمرٌو عندك)، فقد ظَنَّ أَنَّهُ عنده، ثُمَّ أدركَهُ مثلُ ذلكَ الظنِّ في (زيد) بعد أَنْ استغنىٰ كلامُهُ، وكذلك: إنَّها لإبلٌ أَم شاءٌ، إنَّما أَدركَهُ الشكُّ حين مضىٰ كلامُه علىٰ اليقينِ.

[الأمثلة]:

١-وبمنزلة (أَمْ) ههنا قوله تعالىٰ جدّه وتبارك: ﴿آلم تَنْزِيلُ الكتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ أَمْ يقولونَ افْتَرَاهُ﴾[1]، فجاءَ هذا الكلامُ علىٰ كلامِ العربِ. قد عَلِمَ ذلك تبارك وتعالىٰ مِنْ قولِهِمْ، ولكنْ هذا علىٰ كلامِ العربِ لِيُعَرَّفوا ضلالتَهم.

٢-ومثلُ ذلكَ: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وهذهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذا الذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[2] كأَنَّ فرعونَ قالَ: أَفلا تُبْصِرونَ أَمْ أَنتم بُصَراءُ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ٤/ ١٥٥):

«شبَّه النحويون (أَمْ) في هذا الوجه بـ(بَلْ)، ولم يريدوا بذلك أنْ ما بعد (أَمْ) محقّق كما يكون ما بعد بل محقّقا، وإنَّما أرادوا أنَّ (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدّمها، كما أنَّ (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام تقدّمها. والدليل علىٰ أنَّها ليست بمنزلة (بل) مجردة قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أم اتخذَ ممَّا يخلُقُ بناتٍ...﴾ سورة الزخرف ١٦، ولا يجوز أن تكون بمعنىٰ (بَلَ اتّخَذَ) تعالىٰ الله عن ذلك. وتقديره في اللفظ: (آتَّخَذَ؟) بالألِف للاستفهام. والمعنىٰ الإنكار والردّ لما ادّعوه؛ لأنَّ ألِف الاستفهام قد تدخل للتقرير والردّ والإنكار والتوبيخ والتوعد».

(١) سورة السجدة ١، ٢.

(٢) سورة الزخرف ٥١، ٥٢.

فقولُهُ: ﴿أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هذا﴾ بمنزلة قولِهِ: أَمْ أَنتم بصراءُ؛ لأَنَّهم لو قالوا: أنتَ خيرٌ منه، كانَ بمنزلة قولِهِم: (نحنُ بصراءُ)عنده، وكذلك: (أَمْ أَنا خَيْرٌ) بمنزلتِهِ لو قالَ: أَمْ أَنتم بصراءُ.

٣-وَمثلُ ذلكَ قولُهُ تعالىٰ: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بالبَنِينَ﴾[1] فقد عَلِمَ النبيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والمسلمونَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ: أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لم يَتَّخِذْ ولدًا، ولكنَّه جاءَ علىٰ حرفِ الاستفهامِ ليُبَصَّروا ضلالَتَهم.

[الباب الرابع- استطراد في (أَو) لطلب التعيين]

هذا بابُ (أَوْ)[*]، تقولُ: أَيَّهُمْ تضربُ أو تقتلُ؟ تُعْمِلُ أحدَهما، وَمَنْ يأتيك أو يحدّثك أو يكرمُك؛ لا يكونُ ههنا إلا (أَوْ)؛ مِنْ قبلِ أَنَّكَ إنَّما تستفهمُ عن الاسمِ المفعولِ، وإنَّما حاجتُك إلىٰ صاحبِك أَنْ يقولَ: فلانٌ.

وعلىٰ هذا الحدِّ يجري (ما)، و(متىٰ)، و(كيف)، و(كم)، و(أين).

[الأمثلة]:

وتقولُ: هل عندك شعيرٌ أو بُرٌّ أو تمرٌ؟ وهل تأتينا أو تحدّثُنا، لا يكونُ إلا ذلك؛ وذاك أَنَّ (هل) ليست بمنزلة أَلِف الاستفهام، لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هل تضربُ زيدًا؟ فلا يكونُ أَنْ تدّعي أَنَّ الضربَ واقعٌ، وقد تقولُ: أَتضربُ زيدًا وأَنت تدَّعي أَنَّ الضربَ واقعٌ، وممَّا يدلّكَ علىٰ أَنَّ أَلِفَ الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أَنَّكَ تقولُ للرجلِ: أَطربًا ! وأَنتَ تعلمُ أَنَّهُ قد طَرِبَ، ولكنْ قُلْتَ لتوبِّخَهُ وتقرِّرَهُ. ولا تقولُ هذا بعد (هَلْ).

---

(١) سورة الزخرف ١٦.

(*) قال الرّماني (شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٨):
«باب أو في الاستفهام بـ(أيّ)».

[الباب الخامس- استطراد في (أَو) لطلب التصديق]

هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ (أَو)، تقول: أَلَقِيتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا؟، وأَعندك زيدٌ أَو خالدٌ أو عمرٌو؟ كأنَّك قلْتَ: أَعندك أحدٌ من هؤلاءِ؟ وذلك أنَّك لم تدَّعِ أَنَّ أَحدًا منهم ثَمَّ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّه إذا أَجابك، قال: (لا) كما يجيبُكَ إذا قلْتَ: أَعندك أَحدٌ من هؤلاءِ؟

واعْلَمْ أَنَّكَ إذا أردْتَ هذا المعنىٰ فتأخيرُ الاسمِ أحسنُ؛ لأَنَّكَ إنَّما تسألُ عن اللّقاءِ علىٰ مَنْ وَقَعَ. ولو قُلْتَ: أَزيدًا لقيتَ أو عمرًا أو خالدًا؟ وأزيدٌ عندك أو عمرٌو أو خالدٌ؟ كان هذا في الجوازِ والحسنِ بمنزلة تأخيرِ الاسمِ إذا أردْتَ معنىٰ (أَيُّهما)، ومثلُ ذلك: ما أَدري أَزيدٌ أَفضلُ أَم عمرٌو؟ وليتَ شِعْرِي أزيدٌ أَفضلُ أَم عمرٌو؟ فهذا كُلُّهُ علىٰ معنىٰ (أَيُّهما أَفضلُ).

[الباب السادس- استطراد في (أَو) في غير الاستفهام]

هذا بابُ (أَو) في غيرِ الاستفهامِ، تقولُ: جالسْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، كأَنَّكَ قلْتَ: جالسْ أَحَدَ هؤلاءِ، ولم تُرِدْ إنسانًا بعينهِ، ففي هذا دليلٌ أَنَّ كلَّهم أَهلٌ أَنْ يُجالسَ، كأَنَّكَ قُلْتَ: جالسْ هذا الضربَ من الناسِ.

[الأمثلة]:

وتقولُ: كُلْ لحمًا أو خبزًا أو تمرًا، كأَنَّكَ قُلْتَ: كُلْ أَحَدَ هذهِ الأَشياءِ، فهذا بمنزلة الذي قبله.

وَإِنْ نفيتَ هذا، قلتَ: لا تأكلْ خبزًا أو تمرًا أو لحمًا، كأَنَّكَ قلْتَ: لا تأكلْ شيئًا منْ هذهِ الأَشياءِ.ونظيرُ ذلك قولُهُ جَلَّ ذكرهُ: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَو كَفُورًا﴾[1] أي: لا تُطِعْ أَحدًا مِنْ هؤلاءِ.

---

(١) سورة الإنسان ٢٤.

وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يجوزُ: لأَضرِبَنَّهُ أذهبَ أَمْ مَكَثَ، وقالَ: الدليلُ علىٰ ذلك أَنَّكَ تقولُ: لأَضرِبَنَّهُ، أَيُّ ذلك كانَ. وإنَّما فارَقَ هذا (سواءً) و(ما أُبالي)؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: سواءٌ عليَّ أذهبْتَ أَمْ مكثْتَ، فهذا الكلامُ في موضعِ (سواءٌ عليَّ هذانِ). وَإذا قُلْتَ: ما أُبالي أَذهبْتَ أَمْ مَكثْتَ، فهو في موضعِ (ما أُبالي واحدًا من هذينِ)(*). وأنتَ لا تريدُ أَنْ تقولَ في الأَوّلِ: لأَضرِبَنَّ هذينِ، ولا تريدُ أَنْ تقولَ تناهيْتُ هذينِ، ولكنَّكَ إنَّما تريدُ أَنْ تقولَ: إنَّ الأَمرَ يقعُ علىٰ إحدىٰ الحالينِ. وإنْ قُلتَ: لأَضربَنَّهُ أذهبَ أَو مكثَ، لم يَجُزْ؛ لأَنَّكَ لو أَردْتَ معنىٰ (أَيُّهما)، قلْتَ: أَمْ مكثَ، ولا يجوزُ (لأَضرِبَنَّهُ أمكَثَ)؛ فلهذا لا يجوزُ: لأَضرِبَنَّهُ أذهبَ أَو مكَثَ كما يجوزُ: ما أدري أَقامَ زيدٌ أَو قعدَ، أَلا ترىٰ أَنَّك تقولُ: (ما أدري أَقامَ) كما تقولُ: (أَذَهَبَ)، وكما تقولُ: (أَعْلَمُ أَقامَ زيدٌ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (لأَضرِبَنَّهُ أَذهبَ).

[الباب السابع - استطراد في الواو بعد أَلِف الاستفهام]

هذا بابُ (الواوِ) التي تدخلُ عليها أَلِفُ الاستفهامِ، وذلكَ قولُك: هل وجدْتَ فلانًا عند فلانٍ؟ فيقولُ: أَوَ هُوَ مِمَّنْ يكونُ ثَمَّ؟ أَدخلْتَ أَلَفَ الاستفهامِ.

وهذه (الواو) لا تدخلُ علىٰ أَلِفِ الاستفهامِ، وتدخلُ عليها الأَلِفُ؛ فإنَّما هذا الاستفهامُ مستقبَلٌ بالأَلِفِ، ولا تدخلُ (الواوُ) علىٰ (الأَلِفِ) كما أَنَّ (هل) لا تدخلُ علىٰ (الواوِ). فَإنَّما أَرادوا أَنْ لا يُجْرُوا هذهِ (الأَلِفَ) مُجرىٰ (هل) إذْ لم تكنْ مثلَها، و(الواو) تدخلُ علىٰ (هَلْ).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه -مخطوط- ١٩١/٤):
«يريد أَنَّ الذي بعد (سواء) بمنزلة خبر المبتدأ، والذي بعد (أُبالي) في موضع المفعول لـ(أبالي)، والذي بعد (لأضربنَّه) إنَّما أتىٰ بعد تمام الكلام علىٰ وجه الشرط للكلام، فاختير فيه (أو)».

[الباب الثامن- استطراد في دخول (أَم) علىٰ الاستفهام]

هذا بابُ تبيانِ (أَمْ)، لِمَ دخلتْ علىٰ حروفِ الاستفهامِ، ولم تدخلْ علىٰ الألِفِ؟!
تقولُ: أَمْ مَنْ تقولُ؟ أَمْ هلْ تقولُ؟، ولا تقولُ: أَمْ أَتقولُ؟ وذاك لأنَّ (أَمْ) بمنزلة (الألِفِ)، وليستْ: أَيّ: ومَنْ، ومَا، ومَتَىٰ بمنزلة (الألِفِ)، إنَّما هي أَسماءٌ بمنزلة: (هذا)، (وذاك) إلا أَنَّهم تركوا أَلِفَ الاستفهامِ ههنا؛ إذ كانَ هذا النحوُ من الكلام لا يقعُ إلا في المسألةِ. فلمّا علموا أَنَّهُ لا يكونُ إلا كذلك استَغْنَوا عن (الألِفِ). وكذلك (هل) إنَّما تكونُ بمنزلة (قد)، ولكنَّهم تركوا (الألِفَ) إذْ كانتْ (هل) لا تقعُ إلا في الاستفهامِ.





ما لا ينصرف(*)

أوَّلًا – أبواب ما كان على وزن الفعل.

ثانيًا – أبواب التأنيث.

ثالثًا – أبواب ما كان على أمثلة الجمع.

رابعًا – أبواب الأسماء.

(*) اتضح لنا من دراسة أبواب ما لاينصرف عند سيبويه أنَّ علة المنع من الصرف هي (الثقل) لأسباب متنوعة؛ وستجد علة الثقل تطرد في أبواب الكتاب.

[أَوّلًا - أبواب ما كان علىٰ وزن الفعل]

[الباب الأوَّل - ما كان علىٰ (أَفْعَل) صفةً]

هذا بابُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ(*)، هذا بابُ (أَفْعَل).

اعلمْ أَنَّ (أَفْعَل) إذا كانَ صفةً لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ وذلك لأَنَّها أَشْبَهَتِ الأَفعالَ نحو: (أَذْهَبُ) و(أَصْنَعُ).

قُلْتُ: فما بالُهُ لا ينصرفُ إذا كانَ صفةً في النكرةِ؟.

فقالَ: لأَنَّ الصِّفَةَ أَقربُ إلىٰ الأَفعالِ، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوهُ في الأفعالِ، وأرادوا أَنْ يكونَ في الاستثقالِ كالفعلِ، إذْ كانَ مثلَهُ في البناءِ والزيادةِ وضارَعَهُ، وذلكَ نحوُ: أَخْضَرَ، وأَحْمَرَ، وأَسْوَدَ، وأَبْيَضَ، وآدر.

فإذا حَقَّرْتَ قُلْتَ: أُخَيْضِر، وأُحَيْمِر، وأُسَيْوِد، فهو علىٰ حالِهِ قبلَ أَنْ تحقِّرَهُ؛ مِنْ قبلِ أَنَّ الزيادةَ التي بها أشبَهتِ الفعلَ مع البناءِ ثابتةٌ، وأَشْبَهَ هذا من الفعلِ: (ما أُمَيْلِحَ زيدًا) كما أشْبَهَ (أَحْمَرُ) (أَذْهَبُ).

[الباب الثاني-ما كان علىٰ (أَفْعَل) اسمًا وما أشبه الأفعال]

هذا بابُ (أَفْعَل) إذا كان اسمًا، وما أَشْبَهَ الأَفعالَ من الأَسماءِ التي في أَوائِلها الزوائِدُ:

[أفْعَل]:

فما كانَ من الأَسماءِ (أَفْعَلَ) فهو نحو: أَفْكَلَ، وأَزْمَلَ، وأَيْدَعَ، وأَرْبَعَ(**)، ولا ينصرفُ

(*) قال الأستاذ علي النجدي (سيبويه إمام النحاة، ١٧٨):
«والقول في موانع الصرف يُتمّ ما قال قبلًا عن الاسم وأحواله في الإعراب».
(**) قال المحقِّق عبد السلام محمد هارون:
«الأفكل: الرِّعدة، والأزمل: الصوت، والأيدع: صبغ أحمر».

في المعرفةِ؛ لأَنَّ المعارفَ أَثْقَلُ، وانْصَرَفتْ في النكرةِ لبُعدها من الأَفعالِ، وتركوا صرفَها في المعرفةِ حيثُ أَشبهتِ الفعلَ لثقلِ المعرفةِ عندهم.

[ما أَشبه الأفعالَ الأخرىٰ]:

١- [ما أوَّله ألِف أو ياء]:

وأَمَّا ما أَشْبَهَ الأَفعالَ سوىٰ (أَفْعَلَ) فمثلُ: اليَرْمَعِ، واليَعْمَلِ -وهو جِماعُ اليَعْمَلَة-، ومثلُ: أَكْلُبَ؛ وذلكَ أَنَّ (يَرْمَعَ) مثلُ: (يذهبُ)، و(أَكْلُبُ) مثل: (أَدْخُلُ)؛ أَلا ترىٰ أَنَّ العربَ لا تصرفُ (أَعْصُرَ)،

ولغةُ بعضِ العربِ (يَعْصُرُ) لا يصرفونَه أيضًا، وتصرفُ ذلك في النكرةِ؛ لأَنَّهُ ليس بصفةٍ.

وأَمَّا (أَوَّلُ) فهو (أَفْعَلُ)؛ يدلّكَ علىٰ ذلك قولُهم: (هو أَوَّلُ منه)، و(مررْتُ بأَوَّلَ منك)، و(الأُولىٰ). وإذا سمَّيْتَ الرجلَ بـ(أَلْبُبَ) فهو غيرُ مصروفٍ، والمعنىٰ عليه؛ لأَنَّهُ من (اللُّبِّ)، وهو (أَفْعَلُ). ولو لم يكن المعنىٰ هذا، لكانَ (فَعْلُلَ).

٢- [ما أوَّله تاء]:

وممَّا يتركُ صرفُهُ لأَنَّهُ يشبَّهُ بالفِعْلِ، ولا يُجْعَلُ الحرفُ الأَوَّلُ منه زائدًا إلا بثبتٍ، نحو: تَنْضُبُ، وَإِنَّما (التاءُ) زائدةٌ؛ لأَنَّه ليس في الكلامِ شيءٌ علىٰ أربعةِ أَحرفٍ ليس أَوَّلُهُ زائدةً يكون علىٰ هذا البناءِ، لأَنَّهُ ليس في الكلامِ (فَعْلُل).

ومن ذلك أيضًا: تَرْتُبُ، وتُرْتَبُ - وقد يقالُ أيضًا: تُرْتُبُ - فلا يُصرفُ. ومن قالَ: (تُرْتُبٌ) فقد صرفَ؛ لأَنَّه وإنْ كانَ أَوَّلُهُ زائدًا فقد خرجَ من شبهِ الأَفعالِ.

[تعقيب علىٰ ما أوَّله هاء بمنزلة الألِف]:

ولو سمَّيْتَ رجلًا (هَراقَ)، لم تصرفْهُ؛لأَنَّ هذهِ (الهاءَ) بمنزلة (الألِفِ) زائدةٌ، وكذلك (هَرِقْ) بمنزلة (أَقِمْ).

[الباب الثالث- ما كان على مثال (أَفْعَلُ مِنْكَ)]

هذا بابُ (أَفْعَلُ مِنْكَ): اعلمْ أنَّك إنَّما تركْتَ صرفَ (أَفْعَلَ منك) لأنَّه صفةٌ. فإنْ سمَّيْتَ رجلًا بـ(أَفْعَل) هذا بغيرِ (مِنْكَ) صرفته في النكرةِ، وذلك نحوُ (أَحْمَدٍ)، و(أَصغرٍ)، و(أَكْبَرٍ)؛ لأنَّك لا تقولُ: هذا رجلٌ أَصْغرُ، ولا: هذا رجلٌ أفضلُ، وإنَّما يكونُ هذا صفةً بـ(مِنْكَ). ولو سمَّيْتَهُ: (أَفْضَلَ مِنْكَ)، لم تصرفْه على حالٍ.

وأَمّا (أَجمعُ)، و(أَكْتَعُ) فإذا سمَّيْتَ رجلًا بواحدٍ منهما لم تصرفْه في المعرفةِ، وصرفْتَهُ في النكرةِ. وليس واحدٌ منهما في قولك: (مررْتُ بِهِ أَجْمَعَ أَكْتَعَ) بمنزلة (أَحْمَرَ)؛ لأَنَّ (أَحْمَرَ) صفةٌ للنكرةِ، و(أَجْمَعُ) و(أَكْتَعُ) إنَّما يُوصَفُ بهما المعرفة، فلم ينصرفا لأنَّهما معرفةٌ. و(أَجْمَعُ) ههنا معرفةٌ بمنزلة (كُلِّهم).

[الباب الرابع- وزن (أَفْعَل) نفسه وما يجري مجراه]

[أَفْعَل]:

هذا بابُ ما لا ينصرفُ من الأمثلةِ وما ينصرفُ، تقولُ: كُلُّ (أَفْعَلٍ) يكونُ وصفًا لا تصرفُه في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وكُلُّ (أَفْعَلٍ) يكونُ اسمًا تصرفُه في النكرة. قُلْتُ: فكيف تصرفُه وقد قُلْتَ: لا أصرفُهُ؟ قالَ: مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا مثالٌ يُمثَّلُ به، وَزَعْمتَ أَنَّ هذا المثالَ ما كانَ عليه من الوصفِ لم يَجْرِ، فإنْ كانَ اسمًا، وليس بوصفٍ جرى.

ونظيرُ ذلك قولُكَ: كُلُّ (أَفْعَلٍ) أَرَدْتَ بِهِ الفعلَ فهو نصبٌ أَبدًا، فإنَّما زعمْتَ أَنَّ هذا البناءَ يكونُ في الكلام على وجوهٍ، وصارَ (أَفْعَلُ) اسمًا، فكذلكَ منزلة (أَفْعَلَ) في المسألةِ الأُولى، فلو لم تصرفْه ثَمَّ، لتركْتَ (أَفْعَلَ) ههنا نصبًا، فإنَّما (أفْعَلُ) ههنا اسمٌ بمنزلة (أَفْكَلٍ)، أَلا ترى أَنَّكَ تقولُ: إذا كانَ هذا البناءُ وصفًا لم أَصرفْهُ، وتقولُ: (أَفْعَلُ) إذا كانَ وصفًا لم أَصرفْهُ، فإنَّما تركْتَ صرفَهُ ههنا كما تركْتَ صَرْفَ (أَفكَلَ) إذا كانَ معرفةً.

وتقولُ: إذا قلْتَ: هذا رجلٌ أَفْعَلُ، لم أصرفْهُ علىٰ حالٍ؛ وذلك لأنَّك مثّلْتَ به الوصفَ خاصّةً، فصارَ كقولك: كُلُّ (أَفْعَلَ زيدٌ) نصبٌ أبدًا، لأنَّك مَثَّلْتَ بِهِ الفِعْلَ خاصَّةً.

[فَعْلان]:

وكذلك إذا قُلْتَ: هذا رجلٌ فَعْلانُ، يكونُ علىٰ وجهينِ؛ لأنَّك تقولُ هذا المثالَ: إنْ كانَ عليه وصفٌ له (فَعْلىٰ) لم ينصرفْ، وإنْ لم يكنْ له (فَعْلىٰ) انصرفَ.

وليس (فَعْلان) هنا بوصفٍ مستعملٍ في الكلام له (فَعْلىٰ)، ولكنّه ها هنا بمنزلة (أَفْعَلٍ) في قولك: كُلُّ (أَفْعَلٍ) كانَ صفةً فأمرُهُ كذا وكذا.

[فِـعْلىٰ]:

وتقولُ: كُلُّ (فَعْلًى) أو (فِعْلًى) كانت أَلفُها لغيرِ التأنيث انصرفَ، وإنْ كانتِ الألِفُ جاءتْ للتأنيثِ لم ينصرفْ. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: كُلُّ (فَعْلىٰ) أو (فِعْلىٰ) فلم ينوّنْ(*)؛ لأنَّ هذا الحرفَ مثالٌ. فإنْ شِئْتَ أَنَّثْتَهُ، وجعلْتَ الألِفَ للتأنيثِ، وإنْ شئْتَ صرفْتَ، وجعلْتَ الألِفَ لغيرِ التأنيثِ.

[(فُعْلىٰ)، و(فَعْلاء)]:

وتقولُ: كُلُّ (فُعْلىٰ) في الكلامِ لا ينصرفُ. وكُلُّ (فَعْلاءَ) في الكلامِ لا ينصرفُ؛ لأنَّ هذا المثالَ لا ينصرفُ في الكلامِ البتّةَ.

[الباب الخامس - التسمية بالفعل]

هذا بابُ ما ينصرفُ من الأَفعالِ إذا سمَّيْتَ به رجلًا. زعمَ يونسُ: أَنَّكَ إذا سمَّيْتَ رجلًا بـ(ضارِبْ) من قولك: ضارِبْ وأنتَ تأمرُ فهو مصروفٌ. وكذلك إنْ سمَّيْتَهُ: (ضارَبَ)، وكذلك (ضَرَبَ)، وهو قولُ أبي عمرو والخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وذلك لأنَّها حيث

(*) أي: لا تقول: «فَعْلًى».

صارتْ اسمًا، وصارتْ في موضعِ الاسم المجرورِ والمنصوبِ والمرفوع، ولم تجئْ في أوائلها الزوائدُ التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء - إذا كانت على بناءِ الفعل غلبت الأسماءُ عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوئلُها الأوائلَ التي هي في الأصل للأسماء - فصارتْ بمنزلة (ضارِبٍ) الذي هو اسمٌ، وبمنزلة (حَجَرٍ) و(تابَلٍ) كما أَنَّ (يزيدَ) و(تغلبَ) يصيرانِ بمنزلة (تَنْضُبٍ) و(يعْمَلٍ) إذا صارتْ اسمًا.



[ثانيًا - أبواب التأنيث]

[الباب الأوَّل - ما لحقته ألِف التأنيث المقصورة]

هذا بابُ ما لحقته الأَلفُ في آخره، فمنعه ذلك من الانصرافِ في المعرفةِ والنكرة، وما لحقته الألِفُ فانصرفَ في النكرةِ ولم ينصرفْ في المعرفةِ: أَمّا ما لا ينصرفُ فيهما فنحو: حُبْلَىٰ، وحُبَارىٰ، وجَمَزىٰ، ودِفْلىٰ، وشَروىٰ، وغَضْبىٰ؛ وذلك أَنَّهم أرادوا أن يفرقوا بين الألِفِ التي تكونُ بدلًا من الحرفِ الذي هو من نفس الكلمةِ، والألِفِ التي تُلْحِقُ ما كان من بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ، وبين هذه الألِفِ التي تجئ للتأنيثِ(*).

[الباب الثاني - ما لحقته ألِف التأنيث الممدودة]

هذا بابُ ما لحقته ألِفُ التأنيث بعد ألِفٍ، فمنعه ذلك من الانصرافِ في النكرةِ والمعرفةِ، وذلك نحو: حَمراءَ، وصَفراءَ، وخَضراءَ، وصَحراءَ، وطَرفاءَ، ونُفَساءَ، وعُشَراءَ، وقُوَباءَ، وفُقهاءَ، وسابِياءَ، وحاوياءَ، وكِبرياءَ، ومثله أيضًا: عاشوراءُ... فقد جاءت في هذه الأبنيةِ كلّها للتأنيث.

[الباب الثالث - ما لحقته الألِف والنّون (فعلان / فعلىٰ)]

هذا بابُ ما لحقته نونٌ بعد ألِفٍ فلم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وذلك نحوُ: عَطْشَانَ، وسَكْرَانَ، وعَجْلانَ، وأَشباهِها؛ وذلك أَنَّهم جعلوا (النّونَ) حيث جاءتْ بعد

(*) القاعدة في هذا الباب أنَّ ما لحقته الألِف للتأنيث لا ينصرف في المعرفة والنكرة. فإذا كانت للإلحاق صرف مثل(معزًى) نكرةً. وعند ابن الأنباري أنَّ أعلام المؤنث ثقيلة لعدم كثرة تداولها في كلام العرب

(ألِفِ) كألِفِ (حمراءَ)؛ لأنَّها علىٰ مثالِها في عِدّةِ الحروفِ والتحرّكِ والسكونِ - وهاتانِ الزائدتانِ قد اختصّ بهما المذكَّرُ - ولا تَلْحَقُهُ علامةُ التأنيثِ كما أَنَّ (حمراءَ) لم تؤنَّثْ علىٰ بناءِ المذكَّرِ، ولمؤنّثِ (سكرانَ) بناءٌ علىٰ حِدةٍ كما كانَ لمذكَّر (حمراءَ) بناءٌ.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ لا ينصرفُ فإنَّ الجرَّ يدخله إذا أضفته، أو أدخلْتَ فيه (الألِفَ واللَّام)؛ وذلك أَنَّهم أَمِنوا التنوينَ، وأجروه مُجرىٰ الأسماءِ، وقد أوضحته في أوَّل الكتاب بأكثر من هذا.

[ورأينا: أنَّ دخول الألِف واللَّام أو الإضافة تؤدي إلىٰ تغيير بنيته التي منعته من الصرف]

[الباب الرابع - استدراك علىٰ ما ليس في آخره علامة التأنيث]

[فُعَل / فُعِل]

[(فُعَل) معرفة معدول]:

وأمَّا (عُمَرُ) و(زُفَر) فإنَّما منعهم من صرفهما وأَشباههما أَنَّهما ليسا كشيءٍ ممَّا ذكرنا. وإنَّما هما محدودان عن البناءِ الذي هو أولىٰ بهما، وهو بناؤهما في الأصلِ. فلمّا خالفا بناءَهما في الأصلِ، تركوا صرفهما؛ وذلك نحوُ: عامرٍ وزافرٍ.

[ثالثًا - أبواب ما كان على أمثلة الجمع]

[باب ما كان على مثال (مفاعِل) و(مفاعيل)]

هذا بابُ ما كان على مثال (مفاعيل) و(مَفاعِل): اعلمْ أنَّه ليس شيءٌ يكونُ على هذا المثالِ إلا لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكونُ واحدًا يكونُ على هذا البناءِ، والواحدُ أشدُّ تمكّنا وهو الأوَّلُ. فلمّا لم يكنْ هذا من بناءِ الواحدِ الذي هو أَشدُّ تمكّنا وهو الأوَّل، تركوا صرفه؛ إذْ خرج من بناءِ الذي هو أشدُّ تمكّنا.

[رابعًا - أبواب الأسماء]

[باب الأَسماء الأعجمية]

هذا بابُ الأَسماءِ الأَعجميةِ: اعلم أنَّ (إبراهيمُ)، و(إسماعيلُ)، و(إسحاقُ)، و(يعقوبُ)، و(هُرْمُزُ)، و(فيروزُ)، و(قارونُ)، و(فرعونُ)، وأشباهُ هذهِ الأَسماءِ، فإنَّها لم تقعْ في كلامهم إلا معرفةً على حدّ ما كانتْ في كلامِ العجمِ، ولم تمكّنْ في كلامِ العربِ كما تمكّنَ الأوَّلُ، ولكنّها وقعتْ معرفةً، ولم تكنْ من أسمائِهم العربيةِ فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أَسمائِهم العربيةِ كَنَهْشَلٍ، وشَعْثَمٍ، ولم يكنْ شيءٌ منها قبل ذلك اسمًا يكونُ لكلّ شيءٍ من أُمّةٍ. فلمّا لم يكنْ فيها شيءٌ من ذلك، استنكروها في كلامهم.

وأمّا (صالحٌ) فعربيٌّ، وكذلك (شُعَيْبٌ).

وأمّا (نوحٌ)، و(هودٌ)، و(لوطٌ) فتنصرف على كلّ حال لخفّتها.

الأسماء في باب الحكاية

[باب الحكاية]

هذا بابُ الحكايةِ التي لا تُغَيِّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجلٍ يسمَّىٰ (تأبَّط شرًّا): هذا تأبَّط شرًّا، وقالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيتُ بَرَقَ نَحْرُهُ، فهذا لا يَتغيَّرُ عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون اسمًا.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّ الاسمَ إذا كان محكيًا، لم يُثَنَّ ولم يُجْمَعْ إلا أنْ تقول: كُلُّهم تَأَبَّطَ شرًّا، وكلاهما ذَرَّىٰ حبًّا، لم تغيِّرْهُ عن حاله قبل أنْ يكون اسمًا. ولو ثنَّيْتَ هذا أو جمعته، لثنيتَ (أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ) إذا رأيْتَهُ في موضعين.

ولا تضيفه إلىٰ شيءٍ إلا أنْ تقول: هذا تَأَبَّطَ شرًّا صاحبُكَ أو مملوكُكَ.

ولا تحقِّرُهُ كما لا تحقِّرُهُ قبل أنْ يكون علمًا: ولو سَمَّيْتَ رجلًا: (زيدٌ أخوكَ)، لم تحقِّرْهُ.

[تعليق]:

واعلمْ أنَّكَ لا تثنِّي هذه الأسماءَ، ولا تجمعها، ولا تحقِّرها، ولا ترخِّمها، ولا تضيفها. والإضافة إليها كالإضافة إلىٰ (تأبَّطَ شرًّا)؛ لأنها حكاياتٌ.

❁❁❁❁❁
❁❁❁
❁



- معجم الأدباء، الحموي، تحقيق أحمد فريد الرفاعي، القاهرة ١٩٣٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة المدني.
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار يعرب.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكّاء، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٩م.



الفهرس العام

القسم الأوَّل

الجزء الأوَّل

الموضـــــــوع الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــــوع الصفحة

الجزء الثاني

الموضــــــــوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الجزء الثالث

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الجزء الرابع

الموضـــــــوع الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــــــوع الصفحة


معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS
القاهرة ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م





مختصر كتاب سيبويه

تنبع قيمة هذا المختصر من كونه جاء وفق تحقيق الدكتور محمد كاظم البكاء، حيث وضع خريطة توضيحية للكتاب من خلال العنوانات التي وضعها بين معقوفين وغير ذلك.

وذلك بعد أن كان الكتاب أبوابًا متلاحقة، ومسائل مزدحمة، وفقرات متداخلة، لا تخطيط يوضحها، ولا تصنيف ينظمها.

وكل هذا من دون أدنى تغيير في ترتيب أبوابه في طبعاته السابقة.

وهذه الخريطة، وذلك التخطيط يعد شرحًا غير مباشر لمسائل الكتاب.

وفي هذا المختصر أبقينا على ترتيب الجمل والفقرات كما هي، وظلت القواعد الأصول ثابتة، ولم نحذف شيئًا منها؛ لأن حذف شيء منها يمثل هدمًا لمراد سيبويه، وتشويها لمذهبه في المسائل التي نقلها اللاحقون عنه.

نحن تدخلنا في حذف كثير من الأمثلة في المسألة الواحدة، وأبقينا على مثالين أو ثلاثة، وخففنا من كثرة الاستطرادات، بحيث لا يبقى منها إلا ما كان له صلة بالمسألة، وما يمثل مذهبا له في مسألة ما.

أما الضبط فقد عنينا به عناية تامة، خاصة ما يحتاج إلى ضبط، وتوضيح مرجع الضمائر، وشرح مصطلحاته وأمثلته.

وتناولنا شرح عبارته من خلال مؤلفات القدماء، كشرح السيرافي، وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، وشرح كتاب سيبويه للرماني، وشرح عيون كتاب سيبويه للقرطبي.

ومن كتب المحْدَثين: التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور: أحمد كحيل، ومعجم الشوارد النحوية، لمحمد حسن شرّاب.

إضافة إلى اجتهادنا في توضيح عبارته، وبيان مراده وفق ربط اللاحق بالسابق، ومن ثم كان اختصارنا مبنيًا على الملاحظة للموضوع كله، وإن كان في مواضع متفرقة من الكتاب؛ لأن سيبويه ربما يذكر مسألة عرضا في باب من الأبواب، لكنه تناولها في موضع آخر بشيء من التوضيح والبيان، مما دعانا إلى أن يكون الاختصار بعد قراءة متكاملة؛ ليكون عملنا منضبطا محكما.

وقد ترتب على ذلك أن هناك عبارات كثيرة قد تناولناها بالشرح والتحليل والبسط والبيان، مما لم يذكر في طبعات الكتاب السابقة.

